



A.M.

مقالات

علاء

الأسواني

«٤»

Book No. 11000 in
Wahetelkotoob.com

هل أخطأت

الثورة المصرية؟

<http://wahetelkotoob.com/>

دار الشروق

Wed.
20/4/2016

هل أخطأت الثورة المصرية؟

إن الثورة المصرية تمر الآن بلحظة حرجية،
مفترق طرق بمعنى الكلمة.. إما أن تنتصر وتنجز أهدافها وإما أن تنكسر، لا
قدر الله، ويعود النظام القديم وإن تغير شكله..

هل أخطأت الثورة المصرية..؟!
متى وكيف..؟!
وكيف ننقذها ونحقق أهدافها..؟

يعتبر علاء الأسواني الآن من أبرز وأشهر الأدباء العرب في العالم. ترجمت أعماله إلى ٣٤ لغة، وقد حصل على العديد من الجوائز الدولية الرفيعة. اختارته جريدة التايمز البريطانية كواحد من أهم ٥٠ روائيا في العالم ترجمت أعمالهم إلى اللغة الإنجليزية، كما اختاره المعرض الشولي للكتاب في باريس عام ٢٠٠٩ كواحد من أبرز ٣٠ روائيا غير فرنسي في العالم.

قالت عنه جريدة التايمز البريطانية: «كالراحل نجيب محفوظ، فإن علاء الأسواني كاتب عالمي، يحول هموم المصريين إلى هموم إنسانية ويسلط الضوء بجمال على عالمنا الاستثنائي دائما والمذهل أحيانا».



دار الشروق
www.shorouk.com

علاء الأسواني

هل أخطأت الثورة المصرية؟

دار الشروق



المحتويات

٧	سقط الرئيس وما زال النظام قائماً
١٣	قف وأنت تكلم رئيس الوزراء
١٩	خمسة مواقف من الثورة
٢٥	قبل أن تتحول الثورة إلى فرصة ضائعة
٣٠	ماذا قال النسناس في حضرة الأسد؟
٣٧	ارفع رأسك فأنت ضابط شرطة
٤٣	وقفة واجبة مع الصديق
٤٩	عرض خاص في الجناح الرئاسي
٥٦	عندما نتكلم يجب أن ننصتوا
٦١	كيف وصلت الثورة إلى مونتريال؟
٦٦	مَنْ يدفع مصر إلى الفوضى؟
٧١	مَنْ قتل اللواء البطران؟
٧٧	حتى لا نستبدل استبداداً باستبداد
٨٢	هل نحارب طواحين الهواء؟!
٨٧	مَنْ ينقذ مصر من رجال الشرطة؟!
٩٣	هل تسمح الدولة المدنية بتطبيق الشريعة؟!
٩٩	ماذا نتوقع من المجلس العسكري؟
١٠٤	من مواطنة مصرية إلى المشير طنطاوي
١١٠	هل أخطأت الثورة المصرية؟!
١١٥	ماذا يقيد المجلس العسكري؟!
١٢٠	«أبوشامة»

هل أنتم حقاً مع الثورة؟!	١٢٦
كيف تقضي على الثورة في ست خطوات؟!	١٣١
كيف تصلح الثورة أخطاءها؟	١٣٦
من يحاكم أسماء محفوظ؟!	١٤١
كيف نرد العدوان الإسرائيلي؟!	١٤٩
يا علي سلمت يداك	١٥٤
غداً ستكون أنت المتهم	١٥٩
الثورة لها جولة أخرى	١٦٥
ماذا ينقص مصر؟!	١٧٠
مسلم أم قبطي أم إنسان؟!	١٧٥
مصر في مواجهة الفاشية	١٨٠
حانت لحظة الحقيقة	١٨٥
ما لم يسمعه المجلس العسكري	١٩٠
حوار بين رجلين مهمين	١٩٥
كيف ننقذ الثورة؟!	٢٠٠
إني أرى الملك عارياً	٢٠٥
خمسة أسئلة عن الأزمة	٢١١
ماذا حدث لسيادة اللواء؟!	٢١٦
هل تعود الأرناب إلى القفص؟!	٢٢٢
هل نكذب أعيننا لنرضيكم؟!	٢٢٧
خمسة أنواع من المواطنين الشرفاء	٢٣٢
حوار بين شاب ثوري ومواطن شريف	٢٣٨

سقط الرئيس وما زال النظام قائماً

في حواراته التلفزيونية يبدو الفريق أحمد شفيق شخصاً لبقاً ومهذباً كما أن وسائل الإعلام الحكومية تتحدث كثيراً عن كفاءته الإدارية، مع احترامي الكامل لشخص أحمد شفيق فإنه لا يصلح إطلاقاً لرئاسة وزراء مصر بعد الثورة. هناك فرق كبير بين الإصلاح الجزئي والثورة. الثورة تستهدف تغييراً جذرياً شاملاً. الثورة تهدم النظام القديم هدماً تاماً وتقيم بدلاً منه بناءً جديداً يتماشى مع مبادئها وأهدافها.

هكذا كانت كل الثورات في التاريخ الإنساني. لقد قامت الثورة المصرية يوم ٢٥ من يناير من أجل القضاء على نظام حسني مبارك الفاسد الظالم وإقامة ديمقراطية حقيقية، دفع المصريون من أجلها ثمناً باهظاً: مئات الشهداء ومئات المصريين فقدوا أبصارهم بالرصاص المطاطي وآلاف المفقودين لا أحد يعرف إن كانوا على قيد الحياة أم استشهدوا.

كل ذلك تحمله الشعب المصري بشجاعة حتى نجحت الثورة وتم إجبار حسني مبارك على التنحي. بعد اختفاء مبارك كان المتوقع والطبيعي أن تمر مصر بفترة انتقال إلى الديمقراطية. هذه الفترة الانتقالية لها خطوات محددة معروفة تتمثل في الآتي:

١- حل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية التي تشكلت بالتزوير في العهد البائد.

٢- إقالة كل السياسيين المنتسبين إلى النظام السابق.

٣- فصل التفتيش القضائي عن وزارة العدل حتى يتحقق استقلال القضاء.

٤- تكوين لجان تطهير من القضاة المستقلين الذين يتلقون شكاوى الفساد ويتأكدون من جديتها ثم يحيلونها إلى النائب العام.

٥- إلغاء الدستور القديم وإعلان عام للمبادئ الدستورية، ثم الدعوة إلى انتخاب لجنة تأسيسية لوضع دستور دائم جديد.

٦- تكوين حكومة توافقية من وجوه مقبولة من الشعب على ألا يكونوا من المتتمين للنظام السابق. هؤلاء يتولون تسيير الأعمال في البلاد خلال الفترة الانتقالية، ولا يكون من حقهم الترشح في الانتخابات المقبلة حتى لا يستعملوا مناصبهم في الدعاية الانتخابية.

٧- إلغاء قانون الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وإطلاق الحريات العامة بما فيها حرية تكوين الأحزاب والاجتماع والتظاهر السلمي وإصدار الصحف، على ألا تجرى الانتخابات البرلمانية قبل عامين حتى تكون هناك فرصة حقيقية للمصريين للتعبير عن أفكارهم السياسية فيأتي البرلمان المنتخب معبرا بحق عن إرادة الشعب.

٨- الإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعًا ومنع الاعتقال والتعذيب وإلغاء مباحث أمن الدولة وتقديم كل الضباط الذين انتهكوا كرامة المصريين وأدميتهم إلى محاكمة عادلة.

٩- انتخاب برلمان جديد يشكل أول حكومة ديمقراطية منتخبة.

هذه الخطوات ليست بدعة ولا اختراعا، وإنما هي معروفة في العالم كله وقد حدثت في كل الدول التي انتقلت من الاستبداد إلى الديمقراطية. بعد أن أنجزت الثورة المصرية انتصارها الساحق وأجبرت مبارك على التنحي، كنا نتوقع فترة انتقالية سليمة، لكننا فوجئنا باستمرار أحمد شفيق رئيسا للوزراء في العهد الجديد.. السيد شفيق ينتمي فكريا وسياسيا إلى النظام البائد، وقد أقسم اليمين أمام حسني مبارك الذي يعتبره قائده ومعلمه وزعيمه.

أضف إلى ذلك أن أحمد شفيق مسئول سياسيا عن المذبحة التي تعرض لها المتظاهرون على أيدي أفراد الشرطة وبلطجية النظام وقد تعهد بإجراء تحقيقات في هذه المذبحة

ولم يف بتعهده حتى الآن. منذ اللحظة الأولى، مثل كل المسؤولين في النظام السابق، كان أحمد شفيق معاديا للثورة وظل حتى النهاية يؤكد أن مبارك لن يتنحى أبدًا بل إنه سخر من الثورة فشبه ميدان التحرير بحديقة هايد بارك في لندن وتهكم على المعتصمين ووعدهم بتوزيع البونبون والشيكولاتة عليهم.

إن تنحي مبارك وانتصار الثورة كان بمثابة هزيمة سياسية عنيفة لأحمد شفيق، فلا يعقل بعد ذلك أن نعهد إليه، هو نفسه، بتنفيذ مطالب الثورة التي أطاحت بزعيمه.. من العبث أن نتوقع من أحمد شفيق إدانة نظام كان هو نفسه من أبنائه المخلصين على مدى عقود. في عهد شفيق لازالت المجالس المحلية المزورة الفاسدة موجودة، ومازالت النقابات العمالية المزورة تحشد البلطجية من أجل الاعتداء على المتظاهرين، مازالت مقار الحزب الوطني مفتوحة يتم فيها تجنيد الأنصار وشراؤهم بالمال استعدادًا للانتخابات المقبلة.. في عهد شفيق مازالت مباحث أمن الدولة تعمل بكل طاقتها من أجل إجهاض الثورة.

في عهد شفيق لم يتم التحقيق مع ضابط واحد من الذين أطلقوا الرصاص على المصريين، بل إن وزير الداخلية في حكومة شفيق خرج على التلفزيون ليحيي الشرطة ويقول إنها قامت بواجبها على الوجه الأكمل، أي أن قتل المصريين بواسطة القناصة وفق عيونهم بالرصاص المطاطي، ودهسهم بالسيارات المصفحة، كل هذه الجرائم البشعة يعتبرها وزير الداخلية من ضمن المهام الجلية للشرطة. الغريب أن وزير الداخلية قد أكد، في حديثه، أن قلة مندسة وسط المتظاهرين هي التي ارتكبت أعمال العنف، وأكد أيضًا أن المتظاهرين كان معهم قناصة من بلاد أجنبية(!).

وزير الداخلية مازال يتهم المتظاهرين بالعمالة ويستعمل تعبيرات القلة المندسة والأجندات الأجنبية، نفس المنطق القديم لنظام حسني مبارك، منطق أعوج ساذج يستخف بذكاء الناس ويرفض أن يرى شمس الحقيقة ويخفي رأسه في الرمال كالنعامة. أما أغرب تصريحات وزير الداخلية، وأكثرها استفزازًا، فقد أكد فيها أن جهاز أمن الدولة باق ولن يتم حله أبدًا ولن يجرى التحقيق مع ضابط واحد فيه وحرص الوزير على الإشادة بالدور الوطني لجهاز أمن الدولة (!).

أي أن اعتقال المواطنين دون مسوغ قانوني وضربهم وتعذيبهم ببشاعة وصعقهم بالكهرباء وهتك أعراض زوجاتهم وبناتهم أمام أعينهم، وتخريب الحركة الوطنية المصرية عن طريق الدس والتآمر وتجنيد العملاء، وتخريب الإعلام الرسمي عن طريق توجيهه لحماية النظام بدلا من مراعاة مصلحة الوطن بل وتخريب مصر كلها عن طريق تعيين كتبة التقارير المتعاونين مع أمن الدولة في المناصب القيادية حتى ولو كانوا فاسدين أو منعدمي الكفاءة.. كل هذه الممارسات التي دأب جهاز أمن الدولة على اقترافها أعواما طويلة، يعتبرها وزير الداخلية مهاماً وطنية جليلة ومشكورة.

على أي حال نحن نحمد لوزير الداخلية صراحته فقد عبر بوضوح عن الرؤية السياسية لحكومة أحمد شفيق التي هي نفسها رؤية نظام مبارك، أما اللواء مدير أمن البحيرة فقد كان أكثر صراحة عندما ألقى أمام ضباطه كلمة تم تسجيلها بالصوت والصورة، قال فيها إن ضباط الشرطة أسياذ المصريين، ومن يمد يده على سيده يجب أن تقطع.

اللواء مدير أمن البحيرة يعتبر أي ضابط شرطة سيذاً، وأي مصريّ مهما كانت مكانته أو مهنته مجرد خادم لسيده ضابط الشرطة، والخادم الذي يتناول على مقام سيده لا بد أن يلقي عقاباً رادعاً.. لا جديد في كل ذلك. كانت هذه فلسفة نظام مبارك على مدى عقود: الاستعلاء على المصريين وتحقيرهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية وارتكاب الجرائم في حق الأبرياء من أجل الحفاظ على السلطة. الغريب والمؤسف أن يستمر هؤلاء المسئولون في مناصبهم بعد أن ثار المصريون على مبارك وأسقطوه. لقد سقط حسني مبارك لكن نظامه لم يسقط بعد.

المشهد السياسي في مصر يدل الآن بوضوح على أن هناك في أعلى السلطة إرادتين متناقضتين: إرادة إيجابية تقف في صف المصريين وتريد فعلا أن تتحقق طلبات الثورة.. هذه الإرادة الإيجابية تتمثل في القوات المسلحة التي قامت بحماية الثورة منذ اليوم الأول ورفضت قمع المصريين (باستثناء بعض الحوادث المؤسفة القليلة)، القوات المسلحة التي قامت بحماية أمن مصر عندما تأمر عليها نظام مبارك وسحب الشرطة وأطلق المساجين الجنائيين في الشوارع وأمرهم بترويع الآمنين وإشعال الحرائق وإثارة الفوضى، مقابل

الإرادة الإيجابية للقوات المسلحة توجد إرادة أخرى سلبية في السلطة تتمثل في حكومة شفيق التي تعمل على إعاقة التغيير الحقيقي وإجهاض التحول الديمقراطي مع تقديم بعض المسؤولين السابقين كبش فداء.

المصريون يتساءلون: لماذا لم تتم محاكمة ضابط واحد من الذين قتلوا المصريين بالرصاص الحي؟ لماذا ظل حبيب العادلي بلا محاكمة ولا حتى استدعاء قانوني لمدة أسبوعين، ولماذا يحاكم الآن بتهمة غسل الأموال، وليس بتهمة إطلاق النار على المتظاهرين؟ لماذا يظل أفراد الشرطة مختفين عن الأنظار ولماذا يلغون بمهمة الأمن على القوات المسلحة؟ هل المقصود إنهاك الجيش حتى يضيق بالثورة وينقلب عليها، أم أن المقصود معاقبة المصريين على ثورتهم حتى يفتقدوا الأمن فيحسوا بالحنين إلى أيام مبارك؟! إذا كان السبب وراء غياب أفراد الأمن، كما يقولون، هو توتر العلاقة بين الشرطة والشعب، فمن الطبيعي أن يظل هذا التوتر قائما حتى يتم إجراء محاكمات عادلة للضباط الذين قتلوا الأبرياء.. لماذا لم يتم حل جهاز أمن الدولة ولماذا التمسك به والإشادة بدوره؟

لماذا لا يحاكم فتحي سرور ومفيد شهاب وصفوت الشريف ومجدي راسخ ومنير ثابت وغيرهم من أعمدة النظام السابق والمقربين لمبارك وأولاده؟ لماذا لم يتم الإفراج عن عشرات الألوف من المعتقلين السياسيين، وكثيرون منهم قضوا أعواما طويلة في المعتقل دون أي سند قانوني؟ لماذا التعجل في إجراء الانتخابات البرلمانية بعد شهرين علما بأنه في فترات الانتقال لا بد من إطلاق الحريات العامة لمدة كافية قبل إجراء الانتخابات حتى تأتي نتيجتها معبرة عن إرادة الشعب؟ ما الفائدة من ترقيع الدستور القديم بدلا من الدعوة إلى دستور جديد يحقق الديمقراطية الصحيحة؟!

الأسئلة كثيرة والإجابة واحدة.. إن السيد أحمد شفيق لا يعبر عن إرادة المصريين، لكنه على العكس يعبر عن فكر زعيمه وأستاذه حسني مبارك، وهو بعد أن فشل في إجهاض الثورة يحاول الآن الالتفاف حول مبادئها وإجهاض مكاسبها. حكومة شفيق عقبة حقيقية ضد التغيير لأنها ببساطة تمنح لفلول النظام البائد فرصتهم الذهبية من أجل استرداد أنفاسهم وتنظيم أنفسهم لكي ينقضوا على الثورة ويجهضوها.. إن بقاء

شفيق في السلطة معناه الوحيد بقاء النظام القديم، الظالم الفاسد، مع إجراء بعض التعديلات التجميلية على وجهه القبيح. واجبنا جميعًا أن نعمل على إسقاط حكومة شفيق حتى تنجز الثورة أهدافها، وتبدأ مصر المستقبل الذي تستحقه والذي دفع من أجله مئات الشهداء حياتهم.

الديمقراطية هي الحل.

١ من مارس ٢٠١١

قف وأنت تكلم رئيس الوزراء

ما إن تخرجت في الجامعة حتى عملت لمدة عام في وظيفة طبيب مقيم في قسم جراحة الفم بكلية طب الأسنان جامعة القاهرة. كانت تلك أسوأ أيام حياتي. كان الفساد ينخر كالسوس في قسم الجراحة: المحاباة والمجاملات تعطي أبناء الأثرياء والكبار ما ليس من حقهم، نتائج الامتحانات يتم العبث بها علناً، انحرافات مالية وإدارية بلا حصر، تقصير في الأداء الطبي يصل إلى حد الجريمة، معاملة سيئة ومهينة للمرضى الذين اضطرهم الفقر إلى العلاج المجاني. على أن أكثر ما عانيت منه المعاملة السيئة التي يلقاها الأطباء من رؤسائهم؛ الغطرسة والقمع والإهانة تعتبر من الحقوق الأصيلة لكل أستاذ في القسم يمارسها على من هم أقل منه. كانت دورة القمع تنتقل بانتظام من الكبير إلى الصغير. رئيس القسم يهين الأستاذ الذي يهين بدوره الأستاذ المساعد الذي يهين المدرس الذي يهين المعيد الذي يهين الممرضات وأطباء الامتياز. كان أحد الأساتذة يشرف على رسالة الماجستير لأحد المعيدين وكان يسميه علناً بـ«الحمار». ما إن يدخل الأستاذ من باب القسم حتى يصيح في الموجودين:

- الحمار فين؟ عاوز أشوفه.

عندئذ يتقدم المعيد وعلى وجهه ابتسامة ذليلة ويقول: أنا هنا يا فندم.

أذكر أنني عاتبت هذا المعيد لتفريطه في كرامته، فقال لي:

- الأستاذ يُعتبر مثل أبي.

- أبوك المفروض يحترمك ولا يهينك أمام الناس بهذه الطريقة.

عندئذ تنهد المعيد، وقال:

- أيهما أفضل.. أن يحترمني الأستاذ وأرسب في الامتحان أم يشتمني ويمنحني الماجستير بسرعة؟!!

كان هذا المنطق السائد في قسم الجراحة؛ «تخل عن كرامتك حتى تتقدم في العمل. تحمل الإهانات، وإذا فاض بك الكيل قم بإهانة من هم أقل منك».

استدعاني رئيس القسم ذات يوم، وطلب مني بغطرسة أن أذهب إلى محطة مصر حتى أشتري له تذكرة قطار إلى الإسكندرية. كان لديه ضيوف فلم أرد إحراجه أمامهم. خرجت من المكتب واتصلت به من العيادة المجاورة ودار بيننا الحوار التالي:

- أنا آسف يا فندم لأنني لن أستطيع أن أشتري التذكرة.

- ليه؟

- لأنني أعمل طبيبًا، ولست فراشا أو موظف علاقات عامة.

ضحك رئيس القسم ساخرًا، وقال:

- إنت باين عليك مجنون. شوف لي أقدم واحد عندك في العيادة.

كان أقدم واحد بدرجة مدرس.. ناديته وأعطيته الساعه فوجدته يقول:

- حاضر يا فندم. تحت أمرك.

ذهب المدرس، الحاصل على درجة الدكتوراة في الجراحة، لشراء التذكرة وهو سعيد، لأن رئيس القسم اختصه دون سواه بهذه المهمة الجليلة.. قدمت استقالتني من هذا المكان البشع، وسافرت إلى الولايات المتحدة، درست في جامعة «إلينيوي» للحصول على درجة الماجستير. كان عليّ أن أحضر محاضرات مع طلبة السنة الثانية.. أثناء محاضرة في علم الأنسجة، رفعت طالبة أمريكية بجوار يدها، ثم قالت للأستاذ:

- أنا لم أفهم.. هل يمكن أن تعيد الشرح؟!!

مسح الأستاذ ما كتبه على السبورة ثم أعاد الشرح من جديد، لكن الطالبة قالت بعد ذلك:

- عذرا.. أرجو أن تعيد الشرح مرة أخرى لأنني مازلت لا أفهم.

استدار الأستاذ ليمسح السبورة مرة أخرى لكنه حرك يده وكأنه زهق وبان على وجهه الامتعاض... هنا صاحت الطالبة:

- لماذا تحرك يدك وكأنك زهقت من غبائي؟! أنا لست غبية. لو كنت غبية لما حصلت على الدرجات التي أوصلتني إلى هنا.

ساد صمت عميق وتوقعت (أنا القادم من جامعة القاهرة) أن كارثة ستزل فوراً على رؤوسنا جميعاً.. لكنني فوجئت بالأستاذ بيتسم برقة ويقول للطالبة:

- لم أقصد إهانتك إطلاقاً. أرجو أن تقبلي اعتذاري. سأبذل جهدي حتى أوضح الفكرة بطريقة أفضل.

وجدت نفسي هنا أمام منطقتين متناقضتين: في جامعة القاهرة يتم قمعك وإهانتك وإذلالك باسم احترام الكبير، وفي جامعة «إلينيوي» أنت إنسان كرامتك مصونة، لك حقوق وعليك واجبات.. إذا أديت واجبك يجب أن تحصل على حَقِّك.. الفرق بين المنطقتين ليس فرقاً بين الشرق والغرب، وإنما هو الفرق بين الاستبداد والديمقراطية.. إن الاستبداد كالسرطان ينتقل من قصر الرئاسة إلى كل مكان في المجتمع فيتحول أفراد الشعب المقموعون إلى مستبدين صغار يعيدون إنتاج القمع الواقع عليهم ضد من هم أضعف منهم. الحاكم الديمقراطي يعمل في خدمة الشعب الذي اختاره عن طريق الانتخابات الحرة، أما الحاكم المستبد فلا يمكن أن يحترم أفراد الشعب لأنه يراهم جميعاً أقل منه.. كان حسني مبارك يتحدث إلى أكبر العلماء والفنانين وأساتذة الجامعة فيتعمد أن يناديهم بأسمائهم المجردة، وكثيراً ما يسخر منهم وهو يتوقع أن يتقبلوا سخريته بترحيب وامتنان.. بل إن صحفياً شهيراً خبطه حسني مبارك مرة على كرشه أمام زملائه الصحفيين ووجه له شتيمة مقذعة فاعتبر الصحفي الكبير ما حدث شرفاً يتيه به على الناس وظل يردد بفخر:

- تصوروا سيادة الرئيس قال لي: يا (...). هو دائماً يحب يضحك معاً!

هذه العلاقات المذعنة الذليلة تقابلها علاقات إنسانية طبيعية ومحترمة في المجتمع الديمقراطي، حيث يتساوى الكُناس مع رئيس الدولة في الحقوق والواجبات، وبالتالي

فإن المواطن يخاطب أكبر رأس في الدولة باحترام، ولكن بندية وكرامة. بل إن القانون والعرف في البلاد الديمقراطية يتيحان أنواعا قاسية من النقد ضد المسئول العام لا يتيحان مثلها ضد الشخص العادي.. الفكرة هنا أن نقد المسئول العام يتم من أجل المصلحة العامة، وبالتالي فهو متاح دائما إلى أقصى حد.. كان رئيس الوزراء البريطاني الأسبق جون ميجور ذات يوم في جولة انتخابية عندما اقتربت منه سيدة بريطانية وصاحت فيه أمام الناس:

- مستر ميجور.. يا لك من أفاك.

ثم قذفته بالبيض الفاسد فأصاب وجهه، وطيرت وكالات الأنباء صورة رئيس وزراء بريطانيا ووجهه مغطى بسائل البيض الفاسد.. تم إلقاء القبض على السيدة لكن القاضي البريطاني، بعد ساعات قليلة، أصدر قرارا بالإفراج عنها، وقال في حيثيات القرار:

«إن قذف السيد رئيس الوزراء بالبيض لا يشكل خطراً على سلامته أو حياته وبالتالي لا يعتبر جريمة اعتداء وإنما هو أسلوب عنيف للتعبير عن الرأي. وحرية التعبير تكفلها الديمقراطية الإنجليزية».

إن مرض الاستبداد ينتقل دائما من السياسة إلى الأخلاق.. في المجتمع الديمقراطي يقف كل إنسان في موقع واحد واضح ومحدد، أما في مجتمع الاستبداد فتطالعنا نماذج إنسانية غريبة: نموذج أستاذ القانون الذي يضع علمه القانوني في خدمة الطاغية ويتحول إلى ترزي قوانين يفصلها طبقا لرغبة الحاكم ويضيق حقوق الشعب، ثم إذا استغنى الحاكم عن خدماته انضم القانوني الكبير إلى المعارضة، وطالب برحيل النظام، ولكن ما إن يشير إليه الحاكم بإصبعه الصغير حتى يهرع ملبيا النداء وعارضا خدماته.. نموذج الكاتب الذي يكتب أفلاما ومسلسلات تدين الفساد، لكنه في الوقت نفسه يبايع حسني مبارك ويمدحه ويسبح بحمده ويسعى جاهدا لتقديم صورة ملائكية عن مباحث أمن الدولة. الضباط الجلادون الذين طالما عذبوا المصريين ببشاعة وهاكوا أعراض نسائهم أمام أعينهم يظهرون في مسلسلات صابوننا وكأنهم أبطال قوميون يجب أن ننحني احتراما لهم. كل هذا التشوه الأخلاقي من مضاعفات الاستبداد. في المجتمع الديمقراطي لا يحتاج الإنسان إلى صداقة أمن الدولة أو رضا الحاكم ليحقق

نجاحه المهني. القاعدة في الديمقراطية العدل.. الأسباب تؤدي دائما إلى النتائج، والإنسان يتقدم بفضل موهبته وعمله وليس بفضل نفاقه أو مساندة أمن الدولة له.

لعل القارئ العزيز قد أدرك ما أرمي إليه من وراء هذه الأفكار.. منذ أيام، وضعتني الظروف فجأة في مواجهة تلفزيونية مباشرة على قناة «أون تي في» مع الفريق أحمد شفيق أثناء توليه رئاسة الوزراء.

الفضل هنا يعود، بعد توفيق الله، إلى شجاعة رجل الأعمال نجيب ساويرس والإحساس العميق بالواجب الوطني لدى أصدقائي: يسري فودة وريم ماجد وألبرت شفيق والمناضل الكبير حمدي قنديل. لم أكن مع أحمد شفيق في حوار ودي لطيف نتبادل فيه المجاملات والكلام المعسول، بل كنت في مواجهة عنيفة مع أحد أضلاع نظام حسني مبارك الفاسد الظالم والمسئول السياسي الأول عن المذبحة التي راح ضحيتها مئات الشهداء ومئات الذين فقدوا أعينهم بالرصاص المطاطي وآلاف المفقودين الذين لا يعرف أهلهم إن كانوا معتقلين أم استشهدوا رميا بالرصاص.. أردت أن أواجه السيد شفيق بمسئوليته السياسية عن كل هذه المآسي والجرائم، وبرغم ذلك فقد حرصت طوال الحوار على ألا أتفوه بلفظ واحد غير لائق. الذي حدث العكس، عندما حوَّصر السيد شفيق وظهر أمام الجميع أن حكومته تمنح الفرصة لفلول النظام الساقط لكي يفلتوا من العقاب.. عندئذ خلع الفريق شفيق المظهر الناعم والابتسامة الرقيقة وأخرج ما في جعبته من شتائم تضعه بسهولة تحت طائلة القانون بتهمة السب والقذف.

في النظام الديمقراطي رئيس الدولة خادم للشعب. المواطنون يتعاملون معه باحترام ولكن بندية وكرامة. في مصر بعد الثورة لن يكون هناك مواطن ينحني ويقف مذلولاً أمام الرئيس، ولن يفخر مواطن بأن الرئيس شتمه أو ضربه على كرسه.. من الآن فصاعداً على الرئيس أن يفهم أن مصر تغيرت، وأن الكُنَّاس في الشارع مواطن مصري من حقه أن يستجوب رئيس الجمهورية وأن يتهمه بالتقصير وأن يطلب منه توضيحات حول سياساته.. ما إن انتهى اللقاء وخرجت من الاستوديو حتى انهالت عليّ مئات المكالمات ورسائل التأييد من المصريين داخل الوطن وخارجه. أنا فخور بكل كلمة قالها هؤلاء الأعزاء، على أن وسام الشرف الحقيقي قد حصلت عليه من والد الشهيد

محمد رمضان، أصغر شهداء الإسكندرية، الذي قتله ضابط شرطة برصاصة مباشرة في رأسه، وهو لم يبلغ السادسة عشرة من العمر... كتب لي والد الشهيد في رسالته.
«أشكرك. لقد أحسست وأنا أشاهدك بأن دم ابني المرحوم محمد في يد شريفة».
الديمقراطية هي الحل.

٨ من مارس ٢٠١١

خمسة مواقف من الثورة

حدث ذلك في ميدان التحرير أثناء الثورة، كانت الساعة الثانية صباحًا وكنت أحس بإرهاق فأشعلت سيجارة وألقيت بالعلبة الفارغة على الأرض.. اقتربت مني سيدة جاوزت السبعين وحيثني بحرارة ثم قالت إنها من قرائي وأثنت على ما أكتبه فشكرتها لكنها تطلعت إلي فجأة وقالت:

- من فضلك خذ هذه العلبة من على الأرض.

أحسست بخجل، انحنيت والتقطت العلبة الفارغة، فقالت السيدة:

- ألق بها هناك في المكان المخصص للقمامة.

فعلت كما أرادت وعدت إليها كأني طفل مذنب، فابتسمت وقالت:

- نحن الآن نبنى مصر أخرى جديدة.. يجب أن تكون نظيفة.

هذه واحدة من حوادث كثيرة مبهرة عشتها بنفسها أثناء الثورة. كنا نهتف مرة بسقوط حسني مبارك عندما تحمس شاب وصاح بهتاف بذيء ضد السيدة سوزان مبارك فأسكته المتظاهرون فورًا وقالوا له: نحن نطالب بحقوقنا ولسنا شتامين. ثلاثة أسابيع اجتمع خلالها مليون شخص في مكان واحد ولم نسمع عن حادثة تحرش واحدة ولا حادثة سرقة واحدة. لعلها أول مرة في التاريخ ينزل المعتصمون بعد تحقيق مطالبهم لينظفوا الميدان الذي اعتصموا فيه.

لماذا تجلت الشخصية المصرية بكل هذا الرقي أثناء الثورة؟!

الواقع أن الثورة في حد ذاتها إنجاز إنساني عظيم. الثورة تُخرج من الإنسان أفضل ما فيه وتخلصه من عيوبه وانحرافات الأخلاقية. عندما تثور تتحول فورا إلى كائن إنساني أرقى لأنك تواجه الاعتقال والموت من أجل حريتك وكرامتك. لأنك تؤكد في كل لحظة أن حرصك على الحرية أكبر من حرصك على الحياة نفسها.

السؤال: هل اشترك المصريون جميعًا في الثورة؟ الإجابة بالنفي لأنه لا توجد ثورة في التاريخ اشترك فيها كل أفراد الشعب.. في رأيي أنه في مصر الآن خمسة مواقف مختلفة من الثورة.

أولاً: الثائرون

هؤلاء يمثلون أنبل ما في مصر، ثاروا من أجل الحرية ودفَعوا ثمنًا باهظًا من أجل بلادهم.. الأرقام الحقيقية لضحايا الثورة التي تسربت من وزارة الصحة تشير إلى أكثر من ٨٠٠ شهيد، وأكثر من ١٢٠٠ شاب فقدوا أعينهم من الرصاص المطاطي، وآلاف المفقودين الذين قد يكون منهم شهداء كثيرون.. هذه التضحيات الكبيرة هي ما يجعل أصحاب الثورة مصرين على تحقيق أهدافها بالكامل، وهم بعد أن صهرتهم تجربة الثورة تخلصوا من الخوف إلى الأبد، كما أنهم يتمتعون بوعي سياسي يجعلهم عادة يتخذون الموقف الصحيح.

ثانياً: المتفرجون

هؤلاء مصريون عانوا لسنوات طويلة من نظام مبارك الفاسد الظالم لكنهم لم يكونوا مستعدين قط للتضحية من أجل انتزاع حقوقهم. كانوا منهمكين في كفاحهم من أجل الرزق، ومشغولين تمامًا بهوم الحياة اليومية. أقصى ما كانوا يفعلونه أن يجأروا بالشكوى ثم يرددوا: «ربنا يولي من يصلح». فوجئ المتفرجون بالثورة ولم يشتركوا فيها واكتفوا بمشاهدتها في التلفزيون، وقد تقلبت عواطفهم مع الثورة وضدها أكثر من مرة.. في البداية صدق كثيرون منهم تضليل الإعلام الرسمي واعتبروا الثوار مأجورين ومدسوسين ثم رأوا الشهداء يتساقطون فتعاطفوا معهم، لكنهم لما شاهدوا حسني مبارك وهو يطالب بأن يموت في بلاده بكوا متأثرين.

وفي اليوم التالي لما حدثت مذبحة المتظاهرين انقلبوا من جديد وأيدوا الثورة. هؤلاء المتفرجون يريدون التغيير بشرط ألا يكلفهم ذلك شيئا. يريدون أن تتحقق الديمقراطية دون خسائر لهم وبلا أدنى تغيير في نظام حياتهم وهم يعيشون نفسيا وفكريا في مرحلة ما قبل الثورة.

ثالثا: أعداء الثورة

هؤلاء مصريون يدركون أن الثورة ستضيع مكاسبهم وثرواتهم وقد تؤدي بهم إلى المحاكمة والسجن. وهم متنوعون في الدرجات الاجتماعية والمهن: وزراء ورجال أعمال من كبراء الحزب الوطني، وضباط أمن دولة، وإعلاميون فاسدون، ومرتشون صغار وسماسرة.. كل هؤلاء مصممون على القضاء على إنجازات الثورة أو تعطيلها. هؤلاء الفاسدون كانوا مطمئنين في ظل حكومة أحمد شفيق التلميذ النجيب لمبارك. أمضى الفريق شفيق أكثر من شهر في منصبه فلم يقدم ضابطا واحدا للمحاكمة بتهمة قتل المتظاهرين بالعكس فإن وزير داخلية محمود وجدي أشاد بالمهام الوطنية التي يؤديها ضباط أمن الدولة... عندما أقال المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكومة شفيق، وعين بدلا منها حكومة الثورة بقيادة الدكتور عصام شرف، استشعر أعداء الثورة الخطر فبدأوا في اليوم التالي إعدام المستندات واختفى ضباط أمن الدولة من مكاتبهم ليعملوا على نشر الفوضى وذلك من أجل تحقيق هدفين: أولا خلق حساسيات بين الجيش والثوار تدفع بالجيش إلى التخلي عن تأييد الثورة... والهدف الثاني الضغط على المصريين المتفرجين حتى يكرهوا الثورة بسبب وقف الحال والفوضى وانعدام الأمن حتى يكون ذلك مبررا لاتخاذ إجراءات استثنائية تعيد مصر إلى النظام السابق.

رابعا: الإخوان المسلمون

اشترك الإخوان المسلمون بشجاعة في الثورة مثل بقية المصريين، بل إن شباب الإخوان صنعوا بطولات حقيقية لحماية المتظاهرين من اعتداء الشرطة والبلطجية.. على أن مشكلة الإخوان المزمدة التي تتكرر بانتظام منذ إنشاء الجماعة عام ١٩٢٨، تتمثل في المفارقة المؤسفة بين الصلابة الأخلاقية للإخوان كأشخاص والليونة السياسية لهم كتنظيم. معظم الإخوان أشخاص جيدون ومخلصون لكن قياداتهم تضع مصلحة الجماعة

أولا وتلعب على كل الحبال. من هنا وقفت جماعة الإخوان بانتظام ضد الديمقراطية وأيدت الحكام المستبدين جميعًا بلا استثناء واحد، بدءا من الملك فاروق وإسماعيل صدقي جلاد الشعب، وحتى عبد الناصر وأنور السادات. ولقد رأينا كيف خالف الإخوان الإجماع الوطني واشتركوا في انتخابات مبارك الأخيرة، ثم خالفوا الإجماع مرة أخرى وجلسوا للتفاوض مع عمر سليمان الذي أراد أن يبيض وجه النظام السابق ببعض الصور التذكارية مع المعارضين. وها نحن نرى الإخوان يكررون أخطاءهم من جديد فيقفون مع الحزب الوطني في الخندق نفسه ويؤيدون التعديلات الدستورية التي يعلمون جيدا أنها معيبة وستؤدي إلى عرقلة الديمقراطية وتضييع مكاسب الثورة.. لقد اتخذت قيادة الإخوان قرارا بتأييد التعديلات لأن الانتخابات لو أجريت بسرعة فسوف تؤدي إلى حصولهم على عدد أكبر من المقاعد في مجلس الشعب، وهذا الاعتبار أهم لديهم من أي اعتبار آخر.

خامسا: القوات المسلحة

لم تكن هذه الثورة لتنجح لولا حماية القوات المسلحة التي انحازت من اليوم الأول للشعب المصري ضد النظام الفاسد. لا شك إذن في فضل الجيش على الثورة لكن ثمة أسئلة حائرة يرددها المصريون ولا يجدون لها إجابة:

١ - ما الوضع القانوني للرئيس المخلوع حسني مبارك؟ هل هو متقاعد أم متحفظ عليه أم محدد الإقامة؟ وهل من حقه أن يستعمل الطائرات والقصور الرئاسية؟ ومتى تتم محاكمته على الجرائم التي ارتكبها في حق الشعب المصري، ولماذا لم تتم ملاحقة كبار أعوان مبارك مثل صفوت الشريف وزكريا عزمي وفتحي سرور؟

٢ - لا شك أن القوات المسلحة تدرك تماما الدور الإجرامي الذي لعبته مباحث أمن الدولة على مدى عقود.. بدءا من الاعتقال والتعذيب البشع وهتك الأعراض والتجسس على المواطنين وابتزازهم، وصولا إلى تخريب مصر كلها عن طريق الدفع بالعملاء وكتابة التقارير إلى المناصب القيادية بغض النظر عن كفاءتهم.. لقد تمت إحالة بعض قيادات وضباط أمن الدولة إلى المحاكمة.. هذه خطوة جيدة لكن

أغلب ضباط أمن الدولة طلقاء ومختفون عن الأنظار، ولسوف يعملون كل ما في وسعهم من أجل إشاعة الفوضى وإثارة القلاقل وهم يملكون أدوات التخريب كاملة: الأسلحة والخبرة والأموال والعملاء الذين ينتظرون أوامرهم في كل مجال بدءاً من الإعلام وحتى الأحزاب السياسية.. إن حرق المستندات والفتنة الطائفية ومظاهرات الأقباط والسلفيين ليست سوى بروفات صغيرة لما تستطيع فلول أمن الدولة أن تصنع بمصر... لماذا لا يستعمل الجيش قانون الطوارئ للقبض على ضباط أمن الدولة وتقديمهم للمحاكمة؟

٣- بعد سقوط حسني مبارك ثارت مطالب فتوية في كل مكان في مصر.. السبب في ذلك أن معظم أصحاب المناصب في الوزارات والمصالح والجامعات فاسدون ومتواطئون مع نظام مبارك.. هناك إذن مطالب فتوية مشروعة فلماذا لا يتم تكوين لجنة للتطهير من قضاة مستقلين للتحقيق في شكاوى العاملين وعند التأكد من صحتها تتم إحالتها إلى النائب العام؟ أعتقد أن هذه الطريقة الوحيدة لإيقاف المظاهرات الفتوية.. عندما يطمئن الناس أن العدالة ستتحقق حتى ولو بعد حين.

٤- لماذا يبدو الجيش متعجلاً لإنهاء الفترة الانتقالية؟ الإجابة المعتادة أن الجيش يريد إنهاء مهمته الصعبة في أقرب فرصة حتى يعود إلى وظيفته الأساسية في تأمين الوطن.. هذا كلام معقول ومقبول، ولكن ألم يكن من الأفضل الأخذ باقتراح أساتذة القانون وتعيين مجلس رئاسي مؤقت من عسكري ومدنيين ليرفع عن قيادة الجيش المسؤولية في الفترة الانتقالية.. عندئذ كان سيمكن إعطاء مهلة كافية بعد إطلاق حرية تكوين الأحزاب حتى تأتي الانتخابات معبرة عن إرادة الشعب المصري.

٥- من المعروف أن الدستور يسقط تلقائياً بسقوط النظام السياسي الذي يمثله.. فلماذا الإصرار على ترقيع الدستور القديم؟ القوى الوطنية جميعاً (باستثناء الإخوان المسلمين والحزب الوطني) رفضت التعديلات واعتبرتها معيبة، بل إن المستشار زكريا عبدالعزيز رأى فيها استخفافاً بالشعب المصري.. ما الحكمة في الإصرار على هذه التعديلات؟ ثم كيف سيجرى الاستفتاء عليها في هذه الحالة الأمنية المتدهورة؟! لماذا لا نتبع نصيحة أهل الاختصاص من أساتذة القانون الدستوري

ونعلن وثيقة بمبادئ الدستور ثم نجرى انتخابات لجمعية تأسيسية تكتب دستورا جديدا يعبر عن إرادة الشعب؟ إذا كانت الإجابة أن الحالة الأمنية لا تسمح بإجراء انتخابات فنحن نذكر بأنه في ظل نفس الحالة الأمنية المتدهورة سيجرى استفتاء على التعديلات في أنحاء البلاد كلها... فإذا كنا قادرين على عمل استفتاء على التعديلات سنكون بلا شك قادرين على عمل انتخابات لجمعية تأسيسية للدستور.

هذه الأسئلة المشروعة لا تقلل بالطبع من تقديرنا للدور الوطني العظيم الذي قامت به القوات المسلحة.. لكن مصر تمر بلحظة دقيقة تفرض علينا جميعاً أن نتكلم بأمانة وصراحة حتى تبدأ بلادنا المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

١٥ من مارس ٢٠١١

قبل أن تتحول الثورة إلى فرصة ضائعة

بعد أن نجحت ثورة ١٩١٩ ورضخ الاحتلال الإنجليزي لإرادة المصريين قام الملك فؤاد بإنشاء لجنة لإعداد الدستور.. كانت اللجنة معينة وليست منتخبة فاعترض عليها الزعيم سعد زغلول وطالب بانتخاب جمعية تأسيسية من أجل إعداد دستور ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب، على أن الملك فؤاد أصر على موقفه فانعقدت اللجنة ووضعت دستور ٢٣ ونصت فيه على مادة تعطي للملك حق حل البرلمان في أي وقت.

وقد أدى هذا العيب الدستوري الخطير إلى إفساد الحياة السياسية فتحول البرلمان إلى لعبة في يد الملك حتى إن حزب الوفد الذي يتمتع بغالبية ساحقة لم يصل إلى الحكم إلا لمدة ستة أعوام على مدى ثلاثين عاما.. العجيب أن سعد زغلول قبل دستور ٢٣ على علاته وكان بإمكانه وهو زعيم الأمة بلا منازع أن يدعو المصريين إلى إكمال ثورتهم حتى يحصلوا على حقهم في دستور عادل وديمقراطي. لكنها فرصة ضاعت فلم تحقق مصر حريتها.

موقف آخر حدث بعد ثورة ١٩٥٢، فقد انتصر التيار المعادي للديمقراطية بين الضباط الأحرار فأصدروا في يوم ١٦ من يناير عام ١٩٥٣ قرارا بحل الأحزاب السياسية كلها ومصادرة أموالها ومقارها، كان الوفد آنذاك حزب الأغلبية وكان بمقدوره أن يحشد الجماهير في مصر كلها ضد الدكتاتورية، ولو أنه فعل ذلك لاضطر الضباط إلى التراجع، ولتم الحفاظ على النظام الديمقراطي.. لكن الوفد لم يعترض واستسلم لمصيره. كانت هذه فرصة أخرى سنحت لمصر ثم ضاعت عليها ف وقعت بلادنا في قبضة الاستبداد لمدة ستين عاما متواصلة.

إن تاريخ مصر للأسف حافل بالفرص الضائعة من أجل تحقيق الديمقراطية، وهانحن نعيش الآن فرصة أخرى أتمنى ألا تضيع منا... لقد قامت ثورة ٢٥ من يناير العظيمة وأرغمت حسني مبارك على التنحي ودفع مئات المصريين حياتهم من أجل الحرية لكن الثورة، منذ اليوم الأول، تربصت بها ثورة مضادة شرسة داخل مصر وخارجها.. منذ أيام نشرت جريدة «الدار» الكويتية أن السلطات المصرية تتعرض لضغوط شديدة من حكام عرب، على رأسهم ملك السعودية وحاكم الإمارات من أجل منع محاكمة مبارك.. وأكدت الصحيفة أن هذه الدول العربية لجأت إلى تهديدات مباشرة بتجميد العلاقات مع القاهرة ووقف أي مساعدات مالية وسحب استثماراتها من مصر بل التضحية بأكثر من ٥ ملايين مصري يعملون في أراضيها، إذا تمت ملاحقة مبارك أو محاكمته بأي شكل.

هناك أيضاً إسرائيل التي ظلت تدافع عن حسني مبارك إلى اللحظة الأخيرة باعتباره أفضل حلفائها، والصحافة الإسرائيلية لا تخفي قلقها من تغيير ديمقراطي حقيقي في مصر. الموقف نفسه بالطبع تتخذه الإدارة الأمريكية، ما يقلق المسؤولين في أمريكا وإسرائيل أنهم يعرفون مكانة مصر وقدراتها. وهم واثقون بأن مصر إذا تحولت إلى الديمقراطية فسوف تصبح في سنوات معدودة دولة عملاقة تقود المنطقة بأسرها. المفكر الأمريكي الكبير ناعوم تشومسكي كتب في جريدة «الجارديان» يقول إن الولايات المتحدة تساند الدكتاتورية في مصر ليس خوفاً من الإسلام المتطرف كما تزعم وإنما خوفاً من استقلال مصر وتحررها من التبعية الأمريكية.

وأضاف تشومسكي أن الإدارة الأمريكية ستبذل كل جهودها حتى تتأكد من أن الرئيس القادم لمصر لن يخرج عن الطريق المرسوم له. هناك قوى خارجية عديدة تتربص بالثورة، أما داخل مصر فما زالت القواعد الحقيقية لنظام مبارك سليمة لم تمس: الحزب الوطني الممتد بطول البلاد وعرضها تمتلئ مقاره بمئات الألوف من الأعضاء الذين سيفعلون كل ما بوسعهم لاستعادة سلطتهم تحت مسمى جديد، مئات الضباط من أمن الدولة الهاربين من مقار عملهم المتفرغين للتخريب، عشرات الألوف من أعضاء المجالس المحلية، المحافظون ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات المعينون من قبل الأمن والقيادات الصحفية والإعلامية ورؤساء الشركات والمصانع ورؤساء النقابات

العمالية المزورة.. آلاف مؤلفة من أعضاء النظام السابق يتآمرون الآن على الثورة. ما أهداف الثورة المضادة؟!!

علينا أن نعود هنا إلى تصريحات مبارك قبل التنحي للصحافة العالمية عندما قال:
«أنا أريد أن أتحنى لكنني أخاف على مصر من الفوضى.. أخاف عليها أن تقع في يد الإخوان المسلمين».

المخطط الذي تنفذه الثورة المضادة الآن يريد أن يحقق مخاوف مبارك حتى يتضح للعالم كله أنه كان على حق.. وهو يتبع الطرق الآتية:

أولاً: إحداث أكبر قدر من الفوضى والترويع للمصريين حتى يفقدوا إحساسهم بالأمن، الأمر الذي سيجعلهم يضيقون بالثورة ويقبلون بأي حل وسط مقابل الاستقرار... وقد بدأ مخطط إحداث الفوضى بانسحاب الشرطة من مصر كلها وإخراج ٤٠ ألف مسجون جنائي وتسليحهم وإعطائهم تعليمات بمهاجمة المدنيين.. ثم استمر هذا المخطط أثناء حكومة شفيق، وعندما تولى عصام شرف رئاسة الوزراء تسارعت أحداث التخريب والفتنة الطائفية من أجل إحراج حكومة الثورة، بالرغم من المجهود الكبير الذي يبذله اللواء العيسوي وزير الداخلية الجديد من أجل استعادة الأمن، إلا أن الشرطة ما زالت غائبة. إن امتناع الشرطة عن حماية الوطن وتخريب وخيانة.

لا يمكن فهم امتناع ضباط الشرطة عن أداء واجبهم إلا بأن جهة ما تأمرهم بالآ يعودوا إلى أعمالهم، وهذه الجهة بالتأكيد نفوذها أكبر عليهم من وزير الداخلية نفسه.. إن أحداث البلطجة في مصر ليست عشوائية أبداً وإنما هي غالباً مخططة وموجهة بدقة. إن أفراد الحراسة أمام لجنة المقطم الانتخابية قد تركوا الدكتور محمد البرادعي يتعرض لاعتداء همجي وظلوا يتفرجون عليه، بينما أتباع الحزب الوطني يرشقونه بالحجارة.. أما في حي شبرا، خلال اليومين السابقين للاستفتاء، فقد تم السماح للبلطجية بإغلاق الطرق وترويع الناس وإطلاق الرصاص عشوائياً مما أدى إلى استشهاد مواطنين. لم يتدخل جندي واحد من الشرطة أو الجيش لحماية المواطنين.. هل لهذه الهجمات علاقة بأن حي شبرا يسكنه الأقباط الذين أعلنوا أنهم سيرفضون التعديلات الدستورية؟ وهل كان الغرض ترويع الأقباط حتى يوافقوا على التعديلات، أم كان الغرض مجرد عقابهم على تمسكهم بحق المصريين في دستور جديد؟!!

ثانيا: إجراء محاكمات انتقائية يتم إبرازها إعلاميا. سارعت وسائل الإعلام الحكومية (التي ما زالت تتلقى تعليمات أمن الدولة) بتصوير أحمد عز وزهير جرانة والمغربي أثناء التحقيق بثياب السجن، وهذه سابقة مخالفة لكل المعايير المهنية والإنسانية، لكن الهدف كان امتصاص غضب المصريين وإشعارهم بأن العدالة تأخذ مجراها.. مع احترامي الكامل لشخص ومنصب النائب العام فإن أسئلة كثيرة تظل بلا إجابة:

لماذا لم يتم التحقيق مع حسني مبارك ولا أفراد أسرته؟ لماذا لم يحاكم زكريا عزمي وفتحي سرور وصفوت الشريف؟!

لماذا لم يحقق النائب العام في ٢٤ بلاغا مقدمة من العاملين في الطيران المدني ضد أحمد شفيق بتهمة إهدار المال العام؟! أثناء تولى أحمد شفيق رئاسة الوزراء لماذا لم يأمر النائب العام بالتحقيق مع ضابط واحد بتهمة قتل الشهداء؟ وبعد إقالة شفيق لماذا أمرت النيابة بالإفراج عن الضباط المتهمين بالقتل بضمائم وظائفهم؟ ألا يؤدي الإفراج عنهم إلى إطلاق أيديهم في إخفاء الأدلة التي تدينهم؟ ما قيمة محاكمات الفاسدين والقتلة إذا كانت تتم بشكل انتقائي، فيترك البعض ويحاكم البعض الآخر طبقا لمعايير لا نعرفها؟!

رابعا: بدلا من أن تنتخب جمعية تأسيسية لإصدار دستور جديد يعبر عن إرادة الشعب وينقل مصر إلى الديمقراطية، فوجئنا بتنفيذ اقتراح حسني مبارك بتعديل دستوري محدود، قامت به لجنة لا نعرف معايير اختيارها.. أعقب ذلك استفتاء سريع لم يمهل الناس حتى يفهموا الموضوع، وتم تنظيم الاستفتاء بطريقة تفرض على المواطنين قبول التعديلات كلها أو رفضها كلها.. وقد تم التحالف لأول مرة بين الحزب الوطني والإخوان المسلمين لتأييد التعديلات. وقد أثبت الإخوان أنهم مستعدون دائما لتغيير مواقفهم طبقا لمصالحهم، فبعد أن جمعوا مئات الألوف من التوقيعات لتأييد البرادعي انقلبوا عليه وصاروا ينسقون مع الحزب الوطني.. يبدو أن مبادئ الإسلام عند الإخوان تتعطل تماما أيام الانتخابات، من أجل الوصول إلى الحكم يفعل الإخوان كل شيء بدءا من اتهام مخالفهم في الرأي بالعمالة والكفر وصولا إلى توزيع السكر والزيت وإرهاب الناخبين أو حتى ابتزازهم دينيا.. إن ظهور الإخوان القوي وإن كان لا يمثل حقيقة حجمهم في مصر، إنما يقدم للثورة المضادة أكبر خدمة، فهو من ناحية يؤدي

إلى استقطاب المصريين على خلفية الدين، فيمزق الوحدة الوطنية التي صنعتها الثورة، ومن ناحية أخرى يثبت للمتعاطفين مع الثورة في الغرب أن حسني مبارك كان بالفعل حائط الصد الأخير ضد المتطرفين.

والذين انزعجوا مثلي من الحفاوة الإعلامية بالسيد عبود الزمر، الذي هو في النهاية قاتل وسفاك دماء، عليهم أن يفهموا أن صورة عبود الزمر تفيد الثورة المضادة إلى أقصى حد.. فعندما يجلس أمام الكاميرات بلحيته الكثة التي تذكر بأسامة بن لادن ويعلن أن سفك الدماء مشروع من أجل إعلاء الدين. فإن ملايين الغربيين الذين تعاطفوا مع ثورتنا سيصيبهم الرعب مما سيجعلهم يتقبلون بعد ذلك ضرب الثورة أو فرض النظام القديم بدعوى حماية مصر من المتطرفين.

لقد أعلنت نتيجة الاستفتاء وفاز الموافقون على التعديلات الدستورية.. بالرغم من سعادتي بالمشاركة الكثيفة للمصريين في الاستفتاء وبالرغم من احترامي الكامل لاختيار الناخبين.. فمن الواجب أنؤكد أن استمرار برنامج التغيير بهذه الطريقة وهذه السرعة ليس في مصلحة الثورة ولا في مصلحة مصر.. إذا كان القائمون على الأمر يريدون فعلا أن يساعدوا التغيير الديمقراطي فلا بد من تغيير طريقة الانتخاب الفردي التي ستؤدي إلى تقسيم المقاعد بين أعضاء الوطني والإخوان. من غير المقبول أن يكتب هؤلاء دستور مصر التي صنعت الثورة بدماء أبنائها.

لا بد من الاستجابة إلى أهل الاختصاص من أساتذة القانون الذين أكد معظمهم أن كتابة الدستور بواسطة برلمان منتخب بهذه الطريقة لا تمثل إرادة الشعب المصري. لن تتحول الثورة المصرية العظيمة إلى فرصة أخرى ضائعة، وإذا استمر دفع الأمور باتجاه محدد سلفا فإن الشعب المصري الذي أجبر حسني مبارك على التنحي لن يستطيع أحد، مهما بلغت سلطته، أن يجرمه من الحرية.

الديمقراطية هي الحل.

٢٢ من مارس ٢٠١١

ماذا قال النسناس في حضرة الأسد؟

كانت الغابة جميلة، أراضيها شاسعة خصبة، وسكانها الحيوانات يعيشون في خير وسلام، حتى تمكن من حكم الغابة فيل وأسد فاقتهما السلطة بينهما. الفيل أصبح ملك الغابة أما الأسد فصار حارسها الأمين. مارس الأسد مهمته بإخلاص وكفاءة. كان يجوب طوال الليل المناطق المتاخمة للغابة ويتطلع حوله في حذر فإذا لمح حيوانا مفترسا متسللا انقض عليه بشجاعة قبل أن يمس سكان الغابة بسوء.. اكتسب الأسد تقدير الحيوانات واحترامها.

على عكس الفيل الذي كان ملكا ظالما وفاسدا واتخذ لنفسه أتباعا من فصيلتين: الخنازير الذين كانوا يسطون على قوت الحيوانات، وكانوا قذرين لدرجة أن رائحتهم الكريهة انتشرت في أنحاء الغابة.. أما الذئاب فقد روعوا الحيوانات ونكلوا بكل من طالب بحقه. كم من حيوانات بريئة قتلتها الذئاب بدم بارد، لأنها أبدت اعتراضا على ما يفعله الملك الفيل.. تحملت الحيوانات ظلم الفيل سنوات طويلة حتى فاض بها الكيل ذات يوم فثارت وحدثت معركة لم تر الغابة لها مثيلا.. قاتلت الذئاب بشراسة دفاعا عن الفيل، بينما اندفعت الحيوانات كلها ببسالة مدهشة، موجات وراء موجات، تقاتل باستماتة من أجل تحرير الغابة من الظلم.. قتلت الذئاب عشرات الحيوانات لكن بالإنهاك فلاذت بالفرار وتبعتها الخنازير وصارت الحيوانات الثائرة تحيط من كل جانب بالملك الفيل الذي خرج إليهم وسأل بصوت خائف مرتعش:

- ماذا تريدون مني؟

صاحت الزرافة بحماس:

- كان يفترض أن نقتلك جزاءً عادلاً للجرائم البشعة التي ارتكبتها في حقنا، لكننا لن نلوث ثورتنا النقية بدمائك. نريدك الآن أن تخرج من الغابة فلا نراك بعد ذلك أبداً.

قال الفيل:

- لو خرجت من الغابة سوف تحدث فوضى.

- الفوضى أنت الذي صنعتها بظلمك وفسادك.

فجأة هتفت الزرافة:

- ارحل.. ارحل.

وجاوبتها أصوات الحيوانات الغاضبة من كل أنحاء الغابة: ارحل.. ارحل.

عندئذ أدرك الفيل العجوز أن عهده قد ولى وطلب من الحيوانات إعطاءه مهلة ساعة واحدة حتى يدبر أمره. وافقت الحيوانات لكنها ظلت تراقب الفيل بانتباه لأنها كانت تعرف أنه خائن بطبعه. اختلى الفيل بالأسد خلف شجرة بعيدة ثم عاد الاثنان ورفع الفيل خرطومه وصاح:

من الآن فصاعداً، سيكون الأسد مسئولاً عن حكم الغابة بدلا مني.

أطلقت الحيوانات صيحات الفرح لأنها كانت تحب الأسد وتثق في شجاعته وأمانته.. لكن الأسد زأر وقال:

- أشكركم لكنني لن أستطيع أن أحكم الغابة وأقوم بحراستها في نفس الوقت.

سأتولى الحكم لمدة أسبوع أو اثنين حتى تعثروا على ملك جديد.

أحست الحيوانات بارتياح وأعلنت موافقتها ثم عاد هتافها من جديد:

- ارحل.. ارحل.

أذعن الفيل وحرك أذنيه الكبيرتين وتدلى خرطومه إلى أسفل واستدار مبتعداً عن

الغابة التي حكمها فظلم أهلها ونهبهم وقمعهم. ظل يمشي والحيوانات تتبعه حتى وصل إلى ما بعد النهر.. عندئذ عادت الحيوانات واحتفلت بالحرية. كل حيوان عبّر عن فرحته بطريقته: الغزلان قفزت في حركات رشيقة بارعة والنسائيس صرخوا وقفزوا من شجرة إلى أخرى والحمير الوحشية برطعوا وأطلقوا أصواتا خشنة مرحة حتى الأرانب البرية تشقلبوا على الأرض.. مرت أيام من السعادة أحست الحيوانات خلالها أنها تتنفس لأول مرة هواءً نقيًا. بدا المستقبل، مهما حمل من مشكلات، مشرقاً يبعث على التفاؤل. انقسم الرأي بين الحيوانات حول من يكون ملك الغابة.. هل هو الثعلب العجوز المعروف بدهائه وخبرته في الحياة أم الزرافة الطيبة الشجاعة التي قادتهم أثناء الثورة؟ بالرغم من حدة النقاش كان كل حيوان فخوراً بأنه سيشارك في اختيار الملك القادم.. بعد أسبوع واحد حدث ما عكر الصفو، فقد عادت رائحة الخنازير الكريهة تفوح في أنحاء الغابة، انزعجت الحيوانات بشدة وهرعت إلى الأسد لتستغيث به:

— أيها الأسد العظيم إننا نشم رائحة الخنازير الكريهة ومعنى ذلك أنهم عادوا يتجولون ليلاً وسيسطون على طعامنا.

تطلع إليهم الأسد بنظرة غامضة وقال بهدوء:

— لا تقلقوا.. سأفعل اللازم.

انصرفت الحيوانات وقد تزايد قلقها، وفي اليوم التالي زادت الرائحة الكريهة مما يدل على أن الخنازير دخلت الغابة بأعداد أكبر وقبل أن يستوعب سكان الغابة هذه المفاجأة هوى على رؤوسهم نبأ صاعق: لقد هاجم عدد من الذئاب الغابة أثناء الليل وعاثوا فيها فساداً.. التهموا عدداً كبيراً من الأرانب البرية وقتلوا حماراً وحشياً حاول التصدي لهم، كما هاجموا غزالة شابة جميلة فأصابوها بجراح خطيرة أدت إلى وفاتها.. هرعت الحيوانات إلى الأسد تستنجد به فتطلع إليها بنفس النظرة الغامضة وقال:

— تفضلوا بالانصراف وأنا سأفعل اللازم.

قالت الزرافة بنعومة وأدب:

— لكنك قلت لنا ذلك من قبل أيها الأسد العظيم.. لماذا لم تمنع الذئاب من دخول

- الغابة؟ لماذا لم تدافع عنا ونحن نيام كما كنت تفعل دائما؟
- زأر الأسد بضيق وصاح بصوت يندر بالشر:
- ألا تفهمون.. قلت لكم سأفعل اللازم. انصرفوا.
- انصرفت الحيوانات وهي تحس بأسى. قال الحمار الوحشي بصوته الأجلش:
- ما جدوى الثورة التي قمنا بها إذا كانت رائحة الخنازير البشعة عادت من جديد والذئاب تهاجمنا وتقتلنا؟ لقد عاد كل شيء كما كان في عهد الفيل المخلوع.
- وتمت الزرافة بصوت حزين:
- أنا لا أفهم ما يحدث.. إن الأسد يستطيع بسهولة أن يقضي على الخنازير والذئاب فلماذا يتركهم يدخلون إلى الغابة؟
- ابتسم الثعلب وقال بمرارة:
- يا جماعة يبدو أننا خدعنا. لقد كنا ساذجين عندما صدقنا أن الأسد سيقف معنا ضد الفيل الظالم.
- صاح قرد عجوز:
- لا تبالغ يا ثعلب.. لقد وقف الأسد معنا وساعدنا على طرد الفيل.
- مدت الزرافة رقبتها وقالت:
- نعم. فعلا. الأسد تحكمه معايير الشرف ولقد انحاز إلى جانب الحق.
- ابتسم الثعلب وقال وهو يلهث من الانفعال:
- هو شريف لا شك في ذلك لكنه أقرب الأصدقاء إلى الفيل المخلوع.
- ساد صمت عميق قطعه الثعلب قائلا:
- اسمعوا يا جماعة. عندي فكرة نتوصل بها إلى الحقيقة.
- تطلعت الحيوانات باهتمام، فاستطرد:

- إذا كان الأسد يلتقي بالفيل المخلوع، فلا شك أنه يخرج لمقابلته أثناء الليل . نستطيع أن نبعث إليه بمن يراقبه فنفهم ماذا يحدث.

علت همهمات استحسان، وتحمس نسناس شاب وقال:

- أيها الثعلب.. أرجو أن تعهد إليّ بهذه المهمة.. أنا سأراقب الأسد أثناء الليل.

تطلع الثعلب نحوه بحذر وقال:

- يا نسناس أنت تصلح للمهمة لأنك ذكي وسريع الحركة لكنني بصراحة أخاف من اندفاعك الطائش لأنك كثيرا ما تتصرف دون التفكير في العواقب.

نط النسناس مرتين في الهواء وأطلق صوتا كالصفير وقال:

- أيها الثعلب امنحني هذه الفرصة وأنا أعدك بأن أتصرف بحكمة.

تلك الليلة ربض النسناس فوق غصن شجرة عالية على أطراف الغابة وظل يراقب الأسد وهو يطوف في جولات حراسته المعتادة، وكم أحس بالحزن عندما رأى خنزيرين وذبّبا يدخلون إلى الغابة أمام الأسد فينظر إليهم ولا يحرك ساكنا.. ظل النسناس يراقب الأسد من فوق الشجرة حتى وجده يتحرك بعيدا عن الغابة، عندئذ قفز النسناس بمهارة من شجرة إلى أخرى دون أن يغيب الأسد عن نظره. في النهاية، رأى النسناس الأسد وهو يلتقي بالفيل المخلوع الذي بدا وكأنه ينتظره، انتبه النسناس واستمع بالكامل إلى الحوار بين الأسد والفيل.. في اليوم التالي ذهبت الحيوانات تشكو إلى الأسد من جديد: إن رائحة الخنازير الكريهة صارت لا تحتمل، كما أن الذئاب أصبحت تغير على الغابة كل ليلة.. ثناءب الأسد وقال بهدوء:

- سوف أحقق في هذا الأمر.

هنا اندفع النسناس قائلا:

- سيدي الأسد إنك لن تفعل شيئا لمنع الخنازير والذئاب.

تطلع الأسد إلى النسناس بنظرة متفحصة ثم أطلق زئيرا مخيفا وصاح:

- كيف تجرؤ أيها النسناس على الحديث إليّ بهذه الطريقة؟!!

ساد صمت عميق وقفز النسناس كالعادة من فرط الانفعال ثم قال:

- أيها الأسد.. لقد رأيته وأنت تقابل الفيل المخلوع وسمعت الحديث الذي دار بينكما.

بدت الدهشة البالغة على وجه الأسد وتحركت عضلات صدغه علامة على التوتر وقال:

- هل وصلت بك الوقاحة يا نسناس لدرجة أن تراقبني؟

- سألني أيها الأسد لقد حدث الأمر بالصدفة.

زأر الأسد وقال:

- ماذا تريدون الآن؟ تكلموا.

قال النسناس:

- هل لي أن أسألك لماذا تحرص على زيارة الفيل بعد كل الجرائم التي ارتكبتها في حقنا.

رد الأسد قائلاً:

- الفيل صديقي وأستاذي وصاحب فضل كبير عليّ.

- هل أنت مع الفيل أم معنا؟

هكذا سأل الثعلب بهدوء، فأجاب الأسد:

- أنا معكم طبعاً لكنني مع الفيل أيضاً.

صاحت الزرافة:

- لا يمكن أن تكون مع الظالم والمظلوم في نفس الوقت.

أحست الحيوانات بهلع فلاذت بالصمت، لكن النسناس قال بشجاعة:

- أيها الأسد. نحن الحيوانات نحبك ونحترمك وقد عهدنا منك الاستقامة والشرف. إذا كان وفاؤك لصديقك الفيل المخلوع يتعارض مع الحق فلا بد أن

تقف مع الحق. هذا ما نتوقعه منك دائما. نحن لا نريد شرا بالفيل. كل ما نريده
أن نعيش حياتنا بحرية. إن عشرات من زملائنا الحيوانات قدموا أرواحهم في
الثورة من أجل التخلص من الظلم. أيها الأسد العظيم بقدر ما أحببت هذه الغابة
وقاتلت دفاعا عنها. نرجوك أن تقف مع الحق. لن نمشي من هنا قبل أن تتعهد
أمامنا بحمايتنا من الخنازير والذئاب.

ارتفعت أصوات الحيوانات تؤيد كلام النسناس وبدا التفكير على وجه الأسد ثم
زأر بقوة قبل أن يعلن قراره النهائي.

٢٩ من مارس ٢٠١١

ارفع رأسك.. فأنت ضابط شرطة

هذه واقعة غريبة تستحق التأمل.

منذ أيام، اعتصم العشرات من ضباط الشرطة في الإسكندرية احتجاجا على محاكمة ثلاثة من زملائهم بتهمة قتل المتظاهرين، تكرر نفس الأمر في عدة محافظات، حتى إن ٤٨ ضابط شرطة في السويس تقدموا باستقالاتهم لنفس السبب.. هناك إذن حالة تدمر بين ضباط الشرطة احتجاجا على محاكمة زملائهم بتهمة قتل المتظاهرين.

لقد سقط من المصريين أثناء الثورة أكثر من ٨٢٠ شهيدا وأكثر من ١٢٠٠ مواطن فقدوا عيونهم بالرصاص المطاطي، بالإضافة إلى آلاف المفقودين الذين لا يعرف أهلهم حتى الآن إن كانوا شهداء أو معتقلين في أماكن مجهولة.. هذه الخسائر الإنسانية الفادحة لم تحدث في حرب مع أعداء أجانب وإنما ارتكبتها ضباط شرطة مصريون في حق مواطنين مصريين مثلهم، بل إن ضابطا واحدا اسمه وائل الكومي من الإسكندرية متهم بقتل ٣٧ شهيدا بيديه!!

لماذا يغضب إذن ضباط الشرطة من تقديم زملائهم إلى محاكمة عادلة؟! هؤلاء الضباط المحتجون هل يقبل أحدهم مجرد خدش في جسد ابنه أو ابنته؟

لماذا لا يتفهمون موقف أهالي الشهداء الذين يطالبون بالقصاص العادل من قتلة أبنائهم؟! الإجابة عن هذه الأسئلة تستدعي فهم الثقافة التي تربي عليها ضباط الشرطة في نظام مبارك.

في فيديو شهير تسرب إلى الإنترنت، وقف مدير أمن البحيرة السابق يتحدث إلى ضباطه فقال لهم:

- نحن الذين نحمي المصريين. نحن أسيادهم. من يمد يده على سيده ما جزاؤه؟

هنا أجاب الضباط الواقفون في نفس واحد: «نقطع له يده...».

هذا الحوار المؤسف يدل على ثقافة رجل الشرطة في عصر مبارك. ضابط الشرطة يحس بأنه أعلى مقاما من المواطنين مهما تكن وظائفهم وشهاداتهم الدراسية، وهو يعتبر نفسه فوق القانون يستطيع أن يفعل في الناس ما يشاء.. يضرب ويعتقل ويعذب وحتى إذا قتل فإنه غالبا ما يفلت من العقاب أو يطبق عليه عقاب مخفف جدًا.

التعميم هنا خاطئ وظالم بالطبع لأن هناك الألوف من ضباط الشرطة يؤدون واجبهم بإخلاص في ظروف صعبة وبرواتب لا تكفي عادة لتلبية متطلبات الحياة، لكن ضباطا كثيرين من الأمن الجنائي وأمن الدولة مارسوا ضد المواطنين جرائم بشعة كلها موثقة بتقارير محلية ودولية. ولا بد هنا أن نتساءل: كيف يتحول ضابط الشرطة من حارس للقانون إلى خارج عليه؟

ما الذي يجعل الشاب الرياضي المتفوق الذي يلتحق بكلية الشرطة يتحول بعد سنوات قليلة إلى ضابط شرس يضرب الناس ويعذبهم؟! تؤكد دراسات علم النفس أن أي شخص مهما كان وديعا أو طيبا في الحياة العادية، إذا التحق بمؤسسة أمنية قمعية من الممكن أن يتحول إلى جلاد يعذب ويقتل إذا توفرت له أركان ثلاثة:

١- الطاعة: عندما يجد الضابط أن الطاعة العمياء للأوامر تشكل النظام السائد في المؤسسة فإنه سرعان ما يذعن ويكون على استعداد لتنفيذ الأمر مهما بلغت وحشيته.

٢- المسايرة: عندما يجد الضابط نفسه وسط مجموعة من زملائه تمارس القمع بانتظام فإنه عادة ما يسايرهم ويفعل مثلهم لأن رفض القمع والتعذيب يكون عندئذ موقفا يفوق قدراته.

٣- إسقاط الصفات السلبية على الضحايا:

لا بد للضابط الجلاد أن يقنع نفسه بأن ضحاياه متآمرون على الوطن أو مخربون أو عملاء لجهات أجنبية. عندئذ سوف ينظر إلى الجرائم التي يرتكبها باعتبارها واجبا ضروريا لحماية الوطن.. هذا التبرير النفسي للقمع ربما يساعدنا على فهم الأزمة النفسية

التي يمر بها ضباط شرطة كثيرون الآن بعد الثورة. إن غياب الشرطة وتقاعس كثير من الضباط عن حفظ الأمن قد يكون نتيجة مؤامرة من عناصر النظام القديم لإحداث الفوضى، لكنه يعكس أيضًا بالتأكيد حالة من المشاعر السلبية عند هؤلاء الضباط من نجاح الثورة.

ضباط شرطة كثيرون يرفضون العودة إلى العمل وكثيرون عادوا إلى مكاتبهم ولا يريدون أن يعملوا لأن لديهم إحساسًا بأنهم أهينوا وخُدعوا ووقع عليهم ظلم بين.. إن الثورة قد قلبت كل المفاهيم التي تربوا عليها رأسًا على عقب.. بعض الضباط اعتقلوا وعذبوا من يعتبرونهم مخربين وعملاء.. فإذا بهؤلاء المخربين ينتصرون ويُسقطون نظام حسني مبارك ويجبرونه على التنحي.. بل إن ممارسة التعذيب لم يعد ينظر إليها باعتبارها مهمة ضرورية لحماية الوطن وإنما هي في نظر الثورة جريمة مشينة لا بد من محاكمة مرتكبيها.

هذه المشاعر السلبية التي تتتاب ضباط الشرطة الآن ليست في صالح مصر ولا في صالح الثورة. منذ أيام ذهب حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، إلى جلسة المحاكمة على الجرائم العديدة التي ارتكبها ضد المصريين فرأينا احتياطات أمنية غير مسبقة لضمان سلامته.. سيارات مصفحة وحرس وجنود أمن مركزي، بل إن ضباط الشرطة داخل قاعة المحكمة صنعوا من أجسادهم حائطًا بشريًا حتى يمنعوا الصحفيين من تصوير العادلي أو حتى رؤيته وهو في قفص الاتهام.. كأن سلامة حبيب العادلي الذي قتل المصريين أهم عند هؤلاء الضباط من بلادهم التي تركوها لمدة شهرين مستباحة نهبا للبلطجية والمساجين الجنائيين الذين تم إخراجهم من السجون لترويع الناس.

في نفس اليوم في مباراة كرة القدم بين نادي الزمالك والنادي التونسي، وفقًا لشهادة الشهود، أهمل ضباط الشرطة واجبههم في تأمين الملعب وسمحوا لعشرات البلطجية بالدخول بأسلحتهم البيضاء بل فتحو لهم البوابات لينزلوا إلى الملعب ويعتدوا على اللاعبين. إن تسجيل الفيديو لهذه الواقعة المحزنة يكشف أن ضباط الشرطة الموجود في الملعب لم يبذل أي مجهود لردع البلطجية.

التناقض بين تصرف الضباط في الحالتين يحمل معنى محزنا بقدر ما هو حقيقي: ما زال بعض ضباط الشرطة يعتبرون حبيب العادلي كبيرهم مهما ارتكب من جرائم ويدينون له بالولاء الكامل ولا يسمحون أبداً بأن يظهر وهو في قفص الاتهام لأن أي مساس بصورته في اعتقادهم يؤثر على هيبتهم. في نفس الوقت فإن بعض ضباط الشرطة تملكهم الآن روح الانتقام من الثورة فيتقاعسون عن أداء واجبهم حتى تعم الفوضى فيكره المصريون النظام الجديد ويترحموا على أيام مبارك.. لقد سقط نظام مبارك بعد أن أوصل مصر إلى الحضيض في كل المجالات وترك لنا إرثاً من المشكلات المعقدة التي سيستغرق حلها وقتاً وجهداً.

من أصعب هذه المشكلات علاقة المصريين بجهاز الشرطة التي لن تعود إلى حالتها الطبيعية في رأيي إلا من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

أولاً: إجراء محاكمات عادلة وسريعة لكل ضابط شرطة مهما كان منصبه أو موقعه، إذا كان تورط في التعذيب أو القتل أثناء الثورة المصرية أو قبلها.. حتى يتم تطهير صفوف الشرطة بالكامل عندئذ سيتأكد للمصريين أن الضباط الذين احتفظوا بمناصبهم شرفاء ومحترمون.

ثانياً: إلغاء جهاز أمن الدولة الإجرامي الذي لم يقدم شيئاً مفيداً واحداً لمصر خلال عقود.. إذ تلخصت مهمة الجهاز في قمع المصريين والتجسس عليهم وتعذيبهم وهتك أعراضهم وتخريب الحركة الوطنية المصرية عن طريق المؤامرات التي ينفذها عملاء الجهاز.

مع احترامي الكامل لوزير الداخلية اللواء منصور عيسوي وثقتي في نزاهته وكفاءته إلا أنني لا أوافق على الطريقة التي تعامل بها مع جهاز أمن الدولة. لقد أنشأ الوزير عيسوي جهازاً جديداً اسمه الأمن الوطني ثم استعان بضباط أمن الدولة القدامى في الجهاز الجديد.. ماذا نتوقع من ضباط مارسوا التعذيب لسنوات طويلة؟!!

هل يمكن أن يقتنعوا فجأة بحقوق الإنسان ويحرموها؟ إن مصر الثورة لا تحتاج إلى أمن الدولة لأنها لا تحتاج إلى تعذيب مواطنيها وهتك أعراضهم. إن الأجهزة القمعية

لا توجد إلا في أنظمة الاستبداد، أما في البلاد الديمقراطية فهناك دائما جهاز لجمع المعلومات بطريقة قانونية وما إن تتوافر لديه أدلة كافية ضد أي مواطن حتى يقدمها إلى جهة التحقيق وهي النيابة العامة.. هذه الوظيفة تستطيع إدارة الأمن القومي في المخابرات العامة أن تقوم بها بكفاءة تامة. إن التخلص نهائيا وإلى الأبد من مباحث أمن الدولة سيعيد إلى المصريين ثقتهم الكاملة في جهاز الشرطة.

ثالثا: تغيير الثقافة الأمنية بالكامل.. بالرغم من وجود غالبية من ضباط الشرطة الشرفاء فإن الثقافة التي نشأوا عليها نادرا ما تحترم حقوق الإنسان، وعادة ما تعجز عن تحقيق الأمن إلا بواسطة القمع.. في ندوة عقدتها جريدة «الأهرام» مؤخرا من أجل تحقيق المصالحة بين الشعب والشرطة قال أحد الضباط: «إن إقصاء ضباط أمن الدولة أمر مؤسف لأنهم من خيرة ضباط الشرطة وأكثرهم تميزا في المهارات والأداء العام».

لا أعرف عن أي مهارات يتحدث حضرة الضابط إلا إذا كان ضرب الناس وتعليقهم كالذبائح وصعقهم بالكهرباء في أماكن حساسة في نظر سيادته مهارات عظيمة. هذا الكلام نموذج للثقافة الأمنية السائدة في نظام مبارك التي تعتبر أعراض الناس وكرامتهم مباحة تماما ما دام الاعتداء عليها يحقق الأمن للنظام.. منذ أيام ذهب معاون المباحث في مدينة الباجور لضبط شخص محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات فلم يجده في منزله وعندئذ قبض على زوجته واصطحبها معه ولما اعترض والد المتهم أطلق الضابط عليه النار فأرداه قتيلا.. صحيح أنه تم القبض على الضابط وأمرت النيابة بحبسه لكن تصرفه يعكس نفس الثقافة الأمنية القمعية القديمة التي يجب أن نتخلص منها بعد الثورة.

رابعا: بعد أن يتم تطهير جهاز الشرطة بالكامل يجب إطلاق مبادرة شعبية شاملة من أجل المصالحة بين الشرطة والشعب يقوم المصريون خلالها بزيارات ودية إلى أقسام الشرطة التابعين لها للتعرف على الضباط وأفراد الشرطة وتجديد الثقة فيهم. ويذهب مواطنون متطوعون للمساعدة في تجديد أقسام الشرطة المحترقة، ويزور ضباط الشرطة أهالي شهداء الثورة لكي يتأكد المعنى أن ضباط الشرطة ليسوا جلادين ولا قتلة وإنما

هم مصريون محترمون يعملون على توفير الأمن للوطن. عندئذ سيعود ضباط الشرطة إلى أعمالهم، ليس كأسياد للمصريين وإنما باعتبارهم مواطنين يتساوون مع غيرهم في الحقوق والواجبات ويشاركون معنا في بناء دولة مصر الحديثة.. دولة العدل والحرية. الديمقراطية هي الحل.

٥ من إبريل ٢٠١١

وقفه واجبة مع الصديق

يقول المثل الفرنسي: «الحسابات الجيدة تصنع الأصدقاء الجيدين».

المقصود هنا أن الأصدقاء الحقيقيين يجب أن يتحاسبوا بصراحة وأمانة حتى يحفظوا الصداقة.. هذا المثل ينطبق الآن على العلاقة بين الشعب المصري والقوات المسلحة.. لا أعتقد أن مصر يا واحدا ينكر الدور العظيم للجيش الذي اختار، منذ اليوم الأول للثورة، أن يقف في صف الشعب ضد الطاغية.

لن ننسى أيضاً أن الجيش، بالإضافة إلى مهمته في الدفاع عن مصر، تقبل عن طيب خاطر مهمة أخرى ثقيلة هي إدارة البلاد حتى تجتاز الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية... كل هذه أفضال حقيقية للقوات المسلحة لن ينساها المصريون أبداً.. لكن هناك أسئلة ملحة تتردد في الشارع المصري ولا تجد إجابة.. من واجبنا أن ننقلها بوضوح إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

أولاً: المظاهرات المليونية هي الأداة الفعالة للثورة المصرية التي استطاعت بواسطتها إجبار حسني مبارك على التخلي عن الحكم. وقد تحولت هذه المظاهرات كل جمعة إلى ما يشبه الجمعية العمومية للشعب المصري، حيث يلتقي مئات الألوف من المصريين فيتناقشون ويرفعون مطالبهم من أجل إنجاز مطالب الثورة.

يوم الجمعة الماضي في ميدان التحرير انضم إلى المظاهرة عدد من الضباط بزيهم العسكري. الحق أن انضمام العسكريين إلى المظاهرات وهم يرفعون شعارات ضد قياداتهم مسألة مرفوضة في أي جيش في العالم. وقد قام هؤلاء الضباط بنوع من التأثير

العاطفي على المتظاهرين المدنيين إذ طلبوا منهم حمايتهم من الشرطة العسكرية، وهذا خطأ آخر جسيم لا تسمح به أي مؤسسة عسكرية.

من الطبيعي هنا أن تقوم القوات المسلحة بالقبض على هؤلاء الضباط المتمردين للتحقيق معهم. كل هذا مفهوم ومقبول ولا غبار عليه. المؤسف أن القبض على الضباط حدث بطريقة عنيفة تم خلالها إطلاق الرصاص، مما أدى إلى إصابة عشرات المدنيين وقتل متظاهر واحد على الأقل. والمؤسف أيضًا أن القوات المسلحة استعملت قوات من الأمن المركزي وعناصر من أمن الدولة.

مما يدل على أن قوات الشرطة التي اختفت وتركت مصر كلها نهبا للبلطجية لمدة شهرين على استعداد أن تظهر وتؤدي عملها فقط عندما يكون دورها قمع المصريين، كما اتضح أيضًا أن ضباط أمن الدولة ما زالوا موجودين يارسون عملهم بالتنسيق مع الجيش، وأن كل ما قيل عن إلغاء جهاز أمن الدولة الإجرامي الذي قمع المصريين وأهان آدميتهم، كلام غير حقيقي. لقد شعر المصريون وهم يستمعون إلى طلقات الرصاص ويشاهدون سقوط الجرحى بأن نظام مبارك قد عاد بكل ممارساته القبيحة.. في اليوم التالي عقد المجلس العسكري مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه أن الجيش لم يطلق الرصاص الحي على المتظاهرين، وأن الذين أطلقوا الرصاص أشخاص تابعون للنظام القديم بقيادة إبراهيم كامل الذي صدر الأمر بالقبض عليه.. نحن بالتأكيد نصدق المجلس العسكري لكننا نذكر هنا بأن حوادث اعتداء الشرطة العسكرية على المدنيين قد تكررت.

فقد اقتحم أفراد الشرطة العسكرية جامعة القاهرة وفضوا اعتصام طلبة كلية الإعلام باستعمال الهراوات والعصي الكهربائية وقبضوا على بعض الأساتذة.. وقد أعلن المجلس العسكري أيضًا آنذاك أنه سيفتح تحقيقًا حول ذلك الاعتداء المؤسف، وفي واقعة ثالثة تم القبض على شبان وبنات كانوا يتظاهرون في ميدان التحرير وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا مفصلاً أكدت فيه أنهم تعرضوا جميعًا لتعذيب بشع بواسطة الشرطة العسكرية بل إن بعض المتظاهرات أكدن في شهادتهن أنه قد تم تجريدهن من ملابسهن وإجراء اختبارات العذرية لهن بكل ما يشكله ذلك من هتك لأعراضهن وإهدار لآدميتهن.. لقد نفى المسئولون في الجيش هذه الواقعة تمامًا

وأعلنوا عن إجراء تحقيق بشأنها لكن النتائج أيضًا لم تعلن حتى الآن.. هكذا فنحن إزاء وقائع متعددة تم الاعتداء فيها على المواطنين بواسطة أفراد من الجيش ولم تعلن نتائج التحقيقات في أي واحدة منها.

ثانيا: عندما تقبض القوات المسلحة على المتظاهرين فإنها لا تفرق بين البلطجية والمواطنين الذين يعبرون عن آرائهم، بل يتم تقديم الجميع إلى محاكمة عسكرية عاجلة. قد يقال هنا إن العقاب السريع الرادع من مبادئ العسكرية، لكننا للأسف لا نرى هذا المبدأ مطبقا على كبار الفاسدين من رموز النظام السابق.. بعد عشرة أسابيع من الثورة ما زال مسئولون مثل فتحي سرور ومفيد شهاب مطلقي السراح، بل إن صفوت الشريف سوف يدلي بأقواله هذا الأسبوع عن دوره في الاعتداء على المتظاهرين في موقعة الجمل بعد شهرين كاملين من حدوثها.

وكذلك زكريا عزمي الذي ظل يمارس عمله في القصر الجمهوري طوال هذه الفترة حتى تم القبض عليه منذ أيام.. إن المجلس العسكري يضم ضباطا حاصلين على الدكتوراه في القانون، وهم بالتأكيد يعلمون أن إيقاف الموظف العام المتهم عن العمل وحبسه احتياطيا كثيرا ما يكون إجراء ضروريا لحماية العدالة.. لأن المتهم وهو مطلق السراح من الطبيعي أن يستعمل موقعه في طمس أدلة الإدانة والتأثير على الشهود.

إن ترك أتباع مبارك مطلقي السراح يؤدي بالطبع إلى إخفاء الأدلة على إدانتهم. هل يعقل أن يحاكم زكريا عزمي لأنه يمتلك ٤ شقق و٤ فيلات بينما أي طفل في مصر يعرف أن ثروته أكثر من ذلك بكثير؟!

هل يجوز أن يتورط إبراهيم كامل في تدبير الاعتداء على المتظاهرين فنتركه مطلق السراح لمدة شهرين ولا نقبض عليه إلا بعد أن ينفذ مؤامرة أخرى؟ الناس في مصر يتساءلون: من الأولى بالمحاكمة العاجلة الحاسمة.. المتظاهر الذي يخالف حظر التجول أم كبار الفاسدين من أعوان مبارك؟!

ثالثا: إن الشعب المصري الذي ثار في يوم ٢٥ من يناير هو صاحب هذه الثورة وهو الوحيد الذي يملك شرعيتها.. وقد قام الشعب بتفويض القوات المسلحة من

أجل تطبيق أهداف الثورة.. إن المطلب الأهم للشعب المصري منذ بداية الثورة يتمثل في محاكمة حسني مبارك على الجرائم البشعة التي ارتكبها في حق المصريين.. لماذا لم تتم محاكمة مبارك حتى الآن؟

لقد أكد الجيش أن مبارك تحت الإقامة الجبرية، لكن أساتذة القانون أكدوا أن إقامته في قصره في شرم الشيخ لا تحقق شروط الإقامة الجبرية.. كما أنه استفاد من فترة السماح في إخفاء الأموال التي نهبها مع أفراد أسرته من الشعب المصري ثم ظهر مؤخرا على قناة «العربية» ليتحدى المصريين ويؤكد أنه لا يمتلك حسابات أو ممتلكات خارج مصر.

لقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أمام الدكتور حسن نافعة؛ أستاذ العلوم السياسية، بأن أموال مبارك في الولايات المتحدة وحدها تصل إلى مليارات الدولارات كما قدرت جريدة «الجارديان» ثروته ما بين ٤٠ و ٧٠ مليار دولار.. إن التأخر في محاكمة حسني مبارك قد منحه الفرصة الذهبية من أجل إخفاء المسروقات.. من يتحمل المسؤولية أمام التاريخ والوطن إذا أفلت حسني مبارك بجرائمه دون محاسبة أو عقاب؟

سؤال آخر: إذا كان مبارك تحت الإقامة الجبرية فكيف ألقى البيان على قناة «العربية» وهل تم ذلك بعلم المجلس العسكري أم دون علمه؟!

رابعا: لقد حذر المتحدث باسم المجلس العسكري من مؤامرات الثورة المضادة. الثورة المضادة مجموعة متوالية من المؤامرات يخطط لها وينفذها أنصار النظام القديم، وهي كثيرا ما تنجح في القضاء على الثورة واستعادة النظام القديم كما حدث في إيران عام ١٩٥٣ عندما تمكنت الثورة المضادة بقيادة المخابرات الأمريكية والبريطانية من إزاحة حكومة الدكتور مصدق الشرعية.

وقد تكرر ذلك عام ١٩٧٣ في شيلي عندما تمكنت الثورة المضادة بقيادة المخابرات الأمريكية من الإطاحة بسلفادور الليندي؛ الرئيس الشرعي المنتخب.. الثورة المضادة إذن خطر جسيم يتربص بأي ثورة. والسؤال هنا: ما الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها من أجل حماية الثورة المصرية؟ الإجابة:

١- حل المجالس المحلية التي تضم ٥٠ ألف عضو في الحزب الوطني حصلوا جميعًا على مقاعدهم بالتزوير والرشوة ولديهم الأموال اللازمة لتجنيد الأتباع من أجل التآمر على الثورة.

٢- حل الحزب الوطني الذي، بالإضافة إلى إفساده الحياة السياسية في مصر، لا يحتاج المرء إلى ذكاء كبير ليدرك أنه الآن المقر الرسمي لقيادة الثورة المضادة.

٣- إلغاء مباحث أمن الدولة (وليس الاكتفاء بتغيير اسمها إلى الأمن الوطني)، والسيطرة على عناصر أمن الدولة الذين يعملون بنشاط لصالح نظام مبارك من أجل نشر الفوضى والفتنة الطائفية وهم للأسف يملكون كل الأدوات اللازمة للتخريب: المعلومات والأسلحة والخبرة والعملاء والأموال.

٤- إلقاء القبض الاحترازي على كبار المسؤولين في النظام الفاسد حتى يتم تحويلهم إلى المحاكمة.. كيف يتجول جمال مبارك بحرية بين القاهرة وشرم الشيخ، وكيف نسمح له بعقد اجتماعات عمل مع أعوانه؟! وماذا نتوقع أن يكون هدف هذه الاجتماعات؟! لا شيء إلا التآمر على حكومة الثورة وعلى القوات المسلحة من أجل الانتقام لأبيه الذي خلعتة الثورة.

٥- إقالة كل المسؤولين الذين انتموا سياسيا لنظام مبارك الفاسد، مثل رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمحافظين وتعيين عناصر نظيفة شريفة مستقلة بدلا منهم.

٦- استعادة الأمن في مصر بالعمل على إرجاع الشرطة إلى أداء مهمتها. على أن يحدث ذلك بحملة للتطهير والتقدير.. تطهير الشرطة من العناصر الفاسدة ومحاكمة الضباط المجرمين الذين قتلوا أبناء مصر بالرصاص الحي، وفي الوقت نفسه لا بد من تقدير الضباط الشرفاء الذين كانوا يؤدون مهامهم في ظروف صعبة، والذين ظلمهم نظام مبارك كما ظلم بقية المصريين.. هناك أفكار كثيرة قدمت لحل مشكلة الشرطة من ضمنها الاستعانة بخريجي الحقوق وتنظيم دورات عسكرية تؤهلهم للعمل الشرطي.

هذه المطالب تم تقديمها مرارًا وتكرارًا إلى المجلس العسكري لكنه لم يتخذ أي خطوة لتنفيذها. إن أتباع النظام القديم يتآمرون الآن بوتيرة تتسارع كل يوم وهم لن

يتورعوا عن إحراق مصر كلها من أجل استعادة نفوذهم القديم والإفلات بالجرائم التي ارتكبوها. مع كامل التقدير والاحترام للمجلس العسكري نتمنى ألا يتأخر أكثر من ذلك في إجراءات حماية الثورة. إن حماية الثورة واجب وطني لا يمكن للقوات المسلحة أن تتأخر عن أدائه.

الديمقراطية هي الحل.

١٢ من إبريل ٢٠١١

عرض خاص في الجناح الرئاسي

ما إن أحس الرئيس السابق حسني مبارك بألم في صدره حتى تم نقله فوراً إلى الجناح الرئاسي في مستشفى شرم الشيخ الدولي، هناك أجريت له كل الأشعات والفحوص اللازمة التي كشفت عن اضطراب بسيط في الدورة الدموية نجح الأطباء في السيطرة عليه.. في حوالي الساعة السابعة مساء قام مدير المستشفى بالكشف على الرئيس السابق مرة أخرى، بدا على وجهه الاطمئنان وقال وهو ينزع السماعة الطبية عن أذنيه:

- سيادتكم ما شاء الله صحتكم تمام.. كل ما تحتاج إليه راحة يوم أو يومين.

هز الرئيس مبارك رأسه وقال:

- أشكرك يا دكتور.

- انحنى الطبيب وهمس باحترام:

- سأترك سيادتكم الآن حتى تنام وسوف أراك في الصباح. أنا سهران الليلة وهناك ممرضتان تحت أمرك. لو أردت سيادتكم أي شيء اضغط الجرس.

استأذن المدير وانصرف.. كان الرئيس مبارك ممددا على الفراش وقد ارتدى بيجامة زرقاء من الحرير الطبيعي. كان شعره مصبوغا بلون أسود فاحم كالعادة. راح يتطلع حوله. كان المكان أنيقا وفخما يحتوي على وسائل الراحة جميعاً: ثلاجة وجهاز تلفزيون بشاشة عملاقة ولاب توب. كانت هناك أريكة مريحة ومقاعد وثيرة للزوار.. الحائط المقابل للفراش كان عاريا وقد وُضعت تحته أحواض تضم مجموعة من نباتات الظل الجميلة. كانت الإضاءة خافتة وكان بإمكان الرئيس السابق تزويد الإضاءة عن طريق

محول صغير مثبت في الحائط لكنه أحس براحة في العتمة. انتابت مبارك حالة من الرضا وفكر أن الأطباء والمرضات في المستشفى يعاملونه بحب واحترام.

قال لنفسه: «هؤلاء يمثلون غالبية المصريين الذين مازالوا يحبونني ويعترفون بأفضالي على البلد.. بعكس العناصر المشبوهة التي اشتركت في المظاهرات يوم ٢٥ من يناير.. هؤلاء المتظاهرون جميعًا عملاء لجهات أجنبية تريد تخريب الوطن. لقد قاموا بنشر الفوضى وسموها ثورة.. إنهم الآن يريدون محاكمتي.. أهلا وسهلا.. اتفضلوا حاكموني.. لو شاطرين تلاقوا أي حساب أو ممتلكات باسمي!».

غاص الرئيس في فراشه ومد يديه وعقداهما على بطنه ثم راح يحدق في السقف. كانت هذه عادته قبل أن يستسلم للنعاس. شيئا فشيئا بدأ يغمض عينيه لكنه فجأة انتبه على شيء غريب: أضواء زرقاء تجوب أنحاء المكان وكأنها تنطلق من كشافات تتحرك في كل اتجاه. اعتدل مبارك جالسا وراح يحدق في الأضواء المتحركة وهو مذهول. فجأة استمع إلى صوت غريب يتردد بقوة:

- حسني مبارك.

تطلع مبارك حوله فلم يعثر على مصدر للصوت الذي عاد يقول:

- ستسمعي فقط لكنك لن تراني.

انتفض مبارك. مديده وضغط الجرس ليستدعي الممرضة لكنه وجد الجرس معطلا. هنا قال الصوت محذرا:

- لا تستغث فلن ينجذك أحد.

بدا الخوف على وجه مبارك ونظر إلى أعلى ثم قال بصوت محشرج: من أنت وماذا تريد؟ ليس مهما من أكون. لقد جئت لأتحدث معك بخصوص المحاكمة التي ستخضع لها.

- أنا مستعد للمحاكمة وأنا أثق بعدالة القضاء الذي سيبرئني.

- أنت طبعا مطمئن بعد أن أكد لك محاميك الأمريكي أنه قد تخلص من كل حسابات البنوك المسجلة باسمك في الخارج.

- أنا لا أسمح لك.

هكذا هتف مبارك غاضبا لكن الصوت قال:

- هدئ أعصابك وخفض صوتك.. لن تحاكم فقط على الأموال المنهوبة. أنت لم تكن مديرا لبنك بل كنت رئيسا لمصر ثلاثين عاما أوصلت فيها بلادك إلى الحضيض في كل المجالات.

بدا مبارك متحفزا وقال بعصية:

- الإنجازات التي حققتها لمصر يشهد بها العالم كله.

ترددت ضحكات في المكان ثم قال الصوت:

- جئت اليوم لأستعرض معك بعض إنجازاتك العظيمة. لقد أعددت لك عرضا خاصا ستشاهده وحدك. انظر هناك. انظر.

كان الحائط المقابل قد تحول إلى ما يشبه شاشة مضيئة ظهرت عليها وجوه كثيرة متلاصقة، كلها وجوه أولاد وبنات، أطفال لا تزيد أعمارهم على عشر سنوات.. كانت ملامحهم مختلفة لكنهم كانوا جميعا يحدقون بنظرة عميقة في الفراغ كأنهم يرون شيئا لا نراه نحن. كانت وجوههم شاحبة للغاية وكثيرون منهم سقط الشعر عن رؤوسهم الصغيرة فبدت صلعاء.. كان منظرهم يبعث الرهبة والكآبة.. قال الصوت بحزن:

- هؤلاء عينة من آلاف الأطفال الذين أصابهم السرطان في عهدك نتيجة الأطعمة المسرطنة التي كان أتباعك يستوردونها ليأكلها الشعب المصري.

دمدم مبارك قائلا:

- لست مسئولا عن ذلك.

- ألا زلت تكابر؟ ألا تعلم من الذي استورد المبيدات المسرطنة ومن الذي حماه من العقاب؟!!

أشاح مبارك بوجهه ممتعضا كأنه يقول لن أرد على هذا الكلام.. قال الصوت:

- انظر الآن من جديد فقد تغير المنظر.

بدلا من وجوه الأطفال المرضى ظهرت وجوه كثيرة لرجال ونساء كانت أجسادهم منتفخة ووجوههم مزرقّة متورمة، وكانت عيونهم تحمل نظرة باردة ثابتة كنظرة الموتى.. قال الصوت:

- هؤلاء بعض الذين غرقوا في كارثة عبارة السلام ٩٨.. عبارة الموت.. هل تذكرهم؟! -

- أنا لم أتسبب في موتهم.

- بل أنت السبب في مآسيهم كلها.. هؤلاء ضاقت بهم بلادهم من ظلمك وفسادك فسافروا للعمل في الخليج وتحملوا هناك الإهانة والإذلال، ولما عادوا تسبب نظامك في غرقهم.. أظنك تعلم من صاحب العبارة ومن شركاؤه وأين هو الآن.. إن أهالي هؤلاء الضحايا عندما تظاهروا من أجل إخراج جثث أهلهم من البحر ضربهم جنود الأمن المركزي بوحشية.

- شيء مؤسف.

- المؤسف أنك لم تحس بعمق المأساة وبدلا من أن تذهب للقاء أهالي الضحايا ذهبت لحضور تمرين المنتخب الوطني لكرة القدم ورحت تتبادل الدعابات مع اللاعبين دون أدنى احترام لأحزان أهالي الضحايا.. بل إن لك تسجيلا مصورا تسخر فيه من كارثة عبارة الموت وتضحك من قلبك وكأن الذين ماتوا ليسوا بشرا.

أطرق حسني مبارك صامتا ثم قال:

- أستأذنك لأنني أريد أن أنام.

- لا بد أن تشاهد العرض كاملا.. انظر.

كان المشهد على الحائط قد تغير وظهرت أجساد لرجال عارين معلقين من أقدامهم كالذبائح وعلى ظهورهم آثار ضرب مبرح.. قال الصوت:

- هؤلاء مجرد عينة من عشرات الألوف الذين تم تعذيبهم ببشاعة في مباحث أمن الدولة.. انظر إلى اليمين. هناك.

نظر مبارك فرأى مجموعة من الجنود يسعون إلى تجريد امرأة من ملابسها. قاومت المرأة باستماتة وراحت تصرخ لكن الجنود تغلبوا عليها ومزقوا ملابسها حتى أصبحت عارية تماما.

ازدرد حسني مبارك ريقه وقال الصوت بتأثر:

- هكذا كانت مباحث أمن الدولة تصنع في عهدك.. يهتكون عرض المرأة أمام زوجها حتى يكسروا رجولته ويجبروه على الاعتراف بما يريدون.

عاد مبارك إلى الصمت وكأنها يدرك أن اعتراضه لم يعد يجدي.. عاد الصوت يقول:
- انظر.. هذه آخر إنجازاتك العظيمة.

اختفت صور ضحايا التعذيب من على الحائط وظهرت وجوه عشرات الشبان والبنات، كلهم في العشرينيات من العمر. رؤوسهم وصدورهم مثقوبة بالرصاص.. الغريب أن تعبيرا واحدا كان يبدو على وجوههم. تعبير هادئ مطمئن كأنه رضا. كأنه امتنان. كأنهم قد أدوا مهمتهم واستراحوا.. قال الصوت:

- أنت أول رئيس لمصر يقتل المصريين بالرصاص الحي وأول رئيس يستعمل القناصة ضد شعبه. كل هؤلاء ضحاياك أثناء الثورة: ١٤٠٠ مصري فقدوا عيونهم من الرصاص المطاطي، وعدد الشهداء يقترب من الألف. وهناك آلاف المفقودين سنكتشف أن كثيرين منهم قد استشهدوا.. هذه إنجازاتك.

ظل مبارك صامتا لكن الصوت قال:

- أريدك فقط أن تضع نفسك مكان أم أي واحد من الشهداء. فكر كيف فرحت بابنها وتعبت في تربيته ورأته وهو يكبر عاما بعد عام وكانت مزهوة به وهو يكمل تعليمه. تذكر كم كانت تحلم له بمستقبل سعيد. لكنك قتلته لتبقى في الحكم وتورثه لابنك.

- اسكت.

- هذه الحقيقة.

بدا مبارك وقد فقد سيطرته على نفسه فصاح:

- حتى إذا كنت أخطأت فقد قاتلت دفاعا عن مصر.

- أنت أديت واجبك في القوات المسلحة، لا أكثر ولا أقل، لا يمكن أن يجعلنا ذلك
نغفر كل الجرائم التي ارتكبتها على مدى ثلاثين عاما.. ثم أنت لم تقاتل وحدك.
لقد قاتل معك آلاف الضباط والجنود وكثيرون منهم كان أداؤهم أفضل منك..
هل تذكر الفريق سعد الدين الشاذلي؟

- لن أرد عليك.

- لقد كان الفريق الشاذلي بطلا قوميا، كان رئيس الأركان وصاحب خطة «المآذن
العالية» التي نفذها الجيش في حرب ٧٣ وأدت إلى انتصاره. ماذا فعلت بالفريق
الشاذلي؟! لقد حرّمته من التكريم ومنعت ذكر اسمه ووضعته في السجن ولم
يشفع له عندك تاريخه العسكري المشرف.

وضع مبارك يديه على أذنيه وراح يصرخ بأعلى صوته.

- قلت لك لا أريد أن أسمع.

فجأة، أضيئت الأنوار في الحجرة وظهرت الممرضتان ومدير المستشفى يعدو خلفهما.
بدا عليهم الفزع. هرع المدير وانحنى على مبارك وهو يردد:

- خير يا فندم.

زفر مبارك بقوة وتمتم قائلا:

- هناك صور تتحرك على هذا الحائط لا أريد أن أراها يا دكتور.. أرجوك.

التفت الطبيب إلى الحائط فلم يجد شيئا ثم نظر إلى مبارك وبدا عليه التفهم ثم همس
للممرضة بكلمة فأخرجت من الدرج حقنة أعدتها في لمح البصر وناولتها للطبيب
الذي قال:

- أستاذك يا فندم.. سأحقن سيادتك بمادة مهدئة لتنام.

- لا أريد أن أرى هذه الصور مرة أخرى.

ابتسم الطبيب وقال:

- اطمئن سيادتك لن تراها أبدًا.

اقترب المدير من مبارك وراح يحقنه ببطء ثم ظل واقفا بجواره يراقب تأثير الحقنة.
لم تمض دقائق حتى ارتخى جسد حسني مبارك شيئا فشيئا على الفراش ثم أغمض عينيه
وراح في نوم عميق.

الديمقراطية هي الحل.

١٩ من إبريل ٢٠١١

عندما نتكلم يجب أن تنصتوا

كان البروفيسور دنيس ويبر واحدًا من أهم علماء الطب في العالم، كان متخصصًا في علم الأنسجة (الهستولوجي) وقد جابت شهرته الآفاق، حتى إنه خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، نادرًا ما صدر مرجع في الهستولوجي دون أن يضم بحثًا مهمًا للدكتور ويبر.

كان من حظي السعيد أن تتلمذت على يد هذا العالم الكبير في جامعة إلينوي بالولايات المتحدة؛ إذ كان أحد المشرفين على رسالتي للماجستير وتلقيت على يديه أكثر من فصل دراسي (كورس)، وأذكر ذات مرة أنه كان يدرس لنا في أحد الفصول الدراسية، كنا مجموعة صغيرة من طلاب الدراسات العليا من مختلف دول العالم، وكان الدكتور ويبر يطلب منا قراءة أبحاث معينة وتلخيصها أمام زملائنا ويناقشنا فيها ثم يقيم أداؤنا بنفسه. بعد أسبوعين من بداية الفصل الدراسي فوجئنا بالدكتور ويبر يقول:

- أريد من كل واحد فيكم أن يقول ما عيوب هذا الفصل الدراسي في رأيه؟
اندهشت من السؤال، ولأنني كنت أول الجالسين فكان لا بد أن أتكلم، الحق أنني لم أجد ما أعيبه على أداء هذا العالم الكبير لكن بقية الطلبة راحوا، واحدًا بعد الآخر، يعبرون باحترام وصراحة تامة عن ملاحظاتهم السلبية.. قال أحدهم إن الأبحاث المطلوب قراءتها كثيرة وأحيانًا تكون خارج الموضوع، وقالت طالبة إنها تحتاج إلى شرح أكثر من الدكتور ويبر لأنه كثيرًا ما يمر على بعض النقاط بسرعة وهو يظن أننا نفهمها.

توالت الانتقادات على الدكتور ويبر وظل هو يستمع بانتباه وهدوء ويسجل كل كلمة تقال.. ثم تكلم أخيراً فاستجاب لبعض الملاحظات ووعد بتلافي الأخطاء ثم شرح لنا أن بعض طلباتنا لا يمكن الاستجابة لها وذكر لنا الأسباب. وفي نهاية الدرس ابتسم وقال:

- أشكركم جميعاً على هذه الملاحظات لأنها أفادتني كثيراً.

خرجت من الفصل وأسئلة عديدة تتردد في ذهني: لماذا يحرص عالم كبير على الاستماع إلى نقد لعمله من طلبة مبتدئين لا وزن لهم إطلاقاً في العلم بجوار مقامه الرفيع؟ لماذا لم يحدد الدكتور ويبر كل شيء في الدرس بقرارات نهائية لا تقبل النقد أو النقاش؟! لماذا اعتبر الدكتور ويبر نقد الطلبة لطريقته في الشرح شيئاً مفيداً ولم يعتبره تطاولاً أو وقاحة؟

إن الدكتور ويبر بالطبع، شأن كبار العلماء دائماً، شخص مهذب ومتواضع لكن هناك سبباً موضوعياً لسلوكه: أنه نشأ في مجتمع ديمقراطي حيث ترتبط السلطة بالمسئولية واحترام الآخرين، بينما في مجتمع الاستبداد تقاس السلطة بالقدرة على البطش.

المسئول الديمقراطي يحترم كرامة الناس وينصت باهتمام لأرائهم ويسعى دائماً لإجابة مطالبهم ولا يجد غضاضة في التراجع عن أي قرار اتخذته إذا ثبت أنه خطأ.

أما المسئول الاستبدادي فهو يفرض قراراته على الناس بالقوة ولا يسمح بأي نقد لتصرفاته ويعتبره تطاولاً وقلة أدب، وحتى إذا تيقن من أن قراره خطأ فهو لا يتراجع عنه أبداً حفاظاً على هيئته.

هذا التباين في مفهوم السلطة نراه بوضوح في سلوك الحكام أنفسهم. الحاكم الديمقراطي المنتخب يعلم أن أفراد الشعب هم الذين منحوه منصبه وهو يعتبر نفسه في خدمتهم ويسعى لإرضائهم، أما الحاكم المستبد فقد استولى على السلطة وحافظ عليها بالقوة وبالتالي لا يهمه إرضاء الشعب بقدر اهتمامه بالاحتفاظ بقدرته على القمع لأنها الضامن الوحيد لحكمه.

هكذا كان مفهوم حسني مبارك لممارسة السلطة فهو لم يحترم قط إرادة المصريين ولا كرامتهم، ولم يفوت فرصة واحدة للتهكم عليهم والتقليل من شأنهم.. القرار عند

حسني مبارك كان ما يريد هو لا ما يريد الناس، وهيبته تمثلت لديه في قدرته على فرض كل ما يريد على المصريين حتى لو كان لا يوافق رغباتهم ولا مصالحهم.

الشعب في نظر مبارك قاصر، عاجز عن إدراك مصالحه، وهذا ما دفعه إلى التأكيد مرارًا على أن البديل الوحيد لحكمه هو الفوضى لأن الشعب المصري لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه في نظام ديمقراطي. بعد ثلاثين عاما من الاستبداد أوصل حسني مبارك مصر إلى الحضيض في كل المجالات، ثم اندلعت الثورة العظيمة في ٢٥ من يناير التي تلخصت أهدافها في هتاف شهير رددته ملايين المصريين: تغيير.. حرية.. عدالة اجتماعية.

دفع المصريون ثمنًا باهظًا للثورة: مئات الشهداء والمصابين وآلاف المفقودين، ثم قامت القوات المسلحة بحماية الثورة ورعاية الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية.. المصريون يحسون بامتنان لقواتهم المسلحة على دورها العظيم، لكننا فوجئنا الأسبوع الماضي بقرارات تعيين المحافظين الجدد التي خيبت آمال الناس حتى أحسوا وكأن حسني مبارك لا يزال يحكم مصر.

معظم المحافظين الجدد ينتمون إلى نظام مبارك الفاسد، منهم من شارك في تزوير الانتخابات، ومنهم من استعان بالأمن للقبض على الطلبة الناشطين السياسيين داخل الحرم الجامعي، ومنهم متهمون بوقائع فساد مالي، بل إن العديد من المحافظين الجدد ضباط سابقون في أمن الدولة متهمون بقمع المصريين وتعذيبهم وهتك أعراضهم، حتى إن الدكتور أيمن نور؛ رئيس حزب الغد، اتهم محافظ قنا الجديد اللواء عماد شحاتة ميخائيل بالإشراف بنفسه على ضربه وتعذيبه عام ٢٠٠٧.. وهكذا فإن المسئول عن هذه القرارات بدلا من محاكمة ضباط أمن الدولة على جرائمهم البشعة قرر أن يكافئهم بتعيينهم محافظين.

كنا نتوقع من حكومة الثورة أن تجعل منصب المحافظ بالانتخاب الحر المباشر كما يحدث في الدول الديمقراطية المحترمة. الانتخاب هو الطريقة المثلى لتصعيد الكفاءات واحترام إرادة المواطنين. إذا قيل إن الظروف الحالية لا تسمح بانتخاب المحافظين فقد كان من الممكن على الأقل اختيار وجوه جديدة لها تاريخ نظيف لم تشترك في الفساد والقمع والتزوير.. لقد احترت فعلاً في فهم الحكمة من تعيين هؤلاء المحافظين بهذه الطريقة. من الذي اختار هؤلاء المحافظين؟

هل هو المجلس العسكري أم الحكومة؟ هل يعيش صانع هذا القرار بمعزل عما يحدث فهو لم يسمع بالثورة، أم أنه يريد أن يقول إن الثورة وإن كانت قد أطاحت بمبارك نفسه إلا أنها لن تغير من طريقة توزيع المناصب على أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة؟

كان من الطبيعي أن تندلع مظاهرات عنيفة في محافظات عديدة اعتراضاً على تعيين هؤلاء المحافظين.. وقد وصلت الاحتجاجات في محافظة قنا إلى حد مقلق. قنا محافظة لها طبيعة خاصة لم يفهمها أو لم يهتم بفهمها من اختار المحافظ الجديد. نفوذ القبائل الكبيرة في قنا يلغي دور المجتمع المدني المستقل تماماً؛ فكل ما يحدث في قنا يقرره زعماء القبائل وينفذه أبنائها، أضف إلى ذلك أن قنا مثل سائر محافظات الصعيد قد لحق بها ظلم فاحش في عصر مبارك.

فقر وبطالة وإحباط وإحساس يتأكد كل يوم بأن الدولة لا تهتم بأهل الصعيد ولا تأبه لمعاناتهم. كل هذه العوامل ضاعفت من حجم المظاهرات في قنا، لكن الحكومة المصرية عاجلت الأزمة بالطريقة القديمة: تجاهلت ما يحدث في قنا كأن شيئاً لم يكن، ولما زادت الاحتجاجات حاولت الحكومة امتصاص الغضب عن طريق لجان الحوار التي لا تفضي إلى أي شيء، وهي طريقة قديمة أيضاً لم يعد أحد يقتنع بجدواها.. إذ إن الحوار مع السلطة إن لم يكن ملزماً لها يتحول في الحقيقة إلى دردشة بلا طائل. مع تزايد الاحتجاج في قنا خرج علينا الدكتور يحيى الجمل بآخر عجائبه؛ فبدلاً من احترام إرادة الناس ومشاعرهم صرح سيادته قائلاً:

- إن محافظ قنا الجديد باق في منصبه وهو لم ولن يقدم استقالته.

كانت الرسالة التي يوجهها الجمل إلى أهل قنا تقول بوضوح: إن رأيكم بلا قيمة وبلا تأثير.. أنا الذي أقرر ما أريده في الوقت الذي أريده، وسواء شئتم أم أبيتم فسوف تقبلون كل ما أمليه عليكم وأنتم صاغرون.

هذا المنطق الاستبدادي الذي كان سائداً قبل الثورة لا يصلح إطلاقاً بعدها. من هنا فما إن ذاع تصريح يحيى الجمل حتى اتسعت رقعة الاحتجاجات في قنا وتسارعت وتيرتها، واستغل الأزمة المتربصون بالثورة من فلول الحزب الوطني وعناصر مباحث أمن الدولة، فدفعوا بالمظاهرات إلى اتجاه عنيف وخطر إذ أوعزوا إلى أتباعهم بتعطيل

قطار الصعيد وإغلاق الطرق السريعة، ثم تم الدفع ببعض المتطرفين من عملاء الأمن ليعطوا المشكلة صبغة طائفية، فبدأوا يعلنون أنهم يرفضون المحافظ الجديد ليس لأنه ينتمي إلى النظام الساقط وليس لأنه متهم بالتعذيب وقتل المتظاهرين، ولكن لأنه قبطي كافر، وفي تصرف غير مسبوق قام المتطرفون برفع أعلام المملكة السعودية بدلاً من أعلام بلادهم مصر. إن الاختيار الخاطئ للمحافظين وتردد الحكومة وتصريحات الجمل الاستفزازية، كل ذلك منح فرصة ذهبية للمتآمريين على الثورة لإحداث الفوضى وإشعال فتنة طائفية قد تحرق مصر كلها.. إننا نطالب الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء الذي نحبه ونقدّره جميعاً، بأن يعلن موقفاً واضحاً من هذه الأزمة؟! هل يوافق؟ وهو رئيس حكومة الثورة، على تعيين محافظين متهمين بالتعذيب والقتل والفساد؟ ولماذا لا يتم إلغاء هذه القرارات الخاطئة فوراً؟

إن مصر دخلت عصرًا جديدًا لا خوف فيه ولا خنوع ولا إذلال، وكل من يتجاهل هذه الحقيقة سوف يجبره الشعب على الاعتراف بها. لم يعد ممكناً في مصر الثورة أن تفرض على الناس بالقوة قرارات خاطئة وفاشلة يعلمون أنها ستضرهم. إن ملايين المصريين الذين نزلوا إلى الشوارع وواجهوا الموت من أجل الحرية حتى خلعوا حسني مبارك من الحكم لن تستطيع أي قوة بعد ذلك أن تفرض عليهم ما لا يريدونه.

إن التمسك بقرارات ظالمة وخاطئة بدعوى المحافظة على هيبة الدولة مفهوم مغلوط عفا عليه الزمن؛ لأن الدول المحترمة تتحقق هيبتها من احترام إرادة مواطنيها وليس عن طريق قمعهم. من الآن فصاعداً فإن المواطن البسيط، حتى ولو كان كناساً في الشارع، سيكون من حقه أن ينتقد رئيس الدولة ويحاسبه على سياساته وقراراته. عندما يقرر الشعب أنه لا يريد مسئولاً ما، مهما كان منصبه، فيجب ألا يبقى هذا المسئول في موقعه يوماً واحداً. إن السيادة للشعب المصري وحده، وإرادة الشعب فوق أي سلطة مهما كان نفوذها.. عندما نتكلم يجب أن ننصتوا.

الديمقراطية هي الحل.

٢٦ من إبريل ٢٠١١

كيف وصلت الثورة إلى مونتريال؟

بدأ الأمر بثلاث كاتبات كنديات: إندا ليس، وآن شاسي، وماري سودرستروم.. اجتمعن منذ سنوات وقررن إنشاء مؤسسة ثقافية كندية اسمها «متروبوليس بلو»؛ الغرض منها لقاء الجمهور مع الكتاب من كل أنحاء العالم من أجل قراءة الأعمال الأدبية ومناقشتها.. في شهر إبريل عام ١٩٩٩ تم تنظيم مهرجان «متروبوليس بلو» الأدبي لأول مرة في مدينة مونتريال، نجح المهرجان وعاما بعد عام اكتسب شهرة دولية وأصبح من أهم مهرجانات الأدب في العالم. كان المهرجان يقدم كل عام جوائز دولية للأعمال المكتوبة باللغات الغربية. في عام ٢٠٠٧ قرر المهرجان تخصيص جائزة سنوية كبرى للأدب العربي، قامت بدعمها هيئة أبوظبي للثقافة والتراث تخليدا لاسم الشاعر الإماراتي الماجدي بن ظاهر الذي عاش في أواخر القرن السابع عشر. في كل عام تختار لجنة التحكيم أدبيا عربيا لتمنحه جائزة «متروبوليس بلو» للإبداع العربي تقديرا لمجمل أعماله.. في السنوات الماضية فاز بهذه الجائزة المرموقة أدباء كبار مثل الروائي اللبناني إلياس خوري، والكاتب السوري زكريا تامر، والشاعر العراقي سعدي يوسف.. هذا العام شرفني أعضاء لجنة التحكيم باختيارني لأكون، والحمد لله، أول أديب مصري يحصل على جائزة «متروبوليس بلو» للأدب العربي.. سافرت إلى مونتريال وتسلمت الجائزة في حفل بديع نظمته إدارة المهرجان. تم اختيار ممثلة كندية لتقرأ مقاطع من أعمالي بالفرنسية والإنجليزية. كان الحاضرون خليطا من الأجانب والعرب، وقد حضر الحفل السفير المصري في كندا السيد وائل أبوالمجد الذي رأيت بنفسه كيف يحبه الكنديون ويحترمونه. ألقى كلمة شكرت فيها الحاضرين ولجنة التحكيم التي منحتني الجائزة،

ثم أجرى معي السفير وائل أبوالمجد حواراً تحدثنا فيه عن الأدب والثورة في مصر. كل المثقفين الكنديين الذين قابلتهم مبهورون بالثورة المصرية.. قالت لي كاتبة كندية:

«لقد صنعتُم في مصر تاريخاً جديداً. لأول مرة بعد أن تنجح الثورة يقوم الثوار بتنظيف الشوارع بأنفسهم.. يجب أن تفخر بأنك مصري لأننا فعلاً فخورون بكم».

كندا تُعتبر نموذجاً للدولة المدنية الديمقراطية التي تضم بين مواطنيها مهاجرين من كل الأعراق والديانات، لكنهم جميعاً سواء أمام القانون. هناك مثلاً قانون موحد لدور العبادة يخضع له الجميع دون تمييز، فالمسلم له حق بناء المساجد بنفس القواعد التي تخضع لها الكنائس أو المعابد اليهودية.. اليهود جزء من الثقافة الكندية وهم مندمجون كغيرهم في المجتمع.. إلا أنه في فترة السبعينيات توافد على مونتريال مهاجرون يهود أصوليون معظمهم من أوروبا الشرقية. هؤلاء اليهود المتشددون يعيشون جميعاً في حي واحد منعزل ولهم طقوس خاصة في الحياة والزواج تجعلهم مختلفين عن بقية الكنديين.. الرجال يرتدون الملابس والقبعات السوداء والنساء يحلقن شعورهن بالموسى ويضعن باروكات شعر وفوقها قبعات لتشيتهن. أبناء هذه الطائفة يحلقون رؤوس أطفالهم الذكور تماماً ويتركون خصلات متدلية على جوانب الرأس. عندما تلتقي المرأة من هذه الطائفة زوجها في الفراش يجب أن تتأكد من أنه لا يوجد أي كائن حي في الغرفة.. لا كلب ولا قطة ولا حتى ذبابة، كما أنها ترتدي ثوبا من الحرير أو الصوف بحيث لا يلمس جسدها جسد زوجها أبداً إلا بالقدر الضروري للجماع. أبناء هذه الطائفة لا يأكلون في المطاعم العامة ولهم مطاعم خاصة تقدم «الكوشير»؛ الطعام اليهودي الحلال.. بعد غروب الشمس في يوم الجمعة من كل أسبوع لا يستعمل اليهود المتشددون الكهرباء ولا السيارات ولا أي شيء يعمل بواسطة محرك. بالرغم من غرابة هذه الطقوس فإن الدولة تحترمها باعتبارها جزءاً من حرية العقيدة، من حق كل مواطن أن يمارس طقوسه الدينية كما يحب، ولكن هناك سجالاتاً دائمة بين اليهود الأصوليين والحكومة الكندية، هذا السجال يوضح لنا دور الدولة المدنية وحدود تدخلها في حياة المواطنين.

هؤلاء اليهود يتركون سياراتهم في أماكن ممنوع الانتظار فيها يوم السبت، وبالتالي يكون عليهم أن يدفعوا غرامات الانتظار وقد حاولوا مراراً الامتناع عن دفع الغرامات،

وقالوا إن دينهم يمنعهم من قيادة السيارات يوم السبت لكن الحكومة الكندية أصرت على تحصيل الغرامات لأن القانون يجب أن يسري على الجميع دون تمييز. واقعة أخرى: أخذ اليهود الأصوليون دعماً من الحكومة من أجل بناء مستشفى عام لعلاج المواطنين.. معظم العاملين في هذا المستشفى من اليهود وقد حدث ذات مرة أن دخل مريض مسيحي للعلاج في المستشفى فأحضر له أهله ساندويتشات من لحم الخنزير (وهو طعام محرم عند اليهود)، حدثت مشادة بين إدارة المستشفى والمريض الذي أصر على أكل لحم الخنزير فقررت إدارة المستشفى نقله إلى مستشفى آخر.

هنا تدخلت الحكومة الكندية واعترضت بشدة وخيرت المستشفى اليهودي بين أمرين: إما أن تقطع عنه الدعم الحكومي تماماً ليتحول إلى مستشفى يهودي خاص، وإما أن تسمح إدارة المستشفى للمرضى جميعاً بممارسة حياتهم بعيداً عن التعليمات اليهودية، وقد أذعنت إدارة المستشفى لتعليمات الحكومة وأقلعت عن التدخل في حياة المرضى غير اليهود.. الفكرة هنا أن الدولة المدنية (التي نطالب بها في مصر) ليست دولة ملحدة ولا معادية للدين كما يتصور البعض. الدولة المدنية كيان محايد لا يرتب فيه الدين أي حقوق سياسية، وهي تتعامل مع المواطنين جميعاً على قدم المساواة بغض النظر عن اختلافهم في الدين أو اللون أو الجنس. لو كانت الدولة تحمل صبغة دينية ما أو كانت منحازة لدين معين لتعذر عليها تطبيق القانون بحياد لأن أصحاب الديانات المختلفة عن دين الدولة سيتحولون تلقائياً إلى مواطنين من الدرجة الثانية. قال لي أصدقاؤني الكنديون إن الجالية المسلمة في كندا لا تسبب مشكلات وتحترم القانون وتحظى بقبول المجتمع الكندي. في اليوم التالي لتسلم الجائزة دعاني المصريون إلى لقاء نظمته جمعية المصريين واتحاد الطلبة المصريين في مونتريال.

كان اللقاء في قاعة كبيرة امتلأت عن آخرها بعشرات المصريين الذين كانوا يمثلون كل أطراف المجتمع المصري في المهجر: شبان وشيوخ، محجبات وسافرات، أقباط ومسلمون.. منذ اللحظة الأولى تفجرت القاعة بالحماس للثورة ووقفت بنت مصرية محجبة لتردد هتافات الثورة والحاضرون يهتفون خلفها، ثم غنينا جميعاً: «بلادي بلادي» ووقفنا دقيقة حداداً على شهداء الثورة الذين قدموا حياتهم من أجل أن ننعم نحن بالحرية والكرامة. المصريون في مونتريال نماذج مشرفة حقاً، حاصلون على أرقى

الشهادات ويعملون في أهم الوظائف، وقد كان تأثير الثورة المصرية عليهم عظيماً..
حكوا لي أنهم كانوا يعيشون في مونتريال منعزلين عن بعضهم البعض حتى جاء يوم
٢٥ من يناير فتوجهوا جميعاً بشكل تلقائي ليتظاهروا أمام القنصلية دعماً للثورة، عندئذ
تعارفوا جميعاً وأنشأوا جمعية المصريين في مونتريال وهم يجتمعون كل أسبوع ليتبادلوا
الأخبار ويتناقشوا فيما يحدث في مصر.. انهمرت عليّ أسئلة الحاضرين، كلها تعكس
انتماءهم للثورة وخوفهم عليها، وتدل على أنهم يتابعون ما يحدث في مصر وكأنهم
يعيشون فيها. ذكّرتهم بالعبارة الرائعة التي قالها البابا شنودة الثالث:

«مصر ليست وطننا نعيش فيه وإنما وطن يعيش فينا».

المصريون في كندا سعيون بأنهم للمرة الأولى سيتمكنون من ممارسة حقهم في
التصويت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكنهم جميعاً، خصوصاً الأقباط، قلقون
من البروز المفاجئ للإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتشددة.. قلت لهم إننا
يجب أن نفرق بين الإخوان والوهابيين المتشددين.. الإخوان، بالرغم من اختلافه مع
بعض أفكارهم ومواقفهم السياسية، يؤمنون بقواعد الديمقراطية وهم ليسوا متطرفين
وقد تخلوا عن العنف منذ الستينيات، وبالتالي من حقهم أن يشكلوا أحزابهم السياسية
التي ستكون في النهاية مثل الأحزاب اليمينية المسيحية في الغرب.

أما الجماعات الوهابية المتشددة فمن حقها بالطبع أن تعبر عن أفكارها، لكن هذه
الأفكار رجعية لا تصلح للعصر الحديث. وكل من يتهمني بالتجني عليهم أرجوه أن
يقرأ فتاوى الشيخ ابن باز وغيره من أئمة الفكر الوهابي؛ فهم يُحرمون الديمقراطية،
ويُحرمون الاختلاط بين الرجال والنساء في التعليم والعمل، ويُحرمون الموسيقى
والفنون جميعاً كالنحت والمسرح والسينما، ويُحرمون قيادة المرأة للسيارة، ويعتبرون
التظاهر والإضراب حراماً ويطالبون بطاعة الحاكم المسلم حتى وإن كان ظالماً.. أضف
إلى هذا أن الجماعات الوهابية (باستثناء مقتل أحد أعضائها من أثر التعذيب وهو
الشهيد سيد بلال) كانت تعمل بتنسيق كامل مع جهاز أمن الدولة لسنوات طويلة. من
هنا فإنني أعتقد جازماً أن هذا الظهور المفاجئ للوهابيين المتطرفين ليس بريئاً، وهو،
في رأيي، نوع من التآمر على الثورة يراد به تحقيق عبارة حسني مبارك التي قالها في آخر
حديث له مع التلفزيون الأمريكي:

«أريد أن أترك الحكم لكنني أخشى على مصر من الفوضى والمتطرفين والاعتداء على الأقباط».

تطرق النقاش إلى موضوع كاميليا شحاتة والفتيات المسيحيات اللاتي أشيع أنهن أسلمن وقامت الكنيسة باحتجازهن. قلت لهم إن معظم المشكلات الطائفية كانت من صنع النظام السابق حتى يبرر حكمه المستبد، وأكدت أنه في الدولة الديمقراطية حرية العقيدة مكفولة وليس من حق الكنيسة أو الأزهر أو أي جهة أن تحتجز مواطنا لأنه قرر تغيير دينه. هنا قام أحد الحاضرين وقال:

«أنا قبطي ورأيي أن الكنيسة المصرية أخطأت عندما قررت إخفاء السيدات اللاتي تردد أنهن اعتنقن الإسلام.. يجب أن تخرج كاميليا شحاتة أمام الجميع وتعلن عقيدتها، فإذا كانت مسلمة فليس من حق أحد أن يحتجزها أو يعاقبها، وإذا كانت مسيحية فيجب محاكمة الذين اتهموا الكنيسة باحتجازها».

هنا صفق الحاضرون بحماس وأحسست بأنني استعدت الروح العظيمة التي عشتها في ميدان التحرير عندما كان الأقباط يتماسكون بالأيدي ليشكلوا حلقة لحماية المسلمين الذين يؤدون صلاة الجماعة.. عندما كان الأقباط يقيمون القداس قبل أن تقام صلاة الجمعة.. في نهاية اللقاء تراحم حولي الحاضرون يسألونني كيف يمكن أن يساعدوا الثورة.. كلهم يتمنون أن يفعلوا شيئا من أجل مصر.. قلت لهم إنهم بإذن الله سيكونون قوة مصر التي ستعبر بها إلى المستقبل.. أكدت لهم أن مصر لن تعود إلى الوراء ولن تنهزم ولن تنكسر أبداً مادام فيها مصريون مخلصون ورائعون مثلهم.

الديمقراطية هي الحل.

٣ من مايو ٢٠١١

مَنْ يدفع مصر إلى الفوضى؟

في الشهر الماضي ذهبت لتناول العشاء بمنطقة الحسين، تبادلت الحديث مع العاملين بالمطعم ففوجئت بأحدهم يقول:

- إذا ذهبت إلى ميدان الحسين فاحترس لأنه أصبح مليئا بالبلطجية والمجرمين.

ولما سألته: «لماذا لا تقبض الشرطة عليهم؟»، قال:

- لقد سألت أمين شرطة من المنطقة فقال لي إنه يعرف كل هؤلاء المشبوهين واحدا واحدا، لكن لديه تعليقات بألا يتعرض لهم مهما فعلوا. واقعة أخرى حدثت للكاتب المعروف مدحت العدل، الذي كان في شرم الشيخ وفوجئ ببعض البلطجية يتحرشون جنسيا ببعض السائحات فذهب يشكوهم إلى ضباط الشرطة الموجودين في المنطقة فقالوا له:

- قبل الثورة كنا نقبض على هؤلاء المتحرشين ونرحلهم من المدينة لكننا الآن ممنوع علينا التعامل معهم.

هذا الكلام كاذب بالطبع، فلا يوجد ما يمنع ضباط الشرطة من تطبيق القانون، لكنهم ببساطة لا يريدون أن يؤدوا واجبهم. كل يوم تحدث اعتداءات على أرواح المصريين وأعراضهم وممتلكاتهم بواسطة البلطجية بينما ضباط الشرطة لا يفعلون شيئا لمنع الجريمة. البلطجية يهاجمون كل شيء في مصر، بدءا من أقسام الشرطة إلى قاعات المحاكم حتى المستشفيات والكنائس. عندما اقتحم البلطجية المسلحون مستشفى المطرية أطلقوا الرصاص وروعوا الأطباء والمرضى على مدى أربع ساعات، وأصابوا طبيبا بجرح غائر في قدمه، وقتلوا أحد المرضى ثم خرجوا من المستشفى بينما ضباط

الشرطة يتفرجون عليهم بهدوء.. الخلاصة أن الشرطة في مصر معطلة، ضباط الشرطة لا يريدون حماية الناس ويتقاعسون عن أداء واجبهم.. وأسباب ذلك متعددة:

أولاً: هناك عامل نفسي. ضباط شرطة كثيرون تربوا على ثقافة الاستعلاء على المواطنين، والأمن بالنسبة إليهم لا يتحقق إلا بالضرب والقمع والتعذيب، وهؤلاء يعتبرون نجاح الثورة هزيمة لهم ويحسون بأنهم انكسروا أمام الناس لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم فوق القانون ولا يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين باحترام، وبالتالي فهم يتقاعسون عن حماية المصريين كأنما يعاقبونهم على قيامهم بالثورة أو كأنهم يريدونهم أن يختاروا بين أمرين: إما قمع الشرطة وإهاناتها، وإما ترويع البلطجية والخارجين على القانون.

ثانياً: ضباط شرطة كثيرون مارسوا الفساد في العهد البائد، وكانوا يربحون أموالاً طائلة بطريقة غير شرعية، وهؤلاء قضت الثورة على مكاسبهم، وبالتالي لم يعد لديهم باعث حقيقي على العمل لأنهم تعودوا على دخول مرتفعة فأصبح عليهم أن يعيشوا على رواتبهم فقط.

ثالثاً: سوء الإدارة. وزير الداخلية اللواء منصور عيسوي رجل طيب ونظيف اليد لكنه فشل حتى الآن في تطهير جهاز الشرطة وإرجاعه إلى حالته الطبيعية، معظم مساعدي وزير الداخلية الحالي هم أنفسهم مساعداً الوزير الأسبق الذي يحاكم الآن بتهمة الفساد وقتل المتظاهرين. مديرو الأمن الذين يحاكمون بتهمة قتل المتظاهرين لم يتم إيقافهم عن العمل، بل إن أحدهم وهو اللواء فاروق لاشين، مدير الأمن السابق في محافظة الشرقية، أحيل إلى المحاكمة بتهمة قتل المتظاهرين وبدلاً من إيقافه عن العمل تمت ترقيته بتعيينه مديراً لأمن الجيزة. إن هذه الأوضاع الشاذة تفسر كثيراً مما يحدث في مصر الآن. ماذا نتوقع من ضباط شرطة يحاكم بتهمة القتل وهو لا يزال يعمل في منصبه؟! ألا يمكن أن يستعمل سلطته من أجل إفساد الأدلة التي تدينه؟!!

الغريب أن ضباط أمن الدولة الذين مارسوا التعذيب سنوات لا يزال كثيرون منهم يعملون في وظائفهم كأن لم يكن، ولكن بعد أن تغير اسم جهاز أمن الدولة إلى «الأمن الوطني». ماذا نتوقع من ضباط تتلخص خبرته كلها في ضرب المواطنين وتعليقهم من أقدامهم كالذبائح وصعقهم بالكهرباء؟! هل يمكن أن يتحول هذا الضابط بين يوم وليلة من جلاد إلى محقق يحترم القانون وحقوق الإنسان؟

بالطبع، هناك ضباط شرطة كثيرون لم يمارسوا الفساد ولا التعذيب ولم يقتلوا المتظاهرين، وقد كون هؤلاء الضباط الشرفاء «اتتلاف ضباط الشرطة» وقدموا إلى الوزير عيسوي اقتراحات محددة حتى يقوم بتطهير الشرطة من الفاسدين، لكن الوزير للأسف لم يستفد بمقترحاتهم ولم ينفذ منها شيئاً.

على أن ما تشهده مصر من أحداث خطيرة لا يرجع فقط إلى غياب الشرطة.. فتمة مؤامرة يتم تنفيذها خطوة خطوة حتى تنزلق مصر إلى فوضى شاملة تمهيدا لشيء ما يريد أعداء الثورة تنفيذه. هذه المؤامرة تشترك فيها عناصر داخلية وخارجية. إن رموز النظام السابق المحبوسين الآن تمهيدا لمحاكمتهم، وأتباعهم في الخارج، مستعدون لإنفاق الملايين من أجل تخريب مصر انتقاماً من الثورة التي خلعتهم من السلطة وألقت بهم في السجون، وهم بلا شك يتعاونون مع ضباط أمن الدولة الذين يملكون كل ما يلزم من أدوات التخريب: المعلومات الدقيقة عن كل مؤسسات المجتمع المصري والخبرة والسلاح والعملاء المدسوسون في كل مكان.

العناصر الداخلية التي تتآمر على الثورة معروفة، أما العناصر الخارجية فأولها إسرائيل التي دافعت عن حليفها المخلص حسني مبارك إلى اللحظة الأخيرة، إسرائيل أعلنت بوضوح استيائها من تغير السياسة الخارجية لمصر بعد الثورة.. مصر الآن، لأول مرة منذ عقود، تحقق مصالحها الوطنية دون اعتبار لما تريده إسرائيل.. مصر تتفاوض من أجل بيع الغاز لإسرائيل بسعر عادل، وقد قررت فتح معبر رفح من أجل فك الحصار عن الفلسطينيين في غزة، وهي تعمل على استعادة علاقاتها المقطوعة مع إيران، وقد نجحت في عقد مصالحة بين الفصائل الفلسطينية.. من السذاجة أن نتصور أن إسرائيل التي تملك واحداً من أقوى أجهزة المخابرات في العالم سوف تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مصر تنهض وتتحول إلى دولة ديمقراطية قوية تهدد المصالح الإسرائيلية.

هناك أيضاً بعض العائلات الحاكمة في دول الخليج التي دافعت عن حسني مبارك وفعلت المستحيل حتى تمنع محاكمته. هذه الأنظمة الخليجية تكره الثورة المصرية وتدافع عن حسني مبارك ليس فقط لأنه كان صديقاً لهم، وليس فقط لأنه وأفراد أسرته كانوا شركاء في مشروعات مالية عملاقة مع بعض أمراء الخليج، بل لعل السبب الأهم أنهم يعلمون أن مصر تقدم دائماً النموذج للعالم العربي كله، وبالتالي فإن خلع الرئيس الظالم

الفاسد في مصر ثم مثوله أمام محاكمة عادلة وإدانته ستؤدي بالتأكيد إلى تصدير الثورة إلى تلك البلاد النفطية التي مازالت تعيش في مرحلة القبيلة حيث الحاكم هو شيخ القبيلة والأب ورمز الدولة الذي لا يجوز أبدًا الخروج عليه أو توجيه النقد لسياساته مهما كانت فاسدة وظالمة.. بقى أن نعلم أن الجماعات السلفية في مصر كانت على مدى عقود وثيقة الصلة بجهاز أمن الدولة وبالنظام السعودي معا، الأمر الذي قد يفسر لماذا تلعب هذه الجماعات الآن دورا رئيسيا في مسلسل التخريب.

بقى اعتبار مهم: لقد قامت القوات المسلحة المصرية بحماية الثورة المصرية وتعهدت بتنفيذ كل مطالبها.. هذا الدور العظيم للجيش المصري لن ينساه المصريون أبدًا، لكن تعامل الجيش مع أحداث الشغب كثيرا ما تغير من حادثة إلى أخرى بطريقة غير مفهومة.. لقد قامت الشرطة العسكرية بفض اعتصام طلبة كلية الإعلام في جامعة القاهرة بالقوة واستعملت العصي الكهربائية لإخراجهم، وبنفس الطريقة قبضت الشرطة العسكرية يوم ٩ من مارس الماضي على المتظاهرين في ميدان التحرير الذين تم تقديمهم إلى محاكمة عسكرية قضت بحبسهم لفترات تتراوح بين عام وثلاثة أعوام.

هذا الاستعمال المسرف للقوة لم يلجأ إليه الجيش في حوادث أكثر خطورة، ففي محافظة قنا قطع المواطنون خط قطار الصعيد وعطلوا الطرق السريعة كلها فلم تمنعهم الشرطة العسكرية ولم تقبض عليهم، وقامت بعض الجماعات السلفية في قنا أيضًا بالاعتداء على مواطن قبطي وقطع أذنه فلم يُقبض على الفاعل ولم يقدم إلى المحاكمة وتم الاكتفاء بمجلس صلح تنازل فيه القبطي عن حقوقه، وقد تم هدم كنيسة في أطفح فلم تقبض الشرطة العسكرية على مواطن واحد من الذين ارتكبوا الجريمة ولم تمنعهم من ارتكابها.

صحيح أن القوات المسلحة أعادت بناء الكنيسة على نفقتها، وهذا تصرف طيب، لكن العدل لا يتحقق إلا بتطبيق القانون. مرة أخرى قام السلفيون بإحراق الأضرحة في أكثر من محافظة فلم يقبض على واحد منهم، الأمر الذي أغرى بعض السلفيين بالتمادي في أفعالهم فقاموا بمحاصرة الكاتدرائية وهددوا باقتحامها لتحرير السيدة كاميليا شحاتة المسيحية التي يزعمون أنها أسلمت فاحتجزتها الكنيسة. إن اقتحام دور العبادة بالقوة وترويع المصلين الآمنين في حدود معلوماتي جرائم يعاقب عليها القانون، لكن

الشرطة العسكرية لم تقبض على شخص واحد من الذين هاجموا الكنائس بل اكتفت بمنعهم من دخولها.

ثم تصاعدت المؤامرة من أجل إحداث الفتنة الطائفية، فبعد أن تبين أن مزاعم السلفيين كاذبة وظهرت كاميليا على قناة تلفزيونية قبطية لتنفي إسلامها وتؤكد أنها ستظل على دينها المسيحي في اليوم التالي مباشرة تم الترويج لشائعة جديدة مفادها أن سيدة مسيحية أخرى قد أسلمت واختطفتها الكنيسة.. لقد أذاعت بعض المواقع على الإنترنت تسجيلاً من غرفة بالتوك.. يقوم فيه شخص بتحريض من سماهم بـ«الإخوة المسلمين» على الهجوم على كنيسة مارمينا بإمبابة وهو يصف لهم الطريق إليها ويؤكد لهم أن الأخت المسلمة محتجزة في بيت بجوار الكنيسة ويدعوهم إلى تفتيش البيت بحثاً عنها ويقول لهم بالحرف:

- اهاجموا على البيت وأخرجوا كل النصارى منه وفتشوه.. أنتم ٣٠٠ فرد وتستطيعون أن تفعلوا ذلك بسهولة.

وقد حدث.. فقد هاجمت مجموعات مسلحة مجهولة كنيسة مارمينا وأشعلوا النار فيها ثم انسحبوا وتم تبادل إطلاق النار على مدى ساعات حتى سقط ١١ شهيداً، مسلمين ومسيحيين، السؤال هنا: إذا كانت الشرطة المصرية معطلة ولا يمكن الاعتماد عليها فلماذا لم تمنع الشرطة العسكرية البلطجية من الهجوم على الكنيسة؟! لماذا لم تستعمل العصي الكهربائية لردعهم، كما فعلت مع طلبة كلية الإعلام، وأيهما أخطر: اعتصام سلمى للطلاب، أم اعتداء على الكنيسة وإحراقها؟

إن القوات المسلحة التي طالما حمت مصر واحتضنت الثورة مطالبة الآن بأداء مهمة وطنية جلية.. أن تنفذ القانون فوراً وبحسم على كل من يخالفه.

مصر الآن بين طريقين لا ثالث لهما: إما القانون وإما الفوضى.

الديمقراطية هي الحل.

١٠ من مايو ٢٠١١

مَنْ قَتَلَ اللّوَاءَ البطران؟

هذه جريمة غامضة تحولت إلى ما يشبه اللغز.

اللواء محمد البطران كان رئيسا لمباحث قطاع السجون، منصب أمني رفيع يجعله مسئولاً عن السجون في مصر كلها، اشتهر البطران بالجدية والاستقامة والكفاءة، وعندما قامت الثورة في ٢٥ من يناير ارتكبت وزارة الداخلية بقيادة حبيب العادلي جرائم بشعة من أجل إخماد الثورة وصلت إلى حد استعمال قناصة محترفين لقتل المتظاهرين العزل حتى وصل عدد شهداء الثورة إلى ما يقرب من ألف شهيد، بالإضافة إلى ألف وأربعمائة مواطن فقدوا عيونهم بالرصاص المطاطي وآلاف المفقودين الذين ما زالوا مسجونين في أماكن مجهولة أو ماتوا ودفنوا بعيداً عن الأنظار.

في يوم الخميس ٢٧ من يناير بدأ نظام مبارك في تنفيذ خطوة إجرامية بشعة من أجل القضاء على الثورة المصرية، قرر العادلي وأعوانه فتح السجون في مصر كلها وإطلاق السجناء الجنائيين من أجل تأديب المصريين وترويعهم حتى يكفوا عن التظاهر ويعودوا إلى بيوتهم.

كانت طريقة فتح السجون معروفة ومتكررة، تبدأ بأن يقوم ضباط السجن باستفزاز المسجونين حتى يتمردوا ثم يطلقوا الرصاص عليهم ويفتحوا أبواب السجن.

هكذا يتحقق الهدف مع تغطية مناسبة لموقف الضباط الذين سيقولون في التحقيق إنهم قاوموا المساجين وأطلقوا النار، لكنهم في النهاية فشلوا في منعهم من الهرب. شدد العادلي على تنفيذ خطة إطلاق المساجين وطلب من قياداته إحالة كل من يمتنع عن تنفيذ التعليمات إلى محاكمة عسكرية أو قتله إن لزم الأمر (كما نشرت جريدة الشروق).

بما أن اللواء البطران كان المسئول الأول عن السجنون المصرية فقد كان من المستحيل تهريب المساجين دون موافقته أو استبعاده. تؤكد الدكتورة منال، أخت اللواء البطران، أنه عرف بخطة العادلي في إطلاق المساجين ورفض تنفيذها من البداية. في مساء الخميس ٢٧ من يناير تم إبلاغ اللواء البطران بوجود شغب في سجن الفيوم، فتوجه إلى هناك فوراً واستطاع أن يسيطر على السجناء، ولم يتركهم حتى تأكد من عودتهم إلى الزنازين وأغلقها عليهم، نجح اللواء البطران في إفشال مخطط العادلي، وعلى مدى يومي الخميس والجمعة لم يُفتح سجن واحد في مصر بفضل صلابة اللواء البطران ويقظته وإخلاصه. أدرك العادلي وأتباعه أن وجود البطران سيمنعهم من تحقيق الخطة، وفي صباح يوم السبت ٢٨ من يناير اتصل اللواء البطران بأخته وقال لها بالحرف:

«حبيب العادلي يريد أن يشعل النار في مصر كلها».

وفي الساعة السادسة مساءً تم إبلاغ اللواء البطران بأن هناك تمرداً جديداً في سجن القطا بالقليلية فتوجه من فوره إلى هناك إلا أنه في الطريق تلقى نصيحة من أحد قيادات الداخلية بالعودة إلى بيته وعدم الذهاب إلى السجن بحجة أن الضباط هناك سيتصرفون في الأمر.

كان اللواء البطران يعلم أن غيابه سيؤدي بالقطع إلى تهريب المساجين، وبالتالي أصر على أداء واجبه وأسرع إلى سجن القطا فوجد المساجين في حالة هياج لأن ضابطاً من السجن قد أطلق النار على مسجون وقتله. غضب اللواء البطران بشدة وصاح في الضابط القاتل:

«كيف تقتل مسجوناً أعزل؟! سأحيلك إلى محاكمة عسكرية وأنا الذي سأحاكمك بنفسى».

أعطى البطران تعليماته المشددة إلى الضباط في كل أبراج الحراسة حول السجن بعدم إطلاق النار مهما تكن الظروف ثم دخل بشجاعة لمقابلة المساجين وهو أعزل دون سلاح كما تقضي لائحة السجنون.

استطاع البطران احتواء غضب المساجين وأقنعهم بدخول الزنازين.. عندئذ تأكد لأتباع العادلي أن الخطة ستفشل للمرة الثانية، فما كان من الضابط الذي قتل المسجون إلا أن أشار إلى زميل له في برج المراقبة وأمره بضرب النار فأطلق رصاصتين على اللواء البطران فسقط شهيدا في الحال.

بقتل البطران أزيل العائق الأكبر أمام خطة العادلي فتم فتح السجون المصرية وتهريب ٢٤ ألف سجين جنائي. اتهمت الدكتورة منال، أخت اللواء البطران، ضابطين يعملان في سجن القطا بقتل أخيها، حددتهما بالاسم في بلاغات متكررة للنائب العام ودعمت الاتهام بشهادات سجناء عديدين مسجلة بالصوت والصورة على سيدييات شاهدها بنفسها وتم تقديمها كلها إلى النائب العام.. هكذا نرى أن القضية واضحة غير أن ملابسات التحقيق فيها غريبة وغامضة:

أولا: أعلنت وزارة الداخلية في بيان رسمي أن اللواء محمد البطران، رئيس مباحث سجن الفيوم، قد قتله السجناء أثناء هروبهم، بينما هو رئيس مباحث قطاع السجون، وقد استشهد في سجن القطا وليس سجن الفيوم، وقد أدت هذه البيانات المغلوطة إلى تضليل الرأي العام مما صرف الأنظار لفترة طويلة عن مكان الواقعة وساعد على إخفاء المتهمين الأدلة التي تدينهم.

ثانيا: بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على مقتل اللواء البطران لم تفتح وزارة الداخلية تحقيقا في مقتله.. لا أعتقد أن أي وزارة داخلية في العالم يقتل فيها أحد قياداتها أثناء أداء عمله تمتنع عن فتح تحقيق لمعرفة الحقيقة.. السؤال هنا: هل سمع وزير الداخلية الحالي منصور عيسوي بمقتل اللواء البطران، ولماذا لم يفتح تحقيقا في الجريمة؟!

ثالثا: بدأ سجال غريب بين النيابة العامة ووزارة الداخلية بشأن مقتل اللواء البطران. لقد طلبت أسرة الشهيد من النيابة الانتقال إلى سجن القطا لمعاينة مكان الجريمة والاستماع إلى شهادة السجناء على الطبيعة، إلا أن النيابة العامة امتنعت عن الذهاب إلى السجن بحجة أن وزارة الداخلية حذرتها من أن الحالة الأمنية في سجن القطا لا تسمح بالمعاينة.. ونحن نتساءل: هل يمكن للنيابة العامة أن تحقق في جريمة قتل مركبة مثل مقتل اللواء البطران دون معاينة مسرح الجريمة؟

سؤال آخر: إذا كانت الحالة الأمنية في السجن متوترة ألم يكن من الممكن الاستعانة بالشرطة العسكرية لحماية وكلاء النيابة حتى يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل؟!!

رابعاً: قدمت أسرة الشهيد بلاغا للنائب العام تتهم فيه بالاسم ضابطين من مباحث سجن القطا بالاشتراك في مقتل اللواء محمد البطران.. لكن النيابة بدلا من أن توجه الاتهام إلى الضابطين المذكورين قامت باستدعائهما كشاهدين على الواقعة.. وهذا تصرف غريب من النيابة لا نجد له تفسيراً.

خامساً: طلبت النيابة العامة تحريات الشرطة عن الجريمة من مباحث السجن الذي يعمل فيه الضابطان المتهمان بقتل البطران.. لا أفهم هنا كيف لم يدرك وكيل النيابة أن الضابطين المتهمين سوف يستعملان نفوذهما من أجل إعطائه تحريات مغلوطة، وهل كان يتوقع مثلاً أن يرسل إليه الضابطان المتهمان تحريات تدينهما بتهمة القتل؟

سادساً: طلبت النيابة من وزارة الداخلية الاستماع إلى شهادة السجناء الذين يظهرون في تسجيل بالصوت والصورة يؤكدون فيه أن البطران قتله الضابطان المتهمان، لكن وزارة الداخلية ردت على النيابة بخطاب تقول فيه إنها لم تستدل على هؤلاء السجناء لأن أسماءهم ثلاثية وليست رباعية (!) بعد ذلك بأيام قليلة أحرق مجهولون مبنى مصلحة السجون مما أدى إلى تدمير سجلات السجناء بالكامل.

سابعاً: قدمت أسرة اللواء البطران بلاغا جديدا طالبت فيه باستبعاد وزارة الداخلية من جمع التحريات حيث إن المتهمين ضابطا شرطة مما يجعل وزارة الداخلية غير محايدة، وطالبت أسرة الشهيد بأن تقوم الشرطة العسكرية بالتحريات، وقبل أن يجيب النائب العام على هذا الطلب أعلنت وزارة الداخلية، في نفس اليوم، عن حدوث تمرد في سجن القطا مما يحتم توزيع السجناء على سجون عديدة مختلفة. وهكذا سيضيع الدليل الأخير على إدانة القتلة ويتبدد حق الشهيد البطران إلى الأبد.

لا يحتاج المرء إلى ذكاء كبير ليدرك أن هناك قوة مستترة في وزارة الداخلية تحاول حماية المتهمين بقتل اللواء البطران. يجب هنا أن نتذكر أن معظم مساعدي حبيب العادلي ورجاله المخلصين ما زالوا في مناصبهم ولا يمكن أن نتوقع منهم أن يساعدوا في إدانة

أنفسهم. إن جريمة قتل اللواء البطران بقدر ما تقدم نموذجا نبيلًا لرجل عظيم أدى واجبه للنهائية وقدم روحه فداءً لأمن وطنه إلا أنها في نفس الوقت تعكس بوضوح الأوضاع المعوجة التي تعيشها مصر الآن.

فبعد أن أسقطت الثورة رأس النظام وأسرته وأعوانه الكبار، لسبب غير مفهوم تم الإبقاء على قواعد النظام كما هي سليمة لم تمس.. رؤساء الجامعات ومؤسسات الدولة المتعاونون مع أمن الدولة الذين طالما سبخوا بحمد مبارك وزوجته ما زالوا في مناصبهم، أعضاء المجالس المحلية من أعضاء الحزب الوطني الذين حصلوا على مقاعدتهم بالتزوير ما زالوا موجودين، معظم قيادات الإعلام المتعاونين مع أمن الدولة الذين طالما ضللوا الشعب المصري إرضاءً للطاغية وحرّضوا على قتل المشاركين في الثورة ما زالوا في الخدمة، حتى ضباط أمن الدولة الذين أهانوا كرامة المصريين وعذبوهم وهتكوا أعراضهم على مدى عقود تم نقل قطاع عريض منهم إلى جهاز الأمن الوطني الجديد.. مديرو الأمن الذين يحاكمون بتهمة قتل المتظاهرين ما زالوا في مناصبهم وبعضهم تمت ترقيته.. ماذا نتوقع من أتباع النظام القديم عندما نتركهم في مناصبهم؟

هل نتوقع منهم أن يساعدونا على تنفيذ مطالب الثورة وإتمام التغيير الذي سيؤدي بهم إلى العزل والسجن؟ المنطقي هو ما يحدث الآن.. أن الذين قاموا بتهريب ٢٤ ألف مسجون جنائي لا بد أن يحتفظوا بوسائل اتصال بهم ليوجهوهم إلى عمليات التخريب التي تشهدها مصر يومياً الآن، بينما رجال الأمن يتفرجون على المصريين ودماءؤهم تسفك، ثم يخرج علينا وزير الداخلية عيسوي بعد كل مجزرة ليؤكد أن الأمن سيتحقق ولكن بعد شهور.. طبعي أن يتحد أتباع النظام القديم من أجل التآمر على الثورة ودفع بلادنا إلى فوضى متصاعدة تجعلهم يفلتون من المحاسبة على جرائمهم.. لا يمكن لأي ثورة أن تنجز أهدافها دون تطهير شامل من كل العناصر الفاسدة التي سيظل ولاؤها دائماً للنظام القديم.

نحن نطلب من القوات المسلحة، التي حمت الثورة وانحازت للشعب، أن تفتح تحقيقاً محايداً منفصلاً في مقتل اللواء محمد البطران، وأنا واثق أن نتيجة التحقيق ستكشف لنا مفاجآت مذهلة لأن اليد التي قتلت البطران، والتي تخفي قاتله عن العدالة، هي ذات

اليد التي تتآمر على الوطن وتعمل على تخريبه وإشاعة الفوضى من أجل تعطيل التغيير.
مصر بدأت مستقبلها المشرق ولن يستطيع أحد أبداً أن يعود بها إلى الظلام.
الديمقراطية هي الحل.

١٧ من مايو ٢٠١١

حتى لا نستبدل استبدادًا باستبداد

هذه واقعة حقيقية حدثت عام ٢٠٠١.

بطلها متطرف إسلامي مصري اسمه أحمد عجيبة، قام بتأسيس ما عرف بـ«تنظيم طلائع الفتح»، وكان مسئولاً عن تنفيذ عمليات إرهابية داخل وخارج مصر. تمكن «عجيبة» من الفرار إلى السويد حيث قام بطلب اللجوء السياسي، وبينما تدرس السلطات هناك طلبه طلبت الحكومة المصرية تسليمه إليها. اعترضت منظمات حقوق الإنسان في السويد وقامت بحشد الرأي العام هناك من أجل رفض تسليم «عجيبة» للحكومة المصرية بسبب سجلها البشع في مجال حقوق الإنسان. قامت مظاهرات في السويد تطالب بعدم تسليم «عجيبة» لحكومته لأنها ستقوم بتعذيبه كما تعذب عشرات الألوف من المصريين.. ارتبكت الحكومة السويدية ووجدت نفسها في موقف صعب بين ضغط الرأي العام السويدي وضغط الحكومة الأمريكية التي أصرت على تسليم «عجيبة» للنظام المصري.

توصلت الحكومة السويدية إلى حل وسط فأخذت تعهدًا مكتوبًا على الحكومة المصرية بعدم تعذيب «عجيبة» ثم قامت بتسليمه. بالطبع لم تف وزارة الداخلية المصرية بتعهداتها وقامت بتعذيب «عجيبة» بطريقة بشعة وذاع الخبر في السويد فثار الرأي العام من جديد واتهم السويديون حكومتهم بأنها مسئولة عن تعذيب «عجيبة» مما دفع الحكومة إلى الاعتذار والاعتراف بأنها ارتكبت خطأ كبيراً بتسليم «عجيبة» إلى النظام المصري الذي يعذب مواطنيه ولا يفي بتعهداته. لم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد

قام أحمد عجيزة بمقاضاة الحكومة السويدية لأنها تسببت في تعرضه للتعذيب فحكم له القاضي السويدي بتعويض مالي يبلغ ٣٠٠ ألف يورو.

هذه الواقعة المشهورة في السويد قرأت تفاصيلها ووجدتني أتساءل: لماذا غضب السويديون من حكومتهم لأنها تسببت في تعذيب أحمد عجيزة؟

إن الذي تعرض للتعذيب ليس مواطناً سويدياً وليس رجلاً أورياً مسيحياً أو يهودياً وليس حتى لاجئاً سياسياً في السويد، كما أنه فعلاً متهم في قضايا إرهاب.. الإجابة أن السويديين الغاضبين لا يدافعون عن «عجيزة» كشخص وإنما يدافعون عن قيمة الإنسان كإنسان. لا يجوز أبداً للحكومة مسئولة أن تسلم إنساناً إلى حكومة أخرى وهي تعلم أنه سيتعرض للتعذيب.

من حق الإنسان أن يعامل باحترام وكرامة مهما كان جنسه أو دينه.. هذا الموقف يشكل في رأيي قمة الرقي الإنساني، أن تدافع عن حق الآخرين في المعاملة الإنسانية ليس لأنهم من بلدك ولا من دينك وليس لأنهم يتفقون معك في الرأي أو الموقف السياسي وإنما تدافع عن كرامتهم فقط لأنهم بشر يستحقون المعاملة الإنسانية.. متى نتعلم في مصر أن قيمة الإنسان أهم من كل انتماءاته؟ متى نتعلم أن أي إنسان مهما كان مختلفاً عنا يتساوى معنا في الحقوق؟ هل يعلمنا الدين هذا المفهوم؟ هل يجعلنا الدين أكثر انتماء للإنسانية؟

الحق أن الفهم الصحيح للدين لا بد أن يرسخ من انتمائنا للإنسانية، بل إن الدين في جوهره ليس إلا دفاعاً عن القيم الإنسانية، الحق والعدل والحرية، وكل ما عدا ذلك في الدين أقل أهمية.. المشكلة أن الدين كثيراً ما يساء فهمه فيتحول من رسالة إنسانية راقية إلى سبب للكراهية والعنصرية والجرائم.. كيف ينتقل المتدينون من التسامح إلى التعصب؟!

علينا هنا أن نتذكر أن الدين اعتقاد حصري. الدين ليس وجهة نظر وإنما عقيدة، بمعنى أن كل إنسان يعتبر أن دينه هو الوحيد الصحيح: المسلمون يعتقدون أن اليهود والمسيحيين قاموا بتحريف كتبهم المقدسة، والمسيحيون لا يعتقدون في نبوة سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، أما اليهود فهم ينكرون المسيحية والإسلام معاً ويعتبرون أن المسيح الحقيقي لم يظهر بعد.. أضف إلى ذلك مئات الملايين من البشر الذين يؤمنون

بالبودية والهندوسية وعشرات الأديان الأخرى. كل مجموعة من هؤلاء على يقين بأن دينها هو الصحيح وبقية الأديان خطأ.

هذا الاعتقاد بأنك وحدك تملك الحقيقة قد يجعلك في لحظة ما تحس بأنك أفضل من المختلفين عنك في الدين لأنك على حق وهم على ضلال. هذا الإحساس باحتكار الحقيقة سرعان ما يتحول إلى إحساس بالاستعلاء على الآخرين ثم يحدث في لحظة ما أن تنزع عن الآخرين صفتهم الإنسانية فلا تفكر فيهم باعتبارهم بشرًا وإنما باعتبارهم نوعًا مختلفًا عنك: أقباطًا أو مسلمين أو يهودًا. عندئذ تكون مؤهلًا للاعتداء على حقوقهم لأنهم ليسوا مثلك.. أنت وحدك على حق وهم على باطل فلا يمكن أن يحصلوا على نفس الحقوق التي تتمتع بها.

هناك أمثلة كثيرة على تحول الدين من جوهره الإنساني إلى التعصب.. عندما دخل عمر بن الخطاب إلى بيت المقدس دعاه البطريرك صفرونيوس إلى زيارة كنيسة القيامة، وبينما هو يتفقد الكنيسة جاء وقت الصلاة فدعا البطريرك الخليفة إلى الصلاة لكن عمر بن الخطاب رفض أن يصلي داخل الكنيسة لئلا يهدمها المسلمون من بعده وبينوا جامعًا بدلًا منها.. خرج عمر من الكنيسة وصلى على الأرض حيث أقيم مسجد عمر بعد ذلك. كان عمر بن الخطاب يدرك أن تعاليم الإسلام الحقيقي تحافظ على القيم الإنسانية وتساوي في الحقوق بين المسلمين وغيرهم.. هذا الفهم العميق للدين هو عكس ما نراه الآن من بعض المتعصبين في مصر.

بعض الإسلاميين يضجون بالشكوى لأن الحكومة الفرنسية منعت ارتداء النقاب في الأماكن العامة لكنهم في الوقت نفسه لا يجدون غضاضة في منع الأقباط من بناء الكنائس بل إنهم يعتبرون بناء كنيسة في الحي الذي يسكنونه نوعًا من الإهانة لعقيدتهم، بعض الإسلاميين يدافعون عن حقوق المواطنة للمسلمين في أوروبا لكنهم في الوقت نفسه يعلنون على الملأ أن القبطي المصري لا يجوز أبدًا أن يكون رئيسًا لمصر.. التعصب موجود على الجانبين، بعض الأقباط ينادون بالدولة المدنية لكنهم يرحبون بأن تتحول الكنيسة إلى حزب يتحدث سياسيًا باسم الأقباط. بعض الأقباط يدافعون عن حرية العقيدة فقط إذا تحول مسلم إلى المسيحية، أما إذا حدث العكس فإنهم لا يجدون غضاضة في أن تحتجز الكنيسة المرأة المسيحية التي أسلمت حتى تردها إلى المسيحية.

الفهم الصحيح للدين يجعلنا أكثر إنسانية، أما الفهم الخاطئ فيدفعنا إلى الكراهية والاعتداء على الآخرين.. سبب آخر يحيل الدين إلى أداة للعدوان، هو إقحام الدين في معارك السياسة... السياسي الذي يريد أن يربح أصوات الناخبين لديه طريقتان: إما أن يقنعهم ببرنامج انتخابي وإما أن يلعب على عواطفهم الدينية.. بعد أشهر قليلة سوف تجرى أول انتخابات حرة في مصر منذ عقود، ومن يتأمل فيما يحدث الآن يتبين كيف يتم استعمال الدين من أجل الوصول إلى السلطة.. في الأسبوع الماضي خرج علينا مرشد الإخوان المسلمين ليتهم المثقفين المختلفين في الرأي مع الإخوان بأنهم معادون للدين.. الدكتور محمد سليم العوا، أستاذ القانون والمفكر الإسلامي المعروف، عقد مؤتمراً سياسياً صرح فيه بأن أي مرشح لمجلس الشعب يجب أن يبدأ حديثه بذكر الله، ثم تحدث «العوا» عن الذين يطالبون بتأجيل الانتخابات فوصفهم بأنهم غير مؤمنين.

أما السيد صبحي صالح، القيادي الإخواني، فقد قال بصريح العبارة: إن الإخوان لا يعترفون بالمسلم اليساري أو المسلم الليبرالي.. أي أن المسلمين في رأي صبحي صالح فئتان.. فئة ممتازة هم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، أما من يختلفون مع أفكار الإخوان فهم مسلمون من الدرجة الثانية.. إلى هذا الحد يمكن للدين أن يتحول إلى أداة لاحتقار المختلفين مع أفكارنا.

إن الحل الوحيد للتخلص من التعصب هو إقامة الدولة المدنية التي لا يرتب فيها الدين حقوقاً سياسية، دولة القانون التي تعترف بحقوق المواطنين جميعاً بغض النظر عن اللون والجنس والدين.. الدولة المدنية ليست ملحدة ولا معادية للدين لكنها تحترم أديان المواطنين جميعاً بلا تفضيل ولا محاباة. الدولة المدنية ليست جديدة على مصر، فقد بدأ محمد علي الكبير في إرساء قواعدها عندما أقام مصر الحديثة (١٨٠٥ - ١٨٤٨) على معايير التعليم والكفاءة بغض النظر عن الانتماء الديني.

ثم ترسخ مفهوم الدولة المدنية في ثورة ١٩١٩ التي أرست مفهوم المواطنة المصرية لأول مرة، وقد خاض المصريون تحت قيادة حزب الوفد؛ أعظم الأحزاب المصرية وأكثرها شعبية، نضالاً طويلاً من أجل تحقيق هدفين: استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني، وإقامة دولة ديمقراطية مدنية. الحق أنه مما يثير الإعجاب أن نقرأ الآن كيف

كان زعماء الوفد، منذ سنوات طويلة، يدافعون عن الدولة المدنية ويرفضون خلط الدين بالسياسة. في عام ١٩٣٧ أراد الملك فاروق أن يحتفل بجلوسه على العرش في القلعة ليوحي بأنه خليفة المسلمين، وهنا احتج رئيس الوزراء زعيم الوفد مصطفى النحاس لأن الدولة في مصر مدنية، وأصر على أن يكون جلوس الملك أمام البرلمان الذي يمثل الشعب.. حكاية أخرى معروفة: ذهب أحد السياسيين الشبان ليعرض برنامجه على مصطفى النحاس الذي ما إن بدأ في قراءة البرنامج حتى طواه وأعاد له صاحبه قائلاً:

لماذا تتحدث عن الله في برنامج انتخابي؟! عندما تذكر لفظ الجلالة في ورقة سياسية تتحول فوراً إلى دجال يتاجر بعواطف الناس الدينية. بقي أن نعلم أن مصطفى النحاس كان ورعاً متديناً يحافظ على فروض الإسلام جميعاً، لكنه كان يعلم خطورة استعمال الدين من أجل الوصول إلى الحكم.

إن عبور مصر إلى المستقبل يستلزم إقامة ديمقراطية سليمة لا يمكن أن تتحقق إلا في دولة مدنية.. إن تجارب الدول الدينية في العالم مثل السعودية وإيران والسودان تدل بوضوح على أن الحكم باسم الدين يؤدي دائماً إلى التعصب والطائفية والاستبداد والقمع. من حق الإسلاميين في مصر أن يعبروا عن أفكارهم السياسية مثل سواهم من المواطنين لكن ليس من حقهم أن يحتكروا الحديث باسم الدين بحيث يصبح من يختلف معهم في الرأي كافراً أو عدواً للدين.. من حقي أن أعارض أفكار الإخوان أو السلفيين دون أن يعتبرني أحد معارضاً للإسلام نفسه.. لقد قام المصريون بثورتهم العظيمة في ٢٥ من يناير وقدموا الشهداء من أجل تحرير مصر من نظام مبارك الفاسد الظالم وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية.. لا يمكن أن نتخلص من الاستبداد السياسي لنقع في براثن الاستبداد الديني.

الديمقراطية هي الحل.

٢٤ من مايو ٢٠١١

هل نحارب طواحين الهواء؟!

«لقد عاش المسلمون أزهى عصورهم وحكموا العالم وأبدعوا حضارتهم العظيمة عندما كانوا يعيشون في ظل الخلافة الإسلامية التي تحكم بشريعة الله.. في العصر الحديث نجح الاستعمار في إسقاط الخلافة وتلويث عقول المسلمين بالأفكار الغربية، عندئذ تدهورت أحوالهم وتعرضوا إلى الضعف والتخلف.. الحل الوحيد لنهضة المسلمين هو استعادة الخلافة الإسلامية».

كثيرا ما استمعت إلى هذه الجملة من بعض خطباء المساجد وأعضاء الجماعات الإسلامية، ولا شك أن كثيرين في مصر والعالم العربي يؤمنون بصحة هذه المقولة مما يجعل من الواجب مناقشتها.. الحقيقة أن الإسلام قدم فعلاً حضارة عظيمة للعالم، فعلى مدى قرون نبغ المسلمون وتفوقوا في المجالات الإنسانية كلها بدءاً من الفن والفلسفة وحتى الكيمياء والجبر والهندسة.. أذكر أنني كنت أدرس الأدب الإسباني في مدريد، وكان الأستاذ يدرس لنا تاريخ الأندلس، وفي بداية المحاضرة عرف أن هناك ثلاثة طلبة عرب في الفصل فابتسم وقال لنا:

«يجب أن تفخروا بما أنجزه أجدادكم من حضارة في الأندلس».

الجزء الأول من الجملة عن عظمة الحضارة الإسلامية صحيح تماماً.. المشكلة في الجزء الثاني.. هل كانت الدول الإسلامية المتعاقبة تطبق مبادئ الإسلام سواء في طريقة توليها الحكم أو تداولها السلطة أو معاملتها للرعية؟!

إن قراءة التاريخ الإسلامي تحمل لنا إجابة مختلفة.. فبعد وفاة الرسول، صلى الله عليه وسلم، لم يعرف العالم الإسلامي الحكم الرشيد العادل إلا لمدة ٣١ عاماً، هي مجموع

فترات حكم الخلفاء الراشدين الأربعة: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب.. الذين حكموا جميعًا لمدة ٢٩ عاما (١١هـ - ٤٠هـ). ثم الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز الذي حكم لفترة عامين (٩٩هـ - ١٠١هـ)، ٣١ عاما فقط من ١٤ قرنا من الزمان، كان الحكم خلالها عادلاً رشيداً نقياً متوافقاً مع مبادئ الإسلام الحقيقية. أما بقية التاريخ الإسلامي فإن نظام الحكم فيه لم يكن متفقاً قط مع مبادئ الدين.. حتى خلال الـ ٣١ عاما الأفضل حدثت مخالفات من الخليفة عثمان بن عفان، الذي لم يعدل بين المسلمين وأثر أقاربه بالمناصب والعطايا، فثار عليه الناس وقتلوه، ولم يكتفوا بذلك بل هاجموا جنازته وأخرجوا جثته واعتدوا عليها حتى تهشم أحد أضلاعه وهو ميت.

ثم جاءت الفتنة الكبرى التي قسمت المسلمين إلى ثلاث فرق (أهل سنة وشيعة وخوارج)، وانتهت بمقتل علي بن أبي طالب، وهو من أعظم المسلمين وأفقههم وأقربهم للرسول (صلى الله عليه وسلم) على يد أحد الخوارج وهو عبد الرحمن بن ملجم. ثم أقام معاوية بن سفيان حكماً استبدادياً دمويًا أخذ فيه البيعة من الناس كرهاً لابنه يزيد من بعده ليقضي إلى الأبد على حق المسلمين في اختيار من يحكمهم ويحيل الحكم من وظيفة لإقامة العدل إلى ملك عضوض (يعض عليه بالنواجذ)، والقارئ لتاريخ الدولة الأموية ستفاجئه حقيقة أن الأمويين لم يتورعوا عن ارتكاب أبشع الجرائم من أجل المحافظة على الحكم.. فقد هاجم الأمويون المدينة المنورة وقتلوا كثيراً من أهلها لإخضاعهم في موقعة الحرة. بل إن الخليفة عبد الملك بن مروان أرسل جيشاً بقيادة الحجاج بن يوسف لإخضاع عبد الله بن الزبير الذي تمرد على الحكم الأموي، واعتصم في المسجد الحرام.

ولقد حاصر الحجاج مكة بجيشه وضرب الكعبة بالمنجنيق حتى تهدمت بعض أركانها، ثم اقتحم المسجد الحرام وقتل عبد الله بن الزبير داخله.. كل شيء إذن مباح من أجل المحافظة على السلطة حتى الاعتداء على الكعبة، أقدس مكان في الإسلام، وإذا انتقلنا إلى الدولة العباسية ستطالعنا صفحة جديدة من المجازر التي استولى بها العباسيون على السلطة وحافظوا عليها، فقد تعقب العباسيون الأمويين وقتلوه جميعاً بلا ذنب ولا محاكمة ونبشوا قبور الخلفاء الأمويين وعبثوا بجثثهم، انتقاماً منهم..

الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور قتل عمه عبد الله خوفاً من أن ينازعه في الحكم ثم انقلب على أبي مسلم الخرساني. الذي كان سبباً في إقامة الدولة العباسية فقتله، أما أول الخلفاء العباسيين فهو أبو العباس السفاح الذي سمي بالسفاح لكثرة من قتلهم من الناس، وله قصة شهيرة جمع فيها من تبقى من الأمراء الأمويين وأمر بذبحهم أمام عينيه ثم غطى جثثهم ببساط ودعا بطعام وأخذ يأكل ويشرب بينما لا يزالون يتحركون في النزاع الأخير ثم قال:

«والله ما أكلت أشهى من هذه الأكلة قط».

أما من ناحية الالتزام الديني، باستثناء بضعة ملوك اشتهروا بالورع فقد كان معظم الملوك الأمويين والعباسيين يشربون الخمر مع ندمائهم على الملأ كل ليلة.. فلسفة الحكم إذن لم يكن لها علاقة بالدين من قريب أو بعيد، بل هي صراع شرس دموي على السلطة والنفوذ والمال لا يتورعون فيه عن شيء حتى لو كان الاعتداء على الكعبة وهدم أركانها.. فلا يحدثنا أحد عن الدولة الإسلامية الرشيدة، التي أخذت بالشرعية لأن ذلك ببساطة لم يحدث على مدى ١٤ قرناً، إلا لفترة ٣١ عاماً فقط.. السؤال هنا: ما الفرق بين الحكم الإسلامي الرشيد، الذي استمر لسنوات قليلة، وبين ذلك التاريخ الطويل من الاستبداد باسم الإسلام؟

إنه الفرق بين العدل والظلم، بين الديمقراطية والاستبداد.. إن الإسلام الحقيقي قد طبق الديمقراطية الحديثة قبل أن يطبقها الغرب بقرون طويلة.. فقد امتنع الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن اختيار من يخلفه في حكم المسلمين، واكتفى بأن ينتدب أبا بكر لكي يصلي بالمسلمين بدلاً منه وكأنه (صلى الله عليه وسلم) يريد أن يرسل الإشارة أنه يفضل أبا بكر لخلافته دون أن يحرم المسلمين من حقهم في اختيار الحاكم.. وعندما توفي الرسول (صلى الله عليه وسلم) اجتمع زعماء المسلمين في سقيفة بني ساعدة ليختاروا الخليفة. هذا الاجتماع بلغتنا الحديثة اجتماع برلماني بامتياز تداول فيه نواب المسلمين الأمر ثم انتخبوا أبا بكر ليتولى الحكم.. وقد ألقى أبو بكر على المسلمين خطبة قال فيها: «يا أيها الناس لقد وُلِّيت عليكم ولست بخيركم.. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيتهما فلا طاعة لي عليكم».

هذه الخطبة بمثابة دستور حقيقي يحدد العلاقة بين الحاكم والمواطنين كأفضل دستور ديمقراطي.. نلاحظ هنا أن أبا بكر لم يقل إنه خليفة الله، ولم يتحدث عن حق إلهي في الحكم، بل أكد أنه مجرد واحد من الناس وليس أفضلهم.. هذا المفهوم الديمقراطي الذي هو جوهر الإسلام سيستمر سنوات قليلة ثم يتحول إلى مفهوم آخر مناقض يعتبر الحاكم ظل الله على الأرض. فيقول معاوية بن أبي سفيان:

«الأرض لله وأنا خليفة الله فما أخذت فلي وما تركته للناس بفضل مني».

ويقول أبو جعفر المنصور العباسي:

«أيها الناس لقد أصبحنا لكم قادة وعنكم ذادة (حماة) نحكمكم بحق الله الذي أولانا وسلطانه الذي أعطانا، وأنا خليفة الله في أرضه وحارسه على ماله».

ويقول عبد الملك بن مروان وهو يخطب على منبر النبي: «والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه».

انقلب المفهوم الديمقراطي الذي يمثل جوهر الإسلام إلى حكم بالحق الإلهي يعتبر المعارضين عليه كفارًا مرتدين عن الدين يجب قتلهم. يقتضينا الإنصاف هنا أن نذكر حقيقتين: أولاً أن الخلفاء الذين تولوا الحكم عن طريق القتل والمؤامرات كانوا في أحيان كثيرة حكاماً أكفاء، أحسنوا إدارة الدولة الإسلامية حتى أصبحت إمبراطورية ممتدة الأطراف. لكن طريقتهم في تولي السلطة والحفاظ عليها لا يمكن بأي حال اعتبارها نموذجاً يتفق مع مبادئ الإسلام.. ثانياً: إن الصراع الدموي على السلطة لم يقتصر على حكام المسلمين في ذلك العصر، وإنما كان يحدث بين ملوك أوروبا بنفس الطريقة من أجل انتزاع العروش والمحافظة عليها.

الفرق أن الغربيين الآن يعتبرون هذه الصراعات الدموية مرحلة كان لابد من اجتيازها من أجل الوصول إلى الديمقراطية، بينما ما زال بيننا نحن العرب والمسلمين من يدعو إلى استعادة نظام الخلافة الإسلامية، ويزعم أنها كانت عادلة تتبع شريعة الله. إن التاريخ الرهيب للصراع السياسي في الدولة الإسلامية منشور ومعروف وهو أبعد ما يكون عن شريعة الإسلام الحقيقية، وقد احترت في هذه الدعوة الغربية إلى استعادة الخلافة الإسلامية فوجدت من يتحمسون لها نوعين من الناس: بعض المسلمين الذين

لم يقرأوا التاريخ الإسلامي من أساسه، أو أنهم قرأوه وتهربوا من رؤية الحقيقة، لأن عواطفهم الدينية قد غلبت عليهم فأصبحوا بالإضافة إلى تقديس الإسلام يقدسون التاريخ الإسلامي نفسه، ويحاولون إعادة تخيله بما ليس فيه. أما الفريق الآخر من المنادين بالخلافة فهم أعضاء جماعات الإسلام السياسي الذين يلعبون على عواطف البسطاء الدينية من أجل أن يصلوا إلى السلطة بأي طريقة.

وهم يخبرونك عادة بين طريقين: إما أن توافق على صورتهم الخيالية عن الخلافة، وإما أن يتهموك بأنك علماني عدو الإسلام.. إما أن تساعدكم على الوصول إلى الحكم عن طريق نشر أكاذيب وضلالات عن التاريخ، وإلا فإن سيف التكفير في أيديهم سيهون به على عنقك في أي لحظة. جوهر الإسلام العدل والحرية والمساواة.. وهذا الجوهر تحقق لفترة قصيرة عندما تم الأخذ بمبادئ الديمقراطية.

أما بقية تاريخ الحكم الإسلامي فلا وجود فيه لمبادئ أو مُثُل نبيلة، وإنما هو صراع دموي على السلطة يستباح فيه كل شيء، حتى ولو ضربت الكعبة وتهدمت أركانها.. هذه الحقيقة شئنا أم أبينا. أما السعي لإنتاج تاريخ خيالي للخلافة الإسلامية الرشيدة فلن يخرج عن كونه محاولة لتأليف صور ذهنية قد تكون جميلة لكنها للأسف غير حقيقية.. كتلك التي وصفها الكاتب الإسباني الكبير ميغيل دي سرفانتس، في قصته الشهيرة «دون كيخوته»، حيث يعيش البطل العجوز في الماضي، مستغرقا في قراءة الكتب القديمة، حتى تستبد به الرغبة في أن يكون فارسًا بعد أن انقضى زمن الفرسان فيرتدي الدرع، ويمتشق السيف ثم يتخيل أن طواحين الهواء جيوش أعداء، فيهجم عليهم ليهزمهم.

الطريق الوحيد للنهضة هو تطبيق مبادئ الإسلام الحقيقية: الحرية والعدل والمساواة.. وهذه لن تتحقق إلا بإقامة الدولة المدنية التي يتساوى فيها المواطنون جميعًا أمام القانون، بغض النظر عن الدين والجنس واللون.

الديمقراطية هي الحل.

٣١ من مايو ٢٠١١

مَنْ يَنْقُذُ مِصْرَ رِجَالِ الشَّرِطَةِ؟!

هذه حادثة وقعت في الإسكندرية مؤخرًا.. ذهب شاب وخطيبته إلى مطار برج العرب من أجل استقبال سيدتين من أقاربهما كانتا قادمتين من رحلة عمرة. استقل الأربعة سيارة خاصة وفي طريق العودة إلى البيت هاجمتهم سيارتان تحملان مجموعة من البلطجية المسلحين. حاول قائد السيارة الهروب من البلطجية لكنهم ظلوا يطاردونه ويضيقون عليه حتى انقلبت سيارته في ترعة بهيج على طريق المطار.. مات ركاب السيارة جميعًا. أربعة مواطنين مصريين لا ذنب لهم فاضت أرواحهم. وعندما ذهب أقارب الضحايا إلى القسم فوجئوا بأن ضباط الشرطة يحاولون تسجيل الواقعة باعتبارها حادث تصادم عاديًا، وعندما ذهبوا إلى مدير أمن الإسكندرية قال:

«إحنا مانقدرش نعمل حاجة للبلطجية لأنهم مسلحين ولو ضربناهم هتقولوا إننا بنضرب شباب الثورة».

هذه الواقعة التي كتبها الأستاذ حمدي رزق في «المصري اليوم» تلخص موقف الشرطة المصرية الآن.. البلطجية والمجرمون الذين تم إطلاقهم من السجون يهاجمون المواطنين ويعتدون عليهم بينما رجال الشرطة يتفرجون فيما يشبه الشماتة.. مدير أمن الإسكندرية يريد أن يقول للمصريين:

«ألم تقوموا بثورة ضد قمع الشرطة؟! حسنا.. انسوا الشرطة ودافعوا عن أنفسكم بأنفسكم».

الأمثلة على تقاعس الشرطة بلا حصر. هاجم البلطجية مستشفى المطرية وروعوا المرضى والأطباء لمدة أربع ساعات كاملة ثم قتلوا مريضاً أمام أهله، بينما ضباط الشرطة

الموجودون يتفرجون ولا يفعلون شيئاً.. وما حدث في مستشفى المطرية حدث في مستشفى الساحل وفي قصر العيني ومستشفى العريش وفي كل مكان.

إن ما يفعله رجال الشرطة الآن يسمى في الغرب «الإضراب الجالس» (sitdown strike).. أي أنهم يذهبون إلى أعمالهم لكنهم في الوقت نفسه مضربون عن العمل.. بل إن دور بعض رجال الشرطة قد تعدى ذلك إلى التآمر المباشر على أمن المصريين.. في مجلة «روزاليوسف»، أجرت الأستاذة أسماء نصار حديثاً مع أحد البلطجية الذين أحرقوا كنيسة إمبابة.

قال فيه إن أمين شرطة في قسم إمبابة قد دفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه حتى يحرق الكنيسة، وأكد أن عضوين من الحزب الوطني كانا مع أمين الشرطة ساعة الاتفاق على حرق الكنيسة. لقد ذكر البلطجي أسماء هؤلاء المحرضين، ولو أن هذا الموضوع نشر في أي مكان في العالم لتم فتح تحقيق فوراً، لكن الموضوع نُشر في مصر فلم يحدث شيء ولم يتم استدعاء أي شخص للتحقيق.. إن الدور الذي تؤديه الشرطة المصرية في منتهى الخطورة. ولكي نفهم أبعاد هذا الدور يجب أن نتذكر بضع حقائق:

أولاً: الشرطة المصرية كانت الذراع القمعية لنظام مبارك على مدى عقود، وفي أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة تم إهدار كرامة المصريين وتعذيبهم وهتك أعراضهم. وللأمانة فإن قمع المصريين بهذا الشكل البشع لم يكن مسئولية الشرطة وحدها وإنما أيضاً مسئولية النيابة العامة التي تقاعست عن أداء دورها في التفتيش على السجون والأقسام.

عندما اندلعت ثورة ٢٥ من يناير استكملت الشرطة جرائمها ضد الشعب المصري فقامت بقتل ما يقرب من ألف شهيد وإصابة ٨ آلاف مواطن، منهم ١٤٠٠ مواطن فقدوا أبصارهم بالرصاص المطاطي، بالإضافة إلى ألف مفقود في الغالب تم قتلهم ودفنهم في أماكن مجهولة.. ولما انهزمت الشرطة أمام الثورة قامت بآخر جرائمها، حيث صدر الأمر بالانسحاب الكامل لأفراد الشرطة وتركت مصر كلها دون حماية، وهذه تهمة تصل إلى الخيانة العظمى، ثم تم فتح السجون وإخراج ما يقرب من ٣٠ ألف مسجون جنائي لترويع المصريين، وهذه خيانة عظمى أخرى.

ثانيا: هذه الجرائم البشعة في حق الشعب المصري لم يحاسب مرتكبوها بجدية حتى الآن، فالقناصة الذين قتلوا المتظاهرين معروفون بالقطع لوزارة الداخلية، ولكن لم يتم الكشف عنهم ولم تتم محاكمة أحد منهم على قتله عشرات المصريين، كبار الضباط الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين ما زالوا في مناصبهم بالرغم من إحالتهم للمحاكمة، ضباط أمن الدولة الجلادون الذين صعقوا المواطنين بالكهرباء وعلقوهم كالدبائح لم يحاسبهم أحد على جرائمهم، وتم الاكتفاء بنقل بعضهم إلى إدارات أخرى، أما غالبيتهم فقد تم نقلهم إلى جهاز الأمن الوطني.

بل إن المقابر التي وجدها المتظاهرون أسفل مبنى أمن الدولة بمدينة نصر لم يكلف مسئول في الدولة خاطره ليسأل عن هؤلاء المدفونين في المقابر من هم ومن الذي قتلهم. اللواء محمد البطران، المسئول عن سجون مصر كلها، الذي رفض فتح السجون وإطلاق المجرمين كان جزاؤه القتل بناء على رواية أخته الدكتورة منال التي اتهمت ضابطين بقتل أخيها، لكن النيابة العامة لم تحقق معهما كمتهمين وإنما اعتبرتهما شاهدين. لا يمكن أن تعود ثقة المصريين بالشرطة ما لم تتم محاسبة قتلة الشهداء والجلادين الذين أهدروا أدمية الشعب المصري.. إن الحديث الذي يدور الآن في بعض وسائل الإعلام يصور الأمر وكأن الشعب هو الذي أخطأ في حق الشرطة.. تجرى محاولة خبيثة لخلط الأوراق بترديد أن الضباط الذين قتلوا المتظاهرين كانوا يدافعون عن الأقسام، ولم يسأل أحد نفسه ما الذي دفع الناس للهجوم على الأقسام أساسا؟! ولماذا لم يهجموا عليها في الأيام الأولى للثورة؟!

الحق أن الهجوم على الأقسام كان الحل الوحيد لإيقاف الرصاص القاتل المنهمر منها وقد رأيت ذلك بنفسى يوم الجمعة ٢٨ من يناير.. كنت في المظاهرة أمام الجامعة الأمريكية عندما انهار علينا رصاص القناصة وبدأ الشهداء يسقطون حولنا. عندئذ اندفعت الجماهير تحاول الصعود إلى المباني التي يعتليها القناصة ليقبضوا عليهم.. الشعب المصري هو الذي كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وليس الضباط القتلة الذين طأوا عتيم ضيائهم على قتل خيرة شباب مصر إرضاء لحسنى مبارك وحبيب

العادلي. ثم إذا كان الضباط يدافعون عن الأقسام فلماذا صوّبوا رصاصات قاتلة نحو رءوس المتظاهرين وصدورهم وليس أقدامهم كما يقضي القانون؟

ومن الذي يحدد حالة الدفاع عن النفس.. أليس القاضي الذي يحاكم الضابط، أم أن ضباط الشرطة يريدون أن يقتلوا من يريدون من المصريين ثم يقولوا إنهم كانوا في حالة دفاع عن النفس فنصدقهم فوراً؟!!

ثالثاً: إن الثقافة التي تلقاها ضباط الشرطة في عهد مبارك، استعلائية فاسدة تعتبر أن هبة الضابط لا تتحقق إلا بالخطرة والعنف، وهي تعتبر أيضاً أن ضابط الشرطة فوق المحاسبة وفوق القانون.. ومن عجب أن بعض ضباط الشرطة غاضبون للغاية لأن زملاءهم أحيّلوا للمحاكمة بتهمة قتل المتظاهرين، وكأن المواطنين المصريين أرايب أو دجاج من الممكن أن يتم قتلهم دون مساءلة أو حساب.. لا يمكن إذن لمن تربى على إهانة المواطنين واستباحة كرامتهم أن يتحول بين يوم وليلة إلى ضابط يراعي كرامة الناس وحقوقهم.

رابعاً: لم يتم تطهير جهاز الشرطة حتى الآن.. مساعدو حبيب العادلي مازالوا موجودين في أماكنهم، وكبار الضباط الذين يحاكمون بتهمة قتل المتظاهرين مازالوا في مناصبهم، وهناك قيادات تحوم حولها شبهات فساد مازالت في أماكنها.. ماذا نتوقع من لواء شرطة يحاكم أمام الجنايات بتهمة قتل المتظاهرين وهو مازال في موقعه كمدير للأمن؟!!

هل نتوقع منه أن يهتم بحفظ الأمن حتى يكتمل التغيير وتتم إدانته فيقضي في السجن بقية عمره أم أنه سيعمل بكل طاقته على نشر الفوضى حتى يفلت من العقاب؟

خامساً: بالرغم من كل جرائم الشرطة فمن الإنصاف أن نذكر أن قطاعاً عريضاً من ضباط الشرطة كانوا يعملون بأمانة وشرف، وأن كثيرين منهم تعرضوا لظلم بالغ من نظام مبارك.. هؤلاء الضباط الشرفاء كوّنوا «ائتلاف ضباط الشرطة» وائتلاف «ضباط لكن شرفاء» وحاولوا جاهدين إقناع الوزير منصور عيسوي بإجراء إصلاحات حقيقية لتنظيف جهاز الشرطة من القيادات الفاسدة والمتواطئة مع نظام مبارك.. لكن الوزير بدلاً من أن يستجيب لهم قام بالضغط عليهم حتى أعلنوا حل الائتلاف.

سادسا: عندما تقوم أي ثورة ينقسم المجتمع تلقائيا إلى ثلاثة أقسام:

١ - الكتلة الثورية: وهؤلاء المواطنون الذين صنعوا الثورة وهم مستعدون دائما للتضحية من أجل تحقيق أهدافها.

٢ - الثورة المضادة: وهؤلاء استفادوا من النظام القديم ويخشون زوال امتيازاتهم أو يخافون من المحاسبة على جرائمهم وهم يقاتلون بشراسة من أجل منع التغيير وإجهاض الثورة.

٣ - الكتلة الساكنة (المتفرجون): وهؤلاء مواطنون كانوا يعانون في النظام القديم لكنهم لم يكونوا مستعدين للتضحية من أجل إزالته وهم لم يشاركوا في الثورة لكنهم تفرجوا عليها في التلفزيون.. هذه الكتلة من البشر تظل دائما على موقف متذبذب بين تأييد الثورة أو الهجوم عليها.

وهذه الكتلة بالذات تستهدفها مؤامرات الثورة المضادة التي تظل تضغط على هؤلاء المتفرجين حتى يكرهوا الثورة وينقلبوا عليها بل قد يتوقون إلى عودة النظام القديم.. هذا بالضبط الدور الذي تقوم به الشرطة المصرية الآن فهي بتقاعسها عن أداء واجبها تحقق هدفين: أولا: ترويع المصريين بطريقة متزايدة حتى يقبلوا بأي حل يوفر الأمن، ثانيا: القضاء على أي إمكانية لتحسن الاقتصاد المصري.. كيف نستعيد السياحة أو الاستثمارات بينما الأمن غائب والبلطجية يرتعون في كل أنحاء مصر؟! إن الخروج من هذه الأزمة يتطلب خطوات محددة:

أولا: إقالة اللواء منصور عيسوي، وزير الداخلية، الذي هو رجل طيب ونظيف اليد لكنه لم ينجح للأسف في منصبه، ثم تعيين وزير جديد للداخلية من القوات المسلحة لأن تطهير الشرطة يجب أن يتم من خارجها وليس من داخلها.

ثانيا: إجراء عملية تطهير فورية لجهاز الشرطة من كل القيادات المتورطة مع النظام القديم وإيقاف كل الذين يحاكمون بتهمة قتل المتظاهرين عن العمل.

ثالثا: الاستعانة بالضباط الشرفاء من أجل تطهير الجهاز وإعادة فاعليته والدفع بعناصر جديدة من خريجي كلية الحقوق بعد تدريبهم عسكريا حتى تنشأ أجيال من

الضباط تحترم حقوق الإنسان مع رفع رواتب العاملين في الشرطة إلى درجة تكفل لهم حياة كريمة. إن تقاعس الشرطة عن حماية المصريين مؤامرة مشينة نرجو أن يتدخل المجلس العسكري فوراً لإيقافها واستعادة الأمن. فالأمن أولاً هو الذي سيكون نقطة انطلاق مصر إلى المستقبل بإذن الله.

الديمقراطية هي الحل.

٧ من يونية ٢٠١١

هل تسمح الدولة المدنية بتطبيق الشريعة؟

إذا كنت مصرياً ومهتماً بمستقبل بلادك. فقد أصبح أمامك اختياران لا ثالث لهما:
إما أن تؤيد الإخوان المسلمين والسلفيين وتساعدتهم على الوصول إلى حكم مصر،
وإما (إذا اختلفت معهم) أن تتحمل اتهامك بالعلمانية والعداء للإسلام.. السيد صبحي
صالح؛ القيادي الإخواني، أكد من قبل أنه «لا يوجد مسلم ليبرالي أو مسلم يساري،
وإنما يوجد فقط مسلم وكافر»، معنى ذلك أن الإسلام لا يمثله إلا فكر الإخوان وكل
من يخالفه كافر.. أما الشيخ المحلاوي فقد أعلن بوضوح أن «من يطالبون بالدولة
المدنية في مصر كفر وعبدية الطاغوت». لا أكثر ولا أقل.. حكم التكفير في الإسلام
خطير وتبعاته جسيمة حتى قيل إنه لو كان هناك مائة سبب لتكفير المسلم وسبب واحد
لاعتباره مؤمناً فإن الإسلام يعتبره مؤمناً ويمتنع عن تكفيره. وقد حذر رسول الله،
صلى الله عليه وسلم، من الحكم بالتكفير على شخص ليس بكافر، فقال: «أيما امرئ قال
لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال وإلا رجعت عليه».

بالرغم من ذلك فإنه لا يمر أسبوع إلا ونقرأ تصريحاً لأحد السلفيين أو الإخوان
يتهم فيه المختلفين معهم بـ«الكفر». المشكلة أن موجة التكفير لا تقف عند القياديين
الإسلاميين بل تتعداهم إلى خطباء المساجد.. وقد تلقيت رسائل عديدة من قراء يحكون
أن خطيب المسجد ينفق خطبته كلها في الهجوم على المطالبين بالدولة المدنية ويتهمهم
بالعلمانية والإلحاد.

نحن إذن أمام قوة سياسية تستغل مشاعر الناس الدينية وتعتبر كل شيء مباحاً من
أجل هزيمة خصومها السياسيين والوصول إلى السلطة، حتى لو أدى ذلك إلى تكفير

المسلمين. هذا السلوك ذاته حدث في الاستفتاء الأخير الذي أُجري أساسًا على تعديل بعض مواد الدستور القديم، ولم يكن من بينها المادة الثانية التي تنص على إسلام الدولة، لكن بعض الإسلاميين وزعوا منشورات تدعو المسلمين إلى الموافقة على التعديلات لأن رفضها يؤدي إلى ضياع الهوية الإسلامية ومنع الأذان والحجاب والسماح للشواذ بالزواج من بعضهم البعض (!). إلى هذا الحد يمكن لشهوة الحكم أن تدفع بعض الناس إلى تضليل الرأي العام باسم الدين.. الغريب أن هذه الحملة الرهيبة لتكفير المطالبين بالدولة المدنية تخطط عمدًا أو جهلاً بين مفاهيم سياسية مختلفة تمامًا. ولعله من المفيد هنا أن نراجع بعض التعريفات:

الدولة المدنية الديمقراطية:

هي الدولة التي تكون فيها السيادة للشعب والسلطة للأمة. دولة القانون والمؤسسات التي يستوي فيها المواطنون جميعًا أمام القانون بغض النظر عن أديانهم.

الدولة الدينية:

هي الدولة التي يتولى فيها الحاكم السلطة باسم الدين لا باسم الشعب. وقد عرف التاريخ الإنساني نوعين من الدولة الدينية: الدولة الشيوعية التي يعتبر فيها الحاكم نفسه ظل الله على الأرض، فهو يحكم بالحق الإلهي ولا يحق لأحد أن يحاسبه أو يعزله. ودولة رجال الدين، حيث يتحالف الحاكم معهم ليحكم باسم الدين، وهو يعتبر كل من يعارضه خارجًا على الدين.. لم يعرف التاريخ دولة دينية عادلة أو رشيدة، بل اقترنت الدولة الدينية دائمًا بالظلم والاستبداد.. ويكفي أن نقارن أي دولة ديمقراطية في أيامنا هذه بدول مثل السعودية وإيران والسودان لنذكر خطورة الدولة الدينية ونتائجها السلبية على حرية الناس وإرادتهم.

العلمانية:

حركة اجتماعية تتجه نحو الاهتمام بالشئون الأرضية بدلًا من الاهتمام بالشئون الدينية، وهي تقوم على فكرة الاستبدال.. تستبدل العالم الذي نعيشه بالعالم الآخر،

وتستبدل الواقع بالغيب والدنيا بالدين. وبالتالي فإن العلمانية فعلا حركة معادية للأديان جميعًا.

الليبرالية:

مذهب اسمه مشتق من لفظ «LIBER» وهي كلمة لاتينية تعني «الحر». فالليبرالية حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان من القيود التي تقيد حريته أو قدراته، وهي تقوم على احترام استقلال الفرد والحريات السياسية والمدنية، على أن تحرر الليبرالية ليس مطلقا لكنه مقيد بالقوانين التي تختلف وفقا للأخلاق والقيم من مجتمع إلى آخر، أما الليبرالية الاقتصادية فهي تتبنى فكرة الاقتصاد الحر الذي يمنع تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ويترك السوق لتضبط نفسها بنفسها، وإن كان بعض المفكرين قد تحدثوا عن الليبرالية الاجتماعية التي تؤيد تدخل الدولة في الاقتصاد وتتخذ موقفا وسطا بين الرأسمالية المطلقة والاشتراكية، حيث تسعى لتحقيق موازنة بين الحرية والمساواة وتحرص على تأهيل الناس للعمل، كما تهتم بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم والضمان الصحي.

اللا دينية:

هي اتجاه فكري يرفض مرجعية الدين في حياة الإنسان، ويرى أن النص الديني هو مجرد نص بشري محض لا ينطوي على قداسة خاصة، ولا يعبر عن الحقيقة المطلقة.

إذا قرأنا هذه التعريفات التي تحمل معاني مختلفة فسوف ندرك مدى عشوائية المعركة السياسية الدائرة في مصر التي يتم فيها خلط الأوراق من أجل ابتزاز مشاعر البسطاء الدينية حتى يصل بعض الإسلاميين إلى السلطة. إن تقسيم الناس إلى إسلاميين وعلمانيين هو تصنيف جائر وخاطيء إلى أبعد حد، فالذين يختلفون مع أفكار الإسلاميين ليسوا ضد الإسلام نفسه.. المطالبون بالدولة المدنية ليسوا بالضرورة علمانيين أو لادينيين بل قد يكونون مسلمين أتقياء حريصين على دينهم لكنهم يرفضون أن يُستعمل الدين كغطاء لحكم استبدادي عادة ما يكون قمعيا وظالما.

والحق أن نضال الشعب المصري منذ مطلع القرن العشرين كان دائما من أجل إقامة دولة مدنية ديمقراطية. وإذا استثنينا مشروع الإخوان المسلمين فإن مصر طيلة تاريخها الحديث لم تسمع عن الدولة الدينية إلا في أواخر السبعينيات عندما وصل إليها لأول مرة الفكر الوهابي المدعوم بأموال النفط. ولو وافقنا الشيخ المحلاوي على تكفير المطالبين بدولة مدنية فمعنى ذلك أن سعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر وأنور السادات وغيرهم من زعماء مصر كانوا كفارا، لأنهم جميعا وبلا استثناء واحد نادوا بفصل الدين عن السياسة. الدولة المدنية الديمقراطية إذن ليست علمانية وليست لادينية، وإنما هي تقف على مسافة واحدة من الأديان جميعا وتحترم مواطنيها جميعا بنفس القدر، وقد استحدث الإخوان شعارا جديدا، فهم ينادون الآن بدولة مدنية ذات مرجعية إسلامية.

وهذا كلام غريب فلا توجد أبدا دولة مدنية بمرجعية دينية.. ما المقصود بالضبط بالمرجعية الإسلامية؟! إذا كان المقصود بها مبادئ الإسلام مثل العدل والحرية والمساواة فهذه هي الأسس التي تنهض عليها الدولة المدنية وبالتالي فهي لا تحتاج إلى مرجعيات إضافية.. أما إذا كان المقصود بالمرجعية الإسلامية وضع أسس مقدسة غير قابلة للنقاش وفرضها على الناس باسم الدين فإننا نكون إزاء الدولة الدينية الاستبدادية وإن تغيرت التسمية.

السؤال الآن: هل يمكن تطبيق الشريعة في دولة مدنية ديمقراطية؟! الإجابة: نعم بالتأكيد، لكن على أن يتم ذلك باختيار الشعب وإرادته الحرة.. فإذا كان هناك حزب سياسي إسلامي يعتبر أن القانون المصري غير مطابق لمبادئ الشريعة فمن حقه أن يسعى إلى تطبيق ما يراه صحيحا، وعليه عندئذ أن يدعو بوضوح إلى برنامج انتخابي يشرح فيه القوانين التي سيستنها من أجل تطبيق الشريعة، فإذا حصل هذا الحزب على غالبية الأصوات في انتخابات نزيهة يكون من حقه أن يطبق البرنامج الذي انتخبه الناس من أجله.

أما أن يتولى الحزب الإسلامي الحكم ثم يعتبر أن تطبيق الدين (وفقا لمفهومه) أمر واجب يجب ألا يستشار فيه الناس بل يجب أن يفرض عليهم، فنحن مرة أخرى أمام حكم قمعي يستعمل الدين كغطاء للاستبداد.. قد يقول قائل إن النتيجة واحدة في

الحالتين.. إلا أن الاختلاف في الطريقة مهم وفارق، فعندما تحتكم إلى إرادة الشعب يكون تطبيق القانون شرعياً لأنه تم باختيار الناس وإرادتهم.. أما إذا فرضت عليهم ما تعتقد أنه صواب فإنك تعتدي على حقهم في اختيار ما يريدونه لحياتهم من قوانين ومبادئ.

كما أن فرض حكم الدين يختلف باختلاف عقلية من يفرضه.. فمفهوم تطبيق الشريعة عند مفكرين مستنيرين مثل طارق البشري وأحمد كمال أبوالمجد يختلف بالتأكيد عنه عند مشايخ السلفية.. فالشيخ أبو إسحاق الحويني مثلاً يرى أن الدراسة في كلية الحقوق حرام، ويعتبر أن كل الطالبات في جامعات مصر آثبات لأنهن يدرسن مع زملائهن الذكور في نفس المدرجات، وهو يؤكد أن العلوم الشرعية إنما خلقت للرجال فقط دون النساء، فالمرأة في رأي فضيلته مهما تلقت من علم ستظل دائماً مقلدة وعامية. أما مشكلة مصر الاقتصادية فإن الشيخ الحويني يقدم لها حلاً ممتازاً يتلخص في أن تدعو مصر دولة أجنبية غير مسلمة (السويد مثلاً) إلى دخول الإسلام. فإذا رفضت حكومة السويد الإسلام أعلنت مصر عليها الجهاد فإذا انتصرت مصر على السويد وغزتها واحتلتها فإنها تخير السويديين بين الدخول في الإسلام ودفع الجزية، ولا شك أن الجزية المفروضة على السويد ستتعش الاقتصاد المصري، أما إذا رفض العدو السويدي دخول الإسلام أو دفع الجزية فيكون من حقنا أن نتخذ من السويديين عبيداً وجواري.. العبد السويدي يساعدنا في أعمالنا مقابل توفير أكله وكسوته.

أما النساء السويديات (المشهورات بالجمال) فمن حق السيد المصري أن يتخذ منهن الجواري، ومن حق المصري أن يمارس مع جاريته السويدية العلاقة الزوجية دون عقد أو شهود لأنها تكون ملك يمينه، أما إذا فاضت جاريته عن حاجته أو مل منها فله عندئذ أن يبيعها في سوق النخاسة فتتحسن أحواله الاقتصادية. هذه الآراء المدهشة للشيخ الحويني مسجلة بالصوت والصورة.. ماذا نتوقع من رجل بهذه العقلية إذا تولى حكم مصر وفرض علينا رؤيته للدين؟!!

لقد قامت الثورة المصرية من أجل تحرير المصريين من الاستبداد والقهر، ولن يقبل المصريون أبداً أن يستبدلوا بالاستبداد السياسي استبداداً دينياً. إذا أراد الإسلاميون أن يطبقوا مشروعهم السياسي فعليهم أن يعرضوه على الشعب المصري صاحب السيادة

المطلقة في النظام الديمقراطي.. فإذا اختار الناخبون برنامج الإسلاميين فليس من حق أحد أن يعترض لأنها إرادة الشعب، أما إذا رفضوه فليس من حق أحد أن يفرضه عليهم مهما كانت الأسباب والمبررات.

الديمقراطية هي الحل.

١٤ من يونية ٢٠١١

ماذا نتوقع من المجلس العسكري؟

عزيزي القارئ، تخيل أنك تعمل في وظيفة ممتازة براتب كبير يحلم به الكثيرون، لكن المشكلة أن رئيسك في العمل شخص متغطرس لا يتوقف عن إهانتك طوال النهار.

أمامك إذن اختيار من اثنين: إما أن ترفض الإهانة وتنتصر لكرامتك، وفي هذه الحالة ستخسر الراتب الكبير وتفقد عملك وتصبح في الشارع، والاختيار الثاني هو أن تحاول التعايش مع الإهانة وتحمل الإذلال لكنك ستنعم الراتب والحياة الرغدة... الاختيار الأول الذي يرفض الإهانة ويتمسك بالكرامة، بغض النظر عن النتائج، هو ما يجعلك ثوريا... الثورة هي أن تفضل المعنى على المصلحة، أن تقدم المبدأ على المنفعة.. الثورة هي أن ترفض كل ما يقيد إنسانيتك... هذا بالضبط ما حدث في ثورة مصر.. ملايين المصريين الذين نزلوا إلى الشوارع ليواجهوا الموت كانوا ينتصرون للكرامة والحرية، كل واحد فيهم كان على استعداد لأن يموت لكي يعيش أولاده من بعده باحترام وكرامة.

بقدر الثمن الباهظ الذي دفعه المصريون في الثورة من حقهم أن يحصلوا على مكاسبها كاملة... إذا نجحت الثورة فلا مجال للحديث عن حلول وسط أو إصلاح. الإصلاح يستبقي النظام القديم ويعالج عيوبه، أما الثورة فتزح النظام القديم الفاسد من أساسه وتبني مكانه نظامًا جديدًا سليمًا. لقد أثبتت الثورة المصرية أنها عظيمة ومتفردة لأسباب عديدة:

أولاً: لأنها استطاعت، بالتظاهر السلمي، أن تسقط واحداً من أسوأ الأنظمة القمعية في العالم.

وثانيًا: لأن الذين قاموا بالثورة نزلوا إلى الشوارع لينظفوها بأنفسهم وهو سلوك حضاري راق.. وثالثًا: لأن الثورة انتصرت ولم تتول السلطة وإنما عهدت بالحكم إلى وكيل الثورة، وهو الجيش المصري الذي مهما اختلفنا معه يجب ألا ننسى أن سيطرته على الحكم في الفترة الانتقالية قد عصمت مصر من الفوضى والاغتيالات وأعمال العنف التي تعقب الثورات دائمًا، ويجب أيضًا ألا ننسى أن قادة الجيش قد رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، وانحازوا للثورة قبل أن يعلن حسني مبارك تنحيه، هذا قرار شجاع كان أصحابه سيدفعون ثمنًا غاليًا لو تمكن مبارك من الاحتفاظ بالسلطة. دور الجيش في حماية الثورة إذن معروف ومقدر من الجميع، لكن المصريين الآن يحسون بقلق وتوجس من المستقبل.. وهم يتوقعون خطوات محددة من المجلس العسكري يرونها استكمالًا لضروريا لواجبه في حماية مصر والثورة، تلخص في التالي:

أولًا: القوات المسلحة في العالم كله مؤسسة منضبطة يتميز أداؤها بالفاعلية والدقة، لكنها في الوقت نفسه مؤسسة محافظة غير ثورية قائمة على النظام والطاعة وتنفيذ الأوامر.. ولما كانت القوات المسلحة تقوم بمهام رئيس الجمهورية في الفترة الانتقالية، فقد بدا الأمر وكأن القرارات التي تصدر من المجلس العسكري أوامر عسكرية يتم إقرارها وتنفيذها دون الرجوع إلى المواطنين.

بل إن القرارات كانت تتخذ أولًا، ثم يتم عقد حلقات للحوار حولها، مما يدل على أن صاحب القرار غير ملزم بنتائج الحوار، الأمر يفقد الحوار قيمته ويجعله مجرد دردشة. وقد كان من الطبيعي أن يوجه البعض آراء نقدية إلى الأداء السياسي للمجلس العسكري. هذا النقد الطبيعي المشروع لم يجد للأسف تفهما عند بعض المسؤولين في المجلس العسكري فألحوا، أكثر من مرة، إلى ضيقهم بهذا النقد، ثم بدأوا في إحالة كل من يتقدم إلى النيابة العسكرية.

توالت أسماء المحالين إلى النيابة العسكرية: المذيعة اللامعة ريم ماجد، والصحفية رشا عزب، والأستاذ نبيل شرف الدين، والصحفي الكبير عادل حمودة.. حتى المفكر الكبير محمد حسنين هيكل لم يسلم، فقد أبدى رأيا يقلل فيه من دور سلاح الطيران في حرب أكتوبر، الأمر الذي أغضب الطيارين الذين اشتركوا في الحرب فقدموا ضده

بلاغاً إلى النائب العام يتهمونه فيه بالإساءة إليهم. إلى هنا والأمر طبيعي يحدث في أي بلد ديمقراطي، لكننا فوجئنا بتحويل الأستاذ هيكمل إلى النيابة العسكرية.

الرسالة هنا واضحة: إن أي نقد لأداء المجلس العسكري من الآن فصاعداً سيكون مكلفاً وسيؤدي بصاحبه إلى محاكمة عسكرية.. إن إحالة أصحاب الفكر والرأي إلى النيابة العسكرية، مثلها مثل إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية، تعتبر انتهاكاً لحرية التعبير وحقوق الإنسان وتشكل تصرفاً غير مقبول، ولا يمكن تبريره، نحن نتوقع من المجلس العسكري أن يعيد النظر في هذه الممارسات حتى يظل تقدير المصريين لجيشهم كاملاً بلا شوائب.

ثانياً: بعد انتصار الثورة، وإجبار حسني مبارك على التنحي، أجمع فقهاء القانون الدستوري على أن الدستور القديم قد سقط بسقوط النظام ودعوا إلى انتخاب جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد إلا أن المجلس العسكري استعاد اقتراح حسني مبارك بتعديل بعض مواد الدستور القديم. وقام بتشكيل لجنة من قانونيين ليس فيهم إلا خبير دستوري واحد، وعدد من أعضائها من المتمردين أو المتعاطفين مع الإخوان المسلمين.

تم إجراء الاستفتاء وأقبل المصريون على التصويت بأعداد غفيرة تعكس حرصهم على الديمقراطية. الحق أن الاستفتاء ذاته كان نزيهاً وغير مزور لكن بعض الممارسات الخاطئة حدثت قبل الاستفتاء وأثرت بلا شك في نتيجته. فقد تم استعمال دور العبادة من مساجد وكنائس في الدعاية الانتخابية، وهذه مخالفة خطيرة لقانون الانتخاب في أي دولة ديمقراطية، كما أن بعض المتسبين إلى التيار الإسلامي قدموا الموافقة على التعديلات للناس باعتبارها واجباً شرعياً يأثم تاركه، ثم كذبوا قائلين إن الاستفتاء سيحدد هوية مصر الإسلامية ووزعوا عشرات الألوف من المنشورات بهذا المعنى المضلل على الناس البسطاء في الريف، وهذه جريمة أخرى اسمها تضليل الرأي العام. في النهاية جاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على التعديلات بأغلبية كبيرة، وهنا حدثت المفاجأة: فقد تجاوز المجلس العسكري نتيجة الاستفتاء وأعلن دستوراً مؤقتاً من ٦٣ مادة، بينما كان الاستفتاء على تعديل ٩ مواد فقط.. وانقسم الناس إلى فريقين: فريق يرى أن إعلان الدستور المؤقت قد ألغى نتيجة الاستفتاء، وأصبح كأن لم يكن، وهذا

الفريق يطالب بتأجيل الانتخابات وكتابة الدستور أولاً لأنه يخشى من فوز الإخوان والسلفيين وفلول الحزب الوطني بالأغلبية في البرلمان القادم الذي سيكتب الدستور مما سيؤدي في هذه الحالة إلى كتابة دستور منحاز لا يعبر عن كل أطراف المجتمع المصري.

أما الفريق الثاني فيتمسك بإجراء الانتخابات في موعدها ويدعو إلى احترام نتيجة الاستفتاء بغض النظر عن أي اعتبار آخر. الحق أنني رفضت التعديلات الدستورية في الاستفتاء لكنني أرى في إلغاء نتيجة الاستفتاء اعتداء صارخاً على إرادة ١٤ مليون مصري وافقوا على التعديلات وأيدوا تصوراً معيناً لخطوات نقل السلطة، ولا يجوز أبداً أن نتجاهل إرادتهم. من ناحية أخرى فإن كتابة الدستور قبل الانتخابات عن طريق لجنة تأسيسية تتم بالاقتراع والتعيين مسألة محفوفة بالمخاطر قد تؤدي بنا في النهاية إلى دستور لا يعبر إطلاقاً عن إرادة الشعب المصري.. الحل الذي أراه هو أن تعقد انتخابات البرلمان في موعدها وينتخب مائة عضو من البرلمان لكتابة الدستور، كما يقضي الدستور المؤقت على أن ينتخب معهم مائة عضو من خارج البرلمان يشاركونهم في كتابة الدستور وهكذا نحترم نتيجة الاستفتاء، وفي الوقت نفسه نتأكد من أن الدستور القادم سيكون معبراً عن إرادة الشعب المصري بكل اتجاهاته. نحن هنا نتوقع من المجلس العسكري أن يستمع إلى الآراء جميعاً ويتخذ من الخطوات ما يضمن عدم سيطرة فريق سياسي بعينه على الدستور القادم.

ثالثاً: بينما تخلصت الثورة من مبارك وعصابته إلا أن المجلس العسكري قد فضل الاحتفاظ بمسؤولين كثيرين من النظام القديم في مناصبهم... رؤساء الجامعات المعينون من أمن الدولة، والمسؤولون الإعلاميون الذين نافقوا مبارك وضلّلوا الشعب المصري لسنوات، ومعظم قيادات وزارة الداخلية الذين كانوا أدوات نظام مبارك في قمعه للمصريين.. كل هؤلاء ظلوا في مناصبهم بل إن المحافظين الجدد قد بدؤوا وكأنهم معينون من حسني مبارك نفسه، فجميعهم ينتمون إلى النظام القديم.. ومنهم ضباط سابقون في أمن الدولة بدلاً من أن يحاكموا على تعذيب المصريين وانتهاك كرامتهم تم تكريمهم في وضعهم في مناصب المحافظين.. حتى المجالس المحلية واتحادات العمال التي جاءت بانتخابات مزورة واشترك كثيرون من قياديينها في جرائم النظام السابق، تركها المجلس العسكري كما هي ورفض أن يصدر قراراً بحلها.

كل ذلك يزيد من ضبابية المشهد ويدفع المصريين إلى التساؤل عن فائدة الثورة إذا كان أتباع مبارك ما زالوا في مناصبهم. كما أن التمسك بأنصار النظام القديم يعطيهم فرصة ذهبية للتآمر على الثورة وإجهاض التغيير.. نحن نتوقع من المجلس العسكري أن يتخذ قرارات عاجلة لتطهير جهاز الدولة من المنتمين لنظام مبارك على أن يدفع إلى مواقع المسئولية بالشباب، أصحاب الثورة الحقيقيين الذين لولا شجاعتهم ووعيهم لما تغيرت مصر.

إن مصر الآن تمر بلحظة حاسمة ستحدد مستقبلها لأجيال قادمة... المعركة في مصر الآن ليست بين الإسلاميين والعلمانيين، كما يدعي البعض، وإنما هي معركة بين القوى الديمقراطية والقوى الفاشية.. (مصطلح الفاشية يطلق على مجموعة من الناس لا يعترفون بحق الشعب في أن يحكم نفسه ويعتبرون أنهم وحدهم يملكون الحقيقة ومن حقهم أن يفرضوا أفكارهم بالقوة على الشعب). المعسكر الديمقراطي يضم إسلاميين مستنيرين ويساريين وليبراليين وجموع الشعب المصري الذين قاموا بالثورة حتى تكون السيادة للشعب والأمة مصدر السلطات.

أما معسكر الفاشيين فيضم نوعين من الناس: أنصار النظام القديم الذين يرون أن الشعب غير مؤهل لممارسة الديمقراطية؛ وبالتالي فهم عاجزون عن إدراك منطق الثورة أو التعاطف مع مطالبها المشروعة. والفريق الفاشي الآخر مجموعة من المتطرفين دينيا لا يعترفون أساسًا بحق الشعب في أن يحكم نفسه، وهم يعتبرون أنفسهم ممثلين عن ربنا سبحانه وتعالى في تنفيذ أحكامه على الناس وفقًا لمفهومهم وإرادتهم.. إن الذين يعطون أنفسهم الحق في إحراق الكنائس وإزالة الأضرحة وتدمير التماثيل واتهام من يخالفونهم في الرأي بالعداء للإسلام والكفر لا يمكن أبدًا أن يتفهموا الديمقراطية أو يحترموها.

نحن نتوقع من المجلس العسكري أن ينحاز إلى القوى الديمقراطية، ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية الدولة المدنية التي قامت الثورة من أجلها، عندئذ فقط سيبدأ المستقبل في مصر.

الديمقراطية هي الحل.

٢١ من يونيو ٢٠١١

من مواطنة مصرية إلى المشير طنطاوي

كل التفاصيل الصغيرة ما زالت تذكرها.

كيف تلقت نبأ الحمل وكيف بدا لها ابنها عند الولادة صغيراً للغاية كأنه لعبة..
ما زالت تذكر فرحتها به: حروفه الأولى وضحكاته وأنامله الصغيرة جداً لدرجة تبعث
على العطف. خطواته المتعثرة وسقوطه المتكرر.

انزعاجها من نوبات الإسهال وارتفاع الحرارة.. كيف كان يبكي كل صباح وهي
تغسل وجهه وتسرح شعره بعناية ثم تلبسه المريلة وتوصله إلى المدرسة قبل أن تذهب
إلى عملها.. شقاوته في المرحلة الابتدائية وميله للتمرد في الإعدادية بعد أن اخشوشن
صوته وظهرت عليه أعراض البلوغ.

معركة الثانوية العامة التي خاضتها معه باستماتة.. اقترضت من أقاربها لتسدّد ثمن
الدروس الخصوصية. ما زالت تذكر فرحتها بمجموعه المرتفع وتلك الورقة الصفراء
من مكتب التنسيق المكتوب فيها أنه مقبول في كلية الهندسة جامعة القاهرة.

تتذكر زهوها وهي تتابعه من خلف شيش النافذة وهو ذاهب إلى الكلية حاملاً
المسطرة الكبيرة في يده، كانت تقرأ المعوذتين لثلاثين يوماً وتحس بأن الله راضٍ
عنها.. بعد ولد وبنت جاء هذا الولد «غلطة» كما تهمس بحرج أحياناً لصديقاتها، لكنّه
أحب الأبناء وأجملهم. الولد والبنت كبرا وتزوجا وتوفي زوجها منذ عامين لكن ابنها
معها دائماً كأنها بعيد إليها شبابها ويمجد فرحها.

في يوم الجمعة لم توقظه، تعمّدت أن تتركه نائماً حتى لا ينزل إلى الشارع. كانت خائفة
عليه وفي نفس الوقت غير قادرة على منعه. استيقظ متأخراً فقفز من الفراش وعاتبها

لأنها تركته نائماً. كذبت عليه وقالت إنها نسيت.. اغتسل بسرعة وارتدى ثيابه.. كم يبدو كل هذا غريباً الآن.. لماذا كان يتعجل النزول ولماذا اعترضت طريقه وصاحت في وجهه:

- رايح فين.. الصلاة خلصت.

لم يغضب لكنه ابتسم وتألقت عيناه واحتضنها بقوة.. كيف استجابت له ونسيت مخاوفها، ولماذا تعلقت به وغمرته بالقبلات حتى دفعها برفق وقبّل يدها ثم استدار وانصرف.. ما زالت تسمع صوت الباب يُغلق وترى نفسها وهي تدخل إلى المطبخ، وقفت تعد له الأكلة التي يحبها. كانت تغرق قطع الدجاج في الخلطة ثم البقسماط وبعد ذلك تلقيها في الزيت الساخن، كانت تفعل ذلك بانفعال يشبه المرح وتتخيله وهو يلتهم قطع الفراخ بينما هي ترقبه برضا.

خُيِّلَ إليها أن صوتاً ما ينبعث من الخارج وتذكرت أنها تركت تليفونها المحمول في الصلاة، أخرجت الدجاج من الزيت وأغلقت النار ثم جففت يديها بسرعة وهرعت لترد.. كان الرقم غريباً وقال صوت شاب إنه صديق ابنها، وأكد لها أنه بخير لكنه تعبان وهو في مستشفى قصر العيني، آخر ما تذكره هو شكل القماش المنقوش للمقعد الذي كانت تحديق فيه.

كيف ارتدت ثيابها واستوقفت سيارة أجرة وماذا قال لها السائق عن حسني مبارك وكيف ردت عليه.. كل هذه التفاصيل انطمست في ذهنها واختلطت كأنها وشيش غير مفهوم.. لن تنسى أبداً وجه موظف الاستقبال في المستشفى.. أخبرته باسم ابنها الثلاثي ثم استطردت:

- أنا والدته. زميله اتصل وقال لي إنه تعبان ومحجوز عندكم.

استغرق الموظف وقتاً. أطال النظر في الدفتر ثم رفع رأسه ببطء وقال:

- ابنك استشهد.. البقية في حياتك.

لم تصرخ. تطلعت إلى الموظف وكأنها لا تفهم.. لم تصدق.. كانت متأكدة أن هناك خطأ ما.. لا يمكن أن يكون هذا ما حدث.. «استشهد». ما معنى هذه الكلمة. لقد

خرج من البيت وسوف يرجع وهي قد أعدت له قطع الدجاج بالطريقة التي يحبها.
إنهم مخطئون بلا شك.. قصر العيني مثل كل المستشفيات العامة. منتهى الإهمال.
صاحت هذه المرة بصوت عالٍ:

«من فضلك تأكد من الاسم».

تطلع إليها الموظف بحزن ثم أدار نحوها الدفتر.. كان اسم ابنها مسجلا في صفحة
كتب عليها بخط كبير متعجل «قائمة المتوفين». عندئذ فقط صرخت.. ظلت تصرخ
وتلطم وجهها حتى اجتمع حولها العاملون وأهالي المرضى.. سيدات لا تعرفهن رُحن
يواسينها ويحتضننها وهن يبكين.. بعد دقائق كانت في مشرحة المستشفى.

همس العامل معزياً ثم سار وهي تتبعه حتى توقف وفتح باب الثلاجة وجر بيديه
مستطيلاً خشبياً كان ابنها راقداً عليه.. رفع العامل الغطاء عن وجهه. بدا لها كأنه نائم،
تماماً كما رآته آخر مرة. نفس الطقم الذي اشتراه في العيد، البنطلون الجينز والقميص
الأبيض والبلوفر الكحلي.. كان وجهه هادئاً وكأنه على وشك الابتسام. الفرق الوحيد هو
ذلك الثقب. ثقب أسود غريب كأنه مرسوم بعناية في منتصف المنطقة بين الحاجبين.

عرفت بعد ذلك الحكاية.. كان ابنها في المظاهرة وبدأ الرصاص الحي ينهمر على
المتظاهرين.. سقط متظاهرون حول ابنها فكان يهرع إليهم ليسعفهم.. قام بجرا أول
مصاب إلى سيارة خاصة لتنقله إلى المستشفى ثم اعتدل واقفا وتوجه لحمل مصاب آخر.
عندئذ بات وجهه في مجال عدسة القناص تماماً. صوّب القناص إلى نقطة بين الحاجبين
وضغط الزناد فانطلقت رصاصة اخترقت الجمجمة وانتهى كل شيء.

سقط ابنها. مات. رصاصة واحدة تساوي حياة بأكملها. ضغطة على الزناد تنتهي
عندها الذكريات والأحلام، يستوي بعدها الحزن والفرح والتاريخ والمستقبل. الذي
قتل ابنها ليس من جيش الأعداء وإنما هو مواطن مصري تدرب طويلاً حتى يقتل
المصريين بدقة واحتراف.. وجه ابنها المثقوب بالرصاص هو الحقيقة وكل ما عدا ذلك
غبار يتطاير أمام عينيها.

شهادة الوفاة وتصريح الدفن، التغسيل والجنازة والدفن وسرايق العزاء والأدوية
المهدئة التي تتجرعها كل ليلة.. حفلات التكريم لأمهات الشهداء وكل هؤلاء المتحدثين

المتأنيين الذين يقولون كلامًا رنانًا.. شهادات التقدير والقطع الزجاجة المنقوش عليها اسم ابنها وفوقه «شهيد الثورة». كل هذه الأحداث مجرد أصداء، ظلال.

الحقيقة الوحيدة أن ابنها لم يعد موجودًا. لن يعود في المساء ويصفر وهو يفتح باب الشقة بمفتاحه، لن يجلس مرة أخرى إلى مكتبه ليستذكر دروسه، لن ينام في فراشه ولن توقظه بعد ذلك ليذهب إلى الجامعة.

لن تسمع صوته ولن تراه مرة أخرى. بالليل، تستلقي في فراشها وتتساءل: ألم يكن ممكنًا أن يعيش؟

هل كان من المستحيل أن ينجو؟! ألم يكن ممكنًا أن يتخلف عن المظاهرة لأي سبب أو يذهب إلى المظاهرة ولا يلفت نظر القناص أو ربما يتحرك بعيدًا فجأة فتخطئه الرصاصة؟!

لماذا اختاره القناص ليقتله؟

هل كان نظام الكون سيتغير لو عاش معها ابنها لعدة سنوات أخرى.. أو حتى لعام واحد.. أو حتى بضعة أشهر.. هل يمكن لها أن تراه مرة واحدة فقط.. أن تتحدث إليه قليلا وتضع يدها على رأسه وتحتضنه وتقبله ثم يسترده الموت من جديد؟

كانت تستغفر الله على هذه الأفكار.. على مدى خمسة أشهر كاملة فعلت كل ما يمكن حتى تأخذ حق ابنها. قدمت بلاغات ووكلت محامين.

ذهبت وجاءت إلى مكاتب كثيرة وكتبت بلاغات جديدة. أجابت عن كل الأسئلة واستدعت شهودًا أكدوا جميعًا نفس التفاصيل.. بل إنها كانت تحضر محاكمات الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين في المناطق البعيدة عنها. كانت تحس بأنها ربما تجد بينهم القناص الذي قتل ابنها.

بعد خمسة أشهر كاملة لا يمكن أن تتقبل فكرة أن قاتل ابنها حر، طليق، يمارس حياته بطريقة طبيعية، يأكل ويشرب وينام ويضحك ويعيش مع أسرته.

تمنى أم الشهيد لو استطاعت أن تقابل المشير طنطاوي؛ رئيس المجلس العسكري، وتتعهد بأنها لن تضيع وقت سيادته.. سوف تسأله فقط:

«يا سيادة المشير.. أين القناصة الذين قتلوا أولادنا؟».

إنهم معروفون لوزارة الداخلية فلماذا لم يقبض أحد عليهم ولم يحاكمهم أحد؟ لم يحاكم قناص واحد. هل هذا عدل يا سيادة المشير؟!

ابني والحمد لله شهيد وبإذن الله في الجنة، لكن قاتله يجب أن يُحاكم.. إن القانون المصري يعاقب على سرقة الدجاج وتسميم المواشي فهل تكون حياة ابني أقل من حياة الحيوانات؟

يا سيادة المشير كيف يحاكم الضباط بتهمة قتل المتظاهرين ويتم الإبقاء عليهم في مناصبهم؟ لماذا لا يتم إيقافهم عن العمل حتى لا يستغلوا مناصبهم ويؤثروا على الشهود وسير المحاكمات؟

ما معنى أن تفرج محكمة جنايات الإسكندرية عن الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين حتى موعد الجلسة القادمة بعد أربعة أشهر؟

ماذا نتوقع من قيادات الداخلية المتهمين بقتل المتظاهرين وهم طلقاء ويشغلون مناصبهم القيادية؟

ماذا سيهمهم أكثر: الحفاظ على الأمن أم الإفلات من الإدانة بأي طريقة؟!

لماذا يحاكم حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق القاتل، أمام قاضٍ طالب كثيرون بالتحقيق معه في شبهات أثرت حول علاقته بمباحث أمن الدولة؟

لماذا يصنع رجال الأمن سياجًا حول حبيب العادلي حتى لا يراه أحد في قفص الاتهام؟

وإذا كان ولاؤهم له كاملاً لم يزل فكيف نتوقع منهم أن يقضوا على الانفلات الأمني؟!

لماذا يصير وزير الداخلية منصور عيسوي على تبرئة الضباط المتهمين بالقتل، ويؤكد أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس؟ هل يليق أن يستبق السيد الوزير نتيجة

المحاكمة ويصادر عليها؟ ثم هل بدأ المتظاهرون بمهاجمة الأقسام أم أن الضباط هم الذين بدأوا بقتل المتظاهرين لتفريقهم؟!

هل كان القناصة في حالة دفاع عن النفس؟! هل كانت سيارات الشرطة التي دهست المتظاهرين في حالة دفاع عن النفس؟!

لماذا أصبح كل من يطالب بالقصاص العادل للشهداء متهمًا بالإساءة للشرطة؟!

هناك رجال شرطة كثيرون شرفاء، لكن الضباط القتلة يجب أن يحاكموا ويلقوا عقابهم العادل.. لقد قدمت مصر في هذه الثورة أنبل أبنائها فداء للحرية. لقد ماتوا حتى نعيش من بعدهم بكرامة، أليس من أبسط حقوقهم علينا أن نقتص من قاتليهم؟! أمهات الشهداء والمصريون جميعًا ينتظرون الإجابة من سيادة المشير.

الديمقراطية هي الحل.

٢٨ من يونيو ٢٠١١

هل أخطأت الثورة المصرية؟

اشتهر الممثل الكوميدي الأمريكي جورج كارلين (١٩٣٨ - ٢٠٠٧) بتعليقاته العميقة الساخرة، وفي أحد عروضه سئل ماذا يفعل إذا كان مسافرا في طائرة وفوجئ بأنها ستسقط في البحر.. أجاب جورج كارلين بما معناه:

«سوف أنقذ نفسي طبعاً.. سوف أزيح السيدات من طريقي وأركل الأطفال بكل قوتي وأدهس الركاب المعاقين حتى أصل إلى باب الطوارئ وأنجو بنفسي.. بعد ذلك سأحاول إنقاذ الركاب».

هذه الصورة الساخرة تبين كيف يفعل بعض الناس كل شيء من أجل الاحتفاظ بحياتهم أو مكاسبهم.. كلما رأيت وزير الخارجية الجديد محمد العرابي تذكرت كلمات جورج كارلين. لقد كان محمد العرابي من أقرب الناس إلى مبارك وأسرته وله في مديح مبارك مجموعة كاملة من الأناشيد والأهازيج - طبقاً لما نشرته جريدة الوفد. عندما كان العرابي سفيراً لمصر في ألمانيا صرح قائلاً:

«إنني مؤمن بأن حسني مبارك زعيم لم ولن يتكرر في تاريخ مصر».

وقال أيضاً:

«إن الله يحب مصر لأنه حباها بموهبة فذة اسمها جمال مبارك».

السيد العرابي الآن وزير خارجية في حكومة ثورة أطاحت بزعيمه الذي لم ولن يتكرر وألقت بالموهبة الفذة جمال مبارك في السجن تمهيداً لمحاكمته. العرابي ليس حالة نادرة في السلطة المصرية. وزراء كثيرون كانوا من أكبر المؤيدين لمبارك وهم الآن يتخذون

القرارات في حكومة الثورة. الدكتور سمير رضوان، وزير المالية الحالي، كان عضوا في لجنة السياسات ومقربا من جمال مبارك الذي رشحه للوزير يوسف بطرس غالي فعينه مستشارا له عام ٢٠٠٥ ثم عينه حسني مبارك عضوا في مجلس الشعب. الوزير رضوان شريك في السياسات الاقتصادية لنظام مبارك، وهو يريد الآن إقناع الرأي العام بأنه يتبنى أفكار الثورة، فلا أملك إلا أن أتذكر طريقة جورج كارلين في الهروب من الطائرة التي تسقط.

المشكلة هنا ليست فقط في قدرة هؤلاء الوزراء المدهشة على الدفاع عن الشيء ونقيضه بالحماس نفسه من أجل الاحتفاظ بمناصبهم.. المشكلة أن الثورة أسقطت حسني مبارك لكن نظام مبارك لم يسقط.. لواءات الداخلية الذين ساعدوا حبيب العادلي على إهدار كرامة المصريين وتعذيبهم وقتلهم ما زالوا في مناصبهم. المسئولون في الإعلام الذين طالما ضللوا الرأي العام وناققوا الطاغية وبرروا جرائمه ما زالوا في أماكنهم. القضاة الذين أشرفوا على تزوير الانتخابات ما زالوا يارسون عملهم. ضباط أمن الدولة الذين ارتكبوا جرائم بشعة في حق المصريين ما زالوا في مناصبهم، بل تم تعيين بعضهم محافظين تقديرا لجهودهم في خدمة النظام.. ماذا نتوقع من كل هؤلاء المسئولين؟! قطعاً سوف يعجزون عن فهم منطق الثورة وغالبا سيتآمرون ضدها. إن المؤامرة على الثورة المصرية قد صارت واضحة المعالم وتتلخص في الخطوات الآتية:

أولاً: إجراء محاكمات بطيئة لبعض رموز النظام السابق لامتصاص غضب الشعب شيئا فشيئا حتى ينسى الناس الأمر وينشغلوا بشئون حياتهم.. لماذا لم يحاكم مبارك حتى الآن وما السر في كل هذه التقارير المتضاربة عن صحته ولماذا لا يعامل كمسجون عادي؟!!

وأين علاء وجمال مبارك ولماذا لا نرى صورتها في السجن؟! لماذا يحظى كبار المسئولين المسجونين في سجن طرة بمعاملة استثنائية؟! من الذي سمح لحسين سالم بالهرب ولماذا لم يتم إبلاغ الإنتربول ضده من البداية؟! لماذا لم يقبض على زكريا عزمي وفتحي سرور وصفوت الشريف إلا بعد شهرين كاملين تمكنوا خلالها من إخفاء ما بدينهم وتهريب ما يستطيعون من الأموال التي نهبوها من الشعب المصري؟! لماذا لم يتلق المصابون والشهداء أي رعاية من الدولة على مدى ستة أشهر كاملة؟ وكيف يُترك

الشهيد محمود قطب في مستشفى ناصر دون علاج لمدة شهر كامل حتى تتقيح جروحه وتخرج الحشرات من فمه بينما يتم إخلاء مستشفى شرم الشيخ من المرضى حتى تعالج السيدة سوزان مبارك أسنانها وتقف الحكومة المصرية على قدم وساق من أجل استدعاء الطبيب الألماني للاطمئنان على صحة حسني مبارك الغالية؟! الأسئلة كثيرة والإجابة واحدة.. معروفة ومحزنة.

ثانيا: إحداث حالة من الانفلات الأمني المستمر مع تقاعس الشرطة المتعمد عن أداء واجبها في حماية الأمن حتى يتم ترويع المصريين وتعطيل السياحة والاستثمار، فتبدو الثورة وكأنها قد جلبت علينا الخراب.. مع السعي الدائم لتصوير الشهداء على أنهم بلطجية وتصوير الضباط القتلة على أنهم أبطال كانوا يدافعون عن الأقسام، ثم تأجيل المحاكمات شهورا طويلة حتى يتمكن الضباط المتهمون (الذين مازالوا في مناصبهم) من الضغط على أهالي الشهداء حتى يغيروا أقوالهم فيفلتوا من العقاب.

ثالثا: إحداث حالة من الاستقطاب بين قوى الثورة وتغذية الصراع بين الليبراليين والإسلاميين، مع تصوير الأمر على أن مصر بعد الثورة وقعت في قبضة المتطرفين إلى الأبد، لعلنا نتذكر كيف خرجت صحيفة الأهرام في عهد رئيس تحريرها السابق وهي تحمل على صفحتها الأولى صورة رجل مقطوع الأذن مع مانشيت رئيسي بأن السلفيين قطعوا أذن مواطن قبطي.. لعلنا نذكر كيف احتفت وسائل الإعلام بعبود الزمر القاتل وكأنه بطل قومي. لعلنا نفهم لماذا لا يكاد يمر أسبوع دون أن يتم الاعتداء على الأقباط أو الكنائس بينما رجال الشرطة يتفرجون، على أن يتم اتهام الإسلاميين دائما حتى يتم تشويه الثورة في الداخل والخارج!؟

رابعا: المبالغة في حجم الأزمة الاقتصادية والحديث المتكرر عن أن مصر على شفا الإفلاس بسبب الثورة.. المغالطة هنا مركبة فقد ترك حسني مبارك مصر في حالة اقتصادية مزرية:

٤٠٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، ومعدلات البطالة غير مسبوقة، ويكفي أن نعلم أن واحداً من ثلاثة من سكان القاهرة يعيش في العشوائيات.. نظام مبارك هو المسئول عن بؤس المصريين وليس الثورة.. كما أن الثورة لم تحكم حتى تتحمل

المسئولية.. إذا كانت هناك أزمات بعد الثورة فهي مسئولية المجلس العسكري الذي يقوم بمهام رئيس الجمهورية ومسئولية الحكومة التي عيّنها.

إن ما حدث في ميدان التحرير الأسبوع الماضي بالغ الدلالة: فقد تم إطلاق البلطجية لثيروا الشعب ويعتدوا على وزارة الداخلية حتى يعطوا قوات الشرطة المبرر للاعتداء على المتظاهرين، هنا ظهر مدى الحقد ضد الثورة الذي يغلي في صدور بعض قيادات الشرطة وضباطها، ما الذي يجعل ضابطا كبيرا يستقل سيارة ويحمل ميكروفونا خصيصا حتى يشتم المتظاهرين بأسمائهم؟! وما الذي يجعل ضابط المباحث في قسم العجوزة يشتم أم الشهيد أحمد زين العابدين ويركلها بقدمه في بطنها ثم يضرب ابنها محمد على رأسه ويصعقه بالكهرباء.. وفي النهاية يقبض عليه ويحيله إلى محاكمة عسكرية.

هذه الاعتداءات المشينة من رجال الشرطة على أهالي الشهداء صاحبته حملة تشويه مدوية على الطريقة القديمة صنعتها الخلايا النائمة للأمن في وسائل الإعلام، مجموعة من الصحفيين والمذيعين والمعدّين ما زالوا يتلقون التعليمات من أمن الدولة الذي تغير اسمه إلى الأمن الوطني. أما السيد منصور عيسوي فلا أظن المتأمرين على الثورة يتمنون وزيرا للداخلية أفضل منه فهو يعتبر من واجبه أن يدافع عن ضباطه مهما ارتكبوا من جرائم، كما أنه منقطع بشكل غريب عما يحدث حوله لدرجة تجعلنا لا نأخذ ما يقوله على محمل الجد. إن أحداث التحرير ليست إلا بروفة لمؤامرة كبرى يجري تجهيزها من أجل إجهاض الثورة نهائيا.

السؤال هنا: هل أخطأت الثورة المصرية؟!

نعم.. أخطأت الثورة مرتين.. المرة الأولى في يوم ١١ من فبراير عندما تم إجبار مبارك على التنحي فاحتفل ملايين المصريين بالنصر ثم انصرفوا إلى بيوتهم، وكان المفروض أن تظل الثورة في الميدان وتختار متحدثين باسمها يتفاوضون مع المجلس العسكري حتى تتحقق مطالبها بالكامل. الخطأ الثاني للثورة المصرية أنها انقسمت على نفسها قبل تحقيق مطالبها.. بدلا من إعلان سقوط دستور مبارك والدعوة إلى دستور جديد فضل المجلس العسكري أن يتبنى اقتراح مبارك بتعديل بعض المواد في الدستور القديم وتم إجراء الاستفتاء على تعديل بعض المواد وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء تجاوزه

المجلس العسكري تماما وأعلن دستورا مؤقتا من ٦٣ مادة.. وقد أدى هذا الاستفتاء (المشكوك في جدواه) إلى انقسام أصحاب الثورة إلى فريقين: الليبراليون والإسلاميون. دخل الفريقان في سجال عنيف: الليبراليون يطالبون بالدستور أولاً، والإسلاميون يطالبون بالانتخابات أولاً.. وتفرغ كل فريق لمهاجمة الآخر، ونسي الفريقان أن النظام الذي قامت الثورة لإسقاطه لم يسقط بعد.. ما جدوى الانتخابات إذا تمت تحت إشراف وزارة الداخلية التي يحكمها مساعدو العادلي وتلاميذه وتحت إشراف قضاة شاركوا في التزوير وما زالوا في مناصبهم؟! وما قيمة دستور تتم كتابته بواسطة أساتذة قانون طالما وضعوا معلوماتهم القانونية في خدمة الاستبداد؟!

إن الثورة المصرية تمر الآن بلحظة حرجة. مفترق طرق بمعنى الكلمة.. إما أن تنتصر وتنجز أهدافها وإما أن تنكسر، لا قدر الله، ويعود النظام القديم وإن تغير شكله.. ما العمل الآن؟ علينا أن نتذكر حسني مبارك قبل الثورة. لقد كان كل شيء يصب في مصلحته. كان يتمتع بالدعم الكامل من إسرائيل والدول الغربية ومعظم الدول العربية. لم يكن أحد يتصور أن بالإمكان إزاحته عن السلطة، لكن الشعب المصري بفضل الله استطاع أن يجبر مبارك على التنحي. لن يحمي الثورة إلا الذين صنعوها. من هنا تأتي أهمية مظاهرات يوم الجمعة القادم «٨ من يولية» من أجل تصحيح مسار الثورة.. يجب أن ننسى اختلافاتنا الفكرية والسياسية ونعود كما كنا أثناء الثورة: الأقباط مع السلفيين والإخوان مع اليساريين والمنتقبات والمحجبات مع السافرات.. لن نطالب بدستور ولا انتخابات.. سنطالب بتطهير النظام من فلول نظام مبارك.. سنطالب بمحاكمات عادلة وناجزة لقتلة الشهداء. سنطالب بعدم إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية مهما كانت الأسباب.. سننزل يوم الجمعة بإذن الله ونحن مستعدون لدفع ثمن الحرية. سنكون، كما كنا أيام الثورة، جاهزين للموت في أي لحظة، فلن تكون حياتنا أفضل ولا أعز من حياة مئات الشهداء وقد قدموها عن طيب خاطر من أجل مستقبل مصر وكرامة المصريين.

الديمقراطية هي الحل.

٥ من يولية ٢٠١١

ماذا يقيد المجلس العسكري؟

منذ أسابيع، تلقيت الدعوة للقاء بعض أعضاء المجلس العسكري بغرض تبادل الرأي حول الأوضاع في مصر. قضيت بضع ساعات مع ثلاثة من السادة اللواتي في المجلس وانصرفت بانطباع جيد للغاية. لمست فيهم إدراكا شاملا عميقا للأحداث الداخلية والخارجية وإخلاصا حقيقيا للثورة والوطن، لكنني أحسست أيضا بأنهم بعيدون عن اتخاذ القرار، وأن دورهم يتلخص في نقل وجهات النظر المختلفة إلى سلطة أعلى منهم. كنت آنذاك مازلت أعتقد أن المجلس العسكري سوف ينفذ مطالب الثورة كما توقعنا منه وكما تعهد لنا في بياناته الأولى.

على أن ستة أشهر كاملة مرت على قيام الثورة ولم يتحقق مطلب واحد من مطالبها، بل بدا الأمر أحيانا وكأن المجلس العسكري يدفع بالأمور في عكس اتجاه الثورة. ثم جاء يوم الجمعة ٨ من يولية فأرسل الشعب المصري رسالة قوية لمن يهمله الأمر، نزل ملايين المصريين في كل أنحاء مصر يطالبون المجلس العسكري بتحقيق مطالب الثورة.

لماذا تأخر المجلس العسكري في تحقيق مطالب الثورة؟! نحن نعرف أن هناك أطرافا إقليمية ودولية تعادي الثورة المصرية وتضغط بشدة من أجل إجهاضها.. بعض الأسر الحاكمة في دول الخليج دافعت عن حسني مبارك إلى النهاية، وهي الآن تضغط على المجلس العسكري من أجل منع محاكمة مبارك بأي ثمن.. ربما يدفعهم لذلك نوع من الوفاء لصديقهم مبارك، وربما لأن جمال وعلاء مبارك شريكان لبعض أمراء الخليج في مشروعات تجارية بملايين الدولارات، لكن السبب الأهم في رأيي أن الثورة المصرية سوف تغير مفهوم الحكم في العالم العربي كله. من الآن فصاعدا لن يكون الحاكم رمز

الأمة ووالد المواطنين وشيخ القبيلة كما يُنظر إليه في الخليج، لكنه سيكون موظفاً عاماً وخادماً للشعب، إذا أخطأ وجبت محاسبته ومحاكمته.

هذا المفهوم الديمقراطي للحاكم إذا انتقل من مصر إلى الخليج سيسبب مشاكل جمة للأسر الحاكمة هناك. إسرائيل أيضاً، ومن ورائها الولايات المتحدة، تدفع بكل قوة من أجل القضاء على الثورة لأن التحول الديمقراطي سيجعل من مصر دولة قوية عملاقة تقود المنطقة العربية كلها، الأمر الذي يورق إسرائيل بشدة.. هذه الضغوط الخارجية، مهما كانت قوتها، لا تفسر في رأيي تأخر المجلس في تحقيق مطالب الثورة. إذ إن المجلس العسكري مهما انتقدنا أداءه السياسي يعكس في النهاية روح العسكرية المصرية التي حرصت دائماً على استقلال الإرادة الوطنية وتعاملت بحساسية بالغة مع أي تدخل أجنبي في القرار المصري.

ماذا يقيد المجلس العسكري إذن ويمنعه من تنفيذ مطالب الثورة؟! علينا هنا أن نتذكر أن حسني مبارك لم يكن مجرد حاكم مستبد سرق أموال المصريين وأذلهم وأوصلهم إلى الحضيض في كل المجالات.. لقد شكل حسني مبارك نظاماً استبدادياً يحمل رؤية سياسية محددة تتلخص في التالي:

أولاً: الانفراد المطلق بالسلطة

في عام ١٩٨٦ عين مبارك اللواء زكي بدر وزيراً للداخلية وقد اشتهر، رحمه الله عليه، بالإضافة إلى قدرته الرهيبة على البطش بالمعارضين، بولعه البالغ بترديد البذاءات وتوجيه الشتائم المقذعة لكل من حوله. أثار زكي بدر استياء المصريين جميعاً لكن مبارك كالعادة ظل متمسكاً به حتى ألقى بدر كلمة في بنها في شهر يناير ١٩٩٠ وجه خلالها الشتائم إلى الجميع بطريقة لا يمكن تحملها، ونشرت جريدة «الشعب» نص خطبته البذيئة فأصدر مبارك قراراً بإقالته. وقد حكى لي رئيس تحرير جريدة «الشعب» المفكر الكبير عادل حسين، رحمه الله، أنه التقى بحسني مبارك بعد ذلك في إحدى المناسبات فبادره مبارك قائلاً:

«إياك أن تعتقد يا عادل أن ما نشرته في جريدة «الشعب» كان سبباً في إقالة زكي بدر.. أنا الذي قررت إقالته بمزاجي».

هكذا كان مبارك يعتبر الاستجابة للرأي العام نوعاً من الضعف الذي يقلل من هيئته كحاكم.. كان حسني مبارك ينفرد دائماً بالقرار ولم يفكر قط أنه مطالب بتفسير قراراته أمام الشعب. كان ينفرد بتعيين الوزراء وإقالتهم دون إبداء الأسباب، كما أن وزراءه جميعاً كانوا بلا صلاحيات مما جعلهم أقرب إلى أفراد في طاقم سكرتارية منهم إلى مسئولين حقيقيين. هنا سوف نلاحظ أن المجلس العسكري يمارس نفس مفهوم مبارك للسلطة. بعد أن تنحى مبارك عن الحكم أجمع فقهاء القانون الدستوري على أن الدستور سقط بسقوط النظام، وأنه لا بد من كتابة دستور جديد عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة، لكن المجلس العسكري انفراد بالقرار وشكل لجنة لتعديل الدستور القديم ثم أجرى استفتاء على التعديلات ثم تجاوز نتيجة الاستفتاء بإعلان دستور مؤقت.

ثم انفرد المجلس مراراً وتكراراً بقرارات أقل ما يقال فيها إنها لا تعبر عن رغبة الرأي العام ولا عن فكر الثورة.. قام المجلس بتشكيل حكومة نصف وزرائها على الأقل ينتمون قلباً وقالبا لنظام مبارك، ثم أصدر حركة تعيين المحافظين فإذا بهم جميعاً من رجال نظام مبارك، وبعضهم من ضباط أمن الدولة الذين انتهكوا حرمان المصريين وأهدروا آدميتهم، وإذا بالمجلس العسكري بدلاً من إحالتهم للمحاكمة يكافئهم بتعيينهم محافظين. ثم يحتفظ المجلس العسكري ببيحي الجمل، نائباً لرئيس الوزراء، بالرغم من استياء الجميع من أدائه، ويعين وزيراً للخارجية كان يعلن دائماً أن مبارك أفضل زعيم في تاريخ مصر.

وبالرغم من عشرات الدعوات لتطهير جهاز الدولة من فلول نظام مبارك إلا أن المجلس العسكري تجاهل هذه الدعوات حتى قويت شوكة الثورة المضادة وبدأت تضغط على المصريين من أجل التخريب وإحداث الفوضى.. إن المجلس العسكري بكل أسف يكرر معادلة مبارك الشهيرة: «قل ما تشاء واكتب ما تشاء والحاكم يفعل ما يشاء»، وكما كان مبارك دائماً بعيداً عما يحدث في الشارع المصري لا يستجيب للناس إلا بشكل متأخر ومحدود. فإن المجلس العسكري بعد أكثر من يوم ونصف اليوم من تظاهر ملايين المصريين مطالبين بتنفيذ مطالب الثورة، بعث لنا بالدكتور عصام شرف ليلقي علينا بياناً مرتبكا مشوشاً يتجاهل كثيراً من المطالب الأساسية ويستعمل عبارات إنشائية تذكر المصريين بتوصيات مؤتمرات الحزب الوطني.

ثانياً: الاستقلال الشكلي لأجهزة الدولة

كان حسني مبارك يكرر دائماً أن مصر دولة مؤسسات وأنه لا يتدخل أبداً في استقلال القضاء.. وفي نفس الوقت كنا نعلم أنه المتحكم الأوحـد في كل ما يحدث في مصر. فقد كان الرئيس الأعلى لكل المؤسسات، وكان يتحكم في الجهاز القضائي عن طريق إدارة التفتيش القضائي التابعة لوزير العدل الذي يعينه بنفسه. مارس مبارك ضغوطاً شديدة على القضاة حتى يتحولوا إلى أدوات في يده، وقد رفض معظم القضاة هذه الضغوط، لكن بعض القضاة قبلوها فأشرف بعضهم على تزوير الانتخابات وظهرت وثائق تؤكد تعاون بعض القضاة مع مباحث أمن الدولة لإصدار أحكام بعينها في بعض القضايا.

وبالرغم من طلبات شيوخ القضاة المتكررة بتطهير القضاء، مرت ستة أشهر على الثورة ولم يتخذ المجلس العسكري قراراً واحداً في اتجاه استقلال القضاء أو تطهيره، بل إنه استبقى جهاز النيابة العامة وعلى رأسه السيد النائب العام الذي - مع احترامنا الكامل لشخصه ومقامه - اشتهر في عهد مبارك بالمواءمات السياسية التي كثيراً ما منعتة من اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد عشرات البلاغات التي تقدم بها مواطنون تعرضوا للتعذيب على أيدي ضباط الشرطة ومنعتة أيضاً من التفتيش على مقار أمن الدولة أو الأقسام بطريقة تمنع انتهاك كرامة المصريين التي كانت تجري فيها على قدم وساق.

ثالثاً: التنكيل بالمعارضين والتغني بالديمقراطية

في عهد مبارك توحشت أجهزة الأمن تماماً بحيث تعرض عشرات الألوف من المصريين إلى الانتهاك والتعذيب في مقار أمن الدولة وفي أقسام الشرطة، ولم يكن مبارك يفوت فرصة واحدة دون أن يتغنى بالتحول الديمقراطي الذي شهدته مصر في عهده. اليوم نجد المجلس العسكري في بياناته يشيد بالثورة ويؤكد سيادة القانون، وفي نفس الوقت يحيل آلاف المواطنين المدنيين إلى المحاكم العسكرية ويكفي أن تشارك في مظاهرة أو اعتصام ويتم القبض عليك حتى تواجه محاكمة عسكرية قد تلقي بك لسنوات في السجن الحربي، وفي نفس الوقت نرى الذين قتلوا المصريين ونهبوهم وأهدروا كرامتهم تتم محاكمتهم أمام محاكم مدنية.

«أبوشامة»

السكان في ذلك الشارع كانوا مثل سائر البشر: بعضهم أشرار ومعظمهم طيبون، يعملون بتفانٍ حتى ينفقوا على أولادهم. كان من الممكن أن تستمر حياتهم بطريقة طبيعية، لكن القدر ادخر لهم مصيرا مختلفا: ذات ليلة قبيل الفجر استيقظ السكان على صراخ وإطلاق رصاص. خرجوا إلى الشرفات. كانت الضجة تنبعث من شقة حسن الخردواتي في آخر الشارع. كان حسن عريسا جديدا وكانت زوجته باهرة الجمال.. هدأت الضجة وعندما طلع الصبح وجدوا جثة حسن الخردواتي ملقاة في عرض الشارع، وقد عُلفت على صدره ورقة مكتوب عليها بخط كبير:

- هذا جزاء من يعصي المعلم «أبوشامة». سرعان ما انتشرت الحكاية: ملثمون مسلحون هاجموا حسن يريدون زوجته ولما دافع عنها قتلوه ثم اغتصبها زعيمهم «أبوشامة». سرت حالة من الفزع بين السكان وهرعوا إلى نقطة البوليس القريبة من الشارع. استقبلهم رئيس النقطة، ضابط طيب في أواخر الأربعينيات يتمتع بثقة الأهالي الذين اختبروه مرارا من قبل فوجدوه شجاعا وأمينًا. طمأنهم الضابط إلى أنه سوف يقبض على «أبوشامة» خلال يوم أو اثنين على أقصى تقدير.. في اليوم التالي تكرر الأمر بتفاصيله مع فرج الحلاق. دخلوا عليه وحبسوا أطفاله الثلاثة بعد أن قيدوهم وكمموا أفواههم ثم هجم أبوشامة على زوجة فرج الذي ما إن دافع عنها حتى قتلوه وألقوا به في الشارع وعلى صدره ورقة مكتوب عليها نفس الجملة:

- هذا جزاء من يعصي المعلم «أبوشامة».

في النهاية، فإن ما يقيد المجلس العسكري ويمنعه من تحقيق مطالب الثورة هو أنه يتبع نفس السياسات التي اتبعتها حسني مبارك. إننا لا نشكك أبدًا في إخلاص المجلس العسكري ولا في حرصه على إنجاح الثورة، لكن المجلس مهما حسنت نواياه لا يمكن أن يزيل نظام مبارك ليبني نظامًا جديدًا وهو ما زال يتبع نفس أساليب مبارك في ممارسة السلطة.

إن إدارة المجلس العسكري لمصر بعد الثورة غير ثورية بالمرة، الأمر الذي قد يدفع بالبلاد إلى طريق مسدود ومواجهة خطيرة. إن ملايين المصريين الذين قاموا بواحدة من أعظم الثورات في التاريخ قد ارتضوا أن يتركوا ثورتهم أمانة في يد المجلس العسكري لكنهم بعد ستة أشهر اكتشفوا أن شيئًا لم يتغير، فنزلوا إلى الشوارع ليطالبوا بإنجاز مطالب الثورة لكن المجلس العسكري يبدو كأنه لا يريد أن يستجيب لهم. إن مطالب الثورة واضحة، كتبناها ونادينّا بها عشرات المرات وكلها بسيطة ومشروعة: العدالة، والتطهير، والإصلاح الديمقراطي. من حقنا أن نعرف أين حسني مبارك، وما هي حالته الصحية فعلا ولماذا لا يعامل مثل أي مسجون آخر؟

من حقنا أن نعرف أين جمال وعلاء مبارك، وأن نبعث بمن يتأكد من وجودهما في السجن؟

لا بد من تطهير جهاز الشرطة من الفاسدين والقتلة، وتطهير جهاز الدولة بالكامل من أتباع حسني مبارك ومحاکمات علنية عادلة لكل المفسدين والقتلة، وعلى رأسهم حسني مبارك ووزير داخلية السفاح حبيب العادلي. لا بد من تطبيق العدالة الاجتماعية بوضع حد أدنى للأجور يكفل حياة إنسانية للفقراء وحد أقصى للأجور يمنع نهب المال العام.. هذه مطالب الثورة التي لن نتنازل عنها مهما كانت التضحيات. أتمنى أن يستمع المجلس العسكري إلى صوت الشعب قبل أن يفوت الأوان، إن الشعب المصري الذي قدم مئات الشهداء وآلاف المصابين من أجل الثورة على أتم استعداد لتقديم المزيد من الدماء والأرواح من أجل الحرية.

الديمقراطية هي الحل.

تكررت الحادثة بنفس التفاصيل مرة وراء أخرى.. الزوج يقاوم فيُقتل والزوجة تُغتصب. ظل «أبوشامة» يقتل الأزواج ويغتصب الزوجات. وفي كل مرة يشيع السكان جنازة زوج شهيد يهرعون إلى ضابط النقطة ويتوسلون إليه أن يفعل شيئاً.. بعد أن زاد إلحاح الأهالي اضطر ضابط النقطة إلى مصارحتهم بالحقيقة فقال:

هذا النوع من الجرائم يصعب منعه.. أنا لا أعرف الضحية المقبلة وليس لديّ أفراد لحماية كل زوجة في الشارع. هؤلاء المجرمون يجيدون استعمال السلاح كما أنهم ليسوا من المنطقة ولا أعرف أماكنهم.

كانت ذروة المأساة عندما أدرك الأهالي أن الشرطة عاجزة عن حمايتهم.. أحسوا أنهم في كابوس مرعب حتى إن بعضهم ترك الشارع، لكن معظمهم لم يكن يملك الاختيار، من أين يأتون بشقق جديدة وهم يعيشون بالكاد، اضطروا إلى البقاء في مساكنهم.

ما حدث بعد ذلك مخجل حقاً. فقد استمر اغتصاب الزوجات لكن أحداً من الأزواج لم يقتل. كف كل زوج عن الدفاع عن زوجته أو ربما كان يبدي دفاعاً شكلياً حفظاً لماء الوجه ثم يتركها بعد ذلك لـ «أبوشامة» يفعل بها ما يشاء. في البداية كان الرجل الذي تغتصب زوجته يبدو منكس الرأس لا يجرؤ على محادثة الناس أو حتى النظر إليهم. شيئاً فشيئاً قل إحساس الرجال بالعار من اغتصاب زوجاتهم.. ربما بفعل العادة وربما لأن البلاء وقع عليهم جميعاً.. تقبل رجال كثيرون اغتصاب زوجاتهم واعتبروه جزءاً من حياتهم وانصرفوا إلى أداء أعمالهم بل إن بعضهم حمدوا ربنا علناً على أن «أبوشامة» يغتصب الزوجات ولا يغتصب البنات العذارى حتى لا يفسد فرصهن في الزواج.. الزوجات المغتصابات تناقلن همساً في حكاياتهن السرية أن قدرة «أبوشامة» الجنسية خارقة لم تعرفها امرأة منهن من قبل حتى اللاتي تزوجن أكثر من مرة. المغتصابات لم يرين وجه «أبوشامة» لأنه لا يرفع اللثام مطلقاً عن وجهه لكنهن جميعاً وصفن شامة سوداء كبيرة بين أسفل عنقه وأعلى صدره.

الشيخ عبد الباسط إمام الجامع (الذي اغتصبت زوجته أكثر من مرة) قال في خطبة الجمعة:

- إن الرجل الذي يغتصب أبوشامة زوجته في حكم المضطر لأن مقاومة «أبوشامة»
تعني الهلاك المحقق.

العجيب أن الشيخ عبد البر مع تساهله في موضوع اغتصاب الزوجات، كان متشددا
ل للغاية في مظاهر الدين فكان يرفض مصافحة النساء ويرفض الحديث مع أي امرأة غير
محجبة.

أما أحمد عبد القادر، المثقف اليساري المعروف الذي ينشر مقالاته في جرائد عديدة
ويظهر أحيانا في التلفزيون فبعد أن اغتصب «أبوشامة» زوجته مرارا.. خرج بنظرية
راح يرددها على الناس في المقهى:

- إن إحساس الرجل بالعار عندما تضاجع زوجته شخصا آخر ليس إلا إحساسا
رجعيا بملكية جسد المرأة ورثناه عن الثقافة البورجوازية المتعفنة.

عندما كان أحد الجالسين يعترض كان عبد القادر ينهي المناقشة بثقة وتعال:

- اسمع يا بني. أنا لن أضيع وقتي معك. هل قرأت ديكارت أو نيتشه؟! هل سمعت
عن هيجل أو شينجلر؟!!

كانت هذه الأساء تصيب المستمعين بالرهبة وتلزمهم الصمت، عندئذ يستطرد
المثقف الكبير قائلا:

- اقرأ لهؤلاء الفلاسفة وسوف تدرك أن اغتصاب «أبوشامة» لزوجتك في جوهره
ليس إلا حادثة ارتطام. قطعة لحم دخلت في قطعة لحم أخرى.. لا أكثر ولا أقل.

على أن موقف الشيخ عبد البر والأستاذ عبد القادر كان أهون من موقف بعض
الأزواج الذين بعد أن يقضي «أبوشامة» وطره من زوجاتهم كانوا يطلبون مالا أو
خدمات، وكان «أبوشامة» يجيبهم إلى طلباتهم لكنه يتعمد أن يثني على مفاتن زوجاتهم
ليستمتع بإذلالهم.

تغيرت أخلاق الناس في الشارع وتحول معظمهم إلى شخصيات أنانية منافقة كارهة
تتوجس من الآخرين وتكره لهم الخير وتفرح لمصائبهم كما ساد التطرف بينهم في
الاتجاهين.. بعضهم استسلم للمخدرات والخمر والملذات ربما ليدفن إحساسه بالمهانة،

والبعض الآخر تطرف في فهمه للدين.. فصار الحجاب والنقاب واللحية بالنسبة إليهم علامات الدين وأوله ومنتهاه، صار هؤلاء المتطرفون دينيا يختلفون على أمور شكلية فيتبادلون الشتائم المقذعة والاتهامات بالفسق والكفر، ولا يفكر أحدهم أبدًا في أنهم جميعًا لا يفعلون شيئًا بينما زوجاتهم تغتصب بانتظام.

مر عامان ونصف العام، ثلاثون شهرًا والشارع يعيش في هذا الكابوس حتى تزوج كريم من جارتها مها. كريم ابن الحاج مصيلحي (الذي اغتصب «أبوشامة» زوجته مثل الجميع)، على أن كريم بمجرد عودته من شهر العسل ذهب لأداء صلاة الجمعة ولما تكلم الشيخ عبد البر عن حكم المضطر وقف كريم وقال:

- يا فضيلة الشيخ السكوت على هتك العرض ليس من الدين.

هاج المصلون عليه لكنه أصر على رأيه ثم أعلن بوضوح:

- إن زوجاتكم تغتصب لأنكم استسلمتم أما أنا فلن تغتصب زوجتي وأنا على قيد الحياة وسوف ترون.

كثيرون في الشارع سخرُوا منه، لكن كثيرين أيدوا منطقهُ وانضموا إليه، شباب وشيوخ كانوا ينتظرون من يشجعهم على المقاومة. بالتأكيد وصل خبر كريم وزملائه إلى «أبوشامة»، ففي اليوم التالي هاجم شقة كريم ليغتصب زوجته ونشأت معركة رهيبة ترددت أصداؤها في الشارع من أقصاه إلى أقصاه، واستمرت ما يقرب من ساعة كاملة، وفي النهاية تم إخراج ثلاث جثث لشهداء من زملاء كريم، ولم يلبث كريم نفسه أن ظهر وهو يجر على الأرض جثة «أبوشامة» الذي انكشف اللثام عن وجهه الدميم الكريه بينما قبض الناس على أفراد عصابته وهللوا وكبروا، وجاء ضابط النقطة ليحتضن كريم ورفاقه واحداً واحداً وقال لهم:

- لقد استرددتكم بشجاعتكم شرفنا جميعًا.

سادت حالة من الفرح الغامر بين الأهالي وحدث بينهم نوع من الاتفاق الضمني بنسيان الماضي. لم يعد أحد من السكان يتذكر ما حدث لزوجته أو زوجات الآخرين.. استبشر الجميع أخيراً، لكن السرقات بدأت تنتشر بكثافة. سرقات من كل نوع. بدءاً من سرقة أحذية المصلين في الجامع وخطف حقائب السيدات وحليهن في الشارع حتى

سرقة الناس بالإكراه في ساعات الليل المتأخرة.. أحس الأهالي بخيبة أمل، وبدأ بعضهم يردد أن «أبوشامة» بالرغم من إجرامه كان يحمي الشارع من اللصوص. ذات ليلة هدد لص حمدي اللبان بمطوأة وأخذ حصيلة المحل ثم فر هاربا على دراجة بخارية كانت تنتظره. ظل حمدي اللبان يستغيث بالناس ويولول كالنساء وما إن رأى كريم وأصحابه حتى صاح فيهم:

- الله يخرب بيوتكم. ضيعتم الشارع.. إننا نتعرض للسرقة كل يوم عيانا جهارا.. ولا يوم من أيامك يا «أبوشامة».

هنا لم يحتمل كريم فصاح فيه:

- أنت غاضب من أجل بضعة جنيهاً، بينما كانت زوجتك تغتصب أمام عينيك وأنت راض.. كادت أن تحدث معركة بين كريم وحمدي اللبان لولا تدخل العقلاء. لكن كريم أدرك أن ما قاله حمدي اللبان يعبر عن رأي بعض الناس في الشارع. أولئك الذين ألفوا اغتصاب «أبوشامة» لزوجاتهم وتعايشوا معه، ولطالما أخذوا ثمن تفريطهم في شرفهم. ذهب كريم بصحبة زملائه إلى ضابط النقطة وقال له:

- يجب أن تؤدي واجبك في حماية الناس.

بان الغيظ على وجه الضابط لكنه تمالك نفسه وقال:

- سيعود الأمن قريباً.

- طالما قلت ذلك ولم تفعل شيئاً.

- أنا أبذل كل جهدي.

- أنت تعلم أن كل هؤلاء اللصوص من أتباع «أبوشامة» وهم يُروعون الناس انتقاماً لمقتله.

- ما تقوله بلا دليل.

- بل هو لا يحتاج إلى دليل.

- ماذا تريد يا كريم؟

- هل أنت معنا أم علينا؟
- هل نسيت أنني أول من هناك بانتصارك.
- أنت تتكلم ولا تفعل شيئاً.
- حاذر في كلامك.
- لقد واجهت الموت واستشهد زملائي أمامي فلن يخيفني تهديدك.
- ساد صمت مفعم بالغضب وفجأة طرأت فكرة لكريم، فاقترب حتى صار ملاصقاً للضابط ثم صاح:
- افتح قميصك.
- بان الاضطراب على وجه الضابط، وحاول أن ينهض من مكانه، لكن كريم الذي توقع حركته قبض بيد على رقبته وضغط عليها ليشل حركته، وباليه الأخرى نزع رباط العنق وفتح ياقة القميص.. عندئذ رأى أسفل عنق الضابط.. شامة سوداء كبيرة.
- الديمقراطية هي الحل.

١٩ من يولية ٢٠١١

هل أنتم حقاً مع الثورة؟!

أؤكد أنني مثل المصريين جميعاً أعتز بالقوات المسلحة المصرية، لكنني أجد من واجبي أن أوجه النقد إلى سياسات المجلس العسكري الذي يقوم الآن بمهام رئيس الجمهورية.. منذ أيام توجه آلاف الشبان إلى وزارة الدفاع ليرفعوا إلى المجلس العسكري مطالب الثورة التي لم تتحقق.. كانوا يريدون التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية متحضرة فماذا حدث؟! أحاطت بهم الشرطة العسكرية وحاصرتهم ثم هجم عليهم مئات البلطجية واعتدوا عليهم بالزجاجات الحارقة والسيوف والقنابل المسيلة للدموع وأوقعوا مئات المصابين.. هذا الاعتداء المروع على متظاهرين سلميين حدث أمام أفراد الشرطة العسكرية الذين لم يحركوا ساكناً لحماية الضحايا مما يدل على وجود تعليمات بعدم التدخل. هذا التصرف غير مقبول من أفراد الشرطة العسكرية فلا يمكن لهم أن يتخلوا عن واجبهم في حماية المواطنين ويتفرجوا عليهم بينما يتم ذبحهم بالسيوف من قبل مجموعات من البلطجية المأجورين من النظام السابق، إن الرسالة التي أراد المتظاهرون إيصالها إلى المجلس العسكري تحمل مطالب الثورة المصرية التي لم يحقق المجلس العسكري مطلباً واحداً منها بعد انقضاء ستة أشهر على تنحي مبارك وهي تلخص في التالي:

أولاً: معظم القضاة المصريين شرفاء يحكمون ضمائرهم في عملهم، لكن النظام القضائي في مصر غير مستقل حيث إن إدارة التفتيش القضائي التي تملك محاسبة القضاة تتبع وزير العدل الذي يعينه رئيس الدولة، وقد طالب القضاة مراراً بنقل تبعية التفتيش القضائي من وزارة العدل إلى المجلس الأعلى للقضاء لكن المجلس العسكري لم يستجب. كما أن هناك قضاة يتم انتدابهم كمستشارين في هيئات الدولة المختلفة

مقابل مكافآت مجزية، بينما هم في الوقت نفسه ينظرون في قضايا قد تتعلق بالجهات التي يعملون فيها كمستشارين. آخر المفاجآت في هذا الصدد وثيقة مهمة نشرتها حركة ٦ أبريل (لعل ذلك قد ضاعف من غضب المجلس العسكري عليها)، الوثيقة تؤكد أن السيد المستشار مصطفى سليمان أبو اليسر الذي تولى التحقيق مع حسني مبارك يعمل مستشارا لشركة مصر للطيران التابعة لوزارة الطيران المدني، ولنا أن نتخيل مدى الحرج الذي قد يستشعره المستشار المذكور إذا عهد إليه بالتحقيق في بلاغات إهدار المال العام المقدمة ضد الفريق أحمد شفيق. عندئذ سيكون المستشار يحقق مع الوزير الذي كان يصرف له مكافآته الشهرية.. إن إلغاء انتداب القضاة للعمل في هيئات الدولة شرط أساسي لتحقيق استقلال القضاء، لكن المجلس العسكري لا يستجيب له. هناك قضاة أشرفوا على انتخابات مزورة كما أثبتت أحكام محكمة النقض وقد طالب شيوخ القضاة المجلس العسكري مرارا باستبعاد هؤلاء القضاة لكن المجلس لا يستجيب. إن العمل على تحقيق استقلال القضاء وتطهيره مطلب أساسي للثورة لا بد من تحقيقه حتى يطمئن الرأي العام لعدالة المحاكمات.

ثانيا: مع احترامنا لشخص ومقام السيد النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، فإنه بعد أن تم تعيينه في منصبه بواسطة حسني مبارك اضطر إلى مواءمات سياسية في قضايا كثيرة، ولعل النموذج الصارخ على ذلك أن النيابة العامة في عهده لم تقم بدورها في التفتيش على أماكن احتجاز المواطنين. لقد كان آلاف المصريين يعذبون ببشاعة في مقار أمن الدولة وأقسام الشرطة بينما السيد النائب العام لا يأمر وكلاء النيابة بالتفتيش على الضباط.. بل إن الفريق أحمد شفيق بعد إقالته من رئاسة الحكومة تم تقديم ٢٤ بلاغا ضده بتهمة إهدار المال العام وبعد مرور ثلاثة أشهر كاملة فإن النائب العام لم يأمر بالتحقيق معه حتى هذه اللحظة.. المطلوب الآن تعيين نائب عام جديد يعبر عن روح الثورة وقد طرحت أسماء مثل المستشار زكريا عبد العزيز والمستشار هشام البسطويسى وهما من القضاة العظام الذين تفخر بهم مصر كلها.. إن إقالة النائب العام مطلب أساسي للثورة.

ثالثا: مازال المجلس العسكري مصرا على إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية.. كيف يحال عشرات الألوف من المصريين المتظاهرين إلى محاكم عسكرية بينما ينعم قتلة

المتظاهرين ورموز الفساد بكل ضمانات القضاء المدني الطبيعي؟ عندما طالبنا المجلس العسكري بحل المجالس المحلية وحل الحزب الوطني رفض المجلس العسكري بشدة وأعلن على لسان أعضائه أنه لن يتخذ أي إجراء استثنائي، وانتظرنا طويلا حتى تم حل الحزب الوطني والمجالس المحلية بحكم المحكمة؟ نحن سعداء باحترامكم للقانون يا أعضاء المجلس العسكري، لكننا ننبه سيادتكم إلى أمرين: أولا: إن إحالة المدنيين إلى محاكمات عسكرية مخالفة صارخة لمبادئ القانون وللاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر. وثانيا: إن محكمة القضاء الإداري في قنا قد أصدرت مؤخرا حكما بمنع محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وقضت بالإفراج عن كل المعتقلين على ذمة أحكام عسكرية وإعادة محاكمتهم أمام القاضي الطبيعي.. لماذا إذن لا تلتزمون بالقانون وتنفذون هذا الحكم؟ إن منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري مطلب أساسي للثورة.

رابعا: خلال الثورة قدم الشعب المصري ألف شهيد، وألف وأربعمائة مصري فقدوا عيونهم من الرصاص المطاطي بالإضافة إلى ٥ آلاف مصاب وألف مفقود في الغالب تم قتلهم ودفنهم في أماكن مجهولة.. بعد ستة أشهر كاملة على هذه الجرائم البشعة لم تتم إدانة ضابط واحد من قتلة المتظاهرين.. الوحيد الذي تمت إدانته أمين شرطة هارب، وهو يبدو مطمئنا إلى أن أحدا لن يقبض عليه إلى درجة أنه يتصل وهو هارب ببرامج التلفزيون ليطلع المشاهدين على وجهة نظره في الموضوعات المختلفة.. لقد طالبنا وزير الداخلية اللواء عيسوي بإيقاف الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين عن العمل لأنهم يضغطون على أهالي الشهداء حتى يغيروا شهادتهم لصالحهم، لكن وزير الداخلية يبدو مصرا على حماية القتلة وتوفير الظروف المناسبة لكي يفلتوا من العقاب، فهو لم يوقفهم عن العمل، بل إن بعض الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين، مثل وائل الكومي في الإسكندرية، تمت ترقيتهم ونقلهم إلى إدارات ذات امتيازات فصاروا يحصلون على ثلاثة أضعاف راتبهم الأصلي.. إن وقف الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين عن العمل حتى تنتهي محاكمتهم مطلب أساسي للثورة.

خامسا: أثناء الثورة رأى المصريون بأعينهم مجموعات القناصة الذين اعتلوا أسطح المنازل وقتلوا عشرات المتظاهرين بدم بارد، بل إن هناك فيلما مصورا يوضح مجموعة من القناصة وهم يعتلون سطح وزارة الداخلية بالقاهرة وقائدهم يوجههم

لقتل المتظاهرين.. أين هؤلاء القناصة ولماذا لم يقبض عليهم حتى الآن؟ لقد قال وزير الداخلية إنهم غير تابعين لجهاز الشرطة ثم صدرت وثائق تؤكد أنهم تابعون للشرطة. وهنا نجد أنفسنا أمام احتمالين، إما أن وزير الداخلية لا يعرف ما يحدث في وزارته وإما أنه لا يقول الحقيقة، وأي احتمال منهما كفيلاً بإقالاته. إن الكشف عن القناصة ومحاكمتهم مطلب أساسي للثورة.

سادساً: منذ بداية الثورة طالبنا المجلس العسكري بتطهير أجهزة الدولة من أتباع النظام الفاسد وحذرنا من أن تركهم في مواقعهم سيدفعهم إلى التآمر ضد الثورة... للأسف لم يستجب المجلس العسكري لمطالبنا وترك النظام القديم على حاله وهانحن ندفع الثمن.. معظم أحداث الفوضى والاعتداءات مدبرة من أتباع النظام السابق. منذ أيام قبض المعتصمون في الإسكندرية على ضابط أمن دولة مهندس بينهم وصادروا بطاقته. هذا الضابط كانت مهمته أن يندس وسط المتظاهرين ليرشق قوات الجيش بالحجارة حتى تطلق النار على المتظاهرين.. قبل ذلك بأيام اعترفت مجموعة من البلطجية أمام النيابة بأن عضوا بارزا في الحزب الوطني دفع لهم مبالغ طائلة من أجل فض اعتصام أهالي الشهداء في حديقة سعد زعلول بالإسكندرية. حتى الدكتور السباعي الطبيب الشرعي الشهير الذي كان يكتب تقارير شرعية وفقا لطلبات ضباط الشرطة، بعد أن تم استبعاده لمدة شهرين، عاد بالأمس إلى ممارسة عمله بطريقة عادية ويبدو أنهم سيحتاجون في الفترة القادمة إلى تقاريره المطبوخة... إن تطهير أجهزة الدولة من فلول النظام السابق مطلب أساسي للثورة.

سابعاً: لأن الإعلام الحكومي لم يتم تطهيره فقد استعاد بقوة دوره القديم في تضليل الرأي العام وتشويه صورة الثورة. من ضمن الأكاذيب التي يرددها الإعلام أن الثورة قد سببت الأزمة الاقتصادية في مصر. هذا الكلام مغلوط تماماً أولاً: لأن الأزمة الاقتصادية الطاحنة تسبب فيها نظام مبارك وكانت سبباً مباشراً لقيام الثورة.. ثانياً: لأن الثورة المصرية لم تتول السلطة، وبالتالي فإن كل المشكلات التي حدثت بعد تنحي مبارك، المستول الوحيد عنها المجلس العسكري الذي يقوم بمهام رئيس الجمهورية.. إذا كانت السياحة والاستثمارات قد تأثرتا سلباً فإن السبب في ذلك تدهور الحالة الأمنية. الشرطة المصرية غائبة منذ ستة أشهر ومن حقنا هنا أن نسأل ماذا فعل المجلس

العسكري من أجل استعادة الأمن حتى يستعيد الاقتصاد المصري عافيته؟! لماذا تركت الشرطة العسكرية المتظاهرين في قنا يقطعون خط قطار الصعيد لمدة أسبوع كامل؟! لماذا لم تتدخل الشرطة العسكرية أثناء هدم كنيسة أطفيح وأثناء حرق الكنائس في إمبابة؟! إن إقالة وزير الداخلية الحالي وإعادة هيكلة جهاز الشرطة من أجل تحقيق الأمن مطلب أساسي للثورة.

ثامنا: لماذا يبقى حسني مبارك في شرم الشيخ، وهل من الطبيعي أن يختار المتهم المدينة التي يحب أن يحاكم فيها؟ هل صحيح أن حسني مبارك قد سافر إلى السعودية وعاد أكثر من مرة؟ لماذا لا نرى صورة واحدة له، وما هذه التقارير المتضاربة عن صحته؟ لماذا لا ينقل إلى مستشفى سجن طرة ويعامل كأى مسجون آخر؟ لماذا لا يسمح بزيارته كمتهم عادي؟ ولماذا لم يسمح لأعضاء اللجنة التي زارت جمال وعلاء مبارك برؤيتهما في السجن؟ أليس من حق المصريين أن يعرفوا الحقيقة؟ إن محاكمة حسني مبارك وأسرته بطريقة عادلة مطلب أساسي للثورة.

هذه مطالب الثورة التي ينادي بها المتظاهرون في كل مكان.. كلها مطالب عادلة مشروعة، وكلها في يد المجلس العسكري أن ينفذها لكنه لا يستجيب.. إن الأزمة التي تعاني منها مصر الآن نتيجة طبيعية لسياسات المجلس العسكري التي اتسمت بالبطء والتخبط والتجاهل الكامل لما يريده المصريون. إن الطريق إلى مستقبل مصر يمر عبر تحقيق مطالب الثورة ولا يمكن بحال تأجيلها أو التهرب منها.

أيها السادة أعضاء المجلس العسكري، هل أنتم حقاً مع الثورة؟!
الديمقراطية هي الحل.

٢٦ من يولية/ ٢٠١١

كيف تقضي على الثورة في ست خطوات؟!

أيها الجنرال. إذا فاجأتك الثورة لا تفزع. إياك أن تخاف من مشهد ملايين المتظاهرين الغاضبين. اهدأ.. التقط أنفاسك وتمالك نفسك. اعلم أن الثورة حالة استثنائية. لحظة إنسانية نادرة يتصرف فيها الناس بشجاعة ويندفعون إلى الموت دفاعا عن حريتهم وكرامتهم. الثورة استثناء والقاعدة أن الناس يتقبلون الظلم خوفا من القمع أو طمعا في مصالح صغيرة. الدليل على ذلك أن عدد الثورات قليل للغاية في التاريخ الإنساني.. لقد وضعتك الظروف على قمة السلطة في أعقاب الثورة فلا تخف من هدير الجماهير الغاضبة في الطرقات.. إنهم أشبه بحيوانات قوية هائجة بلا عقل. أنت المروض الماهر الذي سيتمكن بضربات محسوبة بارعة من السيطرة عليهم وإدخالهم إلى أقفاصهم مرة أخرى... عليك باتباع الخطوات الآتية:

أولا: احتفل بالثورة والعن الدكتاتور المخلوع

يجب أن تعلن إدانتك الكاملة للعصر البائد. أنت بالطبع متعاطف مع الدكتاتور السابق الذي كان رفيقك وصديقك على مدى عقود لكن يجب أن تلغنه على الملأ وتهتف بحياة الثورة.. سوف يصدقك الشعب فورا. لن يفكر أحد في أنك صاحبت الدكتاتور المخلوع أربعين عاما فلم تعترض مرة واحدة على جرائمه. سيصدقك الناس لأنهم يتمنون لو كنت مؤيدا للثورة والإنسان أقرب إلى تصديق ما يتمنى حدوثه. لا تسرف في لعن الدكتاتور حتى لا تثير الشكوك. العنه مرة أو مرتين على الأكثر. لكن عليك بالاحتفال الدائم بالثورة. يجب أن يستيقظ المواطنون ويناموا على أناشيد الاحتفال بالثورة.. أولا لأنهم سيشعرون بأن الثورة قد نجحت (بالرغم من أنها لم تحقق هدفا واحدا من أهدافها) ثانيا لأن كل ما يحدث في بلادهم بعد ذلك سيرتبط بالثورة دون سواها.

ثانيا: احتفظ بالنظام القديم كاملا

إياك أن تخضع لمطالب الثوار وتغير شيئا من النظام القديم. ذلك خطأ فاحش. في البداية سيضغطون عليك بشدة من أجل التغيير. انتظر حتى تصل ضغوطهم إلى ذروتها، ثم قم بتغيير صغير شكلي لا يمس قواعد النظام القديم. ماذا يفعل ربان السفينة إذا شارفت على الغرق؟! إنه يلقي إلى البحر ببعض الأشياء الثقيلة حتى تسترد السفينة توازنها.. هذا ما يجب أن تفعله. اختر بعض الشخصيات السياسية المكروهة من الشعب. اقبض عليهم وقدمهم إلى المحاكمة. يجب أن تكون محاكماتهم بطيئة معقدة كثيرة الإجراءات حتى ينسى الناس في النهاية الغرض منها. اجتمع بهؤلاء المكروهين وشرح لهم أنك لن تتخلى عنهم أبدا. قل لهم إن أحدا لن يؤذيه وإن محاكماتهم مجرد إجراء سياسي لامتنع غضب الشعب لا أكثر ولا أقل. اجعلهم ينعمون بحياة مترفة داخل السجن وكأنهم ما زالوا يعيشون في قصورهم. إياك أن تتخلى عن أعضاء النظام القديم. هؤلاء هم جنودك المخلصون. لو فرطت فيهم لن تجد لهم بديلا وستجد نفسك وحيدا بلا سند أمام شعب غاضب. إن القاضي الفاسد الذي تملى عليه الأحكام بالتليفون ووكيل النيابة الذي يفسد بيده أدلة الاتهام بناء على طلبك والمذبة الشهيرة التي تتلقى يوميا تعليمات الأمن قبل التصوير وضابط الشرطة الجلاد الذي يعذب ويقتل عشرات الناس دفاعا عن النظام. هذه النماذج نادرة إياك أن تضعها من يدك.. اجتمع بهم سرا وأكد لهم أن النظام القديم كما هو لم ولن يتغير، ثم أجزل لهم العطاء حتى يتفانوا في الدفاع عنك.

ثالثا: اترك أحوال البلد تتدهور حتى تصل إلى الحضيض

يجب أن تفهم كيف حدثت الثورة. لقد كان المجتمع منقسما إلى ثلاثة أقسام: المستفيدون من النظام والثوريون والناس العاديون. الثوريون كان عددهم قليلا وتأثيرهم ضعيفا لأن النظام كان يجمعهم باستمرار. القطاع المعرض من الشعب كان ينتمي إلى الناس العاديين الذين كانوا متضررين من النظام، لكنهم لا يملكون شجاعة الاعتراض. لقد حدثت الثورة عندما نجح الثوريون في إقناع العاديين بالانضمام إليهم. هنا نقطة ضعف الثورة التي يجب أن توجه إليها ضرباتك.. يجب أن تضغط على الناس

العاديين حتى يعودوا إلى مقاعد المتفرجين.. يجب أن تتفاهم الأزمات في كل مكان. الفلاحون يجب أن تنقطع عنهم مياه الري ولا يجدوا الأسمدة حتى يفسد المحصول وتبور الأرض. العمال يجب أن يلقي بهم في الشارع لأن المصانع توقفت. الموظفون يجب أن تتأخر رواتبهم وتلغى العلاوات التي وعدوا بها. يجب أن تختفي الشرطة تماما وتنتشر السرقة والاعتداءات والبلطجة. يجب أن يندس عملاء الأمن بين المتظاهرين ليعطلوا المرافق ويقطعوا خطوط السكك الحديدية. في الوقت نفسه فإن عملاءك في الإعلام يجب أن يقدوا حملة منظمة لترويع الناس. يجب أن يضخموا من تأثير الأزمة ويلصقوا كل المشكلات بالثورة حتى ترسخ في أذهان الناس فكرة أن البلد يقترب من المجاعة والفوضى بسبب الثورة.. الثورة وحدها.

رابعاً: اضرب وحدة الثوريين وفرق بينهم

اعلم أن الثوريين أعداؤك الحقيقيون. إنهم ليثقون بك وسوف يدركون أبعاد مؤامرتك منذ اللحظة الأولى. يجب أن تشق صفوفهم. استعن بتقارير الأمن لتفهم اتجاهاتهم الفكرية والسياسية. ستكتشف أنهم مختلفون لكنهم اتحدوا في الثورة من أجل تغيير النظام... اصطنع قضية ثم قم بإجراء انتخابات أو استفتاء من أجل أن ينقسم الثوريون إلى فريقين. بعد ذلك يجب أن تتحالف سرا مع فريق من الثوريين ضد الفريق الآخر.. من الأفضل دائما أن تتحالف مع الفاشية الدينية ضد القوى الديمقراطية.. الفاشيون حلفاء ممتازون لأنهم لا يؤمنون بالديمقراطية وإنما يستعملونها فقط للوصول إلى السلطة. إنهم يشعرون بأنهم يمتلكون وحدهم الحقيقة الكاملة، وبالتالي يحتقرون المختلفين عنهم ولا يعترفون بحقوقهم. الفاشيون يشبهون جيشاً منظماً سيضع نفسه بالكامل تحت تصرفك. سوف يسحقون كل من يخالفك وسوف يؤيدون كل ما تفعله أو تقوله مادمت قد وعدتهم بالسلطة. هؤلاء الفاشيون الذين يتحدثون باسم الدين ويحرصون على أداء الصلوات في أوقاتها سوف يدهشونك بقدرتهم على الكذب والنفاق، سوف ينقضون العهد ويخونون الثورة بنفس البساطة التي تشعل بها أنت سيجارة.. اطلب من الفاشيين أن ينظموا مظاهرات ضخمة من أجل استعراض قوتهم وعندما يشاهد المواطنون تشكيلاتهم العسكرية ووجوههم المتجهمة ويستمعون إلى هتافاتهم العدوانية.. سيصاب الشعب بالفرع وسوف يتساءل كثيرون

إن كانت الثورة التي أزاحت الدكتاتور تعتبر عملا صائبا. في تلك اللحظة لا بد أن تظهر مظاهرات مختلفة.. مجموعات أعدتها أجهزة الأمن، يقوم أثرياء النظام القديم بتمويلها وتركز عليها أجهزة الإعلام.. هؤلاء المتظاهرون الجدد يشيدون بالدكتاتور المخلوع ويعتبرونه بطلا عظيما ويكون أمام الكاميرات وهم يتذكرون ما حاق به من إهانات. هكذا تتحول الثورة إلى وجهة نظر تخالفها وجهة نظر أخرى. إذا نجحت في تنفيذ هذه الخطوات سيصبح الثوريون محاصرين من كل اتجاه. الفاشيون يتوعدونهم ويعتدون عليهم والناس العاديون يعتبرون أن المظاهرات التي يقومون بها هي السبب في الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن. عندئذ سيقبل عدد الثوريين وسيعودون كما كانوا قبل الثورة.. قلة متحمسة لا يتعاطف الناس معها كثيرا.

خامسا: حاصر الثوريين وشوّه سمعتهم

بعد أن انصرف الناس العاديون عن الثورة وانقلب عليها الفاشيون.. يجب أن تبدأ حملة واسعة منظمة من أجل تشويه سمعة الثوريين.. الأمر من أسهل ما يمكن، فلديك أتباعك في الإعلام والشرطة والقضاء.. من السهل تلفيق وثائق وصور ومستندات تؤكد أن هؤلاء الثوريين خونة وأنهم عملاء لقوى أجنبية دفعتهم للثورة. يجب أن تسجل عشرات البرامج في التلفزيون وتعقد عشرات الندوات من أجل مناقشة هذا الأمر الخطير.. هل كانت هذه الثورة وطنية فعلا أم أنها مدبرة من عناصر أجنبية؟! هل انتقمت الدول الاستعمارية من الدكتاتور المخلوع لأنه تمسك دائما باستقلال بلاده؟ (أنت تعرف أن المخلوع كان خائنا وعميلا لأكثر من جهاز مخابرات لكن للضرورة أحكام). في لحظة مناسبة سوف يعلن المتحدث باسمك أنك أمرت بتحقيق موسع لمعرفة حجم الدور الأجنبي في التخطيط للثورة؟ هل كان هناك أجنبي يعطون تعليقات لأشخاص معينين في أيام الثورة؟! سوف يؤيدك الفاشيون بقوة وسوف يكذبون لتشويه الثوريين لأنهم يريدون أن يتولوا الحكم وحدهم.. سوف يصاب الناس العاديون باضطراب وكثيرون منهم سيصدقون أن هؤلاء الثوريين ما هم إلا عملاء خونة.. سوف تضحك طويلا وأنت ترى شباب الثورة الذين كان يُنظر إليهم منذ أسابيع قليلة باعتبارهم أبطالاً قوميين تلاحقهم الآن في كل مكان نظرات الاستهجان واتهامات العمالة.

سادسا: وجه ضربتك القاضية

انتظر حتى تسوء الأحوال الاقتصادية والأمنية بشدة.. عندئذ سيكون الناس العاديون قد انهارت معنوياتهم وبدأوا يكرهون الثورة فعلا.. عندئذ صارح الشعب بأن الأزمة طاحنة وأن الحالة ستزداد سوءا، ثم اطلب من المواطنين أن ينقطعوا عن التظاهر والاعتصامات حتى تهدأ الأحوال وتدور عجلة الإنتاج. بالطبع لن يقبل الثوريون التوقف عن التظاهر.. إنهم الآن يشعرون بأنك خدعتهم وسرقت الثورة.. إنهم يدركون أنك تظاهرت بحماية الثورة لكنك في الواقع احتويتها وعطلتها عن تحقيق أهدافها.. سينزل الثوريون بأعداد قليلة ويتظاهرون من جديد ويهتفون بسقوطك.. عندئذ ستكون نهايتهم... سيعتدي عليهم الفاشيون بكل شراسة لرغبتهم في الحكم. أما الناس العاديون الذين يشعرون بالضيق والإحباط فسوف ينقضون عليهم وهم يلعنون الثورة.. سيحاول الثوريون شرح وجهة نظرهم ولكن دون جدوى. لا أحد يريد أن يسمعهم. الفاشيون يتهمونهم بالخيانة وتنفيذ أجندات أجنبية والناس العاديون يُحملونهم مسؤولية الفقر والبطالة والفوضى.. ابعث من يصور لك ما يحدث في الميادين وعندما ترى الناس العاديين، الذين كانوا يوما ما مستعدين للموت من أجل الثورة، يلعنون الثورة ويضربون الثوريين ويطاردونهم حتى يجلوهم عن الميادين؛ عندئذ فقط تكون قد أتممت المهمة بنجاح. امنح نفسك إجازة أنت تستحقها. احتفل وافخر بإنجازك. لقد نجحت في القضاء على الثورة.

(ملحوظة: خطرت لي فكرة هذا المقال وأنا أقرأ عن تاريخ الثورات في جمهورية جزر القمر، وبالتالي لا علاقة للمقال بما يحدث الآن في مصر بتاتا).

الديمقراطية هي الحل.

٢ من أغسطس ٢٠١١

كيف تصلح الثورة أخطاءها؟

في يوم ١١ من فبراير بعد الظهر كنت أمشي في شارع قصر العيني متوجهاً إلى ميدان التحرير، واجتمع حولي بعض المتظاهرين ليسألوني عن توقعاتي، وبينما كنت أتحدث معهم سمعت فجأة صراخاً حاداً، أحسست بقلق لأنني كنت قد سمعت صراخاً مماثلاً عندما بدأ الشهداء يتساقطون برصاص القناصة في الأيام الأولى للثورة، على أن الصراخ هذه المرة كان له وقع مختلف، اندفعت سيدة محجة خارجة من محل عصير، وصاحت: مبارك تنحي. لا أذكر بالتفصيل ما حدث بعد ذلك، فقد اندفعت مع ملايين الناس نحتفل بانتصار الثورة.. حالة من الفرح والزهو لم تشهدها مصر منذ نصر أكتوبر. انفعال صادق عميق دفع رجالاً كباراً إلى البكاء كالأطفال. ظللت أحتفل مع المتظاهرين في ميدان التحرير حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي. بدأ المتظاهرون ينصرفون وهنا ارتفعت أصوات قليلة تقول إننا يجب ألا نصرف من الميدان حتى تتحقق مطالب الثورة كاملة.. لم تلق هذه الدعوة قبولا. معظم الناس كانوا يرون أن الثورة قد انتصرت وأرغمت مبارك على التنحي، ويجب عليها بعد ذلك إعطاء المجلس العسكري فرصته حتى يحقق مطالبها، كنا جميعاً نحس بامتنان نحو المجلس العسكري الذي انحاز للثورة ضد الطاغية ورفض إطلاق النار على المتظاهرين.. أعتقد الآن أن أكبر خطأ ارتكبه الثورة المصرية حدث عندما انصرف المتظاهرون من ميادين مصر فور تنحي مبارك عن الحكم. كان الواجب أن تشكل الثورة هيئة تمثلها يجتمع أفرادها مع المجلس العسكري ليشرفوا على تنفيذ مطالبها. فقد أثبتت الأيام بعد ذلك عدة حقائق: أولاً: أن تنحي مبارك لا يعني إسقاط النظام، يكفي أن نتأمل تمسك الحكومة المصرية بجهاز أمن الدولة (بعد تغيير اسمه إلى الأمن الوطني) ومناورات وزير الداخلية منصور عيسوي المستميتة

من أجل حماية ضباط الشرطة والقناصة الذين قتلوا المتظاهرين، بل يكفي أن نتأمل حركة المحافظين الذين ينتمي معظمهم إلى النظام القديم، لنذكر أن مبارك وحده الذي سقط بينما نظامه ما زال يحكم مصر. ثانيا: يقتضينا الإنصاف أن نعترف بفضل المجلس العسكري في حماية الثورة، لكن الحقيقة تقتضينا أيضا أن نذكر أن المجلس العسكري لم يتفق قط مع الثورة في رؤيتها ولم ينفذ أي مطلب للثورة إلا تحت ضغط شعبي شديد. ربما يكون السبب في ذلك ثقافة أعضاء المجلس العسكري القائمة على الطاعة واحترام الأوامر. لقد كانت إرادة المجلس العسكري دائما مختلفة عن إرادة الثورة.. بينما أسقطت الثورة حسني مبارك كمقدمة لإزالة النظام القديم بالكامل وبناء نظام ثوري جديد، فإن المجلس العسكري فيما يبدو قد وافق على إسقاط مبارك حتى يستطيع أن يحافظ على النظام القديم. هذه الفجوة بين ما تريده الثورة وما يستطيع المجلس تنفيذه هي السبب في كل المشكلات التي نعاني منها الآن. ولو أن المجلس العسكري نفذ طلبات الثورة منذ البداية لكانت مصر قد بدأت طريقها في التحول الديمقراطي. يجب أن نؤكد هنا أن توجيه النقد لسياسات المجلس العسكري لا يقلل أبداً من تقديرنا للقوات المسلحة، لكن المجلس العسكري يقوم بمهام رئيس الجمهورية، وبالتالي من حقنا، بل من واجبنا، أن ننتقد سياساته. ثالثا: بعد أن تنحى مبارك تقدم متخصصون ومثقفون وطيون للمجلس العسكري بدراسات مفصلة للتخلص من النظام القديم، وتمهيد الأرض لنظام ديمقراطي حقيقي، لكن المجلس العسكري لم يستجب وتأخر كثيرا في إجراءات كانت ضرورية لحماية الثورة، مما أعطى فرصة ذهبية للمتممين للنظام القديم حتى يتآمروا على الثورة. ولا شك أن المؤامرات على الثورة المصرية تدعمها بلاد عربية وأجنبية لا تريد لأسباب مختلفة أن تكمل مصر التغيير الديمقراطي لتبني دولة عملاقة ستقود، بلا شك، المنطقة العربية كلها. خلال ستة أشهر توالى المؤامرات على الثورة وكأنها تعاقب المصريين على قيامهم بها من أجل الحرية والكرامة.. فقد نجح ضباط الشرطة الموالون لمبارك في نشر حالة من الترويع للمواطنين عن طريق تقاعسهم عن حماية الأرواح والممتلكات أمام هجمات البلطجية الذين غالبا ما تربطهم علاقات مؤكدة مع فلول النظام القديم. في الوقت نفسه فإن الإعلام الحكومي الذي ينتمي، في معظمه، إلى النظام القديم دأب على تصوير الأمر وكأن الثورة هي المسئولة عن الأزمة

الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وفي هذا مجافاة كاملة للحقيقة، فالثورة المصرية لم تحكم حتى نحملها مسئولية تدهور الأوضاع.. لكن الثورة سلمت السلطة إلى المجلس العسكري الذي يعتبر المسئول الأول عن كل ما حدث في مصر بعد تنحي مبارك. رابعاً: استمرت التظاهرات والاعتصامات من أجل تحقيق مطالب الثورة، وكان المجلس العسكري بعد الضغط الشديد يستجيب لبعض المطالب. كانت الاستجابة الأخيرة المحاكمة العلنية لحسني مبارك. وبقدر ما كانت رؤية مبارك في قفص الاتهام لحظة نجاح عظيم للثورة المصرية إلا أن ما حدث أثناء المحاكمة يثير القلق: فقد تم منع أهالي الشهداء من حضور المحاكمة وتم السماح للبلطجية من أنصار مبارك بالمرور مسلحين بالطوب الذي قذفوا به أهالي الشهداء وتدخلت أجهزة أمنية لمنع أسماء بعينها من الإعلاميين والمحامين من حضور المحاكمة، وفي نهاية الجلسة نقلت الكاميرات مشهد جمال وعلاء مبارك ووزير الداخلية السفاح حبيب العادلي وهم يخرجون من القاعة فبدوا كأنهم خارجون من عرض سينمائي، كانوا يضحكون وأيديهم طليقة غير مقيدة كما يقضي القانون، بل إن قائد الشرطة العسكرية وكبار ضباط الشرطة الموجودين أدوا تحية الإجلال للوزير القاتل وكأنه ما زال في منصبه. وفي الوقت نفسه فإن أفراد الشرطة العسكرية انقضوا على أهالي الشهداء والمتضامنين معهم في ميدان التحرير ليفضوا اعتصامهم بمنتهى القسوة، وقد سمعت بنفسني شهادات لفتيات مصريات تم الاعتداء عليهن بألفاظ خادشة للحياء وبالضرب المبرح من أفراد الشرطة العسكرية الذين لم يتخرجوا في نهار رمضان من دخول مسجد عمر مكرم بالأحذية للقبض على المعتصمين السلميين الذين يعاملون الآن وكأنهم أعداء الوطن، بل إن بعض شباب الثورة ذهبوا في اليوم التالي للإفطار في ميدان التحرير فتم الاعتداء عليهم مجدداً من الشرطة العسكرية وتلقوا النصب الأوفر من الإهانات والإذلال والتنكيل تماماً وكأن مبارك ما زال يحكم مصر.. بعد ذلك تم إغلاق ميدان التحرير تماماً واحتلاله بواسطة عشرات الجنود وكأن المجلس العسكري يقول لنا: لقد شاهدتم مبارك في قفص الاتهام.. من الآن فصاعداً لن نسمح لكم بالتظاهر أو حتى الاعتراض. الثورة المصرية الآن تمر بلحظة حرجة فعلاً وإذا لم ننقذها فسوف تتحول إلى انقلاب. الثورة تغيير شامل، والانقلاب تغيير محدود في أعلى السلطة. إذا لم نتحرك بسرعة فسوف يذهب مبارك ويأتي حاكم آخر بالنظام

نفسه وبالعقلية نفسها وبالممارسات نفسها، ولا بد من الاعتراف بأن المؤامرات المتوالية ضد الثورة قد أنهكت ملايين المصريين الذين كانوا يتوقعون أن تتحسن أحوالهم بعد ستة أشهر من نجاح الثورة. يكفي أن نقارن بين حالة التفاؤل التي سادت مصر بعد تنحي مبارك وحالة القلق والخوف من المجهول التي تسيطر على الناس الآن. وقد ضاعف من الأزمة أن بعض أفراد جماعات الإسلام السياسي قد اعتبروا إرضاء المجلس العسكري الطريق المضمون لتولي السلطة، فصاروا أشبه بالمتحدثين الإعلاميين للمجلس العسكري، يمدحونه ليل نهار ويوافقون على كل ما يفعله ويسكتون على أخطائه مهما تكن جسيمة.. وقد كانت حالة الضعف التي تمر بها الثورة المصرية فرصة لتوجيه المزيد من الضربات لها فتوالت اتهامات فارغة بالعمالة على الشباب النبيل الرائع الذين غيروا بشجاعتهم ودمائهم مصير مصر والمنطقة بأسرها، وتم تدبير حادثة العباسية من أجل الاعتداء على شباب الثورة فأصيب المئات واستشهد الشاب محمد محسن وتوالت ضربات القمع والإهانات على المتظاهرين، وكأن نظام مبارك ينتقم منهم لأنهم السبب في إسقاط الطاغية وحبسه.. الآن ما العمل؟! أعتقد أن هناك ثلاث خطوات ضرورية من أجل إنقاذ الثورة: أولاً: يجب أن تتوحد كل القوى الثورية الآن وبلا إبطاء. يجب تشكيل هيئة تمثل الثورة حتى تقدم مطالبها إلى المجلس العسكري، وفي الوقت نفسه تسيطر على سلوك المتظاهرين حتى لا يحدث انفلات يتم استعماله لضرب الثورة. ثانياً: يجب أن نتفق على الحد الأدنى من المطالب التي تكفل إجراء انتخابات نزيهة ثم نستمر في الإصرار على هذه المطالب والضغط على المجلس العسكري من أجل تنفيذها.. وأكد هنا أن الضغط على المجلس العسكري لا يعني أبداً التطاول عليه أو المطالبة بإسقاطه، فالمجلس العسكري بالرغم من أدائه الذي لا نوافق عليه هو الحائط الأخير للوطن الذي لن نسمح أبداً بأن يتصدع. هذه المطالب تتمثل في منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية والإفراج عن كل المعتقلين في السجون الحربي، ثم تغيير النائب العام الحالي وتعيين نائب عام للثورة من رموز حركة استقلال القضاء. يجب تطهير القضاء من القضاة الذين أشرفوا على تزوير الانتخابات أو الذين ثبت تعاملهم مع أمن الدولة، ثم تطهير الشرطة من الضباط الفاسدين والمزورين وإيقاف الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين عن العمل حتى تنتهي محاكماتهم، وأخيراً: تعديل

قانون الانتخابات وفقا لمطالب القوى السياسية.. هذه المطالب لا غني عنها من أجل ضمان انتخابات تعبر عن إرادة المصريين، والتنازل عن هذه المطالب يعني ببساطة وقولا واحدا أن الانتخابات المقبلة ستكون مزورة. ثالثا: إذا استطعنا إنجاز هذه المطالب التي تضمن انتخابات نظيفة فإن واجبنا هو المطالبة بالإسراع بالانتخابات في أقرب فرصة حتى تنتقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. لم يعد هناك وقت ولا فرصة ولا معنى للدخول في مناقشات مطولة حول الدستور أو مبادئه الحاكمة. كل هذه المناقشات سوف تؤجل انتقال السلطة إلى الشعب وتزيد من انقسام القوى الوطنية وفي النهاية لن تفضي بنا إلى شيء. إذا أردنا أن ننقذ الثورة فيجب أن نتخذ هذه الخطوات فورا.. إن ألف شهيد وألفاً وأربعمئة مصري فقدوا أبصارهم وخمسة آلاف مصاب، بالإضافة إلى ألف مفقود، في الغالب تم قتلهم في الأيام الأولى للثورة، هؤلاء الأبطال قدموا تضحياتهم من أجل تغيير شامل وليس إصلاحاً جزئياً.. من أجل ثورة حقيقية مكتملة وليس مجرد انقلاب يستبدل طاغية بآخر في النظام القديم نفسه. إن تحقيق مطالب الثورة هو الطريق الوحيد إلى المستقبل.

الديمقراطية هي الحل.

٩ من أغسطس ٢٠١١

مَنْ يحاكم أسماء محفوظ؟

المصريون الذين يتابعون الإنترنت فقط هم الذين عرفوا أسماء محفوظ قبل الثورة. كانت تسجل فيديوهات تدعو فيها المصريين إلى الخروج للتظاهر من أجل خلع مبارك.. كان شكلها جميلا وحديثها مؤثرا نابعا من القلب. فتاة مصرية جميلة سمراء محجبة، تشبه بناتنا وأخواتنا، لكن شيئا نبيلًا يميزها: بدلا من أن تهتم باصطياد عريس جاهز وتتمتع بحياتها كما تفعل كثيرات انشغلت بمصير الوطن وقررت أن تدفع ثمن الحرية.

قامت الثورة واشتركت أسماء فيها، استأنفت التعبير عن آرائها بصراحة فانتقدت أداء المجلس العسكري أكثر من مرة ثم سجلت شهادتها في مظاهرة العباسية فقالت إن البلطجية كانوا يهاجمون المتظاهرين بالسيوف وقنابل المولوتوف بينما أفراد الشرطة العسكرية يتفرجون ولا يفعلون شيئا لمنع المذبحة.

منذ يومين تلقت أسماء استدعاء من النيابة العسكرية للتحقيق معها.. ذهبت أسماء مع محاميها في الصباح إلى النيابة العسكرية فوجدت مجموعة كبيرة من الشباب واقفين للتضامن معها فحيتهم وشكرتهم بحرارة.. أحست بالامتنان نحوهم لأنهم تكبدوا عناء المجيء في الحر وهم صائمون. بعد قليل ظهر ضابط من الشرطة العسكرية، نفس الضابط الذي أدى تحية إجلال لوزير الداخلية السفاح حبيب العادلي وهو خارج من قاعة المحاكمة.. اقترب الضابط وسألها بنبرة استخفاف:

- أنت أسماء محفوظ؟

- نعم.

- أنت عاملة زعيمة! تعالي معي للتحقيق.

تبعته أسماء ومعها المحامي حتى وصلوا إلى باب حجرة التحقيق لكن الضابط توقف واستدار وقال:

- ستدخلين وحدك.

اعترض المحامي وأصر على الدخول معها لكن الضابط قال بحزم:

- السيد المحقق يريد لها وحدها.

أدرك المحامي أنه لا فائدة من الاعتراض فانتحى جانبا بينما تقدم الضابط ونقر على الباب وانتظر الإذن بالدخول ثم دخل ومن خلفه أسماء فأدى التحية العسكرية للمحقق الجالس خلف المكتب ثم استدار وانصرف. كانت أسماء مطرقة ومرهقة من الحر والصيام، قال لها المحقق:

- تفضلي.

كان صوته مألوفاً، سمعته كثيراً من قبل. رفعت رأسها فأذهلتها المفاجأة. راحت تلهث من الانفعال. لم تصدق عينيها. خطر لها أنها تحلم.. كان حسني مبارك جالسا خلف المكتب، مرتدياً زيه العسكري وقد علق على صدره النياشين. عاد بظهره في المقعد وابتسم وقال:

- اقعدي يا أسماء.

صاحت بفزع:

- أنت حسني مبارك!؟

ابتسم المحقق واستمرت هي في الصياح:

- أنت تخدعنا.. كيف هربت من السجن؟

ضحك مبارك وقال:

- أنا موجود هنا من سنوات.

- كيف تكون هنا وهناك في نفس الوقت؟
- هذا موضوع معقد وشرحه يطول.
- إذا كنت هنا فمن الذي يظهر في قفص الاتهام أثناء المحاكمة؟!
- اسمعي.. أنا هنا حتى أحقق معك وليس لأجيب عن أسئلتك.
- لازم أعرف كيف هربت.
- ارتفع صوت مبارك بلهجة منذرة:
 - إن لم تكفي عن إثارة الضجة سألقي بك في السجن الحربي بتهمة إهانة المحقق.
- ساد الصمت وبدأت أسماء تتأمل من جديد.. هو حسني مبارك بلا أدنى شك. إنه يبدو مرتاح البال هادئاً يتمتع بصحة جيدة.. فكرت أن تخرج بسرعة لتخبر زملاءها في الخارج وليكن ما يكون.. كأنها قرأ مبارك أفكارها فقال بصوت خافت:
 - اعقلي وتصرفي بحكمة.. لا تُقَدِّمي على فعل تندمين عليه واعلمي أن مصيرك في يدي.. الآن سأبدأ التحقيق معك.
- ليس من حقك أن تحيل المدنيين إلى المحاكم.
- ليس من حقي ولكن بإمكانني.
- صمتت أسماء وقال مبارك بلهجة رسمية:
 - لماذا تسيئين إلى القوات المسلحة؟
 - أنا مثل المصريين جميعاً أعترف بالجيش المصري.
- نظر مبارك أمامه في الأوراق وقال:
 - لكنك كتبت على «فيس بوك» ألفاظاً غير لائقة في حق المجلس العسكري.
 - لقد كنت أوجه نقداً لسياسة المجلس العسكري.
 - هذه إساءة للجيش.

- الإساءة أن نسكت على الخطأ.. المجلس العسكري يقوم بمهام رئيس الجمهورية أثناء الفترة الانتقالية وبالتالي من حقي أن أوجه انتقادات لأدائه.
- من أنتِ حتى توجهي نقدا للمجلس العسكري؟!!
- أنا مواطنة مصرية.
- أنت طفلة تعيش في الوهم وأنا سأعلمك الأدب.
- هل هذه طريقتك في إجراء تحقيق قانوني؟!!
- نظر مبارك إلى الأوراق مرة أخرى وقال:
- لقد كتبتِ على «تويتر» تحريضين المصريين على الاغتيالات.
- هذا اتهام سخيف وكاذب.. لقد قلت بالحرف «لو لم يتحقق العدل سيأخذ أهالي الشهداء حقهم من القتلة بأياديهم».
- ساد الصمت من جديد ثم اندفعت أسماء تقول:
- من فضلك.. هذا التحقيق غير قانوني. أولا لأنه يتم إجراؤه في غياب المحامي، وثانيا لأنك نفسك متهم أمام محكمة الجنايات. كيف تحقق معي؟!!
- بان الغضب على وجه مبارك وتقلصت عضلات وجهه وضرب المكتب بيده وصاح بصوت كالرعد:
- قلت لك أنا موجود هنا من زمان.. فهمتِ؟
- أنت تقول ما تريد لكني لن أجيب عن أسئلتك.
- ستؤذين نفسك.
- لا يمكن أن أقبل أن تحقق معي مهما يكن الثمن.
- سأصدر قرارا بحبسك.. سأجعلك عبرة.
- أنا مستعدة للحبس.

- تطلعت إليه أسماء بنظرة متحدية.. ضحك مبارك فجأة وقال:
- لا يا بنت بطله.. طيب خلاص.. سيبك من التحقيق.. ممكن نتكلم؟!!
- عاوز إيه؟!!
- نهض مبارك من مكانه ثم توجه إلى الثلاجة وفتحها وأخرج علبة مياه غازية وفتحها فأصدرت فرقعة. اندفعت أسماء تقول:
- أنت فاطر في رمضان؟!!
- أنا مريض.. من حقي أفطر.
- شرب مبارك جرعة ثم تجشأ وقال:
- بصي يا أسماء.. عاوز أقولك كلمة لك ولزملائك.. كل واحد فيكم يشوف شغله ويتنبه لمستقبله لأن الموضوع خلص.
- أي موضوع؟
- الهوجة خلصت على خير الحمد لله.
- إحنا عملنا ثورة عظيمة.
- أنتم خربتم البلد.
- أنت الذي خربت مصر ونهبتها وأذلت المصريين وقتلتهم.
- الشعب المصري ما زال يحبني.. شفت مظاهرات التأييد في ميدان مصطفى محمود وميدان روكسي؟
- هؤلاء مأجورون أو منتفعون بنظامك الفاسد.
- ابتسم مبارك وتنهد كأنه يصبر على حماقة طفل وقال:
- طيب يا أسماء.. أنتم طالبتم باستقالتي ومحاکمتي.. ماذا كسبتم؟!!
- كسبنا الحرية.

أطلق مبارك ضحكة عالية وقال:

- الحرية أم الفوضى؟

- مادمنّا تخلصنا من ظلمك فكل شيء يهون.

- أنا مازلت موجودا.. صحيح أنكم ترونني في قفص الاتهام لكنني موجود في كل مكان.. ما زال كل شيء في مصر يتم كما أريد، بل لقد صرت في الواقع أقوى من قبل.. أبنائي وتلاميذي منتشرون في كل مجال.

- سنظهر مصر من أتباعك جميعًا.

- ليس من حقكم.. ألم تعترضوا على الانتخابات المزورة. ستكون الانتخابات المقبلة نزيهة لكنها ستأتي برجلي إلى الحكم. سوف يكسب أبنائي وتلاميذي الأغلبية ويشكلون الحكومة المقبلة.

- ماذا تقصد؟!

- يوما ما سوف تكتشفين أنني لست شخصا.. أنا طريقة تفكير. رؤية معينة للحياة. نظام كامل متكامل.

صمت مبارك قليلا ثم ابتسم وقال:

- بعض الذين كانوا أعدائي بالأمس صاروا اليوم حلفائي وسيصوتون في الانتخابات كما أطلب منهم.

- سوف نستأنف الضغط حتى يكتمل التغيير.

- لم يعد ذلك ممكنا.

- كما أسقطناك سوف نسقط نظامك.

- المصريون أصبحوا يكرهون الثورة.

- غير صحيح.. افتح هذا الباب لترى عشرات الشبان متضامنين معي.

- المصري بطبيعته لا يحب الثورة وهو يطمئن مادام خاضعا إلى حاكم قوي حتى

لو ظلمه.. لقد عرضت عليكم أن أستمّر في منصبي حتى شهر سبتمبر لكنكم رفضتم فماذا كانت النتيجة؟! المصريون أصبحوا منهكين ومحبطين.. السياحة انقطعت والاستثمارات تلاشت ولم يعد المصري يأمن على أولاده من البلطجية.. حوادث قتل وإطلاق نار في كل مكان.

- أنت السبب. البلطجية أطلقهم أتباعك، ورجالك هم الذين يتآمرون من أجل إفقار المصريين وترويعهم حتى يندموا على الثورة.

- في الحرب كل شيء مباح.

- سوف نتصر وسوف ترى.

- أوهام. الناس أصبحوا يكرهون الثورة، بل إن كثيرين منهم يعتبرونكم خونة.

- أنا لا أسمع لك.

ابتسم مبارك بغیظ وقال:

- هل يجوز أن تحدثني من هو في سن جدك بهذه الطريقة؟

- أنا أتكلم مع سفاح تسبب في موت آلاف المصريين.

- وأنت متهمّة مع زملائك بتلقي أموال من جهات أجنبية.

- أنتم تطلقون الأكاذيب من أجل تشويه الثورة. الاتهامات التي قالها اللواء حسن الرويني بلا دليل، وقد تقدمنا ضده ببلاغ إلى النيابة العسكرية.

ابتسم مبارك وقال:

- تقدمتم ببلاغ ضد الرويني.

- طبعاً.

- أنا الذي سأحقق فيه.

- إذا كنت أنت الذي ستحقق في البلاغ ضد اللواء الرويني فأستطيع أن أتوقع النتيجة.

ساد الصمت ونظر إليها مبارك باستخفاف.. نهضت أسماء وقالت:

- سأصرف.

- أنا أحذرك.

- افعل ما تشاء.

- إذن انتظري قرار النيابة في الخارج.

حملت أسماء حقيبتها واستدارت لتصرف، وكأنها استفز ثباتها مبارك فقال:

- هل تعلمين أن التهم الموجهة لك قد تلقي بك عشر سنوات في السجن الحربي.

تطلعت إليه أسماء وقالت بهدوء:

- أثناء الثورة.. كنت أنزل كل يوم من بيتي وأنا أدرك أنني قد أموت في أي لحظة،

القناصة التابعون لك كانوا يقتلون زملائي أمامي. لم نعد نخاف من الموت.. افعل

ما تشاء، لكن مصر سوف تنتصر عليك وعلى أتباعك.

خرجت أسماء وأغلقت الباب بعنف.. أمام الحجرة كان عشرات الزملاء واقفين

ينتظرون مع المحامي.. اجتمعوا حولها وألحوا عليها ليعرفوا ماذا حدث في التحقيق..

ترددت قليلا ثم زفرت بغضب وقالت:

- هل تعرفون من الذي حقق معي؟

تطلعوا إليها متسائلين فقالت:

- حسني مبارك.

لم تبد عليهم الدهشة، وقال أحدهم بصوت عالٍ:

- مهما فعلوا فإن الثورة ستنتصر.

وأيدّه الحاضرون جميعًا.

الديمقراطية هي الحل.

١٦ من أغسطس ٢٠١١

كيف نرد العدوان الإسرائيلي؟

حدثت هذه الواقعة يوم ١٧ من نوفمبر عام ٢٠٠٤.

كان العسكري المجند عامر أبوبكر عامر واقفا في نوبة حراسته في مدينة رفح المصرية ومعه زميله المجندان علي صبحي النجار ومحمد عبد الفتاح. في الساعة الثالثة صباحا لمحوا دبابة إسرائيلية من طراز «ميركافا» تقترب منهم حتى أصبحت على مقربة عشرين مترا ثم أطلقت نحوهم دانة مدفع أعقبتها بإطلاق نيران كثيفة.. أدى القصف إلى استشهاد المجندين علي صبحي ومحمد عبد الفتاح فورا، أما عامر أبوبكر فقد أصيب بجراح بالغة أدت فيما بعد إلى استشهاده في المستشفى.. هذه واحدة من حوادث عديدة اعتدت فيها إسرائيل على ضباط وجنود مصريين على الحدود فأصابتهم وقتلتهم وفي كل مرة كانت الجريمة تمر بلا عقاب.. وعود بتحقيقات، وبضع كلمات تعبر عن أسف الحكومة الإسرائيلية، ثم ينتهي الأمر عند هذا الحد.. في أعقاب أحد هذه الاعتداءات التقى حسني مبارك بصديقه العزيز بنيامين نتنياهو، وبعد أن انتهى الاجتماع سأل صحفي أجنبي «مبارك» إن كان قد تحدث مع نتياهو عن الشهداء المصريين الذين قتلهم إسرائيل. عندئذ قال مبارك باستخفاف:

- وماذا تريد لتنتيهاه أن يفعل؟! لقد اعتذر وانتهى الأمر.

كان حسني مبارك يبذل كل ما في وسعه لإرضاء إسرائيل حتى وصفه أحد القادة الإسرائيليين بأنه «كنز استراتيجي للدولة العبرية». أفرج مبارك عن الجاسوس عزام عزام ولم يطالب إسرائيل بأي تعويضات عن الأسرى المصريين الذين قتلهم أثناء حروبها مع مصر، وأعاد السفير المصري إلى تل أبيب، ووقع اتفاقيات الغاز بأسعار أقل

من الأسعار العالمية، ومارس ضغوطا شديدة على حركة حماس إرضاء لإسرائيل. كان هدف حسني مبارك من إرضاء إسرائيل أن يكسب إلى صفه اللوبي الصهيوني في الإدارة الأمريكية من أجل توريث حكم مصر إلى ابنه جمال. هكذا راح دم الشهداء المصريين هباء باستثناء واقعة فريدة حدثت للمجندين الثلاثة الذين استشهدوا عام ٢٠٠٤، فقد قامت أسرهم برفع قضية تعويض وحكم لهم القضاء المصري العظيم بتعويض بمبلغ ١٠ ملايين دولار لكل شهيد. كان منطق المحكمة أن هذا المبلغ ذاته أقرته المحاكم الدولية كتعويض لكل ضحية من ضحايا حادثة لوكيربي الذين سقطت بهم الطائرة فوق إسكتلندا، وقد أكدت المحكمة أن التعويض عن القتل يجب أن يكون واحدا لأن قيمة النفس الإنسانية واحدة، سواء كان الضحايا عرباً أم غربيين.. هذا الحكم التاريخي (الذي لم ينفذ حتى الآن) صدر من الدائرة ٤ تعويضات من محكمة استئناف القاهرة، وكانت الدائرة برئاسة المستشار أحمد البرديسي وعضوية المستشارين حمدي غانم وأحمد سليمان وحضور أمين السر سعيد زهير.

الغضب العارم من العدوان الإسرائيلي نبيل مشروع، المصريون يحسون بأن المعاملة الإسرائيلية المهينة التي تحمّلوها أيام مبارك آن لها أن تتوقف. يجب على إسرائيل أن تدرك أن مصر تغيرت، وكما أن حليفها مبارك في قفص الاتهام أمام محكمة الجنايات فإن الشعب المصري لن يقبل بعد الثورة أن يُقتل أبناءه ويفلت القتل من العقاب. السؤال: لماذا اخترقت إسرائيل الحدود المصرية واعتدت على جنودنا الآن بالذات؟!

الإجابة تجرنا إلى موقف إسرائيل من الثورة المصرية. في يوم ٤ من فبراير الماضي كتب المفكر الأمريكي الكبير ناعوم تشومسكي مقالا مهما في جريدة الجارديان البريطانية فند فيه المقولة الشائعة بأن «أمريكا وحلفاءها لن يسمحوا بالديمقراطية في مصر خوفاً من الإسلاميين». قال «تشومسكي»: إن الولايات المتحدة لا تعتبر الإسلاميين خطرا حقيقيا، والدليل على ذلك أنها تحالفت مرارا مع أكثر الإسلاميين تشددا من أجل تحقيق مصالحها. فقد تحالفت الولايات المتحدة على مدى عقود مع السعودية، موطن الأفكار الوهابية المتطرفة، كما تحالفت أمريكا مع الجنرال ضياء الحق وهو من أكثر الحكام المستبدين إجراما، كما أنه طبق في باكستان نظاما صارما لتطبيق الشريعة باستعمال أموال السعودية. الخطر على الولايات المتحدة في رأي «تشومسكي» لا يأتي من الإسلاميين،

لكن الخطر الحقيقي في أن تتحول مصر إلى دولة مستقلة فعلا. ويخلص «تشومسكي» إلى أن الولايات المتحدة ستقبل الإطاحة بمبارك بضغط من الثورة لكنها ستبذل كل جهدها لكي يتولى الحكم بعد مبارك رئيس مصري لا يخرج أبداً عن المسار المرسوم له (تأمل المحاولات المستميتة للدفع بعمر سليمان وأحمد شفيق إلى رئاسة الجمهورية). انتهى كلام «تشومسكي» لفهم منه أن إسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة، في حالة فزع من التغيرات التي تحدث في مصر. إسرائيل تدرك جيداً أن مصر تملك إمكانيات كبرى لا تملكها دولة أخرى في المنطقة، وأن مصر الديمقراطية ستكون دولة حديثة قوية عملاقة تقود العالم العربي وتحدد ما يحدث في المنطقة بأسرها. من المنطقي أن تفعل إسرائيل كل شيء من أجل تعطيل التحول الديمقراطي في مصر. خلال الأشهر الستة الماضية التي أعقبت تنحي مبارك لم تكن إسرائيل بحاجة إلى التدخل لأن الوضع في مصر كان مرتبكاً والرؤية مشوشة تماماً: تعديل دستوري تم إلغاؤه ببيان دستوري، وانفلات أمني، وأزمة اقتصادية من تراجع السياحة والاستثمارات، والأخطر من ذلك خلاف خطير بين القوى الثورية تحول إلى ما يشبه الصراع بين جماعات الإسلام السياسي والمناصرين للدولة المدنية. استغرق الجميع في جدل طويل حول ما إذا كان يجب كتابة الدستور أولاً أم إجراء الانتخابات أولاً.. أضف إلى ذلك أن الإجراءات التي اتخذها المجلس العسكري عجزت عن حماية الثورة ومنحت فلول النظام القديم فرصة ذهبية لمحاربة الثورة ثم بدأت مواجهات مؤسفة بين شباب الثورة والمجلس العسكري تطورت إلى اتهامات متبادلة ومطاردات ومحاكمات عسكرية. كانت إسرائيل بلا شك تراقب الوضع في مصر وهي مطمئنة إلى أن الثورة المصرية تجهض نفسها بنفسها. فجأة، بمبادرة من المجلس العسكري، استعاد «الأزهر» دوره التاريخي ووضع وثيقة عظيمة للتوافق الوطني حدد فيها ملامح الدولة المصرية المقبلة، وإذا بكل القوى الوطنية توافق على وثيقة الأزهر، حتى السلفيون الأكثر تشدداً وافقوا على الوثيقة وأبدوا عليها ملاحظات بسيطة غير جوهرية. هكذا انتهى الجدل حول الدستور وتوحدت القوى الثورية من جديد وقطعت مصر خطوة واسعة نحو التحول الديمقراطي. لم يتبق لنا إلا أن نقنع المجلس العسكري بإجراء انتخابات نزيهة تأتي إلى الحكم بحكومة منتخبة.. هنا في تقديري كان لا بد لإسرائيل أن تتدخل بقوة لإفساد مسار الثورة.. بدأ الأمر

بظهور مفاجئ لجماعات مشبوهة مزودة بأسلحة وفيرة، راحت تعتدي على أقسام الشرطة وتزعزع سيطرة الدولة في سيناء، المقصود هنا التدليل على الانفلات الأمني في سيناء مما يبرر العدوان الإسرائيلي الذي لم يتأخر فدخلت القوات الإسرائيلية إلى الأراضي المصرية وقتلت وجرحت عددا من الضباط والجنود المصريين. الأهداف من العدوان الإسرائيلي متعددة: اختبار السلطة الجديدة في مصر وإرباكها وإظهارها بمظهر العاجز عن حماية الوطن وتعطيل التحول الديمقراطي، وقد يكون الهدف استدراج مصر إلى مواجهة عسكرية غير محسوبة تقضي على الثورة قضاء نهائيا (كما تم استدراج عبد الناصر في عام ١٩٦٧)، ما العمل؟! كيف نرد العدوان بطريقة تفهم منها إسرائيل أن عهد حسني مبارك الذي فرط في حقوق المصريين وكرامتهم قد انتهى إلى الأبد. هناك خطوات عاجلة وفعالة يجب اتخاذها وتتلخص في الآتي:

أولا: طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة واستدعاء السفير المصري من إسرائيل والبدء فورا في إجراءات قانونية تمكن مصر من ملاحقات قضائية دولية تجبر إسرائيل على دفع تعويضات كبيرة لكل الشهداء الذين قتلتهم ظلما وغدرا على مدى أعوام. إن الحكم التاريخي الذي أصدره المستشار أحمد البرديسي وزملاؤه يصلح كأساس لقضايا تعويض على المستوى الدولي سوف تتكبد فيها إسرائيل ملايين الدولارات جزاء عادلا لجرائمها البشعة.

ثانيا: مراجعة أو إلغاء كل الاتفاقيات التي تربطنا بإسرائيل بدءا من اتفاقية الكويت إلى اتفاقيات بيع الغاز وتصدير الأسمت. ونؤكد هنا أن الخسائر الاقتصادية لإسرائيل أكثر إيلاَما لها بكثير من الإدانة المعنوية التي تعودت عليها حتى أصبحت لا تكثرث بها كثيرا.

ثالثا: الرد على شكوى إسرائيل من الانفلات الأمني في سيناء يجب أن يكون بالمطالبة بتعديل معاهدة السلام بشكل يسمح بنشر القوات المصرية على سيناء بأكملها. المعاهدة تسمح بتعديل بنودها بشرط موافقة الطرفين وإذا رفضت إسرائيل التعديل المطلوب فمن حقنا - طبقا للمعاهدة - أن نلجأ للتحكيم الدولي، ولدينا خبراء قانون دولي يستطيعون انتزاع حقوقنا في المحاكم الدولية كما حدث في موضوع طابا.

رابعاً: واجبنا الآن أن ندعم القوات المسلحة في مواجهتها ضد إسرائيل، لكن واجبنا أيضاً أن نلح على المجلس العسكري حتى يسرع بإجراءات تمهيد الأرض أمام أول انتخابات ديمقراطية في مصر منذ ستين عاماً.. مطالبنا معروفة ومحددة: الإسراع بمشروع استقلال القضاء واستبعاد القضاة الذين أشرفوا على تزوير الانتخابات في عهد مبارك، تطهير الشرطة من الضباط المزورين والفاستدين، تغيير النائب العام الذي اضطر إلى مواءمات سياسية كثيرة في عهد مبارك وتعيين نائب عام جديد يعبر عن الثورة مثل المستشار زكريا عبد العزيز أو المستشار أشرف البارودي أو المستشار هشام البسطويسى أو غيرهم من رموز استقلال القضاء، إيقاف المحاكمات العسكرية فوراً والإفراج عن آلاف المعتقلين في السجون الحربي وإعادة محاكمتهم أمام القضاء المدني، منع استعمال دور العبادة الإسلامية والمسيحية في الدعاية الانتخابية، إعطاء المصريين في الخارج حقهم في التصويت في الانتخابات، وأخيراً قبول الرقابة الدولية على الانتخابات كدليل على نزاهتها أمام العالم كله.

خامساً: بعد أن يتم تحقيق الإجراءات التي تضمن نزاهة الانتخابات يجب التعجيل بإجرائها في أقرب فرصة. هنا أتوقع أن يرتفع السياسيون في مصر إلى مستوى المسئولية وأن يضعوا مصلحة الوطن قبل مصالحهم الضيقة. إن إجراء الانتخابات بشكل محترم وعادل أهم بكثير من نتائجها. إذا كنا ديمقراطيين حقاً فيجب أن نحترم اختيار الشعب حتى لو اختلفنا معه.

إن المظاهرات الحاشدة والهاتافات المدوية والاعتصامات وانتزاع العلم الإسرائيلي من شرفة السفارة الإسرائيلية وإحراقه.. كل هذه ممارسات تلقائية صادقة تعبر عن غضب شعبي نبيل لكنها في رأيي أقل بكثير من الرد المناسب على العدوان الإسرائيلي.. الرد الصحيح على العدوان الإسرائيلي سوف يتحقق بتفويت هدفه ولن يحدث ذلك إلا بنقل السلطة إلى حكومة منتخبة حتى تتفرغ القوات المسلحة لمهمتها القتالية وتبدأ مصر المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

٢٣ من أغسطس ٢٠١١

يا علي... سلمت يدك

عزيزي القارئ.. إذا كنت حتى الآن لم تتعرف إلى فن «علي فرزات» فأنت مقصر في حق نفسك... الفنان السوري علي فرزات واحد من أهم رسامي الكاريكاتير في العالم العربي، وله حضور بارز على المستوى العالمي. كنت أفخر كإنسان عربي وأنا أطلع رسوم علي فرزات في كبريات الصحف العالمية مثل الجارديان ولوموند... ولد علي فرزات في مدينة حماة عام ١٩٥١، وظهرت موهبته الخارقة منذ الطفولة، وفي سن الثانية عشرة أرسل رسماً كاريكاتورياً إلى صحيفة الأيام السورية، ففوجئ في الأسبوع التالي برسمه منشوراً في الصفحة الأولى وتلقى خطاب شكر وتقدير من رئيس التحرير الذي لم يكن يتخيل أن الفنان صاحب الرسم طفل صغير. على مدى سنوات بفضل جهده وإخلاصه للفن استطاع علي فرزات أن يطور موهبته حتى حفر اسمه وسط عمالقة الكاريكاتير العربي أمثال صلاح جاهين وحجازي وناجي العلي ومصطفى حسين وطوغان وغيرهم.. يعتقد فرزات أن رسام الكاريكاتير يجب أن يتمتع بموهبة السخرية قبل القدرة على الرسم.

وهذه حقيقة؛ لأن فن الكاريكاتير يعتمد على إظهار التناقض بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ولأن الحقيقة واضحة في ذهن فرزات فإن رسومه دائماً موجزة مقتصدة صادقة مستقيمة تخلو من الثثرة والمواربة والتألق الفارغ. يستطيع فرزات ببساطة مدهشة أن يختزل العالم في رسم يجعلنا نفكر ونحس بالقبح الذي يحيط بنا ونتوق إلى جمال الحق والعدل. رسوم فرزات تصيب المعنى مباشرة، وكأنه يرسم بمسدس يصوبه بدقة ويضغط الزناد فتنتطلق الرصاصة إلى الهدف تماماً. تضعك رسوم علي فرزات أمام

الحقيقة العارية وجها لوجه. لا أكثر ولا أقل.. ليس الكاريكاتير بالنسبة إلى فرزات مجرد فن ممتع ولا يهدف أبداً إلى التسلية والإضحاك. الكاريكاتير سلاح بالغ الحساسية والفعالية في معركة الإنسانية.. قضية فرزات الأولى هي الحرية وهو يدافع عن حق الإنسان وكرامته مهما تكن العواقب ومهما يكن الثمن.

كان بإمكان هذا الفنان العالمي أن يعيش في باريس أو لندن معززا مكرما ليكون مناضلا شهيرا آمنا في المهجر كما يفعل كثيرون، لكنه أصر على البقاء في الوطن وقال ببساطة إنه لا يفهم كيف يستطيع أن يرسم الناس وهو يعيش بعيدا عنهم. كان بإمكان علي فرزات أن يتولى منصب وزير الثقافة في سوريا منذ فترة طويلة لو أراد. لم يكن مطلوبا منه أن يناقش كثيرا، كان المطلوب فقط أن يسكت على الظلم والقمع. أن يتكلم في حدود المسموح، كان المطلوب أن يرسم وفقا لحسابات ومواءمات تجعل رسومه تعالج الموضوعات المتفق عليها، كان مطلوبا منه أن يقول نصف الحقيقة لكن علي فرزات يؤمن بأن الحقيقة يجب أن تكون كاملة وأن نصف الحقيقة دجل وتزييف.

الغريب أن صداقة حقيقية ربطت يوما ما بين علي فرزات وبشار الأسد. كان بشار عندئذ ابناً لرئيس الجمهورية يدرس طب العيون في لندن، وكان محبا للفنون، فبدأ يتردد على معارض فرزات وأعجب بأعماله، ونشأت بينهما صداقة جعلت فرزات يستقبل بشاراً في منزله. لعل بشاراً قبل أن يتولى السلطة كان متحمسا لإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية في سوريا، ولعل ذلك ما دفع النظام السوري في بداية تولى بشار للسلطة إلى السماح لعل فرزات بإصدار مجلته الشهيرة «الدومري»، وكانت أول مجلة خاصة في سوريا منذ الستينيات. (الدومري شخص يحمل فانوسا كانت السلطات العثمانية تعهد إليه بإضاءة الشوارع ليلاً أمام المارة قبل دخول الكهرباء في سوريا)، كانت مجلة الدومري ظاهرة فريدة من نوعها، أولاً لأنها بسخريتها اللاذعة في المقالات والرسوم كانت أشبه بمجلة البطة المقيدة (LE CANARD ENCHAINE) الفرنسية الشهيرة، وثانياً لأنها اعتمدت على التصريح بدلا من التلميح، وتميزت بنقد صريح للاستبداد والفساد، وثالثاً لأنها بإمكانات متواضعة استطاعت أن تحقق معدلات توزيع ضخمة لم تعرفها قط الصحف الحكومية السورية التي ينفق عليها حزب البعث الملايين وتخرج في النهاية مجرد نشرات دعائية كاذبة وسخيفة لا يقرأها أحد.

تحمل فرزات كل أنواع المضايقات والمطارادات من السلطة، وظل يصدر مجلة الدومري بغير أن يحني رأسه أو يهادن أو يعقد صفقات مع النظام. شيئاً فشيئاً تحولت مجلة الدومري إلى مشكلة حقيقية لنظام البعث ومخابراته حتى إنهم لم يجدوا في النهاية مفراً من إغلاقها وإلغاء ترخيصها. على أن المناضل الفنان علي فرزات لا يعرف اليأس وإذا كان نظام البعث قد أغلق مجلته فقد اكتشف رحابة عالم الإنترنت فأنشأ موقعاً إلكترونياً باسمه لينشر فيه رسومه التي ما إن تصدر حتى تتحول إلى حديث السوريين. غضب بشار الأسد بشدة على صديقه السابق وصرح مرة:

- علي فرزات كان صديقي لكنه طعنني في الظهر.

هكذا تحول بشار طبيب العيون إلى مجرد حاكم مستبد آخر يعتبر الدفاع عن الحق طعنة في الظهر، وهو شأن الحكام المستبدين لا يفهم الصداقة إلا باعتبارها تبعية وولاء مطلقاً، بل إنه يعتبر نفسه هو الوطن بلا زيادة ولا نقصان. فمن يؤيده وينافقه يحب الوطن ومن يدافع عن حقوق الناس في نظره خائن وعميل، ومن يطالب بالحرية في نظره متآمر ينفذ أجنادات أجنبية. الغريب هنا التشابه الذي يصل إلى التطابق بين تفكير بشار ومبارك وعلي صالح وبن علي وكل المستبدين... الأكاذيب نفسها والإجرام نفسه والتخلي نفسه عن المبادئ والأخلاق جميعاً من أجل الاحتفاظ بالسلطة بأي طريقة وأي ثمن. هذا التطابق بين المستبدين وصفه الكاتب الإسباني الكبير جوي تيسوللو عندما قال:

- إذا عرفت دكتاتوراً واحداً فقد عرفت كل الحكام المستبدين لأنهم جميعاً واحد.

مع نشوب الثورة السورية والقمع الوحشي الذي مارسه النظام السوري على مواطنيه العزل الأبرياء لمجرد أنهم طالبوا ببعض حقوقهم الإنسانية لم يكن ممكناً لعلّي فرزات أن يقف مكتوف اليدين، فامتشق سلاحه وأبدع رسوماً أظنها ستظل خالدة في تاريخ الفن العربي.

فها نحن نرى جندياً ضخماً مسلحاً يمثل السلطة السورية يتأهب لإطلاق النار على معتقل معصوب العينين على أن الاثنين العسكري والضحية واقفان على طرفي خشبة رفيعة ستسقط بهما لو اعترتها أدنى هزة.. وعندما يعلن بشار الأسد إلغاء قانون الطوارئ يرسم فرزات ضابطاً ضخماً يمثل السلطة يظهر ظله الكبير على الحائط ونرى بشار

الأسد يحاول طلاء الحائط لإخفاء الظل بينما الأصل موجود. يستمر القمع الوحشي للثورة حتى يسقط أكثر من ألفي شهيد بالإضافة إلى آلاف المصايين والمعتقلين، لكن نظام بشار الأسد يستمر في الكذب ويعقد مؤتمرات لإقرار إصلاحات زائفة شكلية يحاول أن يخدع بها الشعب، عندئذ يرسم فرزات شخصا جالسا على مرحاض يقضي حاجته بينما يسحب ورق تواليت مكتوبًا عليه توصيات المؤتمر.. مع إصرار السوريين على الحرية وانتشار الثورة في كل أنحاء سوريا ارتكب أفراد الأمن والبلطجية التابعون للنظام المزيد من الجرائم البشعة فراحوا يقتحمون المساجد ويقتلون المصلين بالرصاص الحي ثم يظهر مغنٌ شعبي اسمه إبراهيم قاشوش فيشارك في المظاهرات ويرتل الأغنيات التي تطالب بشارًا بالرحيل، بعد أيام قليلة يتم اختطاف قاشوش بواسطة بلطجية النظام الذين يقتلونه ثم يقومون بانتزاع حنجرته بوحشية، ويلقون بجثته على قارعة الطريق ليجدها الناس منزوعة الحنجرة، فتكون عبرة لكل من يجرؤ على مطالبة بشار الأسد بالتنحي عن السلطة.

على أن وحشية النظام لم تزد السوريين إلا إصرارًا على الثورة وقد وقف معهم في الصف الأول الفنان علي فرزات الذي واصل بشجاعة نادرة إطلاق قذائفه ضد الاستبداد. هنا كان لا بد من التكيل به وإخماد صوته بأي طريقة.. يوم الخميس الماضي انتهى علي فرزات من عمله ثم استقل سيارته الخاصة عائدا من مكتبه إلى بيته عندما لاحقته سيارة بيضاء وظلت تضيق الطريق عليه حتى تمكنت من إيقافه ونزل منها أربعة بلطجية ضخام أخرجوه بالقوة من سيارته ثم اعتدوا عليه بوحشية، ضربوه حتى أغرقت دماؤه الزكية ملابسه وسالت على الأرض وقد ركزوا في اعتدائهم على دماغه ويديه. ضربوه على رأسه حتى أصيب بارتجاج في المخ وكسروا أصابع يديه حتى تهشمت تماما. إن هذا الاعتداء الهمجي يحمل المعنى كاملا. النظام السوري المدجج بكل الأسلحة الذي قتل الآلاف من أبناء شعبه بينما لم يطلق رصاصة واحدة على إسرائيل منذ أربعين عاما. هذا النظام بالرغم من آلة قمعه الجبارة لم يعد بمقدوره أن يتحمل فنانا نحيلا رقيقا ليس لديه إلا فنه وريشته. لقد ضربوه على رأسه وهشموا يديه لأنهم يخافون من الحقيقة التي يصنعها في رسومه البديعة.

في يوم عيد الفطر المبارك بدلا من أن يكون الفنان الكبير علي فرزات في بيته وسط أهله ومحبيه فإنه يرقد الآن وحيدا في المستشفى وقد امتلأ جسده بالجروح وتهشمت أصابعه السحرية التي طالما أبدع بها رسوما ستظل دائما في أذهاننا وقلوبنا.. أكتب هذه الكلمات وأتمنى أن تصل إلى الفنان علي فرزات حتى يعلم كم نحبه نحن المصريين ونحب سوريا كلها، وإلى أي مدى نحس في مصر بمعاناة أهلنا في سوريا.. إن حالتنا نحن المصريين ليست على ما يرام فبعد أن نجحنا في خلع حسني مبارك فوجئنا للأسف بأن نظام مبارك ما زال يحكم ولم يسقط بعد، وبالرغم من ظروف مصر المضطربة فإننا لم ننس أشقاءنا في سوريا لحظة واحدة. أدعوك يا عزيزي القارئ إلى الدخول إلى موقع علي فرزات على الإنترنت حتى تشاهد رسومه الرائعة وتذكر أي فنان عالمي هو وتذكر أيضا أي خطيئة ارتكبتها بشار الأسد المسئول الأول عن جريمة الاعتداء الوحشي على واحد من أهم الفنانين في العالم العربي.

يا علي فرزات.. أنت فرد لكنك تمثل في ميزان الرجال أمة. لقد دفعت ثمن شرفك وشجاعتك في بلد يحكمه نظام مستبد جائر. لقد ارتكبوا جريمتهم بالاعتداء عليك لأنهم يخافون منك. إنهم يملكون آلة القمع الجبارة، وأنت لا تملك إلا ريشتك، لكنك أقوى منهم لأنك تمثل الحقيقة وهم يمثلون الزيف والفساد. أنت المستقبل يا علي وهم الماضي المظلم. أنت قادم يا علي لا محالة وهم ذاهبون إلى مكانهم المستحق في مزبلة التاريخ. لقد انتهى نظام بشار الأسد ولم يتبق منه إلا عصا القمع ولسوف تنكسر قريبا وتحصل سوريا على الحرية... صديقي علي فرزات.. سلمت يداك.

الديمقراطية هي الحل.

٣٠ من أغسطس ٢٠١١

غداً ستكون أنت المتهم

في يوم ٩ من مارس كان المواطن جورج مجدي عطا مع أربعة من أقاربه الشبان خارجين من محطة المترو في ميدان التحرير بينما كانت الشرطة العسكرية تفض اعتصاماً بالقوة. تم القبض على الشبان الخمسة وكلهم موظفون يعملون في شركات محترمة لكنهم فوجئوا بتحويلهم إلى محاكمة عسكرية عاجلة مع عشرات المتظاهرين بتهمة حيازتهم زجاجات مولوتوف والاعتداء على الشرطة العسكرية.

الغريب أن النيابة العسكرية قدمت عشر زجاجات مولوتوف كدليل إدانة لعدد ٢٠٠ متهم، وذلك يعني أن كل عشرين متهماً استعملوا زجاجة مولوتوف واحدة، والأغرب من ذلك أن أحد المتهمين الشبان واسمه «روماني كامل» مصاب بشلل الأطفال، مما يجعل اعتدائه على الشرطة العسكرية مستحيلاً من الناحية العملية. بعد ٢٤ ساعة فقط تم الحكم على الشبان الخمسة بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وبعد أن قضوا في السجن الحربي أسابيع طويلة، وبعد أن توسل أهلهم وبكوا في وسائل الإعلام واسترحموا السلطات تم تخفيف الحكم إلى عام واحد مع إيقاف التنفيذ (مما يجعلهم دائماً تحت سيف القضاء العسكري).

أما المواطن سيد صبحي عبد الحميد فهو يعمل سائقاً في محافظة البحيرة، وعندما حصل ابنه على دبلوم التجارة اشترى له سيارة ليعمل عليها سائقاً، وبينما السائق الابن يقود سيارته على طريق «رشيد - الإسكندرية» فوجئ بأن الطريق مغلق وحدثت مشادة بينه وبين مأمور قسم إدكو فأمر بالقبض عليه وتم تحويله إلى المحاكمة العسكرية بتهمة البلطجة وحيازة السلاح، وصدر ضده الحكم بخمس سنوات حبساً مشدداً وخمس

سنوات مراقبة، أما الشاب أحمد عبد الرحمن عبد الرحيم «٢٥ عاما» من الإسكندرية، فقد أبلغ ضده أحد الجيران بأنه يقوم بتعلية دور إضافي في بيته دون ترخيص فتم القبض عليه وتقديمه لمحاكمة عسكرية أصدرت حكماً بحبسه خمس سنوات، وعندما تظلم أهله أعيدت محاكمته ليصدر الحكم مرة أخرى بنفس العقوبة.

الحكايات كثيرة عن المحاكمات العسكرية التي تعرض لها مواطنون مدنيون، فمُنذ تنحي حسني مبارك يوم ١١ من فبراير حتى الآن، أي خلال سبعة أشهر فقط، تم تقديم ١٢ ألف مصري مدني إلى محاكمات عسكرية. إن تحويل المدنيين إلى المحاكمات العسكرية انتهاك صارخ لمبادئ العدالة وقواعد القانون وحقوق الإنسان، كما أنه يخالف الاتفاقيات الدولية التي وقّعت مصر عليها. من حق أي إنسان أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي.

القاضي الطبيعي هو القاضي النظامي الذي يعمل مستقلاً تماماً عن السلطة التنفيذية، وهذا الاستقلال لا يتوفر إطلاقاً في القاضي العسكري لأن القضاء العسكري، إدارة تابعة لوزارة الدفاع، كما أن القاضي العسكري بالرغم من دراسته القانونية فإنه في النهاية ضابط يخضع للتعليمات والعقوبات الإدارية ويتلقى مكافآت من رؤسائه.

المحاكمات العسكرية إذن ظلم بَيّن وانتهاك لحقوق المصريين المدنيين، كما أن الطريقة التي تجرى بها المحاكمات العسكرية تفتقر إلى أبسط الضمانات القانونية: أهالي المتهمين يعانون الأمرين ليعرفوا أماكن احتجاز أقاربهم، وعادة لا يُسمح لهم باختيار محاميهم، كما أن القاضي العسكري في أحوال كثيرة يحاكم كل خمسة أو عشرة متهمين دفعة واحدة، أضف إلى ذلك أن سرعة التقاضي لا يمكن أن توفر العدالة.. هل من العدل أن تُنظر قضية في يوم أو يومين ثم يصدر الحكم بخمس سنوات سجناً؟!!

هل من العدل أن يحاكم مواطن مدني لأنه قام بتعلية دور في بيته دون ترخيص أمام محكمة عسكرية بينما حبيب العادلي ومساعدوه الذين قتلوا مئات المصريين يحاكمون أمام قاضيه الطبيعي ويتمتعون بكل الضمانات القانونية؟! إن إصرار المجلس العسكري على تحويل المدنيين إلى محاكمات عسكرية يفتح الباب لأسئلة عديدة نوجزها في التالي:

أولاً، لماذا تتعامل الشرطة العسكرية مع المصريين بهذه القسوة؟!!

طبقاً لتقارير منظمات حقوقية مصرية ودولية فقد ارتكب أفراد الشرطة العسكرية

انتهاكات مؤسسة وجسيمة لكرامة المصريين وحقوقهم الإنسانية. لأول مرة في تاريخ مصر، يتم القبض على ١٧ فتاة من المتظاهرين يوم ٩ من مارس فتجبرهن الشرطة العسكرية على إجراء اختبارات للتأكد من عذريتهن.

توسلت الفتيات للضباط لكي يتركوهن لكنهم أجبروهن على خلع ملابسهن والاستلقاء عاريات تمامًا أمام عيون رجال لا يعرف أحد إن كانوا أطباء أم متفرجين، وتم تصويرهن عاريات والكشف على مواطن العذرية فيهن أمام الواقفين. شهادات البنات موثقة بالأسماء والصوت والصورة، وهذه الواقعة المؤلمة في ذاتها تشكل جريمة هتك عرض لبنات مصريات كان يفترض أن يحافظ أفراد الشرطة العسكرية على أعراضهن لا أن ينتهكوهن.

عشرات الشهادات الموثقة يحكي فيها المتظاهرون كيف تعرضوا للإهانات والضرب المبرح والصعق بالكهرباء عندما قبض عليهم أفراد الشرطة العسكرية الذين كانوا يطلبون منهم الركوع بغرض إذلالهم أو يجبرونهم على النوم على الأرض ثم يمشي العساكر على ظهورهم. سأكتفي هنا بجزء من شهادة (وثقها مركز النديم) لسيدة مصرية اسمها «زينب» تم القبض عليها ثاني أيام رمضان في ميدان التحرير إذ تقول:

«كانوا كثير قوي ماسكني من إيديا الاتنين.. وإحنا ماشيين واحد رفع البلوزة وبدأ يضربني على جلدي على طول، ويشتمني شتيمة قدرة في الشرف وعملوا لي زفة قدرة. أنا ماكنتش حاسة بألم من الضرب أنا كنت باتألم من الإهانة بسبب تعرية جسمي وشتمي. لا إله إلا الله. ده ميدان التحرير اللي أحسن ناس في مصر ماتت فيه».

كانت «زينب» محظوظة، بعد أن ضربوها وهتكوا عرضها أثار منظرها وهي عارية ومُهانة شفقة بعض جنود الشرطة العسكرية فتشفعوا عند القائد الذي أطلق سراحها.

لماذا تتعامل الشرطة العسكرية بهذه القسوة مع المتظاهرين؟ أعتقد أن الشرطة العسكرية لا تختلف كثيرًا عن مباحث أمن الدولة في رؤيتها للمتظاهرين. الذين يعملون في أجهزة القمع يحتاجون نفسيًا للتفكير في ضحاياهم باعتبارهم عملاء أو مومسات أو أعداء للوطن. الذي يمارس القمع لا بد أن يشوه في ذهنه صورة ضحاياه حتى يقتل ضميره ويتمكن من قمعهم وتعذيبهم.

ثانيًا: هل تساعد المحاكمات العسكرية في القضاء على البلطجة؟

هذا غير حقيقي؛ أولاً لأن القانون العادي يكفي جداً لمواجهة الجرائم جميعاً، وثانياً لأن المحاكمات العسكرية نادراً ما تم استعمالها ضد البلطجية الحقيقيين. مصر تعيش حالة خطيرة من الانفلات الأمني، فقد أطلق نظام مبارك ٢٣ ألف سجين جنائي من السجون لترويع المصريين، وحتى الآن لم يتم تطهير جهاز الشرطة من قيادات النظام السابق الذين ينفذون خطة فيما يبدو بغرض التقاعس عن حماية الأمن حتى يعاقبوا المصريين على الثورة ويجعلوهم يندمون عليها. ماذا فعلت الشرطة العسكرية للقضاء على الانفلات الأمني؟!

الإجابة: لا شيء تقريباً. إن المحاكمات العسكرية التي طالت صحفيين وإعلاميين وثورًا ومتظاهرين ومواطنين بسطاء لم تقترب من البلطجية الحقيقيين إلا نادراً.. في محافظة قنا تم قطع أذن مواطن قبضي بواسطة بلطجية ولم يتم القبض عليهم، وفي قنا أيضاً تم إغلاق خط قطار الصعيد لمدة عشرة أيام بواسطة بعض الأشخاص فلم تقبض عليهم الشرطة العسكرية، بالإضافة إلى ذلك تم إحراق كنائس عديدة في أطفح وإمبابة، وظهر المعتدون في تسجيلات بالصوت والصورة لكن الشرطة العسكرية لم تقبض عليهم، بل إن أحد المواطنين الملتحين ظهر في فيديو مسجل وهو يجرس على حرق الكنائس ولم تقترب منه الشرطة العسكرية، وفي أحداث العباسية كان البلطجية يعتدون على المتظاهرين فأصابوهم وقتلوا الشهيد محمد محسن أمام أنظار الشرطة العسكرية التي اكتفت كالعادة بالفرجة ولم تتدخل.

ثالثًا: ألا تُعد قرارات المشير طنطاوي بالإفراج عن بعض المعتقلين مبادرة طيبة؟

إن قرارات المشير طنطاوي بالعفو عن بعض المحكوم عليهم بالرغم من كونها مبادرة طيبة - أكبر دليل على أن القضاء العسكري غير مستقل، فالذي يملك العفو يملك بالضرورة فرض الأحكام، وفي دولة القانون لا يملك أحد حتى لو كان رئيس الدولة سلطة تعطيل القانون.

ليس المطلوب مبادرات إنسانية وإنما إيقاف المحاكمات العسكرية للمدنيين ومحاکمتهم أمام قاضيه الطبيعي.

رابعاً: لماذا يتمسك المجلس العسكري بالمحاكمات العسكرية؟

التفسير الوحيد أن المجلس العسكري يريد أن يستبقي في يده وسيلة قمع فعالة تمكنه من السيطرة على الرأي العام وإخماد الأصوات المعارضة لسياساته.. لقد كسر المصريون أثناء الثورة حاجز الخوف، كما أن جهاز الشرطة يعاني من ضعف الأداء، وبالتالي فإن المجلس العسكري يجد نفسه وحده في مواجهة رأي عام أيقظته الثورة وجعلته متحديةً مُصرّاً على انتزاع حقوقه.

الهدف الحقيقي من إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية هو إرجاع المصريين إلى حظيرة الطاعة والخضوع، فعندما يعلم كل شاب أن اشتراكه في مظاهرة قد يكلفه بضع سنوات في السجن الحربي، وتعلم كل فتاة أن اشتراكها في المظاهرة سيؤدي إلى انتهاك عرضها وتعريضها أمام الرجال لإجراء كشف العذرية - عندئذ سيعود المصريون إلى الخوف والسلبية ويدعون للمجلس العسكري حتى لو كانت قراراته خاطئة أو ظالمة.. حتى الآن لم تحقق المحاكمات العسكرية الغرض منها فما زالت روح الثورة متقدة وما زال المصريون مصممين على انتزاع حقوقهم مهما كان الثمن.

إن وقف إحالة المدنيين إلى محاكمات عسكرية قضيتنا جميعاً.. لقد دعت الجمعية الوطنية للتغيير إلى مظاهرة في ميدان التحرير يوم الجمعة المقبل من أجل إيقاف المحاكمات العسكرية للمدنيين.

أظن الاشتراك في هذه المظاهرة فرض عين على كل مصري.. قد نختلف في أفكارنا السياسية أو في رؤيتنا لوظيفة الدين في الدولة لكننا يجب ألا نسمح لأنفسنا بالاختلاف حول حق المصريين في محاكمات عادلة. لقد قدمت الثورة المصرية ألف شهيد وألف مفقود في الغالب استشهدوا وتم دفنهم في أماكن مجهولة، بالإضافة إلى ١٤٠٠ فقدوا أبصارهم من الرصاص المطاطي، وخمسة آلاف مصاب.

لا يمكن بعد كل هذه التضحيات أن نستبدل بمباحث أمن الدولة الشرطة العسكرية. لا يمكن أن نقبل إهدار كرامة المصريين من أي جهة كانت. إن كرامة أبسط مواطن مصري أهم من أكبر سلطة في البلد. هكذا علمتنا الثورة. عزيزي القارئ: إذا سكّت اليوم على المحاكمات العسكرية وسمحت بها لغيرك فقد تكون غداً أنت المتهم.

يكفي أن تكون عابراً في الشارع أثناء فض اعتصام أو تفريق مظاهرة لتجد نفسك مقبوضاً عليك والتهم جاهزة: البلطجة، واستعمال زجاجات المولوتوف، والاعتداء على الشرطة العسكرية، وإهانة القوات المسلحة.

المحاكمات العسكرية للمدنيين يجب أن تتوقف فوراً.

الديمقراطية هي الحل.

٦ من سبتمبر ٢٠١١

الثورة لها جولة أخرى

«يجب أن تفخروا بما أنجزتموه.. لقد استطعتم بشجاعة أن تسقطوا واحداً من أسوأ الأنظمة الدكتاتورية في العالم. لقد أثبتتم أن الفكرة أقوى من القمع وأن الحق أقوى من الرصاص». هذه الكلمات لم أسمعها في مصر وإنما قالتها لي سيدة إيطالية في مهرجان مانتوفا، وهو من أكبر المهرجانات الأدبية في إيطاليا، حيث ذهبت الأسبوع الماضي من أجل تقديم كتابي الجديد عن الثورة المصرية الذي صدر باللغة الإيطالية.. عقدت ندوات في خمس مدن إيطالية هي: مانتوفا وأرونا وروما ونابولي وباري، بالإضافة إلى لقاءات صحفية عديدة.. في كل مكان كنت أحس بحماسة الإيطاليين للثورة المصرية، ثم في وسط الرحلة جاءت الأنباء بالهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة. وسائل الإعلام الإيطالية اليمينية (التي هي غير متحمسة أساساً للثورة) استغلت الفرصة وضخمت من حجم الحدث لتقول إن مصر الثورة قد سقطت في الفوضى الشاملة.

بعض الأسئلة الموجهة إليّ بدأت تعكس قلق الإيطاليين مما يحدث في مصر. أكدت لهم أن التوتر بين مصر وإسرائيل بدأ عندما اخترقت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية وقتلت ستة عسكريين مصريين كانوا يؤدون واجبهم، وقلت إن الهجوم على السفارة مدبر من جهات تريد تشويه وجه الثورة، كما أكدت أن الحالة الأمنية في مصر ليست منفلة بالقدر الذي يؤدي إلى الفوضى وأن المناطق السياحية بالذات مؤمنة بالكامل بواسطة القوات المسلحة.. الغريب أن السفير المصري في روما لم يظهر ليشرح للرأي العام الإيطالي ما يحدث في مصر. اندهشت من صمت السفير المصري. أليس من واجبه أن يبادر بتوضيح الصورة الصحيحة عن مصر حتى لا يتم استغلال الشائعات في

التأثير على السياحة؟! على أن دهشتي زالت عندما قرأت بياناً يوزعه الشبان المصريون في إيطاليا عرفت منه أن السفير الحالي كان من المقربين للسيد أحمد أبو الغيط لدرجة أنه أصر على تعيينه في إيطاليا قبل أن يغادر منصبه كوزير للخارجية.. السفير المصري في روما إذن ينتمي إلى النظام الذي ثار ضده المصريون وأسقطوه، ولعله لا يجد في نفسه الحماسة الكافية للدفاع عن الثورة. إن ما حدث في إيطاليا مجرد انعكاس لما يحدث في مصر.. لقد قام المصريون بواحدة من أعظم الثورات في تاريخهم وبعد مرور ثمانية أشهر كاملة، باستثناء خلع مبارك ومحاكمته مع عصابته وإلغاء التوقيت الصيفي، فإن المواطن لا يشعر بعد الثورة بأي تغيير في حياته اليومية، بل إن أحوال المصريين ازدادت سوءاً جراء انعدام الأمن وانتشار البلطجة والجرائم أمام أعين رجال الشرطة وارتفاع الأسعار بطريقة غير مسبوقة، أضف إلى ذلك الرؤية الضبابية للمستقبل والقرارات السياسية المرتبكة المتضاربة، ما السبب؟ يجب أن نتذكر أن الثورة المصرية لم تتول السلطة، وبالتالي فإنها ليست مسئولة عما يحدث، لكن المسئول الوحيد المجلس العسكري الذي يمارس مهام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب جميعاً أثناء الفترة الانتقالية.. لقد ثار المصريون ضد حسني مبارك وأسقطوه، وعندما نزل الجيش في الشوارع احتفل الثوار بالنصر ثم انصرفوا إلى بيوتهم وهم مقتنعون بأن المجلس العسكري سيكون وكيل الثورة الذي يحقق أهدافها بالكامل. هنا حدث سوء تفاهم حقيقي. لقد أخطأنا لأننا لم ندرك أن الدور الوطني العظيم للجيش المصري شيء والدور السياسي للمجلس العسكري شيء آخر. إن المجلس العسكري لم يكن يومًا ثوريًا ولم يكن يومًا معارضًا لنظام مبارك لأنه ببساطة كان جزءًا منه.

لقد اعتبرت الثورة أن خلع حسني مبارك خطوة عظيمة لكنها مجرد بداية لاستئصال نظام مبارك من جذوره، بينما اعتبر المجلس العسكري استقالة مبارك خطوة لا مفر من قبولها من أجل إنقاذ النظام القديم. إننا نقدر قرار المجلس العسكري بعدم مساندة الدكتاتور ضد إرادة الشعب، لكن المجلس العسكري لم يتخذ أي إجراءات حقيقية من أجل حماية الثورة.. إن السادة لواءات المجلس العسكري حتى يوم واحد فقط قبل الثورة كانوا ينظرون إلى النظام القديم باعتباره كيان الدولة المصرية، وبالتالي فإنهم غير قادرين على أن يشاركوا في هدم نظام كانوا متوائمين معه، بل كانوا في الواقع جزءًا منه.. بالرغم

من العبارات الدبلوماسية الأنيقة فالواضح أن المجلس العسكري لا يتفق مع الثورة ولا يوافق على رؤيتها للتغيير. إن محاكمة مبارك ورموز الفساد تمت بضغوط شعبية جارفة لم يستطع المجلس أن يقاومها، لكنه بعد ذلك رفض الاستجابة للتغيير، بل إن أعضاء المجلس بدأوا شيئاً فشيئاً يضيقون بمطالب الثورة المشروعة حتى لجأ المجلس العسكري إلى قمع المصريين بواسطة الشرطة العسكرية والمحاكمات العسكرية.

إن جرائم أفراد الشرطة العسكرية في هتك أعراض المتظاهرات بدعوى الكشف على عذريتهن وتعذيب المتظاهرين وإهدار آدميتهن، بالإضافة إلى ١٢ ألف مصري تمت إحالتهم إلى المحاكم العسكرية - كل هذه المآسي تقطع بأن رؤية المجلس العسكري للثورة ليست أبداً كما ذكر في بياناته الأولى، بل إن بعض اللواءات في المجلس العسكري اتهموا مجموعة من أنبل الوطنيين المصريين بالعمالة وقد عجزوا بالطبع عن تقديم أي أدلة على اتهاماتهم الكاذبة.

إن تمسك المجلس العسكري بالنظام القديم هو السبب الحقيقي في كل المشكلات التي نعاني منها: بدلاً من كتابة دستور جديد اكتفى المجلس العسكري بتعديل بضع مواد في الدستور القديم ثم أجرى الاستفتاء على التعديلات ولم يلبث أن انقلب على نتيجة الاستفتاء وأعلن دستوراً مؤقتاً من ٦٣ مادة، وهكذا فرض على المصريين شكل النظام السياسي القادم دون أن يستشيرهم.. وقد أدت هذه العشوائية الدستورية إلى تشتت وانقسامات بين القوى الوطنية لم تكن لتحدث لو أن المجلس العسكري قام بدوره كوكيل للثورة في تحقيق أهدافها بدلاً من أن يفرض على المصريين إرادته وتوجهاته. لقد أصر المجلس العسكري على استبقاء نظام مبارك كاملاً بكل عناصره: القضاة الذين أشرفوا على تزوير الانتخابات، والنائب العام الذي طالما اضطر إلى مواءمات سياسية في عهد مبارك، وقيادات جهاز الشرطة الذين ارتكبوا جرائم في حق الشعب المصري لم يحاسبهم أحد عليها.

القناصة الذين قتلوا مئات المصريين لم يفعل المجلس شيئاً للكشف عن شخصياتهم ومحاكمتهم، حتى جهاز أمن الدولة الذي كانت مهمته الأساسية تعذيب المصريين وإذلالهم، هذا الجهاز الرهيب طالبت الثورة بإلغائه ومحاكمة أعضائه على جرائمهم

لكن المجلس العسكري تمسك ببقائه بعد تغيير اسمه إلى «الأمن الوطني» (وكانها كانت مشكلتنا مع أمن الدولة تنحصر في اسمه). إن المجلس العسكري بمقاومته للتغيير منح فرصة ذهبية لأعداء الثورة حي يتآمروا ضدها.. سرعان ما تكونت شبكة واسعة وفعالة من أعداء الثورة: إعلاميون ومسؤولون حكوميون ورجال أعمال أثرياء وضباط شرطة وأعضاء في مجالس الشعب المزورة. هؤلاء الذين دبروا ونفذوا كل الأزمات التي عانينا منها بعد الثورة، بدءًا من أزمات المواد الغذائية والبنزين والسولار وصولًا إلى الفتنة الطائفية وإحراق الكنائس أمام أعين أفراد الشرطة العسكرية وضباط الشرطة، إلى أحداث التخريب التي لا يتم التوصل أبدًا إلى مرتكبيها. كل هذه مؤامرة واحدة تريد أن تنشر الفوضى والخراب في أنحاء بلادنا من أجل إجهاض الثورة بأي ثمن، لأن التغيير الديمقراطي سيقضي على مستقبل فلول نظام مبارك وقد يؤدي إلى محاكمتهم وإلقتهم في السجون. لقد كان ما حدث يوم ٩ من سبتمبر معبرًا عن عمق الأزمة التي نمر بها. لقد دعت القوى الثورية إلى مسيرة مليونية بعنوان «جمعة إصلاح المسار» كانت مطالبها: إيقاف إحالة المدنيين إلى محاكمات عسكرية، وتحديد جدول زمني لانتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. لقد تحالفت قوى عديدة من أجل إفشال جمعة إصلاح المسار، فقد رفضت بعض جماعات الإسلام السياسي الاشتراك في المظاهرة لأنها حريصة على إرضاء المجلس العسكري حتى تضمن لنفسها أكبر عدد من مقاعد الحكم. تم شن حملة إعلامية جبارة من أجل إفشال جمعة إصلاح المسار، بنفس الوسائل القديمة: برامج ملفقة وضيوف منافقين واستطلاعات رأي كاذبة.. كما أنفقت وزارة الزراعة خمسة ملايين جنيه من أجل إحضار آلاف الفلاحين إلى استاد القاهرة بدعوى الاحتفال بعيد الفلاح لصرف الأنظار عن المظاهرات.

على أن الشعب المصري قد أثبت من جديد أنه لا يزال قابضًا على جمر الثورة، فنزل ملايين المصريين في مظاهرات حاشدة في محافظات عديدة، حتى إن الفلاحين الذين تم إحضارهم من قراهم تركوا الاحتفال الهزلي في الاستاد وانضموا إلى مظاهرة ميدان التحرير. نجاح جمعة إصلاح المسار كان كاملاً وفريدًا وقد حمل معاني عديدة: أولاً أن جماعات الإسلام السياسي التي اعتمد عليها المجلس العسكري في توجيه الثورة عاجزة عن السيطرة على ثورة كبرى كتبها الشعب المصري بدمائه، فقد نجحت المليونية بالرغم

من مقاطعة الإخوان والسلفيين. ثانيًا أنه مهما ضاعف المجلس العسكري من إجراءات القمع لن يستطيع إجهاض الثورة، لأنه يواجه مصريين مختلفين تمامًا عن أولئك الذين حكمهم مبارك ثلاثين عامًا.. في نهاية اليوم كان لا بد من تدبير حوادث واعتداءات من أجل تشتيت الانتباه عن نجاح المليونية وتبرير العمل بقانون الطوارئ.

لا أريد أن أضيع وقت القارئ في إثبات أن الهجوم على وزارة الداخلية والسفارة الإسرائيلية ليس سوى مؤامرة مدبرة ضد الثورة.. فقط أسأل: لماذا انسحبت قوات الشرطة قبل الهجوم؟ ولماذا لم تحرك الشرطة العسكرية ساكنًا على مدى ساعات وتركت المعتدين يفعلون ما بدا لهم في وزارة الداخلية والسفارة الإسرائيلية؟! الأزمة في مصر الآن بين طرفين: ثورة عظيمة تريد هدم النظام القديم لتبني بلدًا جديدًا، ومجلس عسكري يقاوم التغيير بكل قوته.. ما العمل؟! الحل يتمثل في توحيد قوى الثورة ثم مطالبة المجلس العسكري بإلغاء قانون الطوارئ، وإيقاف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية وجميع المحاكم الاستثنائية، وتطبيق قانون الغدر من أجل منع فلول النظام القديم من إفساد مجلس الشعب المقبل.. بعد ذلك يجب على المجلس العسكري أن يسرع بإجراء انتخابات تنقل السلطة إلى حكومة مدنية.. إذا رفض المجلس العسكري تنفيذ هذه المطالب المشروعة فإن الثورة المصرية ستكون أمامها جولة جديدة وهي مستعدة لخوضها، ولسوف تنتصر فيها بإذن الله كما انتصرت من قبل.

الديمقراطية هي الحل.

٢٠ من سبتمبر ٢٠١١

ماذا ينقص مصر؟!

حدث ذلك قبل الثورة بعامين.

تلقيت اتصالاً من المخرج الفرنسي جون لوي مارتينيللي أخبرني خلاله أنه قرر أن يعد مسرحية مأخوذة عن روايتي شيكاجو. رحبت بالفكرة وزارني مارتينيللي مرارا في القاهرة ليعرض عليّ تصوره عن المسرحية التي يعدها. جون لوي مارتينيللي واحد من أهم مخرجي المسرح في فرنسا، وقد تولى إدارة عدة مسارح فرنسية مهمة وهو الآن مدير مسرح ليزاماندييه الشهير في باريس. اشتهر مارتينيللي بثقافته الرفيعة وأفكاره المتحررة وانتمائه للقضايا الإنسانية ودفاعه عن حقوق الإنسان، بغض النظر عن الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية. من الناحية الفنية يتميز مارتينيللي بأفكاره المسرحية الخلاقة وتجديده الدائم في فن المسرح مع التركيز على العنصر الفني الإنساني، فهو يقدم مسرحاً فنياً جديداً ومتاحاً للناس جميعاً وقد أعد وأخرج من قبل عروضاً كثيرة مأخوذة من الأدب العالمي الكلاسيكي والمعاصر.

التقيت به لأول مرة فوجدت رجلاً يناهز الستين يتميز بنشاط وحيوية الشباب، شخصيته هادئة متواضعة. شرح لي أنه يحس بأن من واجبه كفنان فرنسي أن يقدم أعمالاً مسرحية تؤكد أننا جميعاً، مهما تكن اختلافاتنا الدينية والعرقية، في النهاية بشر لنا نفس الأحاسيس والأفكار، وقد وقع اختياره على روايتي شيكاجو لأسباب شرحها لي بالتفصيل.

شكرته على ثقته وقلت له إنني أعتبر نفسي مسئولاً فقط عن الرواية التي كتبتها، وإنني لا أ تدخل إطلاقاً في الإعداد لأنني مقتنع أن الإعداد مسئولية المعد وليس مسئولية

مؤلف الرواية. بالرغم من ذلك فقد أصر مارتينيللي على أن يطلعني أولاً بأول على تطور العمل وأرسل إلي النص المسرحي لأقرأه.. أعطى مارتينيللي المسرحية عنوان «كنت أتمنى أن أكون مصرياً». افتتح العرض في مسرح ليزاماندييه يوم ١٦ من سبتمبر وسوف يستمر حتى يوم ٢١ من أكتوبر، وبعد ذلك سيطوف بهار سيليا وليون ومدن فرنسية عديدة.. سافرت إلى فرنسا مدعوا من مسرح ليزاماندييه من أجل مشاهدة العرض المأخوذ عن روايتي.. كنت أعرف ذلك الشعور الذي انتابني من قبل عندما شاهدت فيلم عمارة يعقوبيان لأول مرة في نيويورك.. شعور غريب يجمع بين السعادة والدهشة.

هذه الشخصيات التي تخيلتها وعملت على كتابتها على مدى شهور، ها هي أمامي الآن يجسدها ممثلون يتحركون ويتكلمون كما تخيلتهم.. إلى جانب هذا الشعور الجميل كنت أفكر فيما هو أهم: أن أدبياً مصرياً تقدم أعماله الآن على واحد من أهم المسارح الفرنسية.. هذه مكانة مصر التي تستحقها.. مسرح ليزاماندييه يقع على بُعد نصف ساعة بالسيارة من وسط باريس، وهو قد اكتسب شهرة عريقة لأن الذي أسسه عام ١٩٦٦ الأديب الفرنسي العظيم أندريه مالرو عندما كان وزير الثقافة في عهد الرئيس ديغول. اتخذت مقعدي في القاعة المزدحمة بالجمهور الفرنسي الذي جاء ليرى كيف سيقدم مخرجهم المحبوب مارتينيللي لأول مرة عرضاً مأخوذاً من رواية مصرية.

تم إطفاء الأنوار تمهيداً لبداية العرض لكننا فوجئنا بمجموعة من الرجال والنساء يقتحمون القاعة وهم يصيحون بطريقة مزعجة مما أثار اعتراض بعض الحضور، لكننا سرعان ما اكتشفنا أن هؤلاء المقتحمين هم الممثلون أنفسهم. ها هو مارتينيللي العظيم يبدأ ألعابه السحرية: لقد قرر أن يدخل الممثلون إلى المسرح من الصالة وليس من الكواليس. بل إن فكرة العرض كله مبتكرة فنحن نرى مجموعة ممثلين يجلسون على مائدة طويلة ليقرأوا أدوارهم في المسرحية، وهكذا يتحكم المخرج في الخيوط الدرامية كما يريد.. ففي أي لحظة يتحرك الممثل ليؤدي دوره على المسرح ثم ينزوي في ركن أو يعود إلى مائدة القراءة بينما يقوم ممثل آخر ليؤدي دوره، وهكذا تمضي الخطوط الدرامية متلاحقة بينما الممثلون كلهم موجودون على المسرح، بل إن مارتينيللي يستعمل الممثلين في إعطاء خلفيات تساعد الأداء.. فعندما يدور الحوار بين ممثلين يكون هناك ممثلون آخرون في الخلفية يشكلون عنصراً بصرياً مكملًا للمشهد الرئيسي.. أعجبت

كثيرا بقدرة مارتينيللي على السيطرة الكاملة على الممثلين والأحداث والتحكم في إيقاع العرض؛ حتى إن المسرحية التي تستغرق ثلاث ساعات كاملة لا تثير الملل لدى المشاهدين الذين ظلوا يتابعون بشغف الأحداث الدرامية المتلاحقة.. طريقة أخرى مبتكرة ومدهشة في اختيار الممثلين لجأ إليها مارتينيللي عندما قرر وهو يختار ممثليه أن يتحرر من قيود الشكل.. في الرواية شخصية اسمها أحمد دنانة (وهو مبعوث مصري يدرس للحصول على الدكتوراه في شيكاغو وفي نفس الوقت عميل لمباحث أمن الدولة) الذي أدى شخصية دنانة ممثل فرنسي اسمه إريك كاروزو، وقد تم تركيب كرش صناعي له حتى يبدو مثل دنانة الذي وصفته في الرواية.. لماذا لم يختار مارتينيللي ممثلا عربيا لأداء شخصية دنانة؟ لقد أراد كما قال لي أن يؤكد على انتمائه الإنساني فهو يرى أننا جميعا بشر وأن الشخصيات الأدبية تتكرر في كل مكان وزمان، وبالتالي فقد قرر أن يتحدى التفكير النمطي للمتفرجين فيها هو ممثل فرنسي يؤدي دور شخص مصري قادم من أعماق الريف المصري وينجح فعلا بعد دقائق في إقناعك بأنه هو فعلا أحمد دنانة.. تنتهي المسرحية ليندفع المتفرجون في حالة من التصفيق الحماسي الذي استمر أكثر من ربع ساعة اضطر خلالها الممثلون إلى الخروج من الكواليس لتحية الجمهور أربع مرات متوالية لأن التصفيق لا يريد أن يتوقف.

دعاني المخرج فصعدت إلى المسرح وصافحت الممثلين جميعا ثم التقيت بهم بعد العرض وتحدثنا فلمست منهم فهما حقيقيا عميقا لقيمة ما يفعلونه.. إنهم يعتقدون أننا نحتاج إلى الفن الآن أكثر من أي وقت مضى، وهم جميعا ممثلون محترفون لكنهم يعتبرون أنهم أصحاب قضية في الفن والحياة وليسوا مجرد أشخاص مأجورين للتمثيل كما قال لي أحدهم.. يجب هنا أن أذكر أن مسرح ليزاماندييه ومعظم المسارح الكبرى في فرنسا تتلقى دعما من المال العام، هناك قاعدة مستقرة في فرنسا «أنه لا يمكن للدولة أن تترك المسرح للإنتاج الخاص لأنه سيبحث عن الربح بأي طريقة مما سيؤدي إلى نتيجتين: أولا التضحية بالفن الراقي من أجل التسلية وربما الإثارة الجنسية، وثانيا ارتفاع أسعار التذاكر مما يؤدي إلى حصر الجمهور في الأغنياء وحرمان طبقات الشعب من المسرح الجاد الحقيقي.

التذكرة في مسرح ليزاماندييه والمسارح الفرنسية العامة لا تتجاوز ثمن وجبة غداء في مطعم رخيص.. إن الثقافة حق أصيل للشعب. هذه القاعدة استقرت في فرنسا ولم تستطع حكومات اليمين أن تغيرها. أضف إلى ذلك أن مارتينيللي ومعظم المخرجين الكبار في فرنسا يساريون لهم مواقف واضحة ومعلنة ضد سياسات الرئيس ساركوزي، لكنهم مع ذلك يتلقون الدعم من الدولة الفرنسية من أجل القيام بواجبهم كفنانين في خدمة الشعب. والسبب في ذلك أن أحدا في فرنسا لا ينظر إلى الرئيس باعتباره والد الفرنسيين أو باعتباره رمزا لفرنسا إلى آخر هذه العبارات الخائبة الفارغة التي طالما استعملت من أجل تبرير الاستبداد في مصر.. بعد أن خرجت من العرض كان لا بد أن أفكر في هذا السؤال: «ماذا ينقص مصر حتى تحقق هذا التقدم الفني وتصبح مثل فرنسا؟»، الحق أن الإمكانيات الفنية في مصر ليست أبداً أقل من فرنسا. لدينا المؤلفون والمخرجون الموهوبون، ولدينا تاريخنا الفني الذي يجب أن نفخر به. يكفي أن نسترجع تاريخ السينما في فرنسا ومصر.. لقد أقيم أول عرض سينمائي في العالم في باريس في ديسمبر عام ١٨٩٥.. بينما أقيم أول عرض سينمائي في مصر في الإسكندرية في نوفمبر عام ١٨٩٦، أي أن السينما دخلت مصر فقط بعد ١١ شهرا من بدايتها في فرنسا بمعنى أن المصريين عرفوا السينما قبل دول أوربية كثيرة.. مصر تملك كل إمكانيات النهضة الفنية لكنها تعطلت سنوات بسبب الاستبداد والتطرف. الاستبداد الذي يضع أشخاصا في مناصب لا يستحقونها ويجعل ولاء المسئولين للحاكم وليس للشعب مما يؤدي إلى فساد الثقافة وتدهورها كما رأينا عندما كان فاروق حسني، وزير ثقافة مبارك، حريصا على شراء ذمم المثقفين وتحويلهم إلى أبواق للاستبداد ومهتما بإرضاء مبارك وزوجته بأنشطة ثقافية استعراضية بلا مضمون، وهنا أذكر أن صديقي مارتينيللي قابلني بعد أن حضر مهرجان الإسكندرية للسينما في عهد مبارك وعندما سألته عن انطباعه قال لي:

«لقد شعرت أنهم قاموا بدعوتي من أجل أخذ بعض الصور التذكارية، وبعد ذلك لم يجدوا ما يفعلونه معي».

الخطر الثاني الذي يهدد الثقافة المصرية هو انتشار الفهم الوهابي للإسلام مدعوما بأموال النفط. هذا الفهم الوهابي معاد للفنون جميعاً. الفن يستعمل الخيال في تصوير الواقع بعيوبه وأخطائه بينما الذهن المتطرف بطبيعته ليس مؤهلا لأي نوع من الخيال.

إن المتطرفين في مصر خارجون عن سياق الحضارة بمعنى الكلمة.. فهم يهاجمون نجيب محفوظ العظيم لأنه يصور رواد الحانات في رواياته، وهم لا يفهمون قيمة الآثار الفرعونية العظيمة ويريدون تغطية وجوها بالشمع خوفا من أن يعبدها المصريون باعتبارها أوثانا. هذه العقليات تحتاج إلى إعادة تأهيل حتى تدخل إلى الحضارة.. في ذلك العرض المسرحي الرائع الذي قدمه المخرج مارتينيللي وممثلوه العظام، في وسط المشاعر الإنسانية الجياشة التي انتابت المتفرجين ربما لا يستوقف المتطرف سوى أن الممثلة ليست محجة أو أن زميلها الممثل قد أمسك بذراعها وهو يؤدي دوره.. هناك تناقض جذري بين التطرف والفن. المتطرف لا يمكن أن يتذوق الفن ومتذوق الفن لا يمكن أن يكون متطرفا. على أنني متفائل بمستقبل الفن في مصر أكثر من أي وقت مضى.. لقد قامت ثورة مصر العظيمة وخلعت حسني مبارك وهو الآن يحاكم على جرائمه الكثيرة الرهيبة في حق المصريين لكن المعركة لم تنته. إنها بالكاد تبدأ.

هناك محاولة لإعادة إنتاج نظام مبارك كما أن مؤامرات الثورة المضادة لا تنقطع من أجل منع التغيير والضغط على المصريين حتى يتخلوا عن أهداف ثورتهم.. لكن الثورة ما زالت قائمة ومتقدة وسوف تنتصر بإذن الله. كل من يتصور أنه يستطيع أن يمنع التغيير أو أن بمقدوره أن يخدع المصريين أو يجمعهم أنصحهم بتأمل حسني مبارك وولديه وهم واقفون كمتهمين في محكمة الجنايات ليأخذ العبرة. مصر بدأت المستقبل ولن تعود إلى الوراء أبداً.

الديمقراطية هي الحل.

٢٧ من سبتمبر ٢٠١١

مسلم أم قبطي أم إنسان؟

هل تعتبر نفسك في المقام الأول مسلماً أم مسيحياً أم إنساناً؟! هل تعتبر انتماؤك أولاً إلى دينك أم أن انتماؤك إلى الإنسانية يسبق أي انتماؤ آخر.. إن إجابة هذا السؤال سوف تحدد رؤيتك للعالم وتعاملك مع الآخرين. فلو أنك تعتبر نفسك إنساناً قبل أي اعتبار آخر فإنك قطعاً سوف تحترم حقوق الآخرين بغض النظر عن أديانهم. إن الفهم الصحيح للدين سيجعلك بالضرورة أكثر انتماؤاً للإنسانية لأن الدين في جوهره دفاع عن القيم الإنسانية: العدل والحرية والمساواة.. أما لو اعتبرت أن انتماؤك للدين يسبق انتماؤك للإنسانية فقد بدأت طريقاً خطراً ستورط آخره غالباً في التعصب والعنف.. الدين بطبيعته ليس وجهة نظر وإنما هو اعتقاد حصري لا يفترض صحة الأديان الأخرى. يبدأ الأمر بأن يؤمن الإنسان بأن دينه هو الوحيد الصحيح أما أتباع الأديان الأخرى فهم في نظره ضالون لأن أديانهم مزيفة أو محرفة أو لم تنزل من السماء أساساً.. هذا الاحتقار للأديان الأخرى سيؤدي بك بالضرورة إلى التقليل من شأن أتباعها. فإذا كان المختلفون عنك دينياً يؤمنون بأوهام وخزعبلات بينما أنت الوحيد الذي يؤمن بالدين الصحيح فلا يمكن أن يتساوى هؤلاء الضالون معك في الحقوق الإنسانية.. شيئاً فشيئاً سيؤدي بك هذا التفكير إلى نزع الطابع الإنساني عن المختلفين معك في الدين (dehumanization).

سوف تفكر في أصحاب الأديان الأخرى بشكل جمعي وليس بطريقة فردية. إذا كنت مسلماً لن ترى جارك القبطي باعتباره إنساناً له وجود مستقل وسلوك شخصي وإنما ستعتبره واحداً من الأقباط، وسوف تعتبر أن الأقباط عموماً لهم سلوك وطباع

معينة تميزهم، عندئذ سوف تقطع خطوة أخرى نحو الكراهية فتقول جملا من نوع:

- هؤلاء الأقباط خبيثاء ومتعصبون.. أنا لا أحبهم.

وقد تبلغ بك كراهية أصحاب الديانات الأخرى إلى درجة التقزز، فهم في نظرك، بالإضافة إلى كونهم كفارا، غارقون في النجاسة لأنهم لا يتطهرون بنفس طريقتك من الجنابة، وقد تلاحظ إذا اقتربت من أحدهم أن لهم رائحة مميزة ربما بسبب البخور الذين يستعملونه أو الطعام الذي يأكلونه.. عندما تصل إلى هذه الدرجة يا عزيزي القارئ فأنت للأسف شخص متعصب متطرف دينيا وأنت مرشح بقوة لارتكاب جرائم في حق الآخرين لأنك فهمت الدين بطريقة خاطئة أدت بك إلى كراهية الآخرين واحتقارهم.. السؤال هنا: كيف كان المصريون يمارسون تدينهم؟! الحق أن المصريين من أكثر الشعوب تدينا لكن تراثهم الحضاري جعلهم دائما يفهمون الدين على النحو الصحيح. لقد احترمت مصر دائما الأديان جميعًا وكانت دائما مكانا آمنا متسعا للجميع فاستقبلت المهاجرين من كل الملل والأعراق.. أرمن وإيطاليين ويونانيين ويهود وبهائيين.. كما أن حضارة مصر أتاحت الحريات الشخصية إلى أقصى مدى.. في مصر المتحضرة أنت الذي تحدد نمط حياتك. إذا أردت أن تذهب للصلاة اذهب وإذا أردت أن تذهب لترتكب المعاصي اذهب. أنت حر تماما لكنك أيضًا وحدك مسئول تماما عن أفعالك أمام الله والقانون. في عام ١٨٩٩ قدم الإمام العظيم محمد عبده القراءة المصرية للإسلام فخلص العقل المصري مرة واحدة وإلى الأبد من التعصب والخزعبلات، وبالرغم من الاحتلال البريطاني انطلقت مصر لتكون رائدة في كل مجال تقريبا.. ظل هذا الفهم المصري المتسامح للإسلام مستقرا في مصر حتى اندلعت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وبفضل تضحيات الشعبين المصري والسوري ارتفع سعر النفط عدة مرات مما أعطى الدول الخليجية النفطية قوة اقتصادية غير مسبوقه. ولأن النظام السعودي يعتمد في استقراره السياسي على تحالفه مع الشيوخ الوهابيين فقد تم إنفاق ملايين الدولارات من أجل نشر الفهم الوهابي للإسلام في العالم كله. أضف إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية في مصر قد أجبرت ملايين المصريين على الهجرة للعمل في السعودية فعادوا مشبعين بالأفكار الوهابية الغريبة تماما عن المجتمع المصري. القراءة الوهابية للإسلام، على العكس تماما من القراءة المصرية، مغلقة متشددة معادية للديمقراطية ظالمة للمرأة..

الوهابية تحيل الدين غالباً إلى طقوس وإجراءات وتهتم بالشكل على حساب جوهر الدين.. المصري يتعلم في بلاد الوهابية أن شعر زوجته لو انكشف في الشارع فليسوف تردعه فوراً جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المسئولة عن فرض الأخلاق الحميدة بالقوة)، وفي نفس الوقت يدرك المصري في السعودية أن القوانين لا يمكن تطبيقها أبداً على الأمريكيين والأوربيين والأمراء والكبراء وإنما تطبق القوانين بصرامة فقط على المصريين وبقية الجنسيات المستضعفة. المصري هناك يتعلم أن التقاعس عن أداء الصلاة من الكبائر، ولكن في نفس الوقت، أن يقوم الكفيل السعودي بإذلال المصريين ونهب حقوقهم المالية وإلقتهم في السجن إذا طالبوا بحقوقهم.. فهذه مسألة أخرى بعيدة تماماً عن الدين وفقاً للمفهوم الوهابي. على مدى عقود انتشرت الأفكار الوهابية في مصر وكان أخطر ما زرعت في المجتمع المصري كراهية الأقباط وتحقيرهم. ونعود إلى مجلة روزاليوسف العدد ٤٣٢٧ لنقرأ موضوعاً للأستاذ عصام عبد الجواد استعرض فيه تصريحات شيوخ السلفيين الوهابيين عن الأقباط.. فالشيخ سعيد عبد العظيم يقول:

«لا محبة ولا صداقة مع النصارى ولا يجوز اتخاذ أولياء منهم أو تهنتهم بأعيادهم لأنهم يزدادون كفراً في أعيادهم». الشيخ أبو إسلام يقول: «يجب أن يتعقل المسيحيون لأن كل ما يؤمنون به مناف للحقيقة والعقل». الشيخ ياسر البرهامي يؤكد أنه «لا يجوز للمسلم مشاركة الأقباط في مناسباتهم الدينية لأنهم مشركون». أما الشيخ أحمد فريد فيقول: «لا يجوز للمسلم أن يواسي القبطي في ميت له ولا يجوز أن يعشمه بشيء في الآخرة فليس للقبطي في الآخرة إلا نار جهنم».

هذه أمثلة لما يتردد كل يوم في الخطب التي يلقيها مشايخ الوهابية في المساجد والفضائيات السعودية، هذا الكلام إذا حدث في أي دولة محترمة يعتبر جريمة تحريض على كراهية المواطنين والاعتداء عليهم لمجرد أنهم مختلفون في الدين. لكن مشايخ الوهابية للأسف يسممون عقول المصريين ويملثون قلوبهم بالكراهية والتعصب بلا أدنى رادع من أخلاق أو قانون.. ماذا نتوقع من هؤلاء الذين يفكرون بهذه الطريقة؟! هنا يبدو ما حدث منذ أيام في قرية الماريناب بإدفو في محافظة أسوان مفهوماً بل متوقعاً.. في قرية الماريناب توجد كنيسة مار جرجس التي يصلي فيها أقباط القرية منذ عام ١٩٤٠ وقد تهدمت حوائطها مؤخراً بفعل القدم فقام المسئولون عنها بإصدار تراخيص قانونية

من أجل تجديدها.. إلى هنا والأمر طبيعي.. فجأة حدثت مشكلة: ظهرت مجموعة من السلفيين الوهابيين ليرفضوا ترميم الكنيسة وبدلاً من أن تقوم السلطات بتنفيذ القانون وحماية الكنيسة.. عقد مسئولون في الشرطة والجيش مجلساً عرفياً قام فيه السلفيون بإملاء شروطهم على خادم الكنيسة حتى يقبلوا تجديدها، فاشتروا أن تظل الكنيسة بدون ميكروفونات ولا قبب ولا صلبان.

السؤال هنا: كيف تقوم كنيسة دون الصليب الذي هو رمز العقيدة المسيحية؟ الإجابة أن هذه رغبة السلفيين التي وافق عليها المسئولون في الشرطة والجيش واضطر خادم الكنيسة إلى الموافقة عليها حتى يتمكن من ترميم كنيسته.. الغريب أن قبول خادم الكنيسة بهذه الشروط المجحفة لم ينقذ الكنيسة من السلفيين. ففي يوم الجمعة التالي قام خطيب الجامع الوهابي بتحريض المصلين ضد الكنيسة، وما إن انتهت الصلاة حتى انطلق المتعصبون وحاصروا الكنيسة ثم أحرقوها وهدموها تماماً. وقد ارتكبوا جريمتهم على مدى ساعات لم تتدخل خلالها قوات الجيش أو الشرطة لحماية بيت من بيوت الله. أما السيد محافظ أسوان، وهو من فلول نظام مبارك، فقد اعتمد الطريقة القديمة في إنكار المسؤولية فصرح بأنه لا توجد أصلاً كنيسة في القرية (أي أن كل ما حدث كان مجرد تهيؤات في أذهان بعض الأقباط لا أكثر ولا أقل). إن جرائم الاعتداء على الكنائس تكررت بطريقة غريبة ومريبة في مصر بعد الثورة؛ فما حدث في إدفو قد حدث من قبل في الفيوم والإسماعيلية وإمبابة وعين شمس وأطفيح.. الأمر الذي يثير أكثر من سؤال:

أولاً: إن المجلس العسكري يقوم بمهام رئيس الجمهورية والبرلمان جميعاً أثناء الفترة الانتقالية، وبالتالي فهو وحده المسئول عن إدارة البلاد، لماذا يتعامل أفراد الشرطة العسكرية مع المتظاهرين بقسوة فيضربونهم ويعذبونهم ويهينون آدميتهم بينما يكتفي أفراد الشرطة العسكرية بالتفرج على السلفيين وهم يحرقون الكنائس والأضرحة ويقطعون أذن مواطن قبطي ويقطعون خط قطار الصعيد لمدة عشرة أيام كما حدث في قنا؟! لماذا تتحول قبضة الشرطة العسكرية القاسية إلى قفاز من حرير عندما تتعامل مع السلفيين؟ لماذا يجلس ممثلو الجيش والشرطة مع السلفيين للتفاوض ويخضعون لشروطهم وكأنهم يمثلون دولة أخرى أقوى من مصر؟! ما الصفة القانونية للإخوة

السلفيين التي تمكنهم من تفتيش الكنائس والساح بينائها بشروطهم أو منعها وهدمها أو حتى إحراقها إذا أرادوا؟ هل يتمتع السلفيون بحظوة سياسية معينة عند المجلس العسكري أم أن حوادث الانفلات الأمني والعنف الطائفي تحقق مصلحة سياسية معينة للمجلس العسكري لأنها تبرر بقاءه في السلطة بذريعة الحفاظ على الأمن وحماية الأقباط من اعتداءات المتطرفين؟!

ثانيا: منذ القرن التاسع عشر ناضل الشعب المصري على مدى عقود وقدم آلاف الشهداء من أجل هدفين: الاستقلال والدستور.. من أجل إنهاء الاحتلال الإنجليزي وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التي كانت أمل زعماء مصر جميعاً، بدءاً من سعد زغلول وحتى جمال عبد الناصر.. هؤلاء الزعماء لم يكونوا علمانيين معادين للإسلام كما يردد الوهابيون لكنهم كانوا من الثقافة والرقى الحضاري بحيث يدركون أن الدولة المدنية التي تساوي بين مواطنيها، بغض النظر عن أديانهم، هي الطريق الوحيد للتقدم. إن أي محاولة لتغيير التركيبة المدنية للدولة ستؤدي بمصر إلى كارثة حقيقية.. فإذا كان الوهابيون لا يطبقون وجود كنيسة وهم مجرد أفراد فماذا سيفعلون بنا، مسلمين وأقباطاً، إذا تولوا السلطة في مصر؟!

إن الإسلام إذا أحسننا فهمه يجعلنا أكثر إنسانية وتسامحاً واحتراماً لعقائد الآخرين، أما تحقير الأقباط والاعتداء عليهم فهما من الجرائم المشينة التي لا علاقة لها بأي دين.

الديمقراطية هي الحل.

٤ من أكتوبر ٢٠١١

مصر في مواجهة الفاشية

ما رأيك في سعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر؟ أليس هؤلاء زعماءنا العظام الذين ناضلوا طويلا من أجل استقلال مصر وحريتها؟ لماذا طالبوا جميعًا بدولة مدنية ولم يفكروا في دولة دينية؟ هل كانوا كفارا أو معادين للإسلام؟! بالعكس كانوا مسلمين ملتزمين، حتى إن مصطفى النحاس كان يُضرب به المثل في التدين. سؤال آخر: هل كان المصريون قبل عقد الثمانينيات أقل إسلاما منهم اليوم؟! بالعكس كانوا مسلمين يحافظ معظمهم على الفروض ويتقون الله بقدر استطاعتهم في كل تصرفاتهم.. المصريون إذن كانوا مسلمين قبل أن تصل الدعوة الوهابية إلى مصر.. ما الفرق بين إسلام المصريين المعتدل وإسلام مشايخ الوهابية؟! الفرق أن المصريين جميعًا كانوا يرون جوهر الإسلام في القيم الإنسانية العظيمة التي يدعو إليها: العدل والحرية والمساواة.. لكنهم لم يفكروا قط في استعمال الإسلام كبرنامج سياسي من أجل الوصول للحكم. يُحكى أن الزعيم أحمد حسين ذهب ليعرض برنامج حزبه «مصر الفتاة» على مصطفى النحاس وما إن قرأ النحاس كلمة الله في البرنامج حتى غضب، وقال: «لفظ الجلالة أكبر وأعظم من أن يكتب في برنامج سياسي.. إذا تحدثت عن الله في برنامج سياسي ستكون دجالاً».

كانت رؤية زعيم الوفد واضحة في عدم خلط الدين بالسياسة.. المصريون جميعًا (باستثناء الإخوان المسلمين) كانوا يتعاملون مع الإسلام باعتباره دينًا عظيمًا وليس برنامجًا سياسيًا.. منذ نهاية السبعينيات انتشر الإسلام السياسي في مصر بدعم من أموال النفط الخليجي الذي تضاعف سعره بعد حرب ١٩٧٣. الإسلام السياسي يستهدف الوصول إلى السلطة بواسطة ثلاث أفكار رئيسية:

أولاً: أن هناك مؤامرة غربية استعمارية ضد الإسلام تحتم علينا إعلان الجهاد ضد الغربيين الصليبيين.

وأنا أختلف مع هذه الفكرة، فالأنظمة الغربية استعمارية لكن الشعوب الغربية ليست بالضرورة كذلك، وقد رأينا كيف نظم ملايين الغربيين المظاهرات ضد الحرب على العراق ورأينا كيف ساندوا الثورات العربية. معظم الغربيين كأفراد ليسوا أعداء للإسلام، كما أن النظام الغربي الرسمي لا يعادي الإسلام ذاته لكنه يعادي كل ما يعطل مصالحه. فإذا اتفقت حكومات إسلامية مع مصالح الغرب الاستعمارية فسوف يدعمها بكل قوته مثلما فعل مع الحكومة السعودية والجنرال ضياء الحق في باكستان وحركة طالبان قبل أن ينقلب الغرب عليها.. الاستعمار الغربي سيعاديك فقط إذا جعلك الإسلام تثور وتطالب بحقوقك التي نهبتها، أما إذا كنت متعاوناً مع الاستعمار وتحقق مصالحه فسوف يحبك ويدعمك بالرغم من لحيته وجلبابك وتشددك الديني.

الفكرة الثانية: أن شرع الله معطل وعلينا أن نقيمه، وإلا فإننا نكون كفاراً.. أختلف مع هذه الفكرة لأنه أينما يتحقق العدل والحق فقد تحقق شرع الله ويجب ألا نخلط هنا بين الشريعة والفقه. الشريعة إلهية ثابتة والفقه بشري متغير. واجب الفقهاء أن يجتهدوا ليجعلوا الدين ملائماً للعصر ليساعد الناس في حياتهم ولا يزيدها صعوبة وتعقيداً.. مثال على ذلك: إذا كانت عقوبة السرقة قطع اليد، وإذا وجد الحاكم أن تنفيذ هذه العقوبة سيتسبب في مشكلات كبرى (كما حدث في السودان وأدى إلى تقسيمه) أليس من حق الحاكم أن يعتبر قطع اليد الحد الأقصى للعقوبة ويستعمل الحبس كعقوبة أقل؟! ألم يبطل سيدنا عمر بن الخطاب عقوبة قطع اليد في عام المجاعة؟! إذا كان هناك قانون لا يخالف الشرع ويحقق العدل ألا يكون مطابقاً للشريعة؟! أليس كل ما يحقق الخير والعدل للناس يحقق شرع الله؟

الفكرة الثالثة: أن الإسلام قد فرض علينا نظاماً محدداً للحكم ويجب علينا أن نتبعه.. هنا أيضاً نختلف، فالإسلام قد حدد مبادئ للحكم ولم يحدد نظاماً للحكم.. لنقرأ معاً الخطبة التي ألقاها أبو بكر، رضي الله عنه، عندما تولى الخلافة:

«أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، الضعيف فيكم قوي عندي حتى

أرجع إليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم».

هذه الخطبة تحتوي على مبادئ الحكم الإسلامي؛ فالحاكم ليس أفضل من الرعية وهو لا يحكم بالحق الإلهي، وإنما بإرادة الشعب الذي يكون من حقه محاسبة الحاكم وخلعه إذا أراد. هذه مبادئ الحكم في الإسلام وهي ذاتها مبادئ الديمقراطية: الحرية والمساواة وتداول السلطة وسيادة الشعب.. هذه المبادئ العظيمة لم تتحقق في التاريخ الإسلامي إلا لفترة قصيرة جداً.. فترة الخلفاء الراشدين الأربعة (منذ عام ١١ وحتى عام ٤٠ هجرية) ثم عامين (من ٩٩ وحتى ١٠١ هجرية) حكم خلالها الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز.. بعد ذلك تحولت الخلافة الإسلامية إلى ملك عضوض.. اختفت المبادئ العظيمة التي أقرها أبو بكر، رضي الله عنه، وبدأ صراع شرس دموي على السلطة.

هذه حقيقة تاريخية لكنها لا تقلل أبداً من إنجاز الدولة الإسلامية، أولاً لأن الحكم الاستبدادي كان السمة الغالبة على كل الدول في تلك الحقبة، وثانياً لأن الدولة الإسلامية بالرغم من استبدادها المطلق قد صنعت إنجازاً حضارياً عظيماً وكانت رائدة في العلوم والفنون جميعاً، بينما كانت أوروبا تتخبط في ظلام الجهل.. لكن اعتزازنا بإنجاز المسلمين القدماء يجب ألا يدفعنا إلى إعادة إنتاج النظام الاستبدادي الذي كان يحكمهم.

هنا يخلط أصحاب الإسلام السياسي بين التاريخ والدين، ويعتبرون الخلافة الإسلامية (وهي اختراع بشري لم يأمر به الدين) فرضاً دينياً.. وقد تكرر هذا الخلط الخطير في كل البلاد التي استولى فيها الإسلام السياسي على السلطة، حيث نشأ حكم استبدادي راح يعصف بالحرريات والحقوق جميعاً باسم الدين. إن الديمقراطية هي التطبيق الصحيح لمبادئ الإسلام، لكننا لو حاولنا أن نعيد إنتاج الشكل السياسي للدولة الأموية أو العباسية فسوف نقع في الاستبداد حتماً مهما حسنت نوايانا.

سؤال: حتى لو كنا مختلفين فكرياً مع جماعات الإسلام السياسي أليس من حقهم، أن يسعوا إلى الحكم عن طريق الديمقراطية؟! الإجابة: طبعاً من حقهم، لكننا هنا يجب أن

نميز بين جماعات الإسلام السياسي الديمقراطية وجماعات الفاشية الدينية.. مصطلح الفاشية مشتق من كلمة إيطالية تعني مجموعة من الصولجانات كان الإمبراطور الروماني يحملها للتدليل على سلطته. الفاشية الآن تستعمل لوصف أي مذهب سياسي أو ديني يعتقد أتباعه أنهم وحدهم يملكون الحقيقة المطلقة ويسعون لفرض معتقداتهم على الآخرين بالقوة.. للأسف هذا المفهوم للفاشية ينطبق على كثيرين من أنصار الإسلام السياسي، فهم يؤمنون بأنهم وحدهم الذين يمثلون الإسلام ويعتبرون كل من لا يوافقهم رأيهم معاديا للإسلام، وهم على استعداد كامل لأن يفرضوا أفكارهم بالقوة على الآخرين. بل إن تاريخ بعضهم حافل بجرائم الاعتداء على الكنائس والأضرحة وإحراق محال الفيديو ونهب محال الأقباط، بل وجرائم قتل راح ضحيتها الرئيس أنور السادات وسياح أجانب ومواطنون مصريون أبرياء.. يكفي أن ترى كيف يتعامل هؤلاء الفاشيون مع الأقباط ومع الوطنيين الليبراليين، كيف يكرهونهم ويحتقرونهم ويكيلون لهم الشتائم والافتراءات.. كيف يتحدث هؤلاء الفاشيون عما سيفعلونه بمصر إذا وصلوا إلى الحكم: لن تكون هناك موسيقى ولا مسرح ولا سينما ولا أحزاب للمختلفين معهم.. لن تكون هناك سياحة وستتم تغطية الآثار المصرية العظيمة بالشمع.. لن يكون هناك أدب عظيم لأن أحد رموز الفاشية الدينية قال إن نجيب محفوظ (أحد أهم الروائيين في العالم) مسئول عن انحلال المصريين الأخلاقي بسبب رواياته الإباحية!! الفاشية الدينية تهدد مصر بالإظلام التام وهي تستغل مشاعر المصريين الدينية للوصول إلى الحكم. إذا كنت مرشحا عاديا فسوف تجتهد لإقناع ناخبك ببرنامجك الانتخابي، أما الفاشية الدينية فهي لا تقدم برنامجا، وإنما تقول للناس إذا كنتم مسلمين فنحن الإسلام وإذا لم تنتخبونا فأنتم علمانيون كافرون.

المشكلة هنا أن الفاشية الدينية ليست صناعة مصرية خالصة وإنما تتدفق عليها أموال النفط الوفيرة.. هناك مقال مهم للسيد كورتين وينزر، وهو دبلوماسي أمريكي كان مبعوثا في الشرق الأوسط، نشره في مجلة ميدل إيست مونيتور (عدد يونية ٢٠٠٧). ذكر السيد وينزر أنه في عام ٢٠٠٣ أثناء جلسة استماع في مجلس الشيوخ تبين أنه «خلال عشرين عاما فقط أنفقت السعودية مبلغ ٨٧ مليار دولار من أجل نشر الوهابية في العالم». علينا أن نضيف إلى هذا الرقم ملايين الدولارات المتدفقة من جماعات وهابية غير حكومية تنتشر في الخليج.. إن الجماعات السلفية الوهابية تنفق الآن ببذخ خيالي من

أجل الوصول إلى الحكم، حتى إنها توزع مئات الأطنان من الأغذية بأسعار رمزية، بل إن أحد الأحزاب الوهابية افتتح أكثر من ٣٠ مقرا في مدينة الإسكندرية وحدها خلال بضعة أشهر.. أليس من حقنا كمصريين أن نعرف من يمول هذه الأحزاب؟ الغريب أن المجلس العسكري الذي يتابع بدقة تمويل منظمات المجتمع المدني لم يفكر مرة واحدة في فحص تمويل الأحزاب السلفية.. هل يتمتع السلفيون بمنزلة خاصة لدى المجلس العسكري تجعله يتخرج من فحص مصادر تمويلهم؟!

إن الثورة العظيمة التي صنعها المصريون بدمائهم تواجه خطرين.. أولا: مؤامرات فلول النظام السابق من أجل إحداث الفوضى وعرقلة التغيير بأي ثمن حتى تتحول الثورة إلى مجرد انقلاب يكتفي بتغيير رأس السلطة مع الإبقاء على النظام القديم.. الخطر الثاني هو أن يصل الفاشيون إلى الحكم عن طريق الانتخابات.. فإذا كان رأي مشايخ السلفيين المعلن أن الديمقراطية حرام وكفر، وإذا كانوا وقفوا ضد الثورة وحرّموا الخروج على الحاكم، فلنا أن نتوقع أنهم يستعملون النظام الديمقراطي باعتباره مجرد سلم إلى السلطة، يصعدون عليه ثم يركلونه حتى لا يستعمله أحد بعدهم. إن مبادئ الإسلام العظيمة لن تتحقق إلا بدولة مدنية حقيقية تتسع لكل المواطنين بغض النظر عن أفكارهم وأديانهم.

الديمقراطية هي الحل.

١١ من أكتوبر ٢٠١١

حانت لحظة الحقيقة

ماذا تفعل لو كنت ضابطا في أمن الدولة ولا تزال في منصبك حتى الآن؟ لقد قمت بتعذيب مئات المصريين قبل الثورة وأنت تعلم أن الانتخابات القادمة ستأتي بحكومة مدنية ستقيلك قطعاً من منصبك وقد تحيلك إلى المحاكمة.. هل تحافظ على الأمن أم أنك سوف تفعل كل ما تستطيعه حتى تشيع الفوضى في مصر لتنجو بنفسك؟ إذا كنت رئيساً لبنك عينك جمال مبارك في منصبك ماذا تفعل بعد الثورة؟! هل تساعد على نهضة الاقتصاد حتى تأتي حكومة جديدة تقيلك وتحاسبك أم أنك ستستعمل خبرتك في إحداث أزمة اقتصادية تؤجل مصيرك المحتوم؟ إذا كنت محافظاً عينك مبارك أليس من مصلحتك أن تثير فتنة طائفية لتؤجل التغيير الذي سيعصف بك؟ في أعقاب أي ثورة لو ظل أتباع النظام القديم في مناصبهم سوف يتآمرون حتماً بكل الطرق من أجل تخريب البلد وتعطيل التغيير.. في كل ثورات الدنيا تم هدم النظام القديم بمجرد نجاح الثورة إلا في ثورتنا المصرية التي يبدو وضعها فريداً من نوعه حيث ٢٠ مليون مصري صنعوا ثورة عظيمة واجهوا خلالها الموت وقدموا الشهداء حتى نجحوا في إجبار حسني مبارك على التنحي ثم عادوا إلى منازلهم وتركوا الثورة أمانة في أيدي المجلس العسكري.. هنا حدث سوء تفاهم حقيقي. الثورة اعتبرت الإطاحة بمبارك خطوة أولى من أجل إسقاط النظام القديم، والمجلس العسكري اعتبر أن تنحي مبارك تضحية لا مفر منها من أجل الحفاظ على النظام القديم. لا بد أن نفرق هنا بين القوات المسلحة مؤسستنا الوطنية التي نعتز بها وبين المجلس العسكري كسلطة سياسية من حقنا أن نختلف مع سياساتها. لقد رفض المجلس العسكري إطلاق النار على المتظاهرين وهذا الموقف الرائع يتسق مع تقاليد الجيش المصري العظيم، ولكن في الوقت نفسه فإن المجلس العسكري لم يقم

بالثورة ولم يتوقعها ولم يفهمها بل إنه فوجئ بها تماما كما فوجئ مبارك. لقد كان المجلس العسكري حتى قيام الثورة مخلصا لقائده الأعلى مبارك ثم انتصرت الثورة المصرية على الطاغية، وكان لا بد للمجلس العسكري أن يتعامل مع الأمر الواقع. أثناء موقعة الجمل دخل آلاف البلطجية المسلحين إلى ميدان التحرير بهدف الاعتداء على الثوار وقتلهم. حدث ذلك أمام جنود الجيش فلم يعترضوا البلطجية ولم يحموا الثوار منهم، وقالوا لمن سألهم: إن التعليمات تقضي بأن يقفوا على الحياد. الوقوف على الحياد بين متظاهرين سلميين وبلطجية مأجورين مسلحين معناه ببساطة إعطاء فرصة أخيرة لنظام مبارك حتى يقضي على الثورة. هناك فيديو يصور اللواء الرويني وهو يتحدث إلى الثوار بعد انتصارهم في موقعة الجمل ويطلب إليهم الانصراف، وعندما يخبره أحد الثوار بأنه سيظل معتصما حتى يتنحى مبارك، عندئذ يسخر منه الرويني قائلا: شوف من سيدفع لك راتبك أول شهر وأنت في الشارع.

لقد احتفظ المجلس العسكري بقائده الأعلى حسني مبارك معززا مكرما في قصره بشرم الشيخ لمدة شهرين كاملين لكنه لم يستطع مقاومة الضغط الشعبي فاضطر في النهاية إلى إحالة مبارك للمحاكمة. كل ما حدث في مصر بعد الثورة يمكن تلخيصه في الصراع بين إرادتين. إرادة الثورة التي تريد تغييرا حقيقيا يستحيل تحقيقه دون هدم النظام القديم مقابل إرادة المجلس العسكري الذي يتشبث بالنظام القديم ويقاوم التغيير باستماتة. المسئولون وأصحاب القرار في الدولة الآن هم أنفسهم الذين قامت الثورة من أجل الإطاحة بهم وكأننا نطلب من النظام القديم أن يساعدنا في إسقاط نفسه بنفسه. ضباط أمن الدولة وقيادات الشرطة والمحافظون ومعظم الوزراء وكبار المسئولين في البنوك والوزارات والإعلام، كل هؤلاء ينتمون قلبا وقالبًا إلى نظام مبارك وهم بالقطع معادون للثورة، لكن المجلس العسكري احتفظ بهم جميعًا في مناصبهم. النتيجة سلسلة من المؤامرات التي أدت إلى أزمات كلها مصطنعة بدءًا من الاعتداءات الطائفية وحتى أزمة البنزين والمواد الغذائية. النتيجة تعطيل التغيير الديمقراطي ودفع الثورة إلى عكس اتجاهها ومحاولة احتوائها وإجهاضها. أرادت الثورة دستورا جديدا لكن المجلس العسكري استجاب إلى مستشاري مبارك القانونيين وفرض علينا استفتاء على تعديلات دستورية محدودة ثم فاجأنا بعد ذلك وأعلن دستورا مؤقتا يلغي عمليا نتيجة الاستفتاء ويحدد شكل الدولة المصرية وفقا لإرادة المجلس وليس إرادة الشعب.

منذ أيام نشرت جريدة «التحرير» وثيقة تؤكد أن هناك ١٦٥ ألف بلطجي مازالوا حتى اليوم يعملون لحساب مباحث أمن الدولة. ماذا نتوقع من هؤلاء البلطجية؟ إنهم يعملون بلا شك على نشر الفوضى ويحافظون على الانفلات الأمني حتى يكره المصريون الثورة ويندموا على مطالبتهم بالحرية.. قبل ذلك نشر الأستاذ عمر طاهر في جريدة «التحرير» أيضًا، خطاباً أرسلته شركة مصر للطيران إلى المسؤولين عن السياحة في اليابان تطلب فيه عدم إرسال سياح يابانيين إلى مصر لأن الحالة الأمنية لا تسمح. هذه مجرد أمثلة على عمليات التخريب المنظم التي يقوم بها أتباع مبارك في كل مكان في مصر. أخيراً جاءت مذبحة ماسبيرو كذروة لإحداث الفتنة الطائفية التي اندلعت في مصر بطريقة منظمة ومتعمدة بعد الثورة.. لا يمكن أن نفهم ما حدث في مذبحة ماسبيرو دون أن نعي حقيقة أن نظام مبارك لا يزال يحكم مصر. محافظ أسوان تعمد أن يثير الفتنة الطائفية، والمجلس العسكري رفض إقالته كما أوصت اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء. الشرطة العسكرية تعمل بتعاون كامل مع جهاز الشرطة الذي مازالت قياداته موالية لمبارك وجهاز أمن الدولة (الأمن الوطني) الذي يعمل بنفس الضباط الذين أهدروا كرامة المصريين وعذبوهم على مدى سنوات.

مسيرة سلمية معروف سلفاً مكانها وموعدها، اشترك فيها آلاف الأقباط وكثير من المسلمين المتضامنين مع مطالبهم المشروعة. فجأة تظهر مجموعات مسلحة مجهولة، كتلك التي ظهرت في كل الاعتداءات السابقة. نفس السيناريو يتكرر بحذافيره، المسلحون يعتدون على المنشآت ثم يهاجمون الجيش، مما يعطيه السبب الكافي للتنكيل بالمتظاهرين، وهو الغرض الحقيقي من هذه المسرحية البائسة.. في كل الحوادث السابقة بدون استثناء، بدءاً من إحراق كنيسة صول وحتى أحداث العباسية، والاعتداءات على وزارة الداخلية ومديرية أمن الجيزة، ظهر هؤلاء البلطجية وتم تصويرهم في فيديوهات كثيرة، بل إن بعضهم اعترف لوسائل الإعلام بأنه قبض أموالاً من أعضاء الحزب الوطني ليرتكب جرائمه، لماذا لم تقبض الشرطة العسكرية عليهم وتحقق معهم؟! لماذا تركت الشرطة العسكرية المتطرفين في قنا يقطعون أذن رجل قبطي ويعطلون خط قطار الصعيد لمدة عشرة أيام؟! لماذا يعتدي البلطجية من أبناء مبارك بالآلات الحادة على أهالي الشهداء، فلا تقبض عليهم الشرطة العسكرية، بينما تنكل فقط بالثوار وتعذبهم

وتقتلهم؟! السؤال المحوري في مأساة ماسبيرو: هل تم دهس المواطنين المصريين تحت عجلات المدرعات؟ الإجابة: نعم للأسف. لقد تم توثيق الجريمة البشعة بالفيديو، ومعظم الجثث وجدت في المشرحة ممزقة من أثر الدهس بالمدرعات.. في يوم قريب، سينقش الغبار وتنتهي حملات التشويش والتحريض والأكاذيب التي يقودها الإعلام الرسمي، وعندئذ سوف يجد المصريون أنفسهم وجها لوجه أمام مذبحه بشعة ارتكبتها أفراد الجيش المصري ضد مواطنين مصريين.

في عام ١٩٠٦ ذهب خمسة ضباط من جيش الاحتلال البريطاني في رحلة لصيد الحمام في الريف المصري، ونتيجة لسلسلة من الأخطاء نشبت معركة بين الضباط الإنجليز والفلاحين المصريين أدت إلى مقتل فلاح مصري ووفاة ضابط بريطاني من أثر ضربة شمس أصابته وهو يهرب. عقد اللورد كرومر - المعتمد البريطاني - محاكمة صورية حكمت بإعدام أربعة فلاحين مصريين وحبس عدد آخر منهم لمدد متفاوتة. اشتهرت هذه الواقعة باسم مذبحه دنشواي، ولقد هبت مصر كلها حزنا على شهداء دنشواي، بدءا من المصريين العاديين وحتى الزعيم مصطفى كامل وكبار الشعراء، مثل حافظ إبراهيم وأحمد شوقي اللذين نظما قصائد رائعة تأثرا بمأساة دنشواي. وفي بريطانيا اعترض كثير من الساسة والمثقفين على مذبحه دنشواي، حتى إن الكاتب الإنجليزي الكبير جورج برنارد شو (١٨٥٦ / ١٩٥٠) كتب ما معناه:

«إذا كانت مجزرة دنشواي تمثل النموذج الأخلاقي للإمبراطورية البريطانية، فواجبنا الأهم أن نهزم هذه الإمبراطورية ونسقطها فورا». وقد أجبرت هذه الاحتجاجات العنيفة الحكومة البريطانية على إقالة اللورد كرومر وإلغاء العقوبة على الفلاحين المحبوسين وإطلاق سراحهم.. حتى الآن يتم تدريس مذبحه دنشواي لأطفالنا في المدارس المصرية باعتبارها دليلا قاطعا على وحشية الاحتلال البريطاني. ثمة مقارنة محزنة هنا لكنها ضرورية:

في مذبحه دنشواي سقط خمسة شهداء بينما في مذبحه ماسبيرو سقط ٢٤ شهيدا، كما أن المجلس العسكري لم يعتذر عن قتل الشهداء ولم يحل فردا واحدا من العسكريين إلى المحاكمة، لكنه قرر أن تتم التحقيقات في القضاء العسكري، مما يجعل المجلس العسكري الخصم والحكم في الوقت نفسه.

فرق آخر كبير بين دنشواي وماسبيرو.. أن الجنود البريطانيين قتلوا المصريين باعتبارهم سكان مستعمرة بريطانية، أما أفراد الشرطة العسكرية فقد قتلوا مواطنين مصريين مثلهم. المواطن المصري يدفع ضرائب لتشتري بها القوات المسلحة مدرعات، يفترض أنها تحمي الوطن، فإذا بها تدهس المواطنين الذين دفعوا ثمنها وتقتلهم. إن مذبحه ماسبيرو تتوج مجموعة الجرائم البشعة التي ارتكبتها أفراد الشرطة العسكرية ضد المصريين، بدءا من تجريد المتظاهرات من ثيابهن وتصويرهن عرايا وهتك أعراضهن بدعوى الكشف على عذريتهن، وصولا إلى تعذيب المتظاهرين وصعقهم بالكهرباء وإهدار آدميتهم. كل هذه الجرائم موثقة وكلها أجريت فيها تحقيقات بواسطة القضاء العسكري، لم نعرف نتائجها ولن نعرفها أبدا. إن مجزرة ماسبيرو البشعة تضعنا وجها لوجه أمام الحقيقة؛ أن نظام مبارك ما زال يحكم مصر، وهو يسعى إلى إحراقها وتخريبها، حتى يجهض الثورة ويمنع التغيير.. إن المجلس العسكري يجتاز الآن اختبارا حقيقيا لمصداقيته، وعليه أن يختار: إما أن يحمي المجرمين الذين دهسوا الشهداء في ماسبيرو فيصبح في حكم المستر عليهم، وإما أن يمثل للحق والتقاليد العسكرية المصرية فيحيل المجزرة إلى لجنة قضائية محايدة، حتى يتحقق العدل ويلقى المجرمون جزاءهم.

الثورة المصرية الآن تقف وحدها تماما بعد أن تخلى عنها الجميع وتآمروا من أجل إجهاضها، لكن الثورة، بفضل الله والشعب الذي صنعها، ستنتصر وتعب بمصر إلى المستقبل الذي تستحقه.

الديمقراطية هي الحل.

١٨ من أكتوبر ٢٠١١

ما لم يسمعه المجلس العسكري

في الأسبوع الماضي اتصل بي صديقي الإعلامي الكبير يسري فودة وطلب استضافتي في برنامجه الشهير «آخر كلام» حتى أعلق على الحلقة التي أجراها اللواء العصار واللواء حجازي من المجلس العسكري على قناة دريم. تحمست للفكرة وشاهدت ما قاله اللواءان، ومع احترامي البالغ لهما فإن كلامهما جاء مخيباً للآمال، لأنه انحصر في مديح قرارات المجلس العسكري وبيان أوجه الحكمة والعظمة فيها. في اليوم التالي اتصل بي الأستاذ يسري فودة ليؤكد على موعد الحلقة، وبينما أستعد للذهاب إلى الاستوديو اتصل بي من جديد ليخبرني بأن الحلقة تم إلغاؤها ودعاني لمقابلته. ذهبت إليه فوجدته هادئاً مبتسماً كعادته ولما سألته عما حدث قال بهدوء:

«توجد ضغوط أدت إلى إلغاء الحلقة، أما أنا فقد قررت إيقاف البرنامج.. أنا لا أحتكم في عملي إلا لضميري ولن أقبل أبداً أن أعمل وفقاً لتعليمات أي جهة مهما كانت».

في حياتي قابلت أشخاصاً قليلين في مثل شجاعة يسري فودة واستقامته الأخلاقية. إن موقفه الرائع ضد ضغوط المجلس العسكري يقدم نموذجاً للإعلامي الشريف الذي لا يتنازل عن مبادئه أبداً مهما كانت المكاسب أو التهديدات.. يبدو أن المجلس العسكري صار يضيق بالنقد مهما كان جاداً ومخلصاً. لقد بدأت حملة شرسة شاملة ضد حرية التعبير في مصر: قبل إلغاء حلقة يسري فودة قامت الشرطة العسكرية باعتداءات عنيفة ضد قناة مصر ٢٥ وقناة الحرة وقناة الجزيرة مباشر مصر، بالإضافة إلى حذف موضوعات صحفية بعينها من بعض الصحف لأنها لا تعجب المجلس العسكري... نحن نحترم القوات المسلحة كمؤسسة وطنية نعز بها جميعاً، لكن المجلس العسكري

يجمع سلطتي رئيس الجمهورية والبرلمان أثناء الفترة الانتقالية؛ وبالتالي من حقنا بل من واجبنا أن ننتقد قراراته السياسية. حتى تتضح صورة ما يحدث في مصر يجب أن نجيب عن الأسئلة التالية:

أولاً: ما علاقة المجلس العسكري بالثورة؟

إن المجلس العسكري لم يشترك في الثورة ولم يدع إليها لكنه وجد نفسه أثناء الثورة في لحظة تاريخية فاتخذ قراراً بعدم إطلاق النار على المتظاهرين. كان هذا القرار حكيماً ووطنياً مما أكسب المجلس العسكري ثقة الثورة، وبالتالي ما إن تنحى مبارك عن الحكم حتى عاد ملايين المتظاهرين إلى بيوتهم وكلهم ثقة بأن المجلس العسكري قد صار وكيل الثورة الذي سينفذ أهدافها جميعاً. المعروف أن الوكيل ليس من حقه أن يتصرف بعيداً عن إرادة موكله، لكن المجلس العسكري تحول من وكيل للثورة إلى سلطة تفرض إرادتها على الثورة. النتيجة أن الثورة المصرية تعثرت وتعطلت. إن كل ما حدث في أعقاب الثورة المصرية يعكس محاولات مستميتة من المجلس العسكري من أجل مقاومة التغيير والمحافظة على نظام مبارك... أرادت الثورة دستوراً جديداً فرفض المجلس وقام باستفتاء على تعديلات محدودة في دستور ٧١، ثم قام بإلغاء نتيجة الاستفتاء وأعلن دستوراً مؤقتاً احتفظ فيه بمجلس الشورى ونسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين، وقرر أن يكون النظام رئاسياً. أي أن المجلس العسكري حدد شكل الدولة المقبل كما يريد دون استشارة المصريين وبعيداً عن إرادتهم. طالبت الثورة بحل المجالس المحلية وإغلاق الحزب الوطني فرفض المجلس العسكري وانتظر شهوراً طويلة حتى صدرت أحكام قضائية نهائية بالحل والإغلاق. استبقى المجلس العسكري المسئولين المنتمين إلى عصر مبارك في كل مواقع الدولة.. طالبت الثورة بالعزل السياسي لأعضاء الحزب الوطني الذين أفسدوا الحياة السياسية في مصر حتى لا يفسدوها من جديد، لكن المجلس العسكري ظل يدرس الأمر ولم يفعل شيئاً حتى تمكن فلول نظام مبارك من الترشح لمجلس الشعب.

ثانياً: هل حافظ المجلس العسكري على كرامة المصريين؟

لقد قامت هذه الثورة من أجل الكرامة. كنا نحلم بأن يعامل أبسط مواطن في مصر

كإنسان له حقوق وكرامة.. لقد طالبت الثورة بإلغاء جهاز أمن الدولة حيث تم تعذيب المصريين وإهدار كرامتهم على مدى عقود، لكن المجلس العسكري أصر على الاحتفاظ بهذا الجهاز الرهيب بعد تغيير اسمه إلى جهاز الأمن الوطني.. لا يحتاج المرء إلى ذكاء كبير ليدرك أن جهاز أمن الدولة يقف وراء معظم الأزمات التي تحدث في مصر بدءاً من الفتن الطائفية وحتى البلطجة والانفلات الأمني.. ضباط أمن الدولة ينتمون فكرياً وعملاً إلى نظام مبارك وهم سيفعلون كل ما يستطيعونه من أجل منع التغيير الذي سيؤدي قطعاً إلى محاكمتهم على الجرائم الكثيرة التي ارتكبوها في حق المصريين وهم يملكون أدوات التخريب كاملة: معلومات دقيقة وعملاء مندسون في كل مكان وأموال وفيرة يحصلون عليها من فلول نظام مبارك. لم يكتف المجلس العسكري بالإبقاء على أمن الدولة بل أضاف إليه جهازاً قمعياً جديداً: الشرطة العسكرية... في شهور قليلة ارتكب أفراد الشرطة العسكرية ضد المصريين جرائم بشعة لم يحاسبهم أحد عليها: ضرب المواطنين وتعذيبهم وصعقهم بالكهرباء وهتك أعراض بنات مصر وتصويرهن عاريات بدعوى إجراء كشف العذرية، وأخيراً دهس المتظاهرين بمدرعة عسكرية في مذبحة ماسبيرو.. في أعقاب كل واحدة من هذه الجرائم كان المجلس العسكري يعلن عن فتح تحقيقات لم نعرف نتائجها أبداً. أليس من حقنا أن نطالب بجهة تحقيق محايدة في مذبحة ماسبيرو التي راح ضحيتها ٢٧ مواطناً مصرياً؟!

ثالثاً: هل يطبق المجلس العسكري سياسة واحدة على الجميع؟!

منذ البداية اقترب المجلس العسكري كثيراً من جماعات الإسلام السياسي، ومن ناحية أخرى جرياً على عاداتهم التاريخية قدم الإخوان المسلمون مصالحهم الحزبية على أهداف الثورة: بعد أن كانوا يطالبون بدستور جديد قبلوا تعديلات المجلس العسكري وانحازوا إلى كل ما يفعله وصاروا بمثابة الجناح السياسي له حتى إن جريدة «المصري اليوم» نشرت منذ أيام أن الإخوان في حملاتهم الانتخابية يقومون بتوزيع اللحوم المدعمة من ميزانية الجيش. هذه المعايير المزدوجة امتدت إلى إجراءات القانون.. لقد تمت محاكمة ١٢ ألف مدني أمام المحاكم العسكرية وهم يقضون الآن أحكاماً بالحبس. إن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية انتهاك لحقوقهم الإنسانية والقانونية وللمعاهدات

الدولية التي وقَّعت عليها مصر.. إن المجلس العسكري يطبق المحاكمات العسكرية على مواطنين دون غيرهم. فالذين أحرقوا الكنائس وهدموا الأضرحة والذين قطعوا خط قطار الصعيد في قنا لمدة أسبوعين لم تقبض عليهم الشرطة العسكرية ولم تحقق معهم بالرغم من ظهورهم بالصوت والصورة في فيديوهات كثيرة. في الوقت نفسه كان الشاب علي الحلبي، عضو حركة ٦ إبريل، يرسم على الحائط ليدعو المواطنين إلى عدم انتخاب فلول نظام مبارك، فألقت الشرطة العسكرية القبض عليه وأحالته إلى النيابة العسكرية التي أمرت بحبسه في السجن الحربي. تقدم الأستاذ جمال عيد المحامي وبعض زملائه إلى النائب العام ببلاغ ضد وزير الإعلام أسامة هيكل يتهمونه بالتحريض الطائفي ضد الأقباط في التلفزيون الرسمي أثناء مذبحه ماسبيرو فإذا بالنائب العام يحيل البلاغ إلى القضاء العسكري. هكذا يقرر المجلس العسكري محاكمة المصريين عسكرياً أو مدنياً وفقاً لرغبته المطلقة. مثال آخر على المعايير المزدوجة: لقد قرر المجلس العسكري مراقبة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، وهذه خطوة صحيحة وواجبة. من حق المصريين أن يعرفوا مصادر التمويل لكل الجماعات والأحزاب والمؤسسات في مصر، لكننا نلاحظ أن المجلس العسكري يراقب التمويل الخارجي من ناحية واحدة. إن الإخوان المسلمين وأعضاء الأحزاب السلفية ينفقون يومياً ملايين الجنيهات في الدعاية الانتخابية.. أليس من حق الشعب المصري أن يعرف من أين يأتي الإخوان والسلفيون بكل هذه الأموال؟ هل اتخذ المجلس العسكري أي إجراء لكشف مصادر تمويل الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية؟ لماذا لا يخضع المجلس العسكري ميزانياتهم لرقابة الدولة؟ هل يتمتعون بمكانة خاصة لدى المجلس العسكري تمنعه من محاسبتهم؟

رابعاً، ماذا فعل المجلس العسكري من أجل اجتياز الأزمات؟

مصر الآن تمر بأزمات عديدة بدءاً من الانفلات الأمني وحتى الأزمة الاقتصادية وركود السياحة. معظم هذه الأزمات مفتعلة ينفذها المسئولون المنتمون إلى النظام القديم الذين أبقاهم المجلس العسكري في مناصبهم.. المشكلة الكبرى تتمثل في الانفلات الأمني: آلاف البلطجية والمساجين الجنائيين الذين أطلقهم نظام مبارك يعيشون فساداً

في كل مكان. الشرطة المصرية غائبة لأن قادتها ينتمون إلى نظام مبارك ويتقاعسون عن حماية المصريين ليعاقبوهم على ثورتهم.. وزير الداخلية لا يستطيع السيطرة على وزارته. يكفي أنه أكد أن القناصة الذين قتلوا الشهداء لا ينتمون إلى جهاز الشرطة ثم خرجت وثائق تؤكد وجود قناصة الشرطة في إدارات عديدة.. لماذا لم يقيم المجلس العسكري بإقالة وزير الداخلية وإعادة هيكلة جهاز الشرطة بطريقة تؤدي إلى الدفع بضباط شرفاء محترمين إلى المناصب القيادية حتى يتمكنوا من استعادة الأمن للمصريين؟! لماذا لا تتدخل الشرطة العسكرية لحماية المصريين من اعتداءات البلطجية؟! إن الشرطة العسكرية تتدخل بقوة في حالتين اثنتين فقط: إما من أجل قمع الثوار، وإما من أجل إنقاذ أحد مسئولى النظام السابق إذا حاصره المتظاهرون.. هل فعل المجلس العسكري ما يجب عليه من أجل استعادة الأمن في مصر؟! أظن الإجابة واضحة.

لقد أدت سياسات المجلس العسكري إلى إحباط المصريين وضاعفت من معاناتهم، كما أنها أعطت فرصة ذهبية لفلول نظام مبارك من أجل احتواء الثورة وتفريغها من طاقتها ومنعها من تحقيق أهدافها... إن الثورة المصرية تمر الآن بلحظة حرجة يحاول فيها نظام مبارك بمساعدة المجلس العسكري أن يعيد إنتاج نفسه بشكل جديد. هناك توقعات جادة بأن تكون الأغلبية في مجلس الشعب لأعضاء الحزب الوطني.. لن نسمح أبدًا بهذه المهزلة. لقد قدم الشعب المصري ألف شهيد وألف مفقود (تم قتلهم غالبًا ودفنهم في أماكن مجهولة) و ١٤٠٠ إنسان فقدوا عيونهم إلى الأبد وعشرة آلاف مصاب.. بعد هذه التضحيات الجسيمة لن نقبل أبدًا بأن يسيطر فلول النظام البائد على مجلس الشعب ويكتبوا بأنفسهم دستور الثورة التي قامت أساسًا ضد فسادهم وظلمهم.

إن دم الشهداء أمانة في أعناقنا جميعًا لن نؤديها إلا إذا دافعنا عن الثورة حتى تحقق أهدافها وتبدأ مصر المستقبل بعيدًا عن أشباح الماضي وفلول النظام الفاسد.

الديمقراطية هي الحل.

٢٥ من أكتوبر ٢٠١١

حوار بين رجلين مهمين

البلد كله في حالة فوضى. طوائف المجتمع كلها ضد بعض. كل يوم إضرابات واعتصامات وبلطجة وقتل وقطع طرق. المواطن المصري بقى خايف على نفسه وأولاده.

رجل ١: أحسن.. خليه يشوفوا.. المهم الناس تفهم إن كل المصائب دي سببها العيال بتوع التحرير.

رجل ٢: طبعا الناس فهمت وبقت تكرههم. واحنا فضحناهم في الإعلام وفهمنا الناس إنهم عملاء. دلوقت لما ييجوا يعملوا مظاهرة أو اعتصام.. تلاقي الأهالي الشرفاء هم اللي بيضربوهم ويسلموهم للشرطة العسكرية.

رجل ١: أهو ده الشعب المصري الحقيقي من غير تحريض.

رجل ٢: نفسي سيادتك تنسى أحداث يناير.

رجل ١: أقول لك بصراحة؟! المشاهد اللي حصلت في يناير كانت فظيعة. مش قادر أنساها.

رجل ٢: يافندم. صدقني. أحداث يناير خلصت إلى الأبد ولا يمكن تتكرر أبداً.

رجل ١: إنت متأكد.

رجل ٢: طبعا. كانت هوجة وراحت لحالها. إحنا خدناها بالسياسة لغاية ما قضينا عليها. دلوقت معظم المصريين كرهوا أحداث يناير وندموا عليها. يتمنوا يرجعوا زي الأول. الناس بقت تقول: «ولا يوم من أيام زمان.. على الأقل كان فيه أمن».

أما المحرضين اللي عملوا الهوجة في يناير دول مش هاتقوم لهم قومة تاني أبدًا. خلاص انقسموا وبيقطعوا في بعض.. الإسلاميين ضد الليبراليين والسلفيين ضد الأقباط. ميدان التحرير انتهى. إحنا تعلمنا الدرس يافندم. الحقيقة الرجالة في أمن الدولة عملوا شغل ممتاز. عرفنا نقطة ضعف كل مجموعة ولعبنا في دماغهم. خدنا كل واحد على جنب وعشمناه. بعد ما كانوا يعملوا مظاهرات فيها مليون بني آدم يوم الجمعة عملوا مظاهرة كان فيها بالكثير ألف واحد.

رجل ١: الله يفتح عليك.

رجل ٢: إحنا عندنا خطة على مراحل. دلوقت العيال الناشطين اللي لسه عاملين قلق بنقبض عليهم ونرميهم في السجن. حنفضل نصطادهم كده زي العصافير واحد ورا الثاني لغاية ما نخلص عليهم. على فكرة سيادتك شفت جرايد النهارده؟!!

رجل ١: الجرايد كلها بتيجي لي كل يوم عربي وإنجليزي لكن الواحد ما عندوش نفس يقرأ أي حاجة. بيني وبينك أنا قاعد طول النهار قدام الدش.

رجل ٢: منشور خبر في الجرائد متأكد إنه يسعد سيادتك.. لأول مرة بدأنا محاكمات لكل المحرضين على أحداث يناير. بدأنا بأول دفعة وبعد كده حنجيبهم كلهم.

رجل ١: لازم تسحلوهم. دمروهم زي ما دمروا مصر.

رجل ٢: تمام يافندم.

رجل ١: كمان فيه كام صحفي وكاتب عاملين لي أبطال وشغالين تهيبج في الناس.

رجل ٢: عارفينهم يافندم واحد واحد.. أمن الدولة بعث لنا ملفات دقيقة عنهم. إحنا بدأنا بالضغط على مُلاك القنوات والجرائد اللي بيشتغلوا فيها. بعد كده في الوقت المناسب هنتعامل معاهم.

رجل ١: يا أخي أنا ساعات بأحس إني عايش كابوس. كله كوم ومرشحين الرئاسة كوم. أنت شفت مناظر الناس اللي عاوزين الرئاسة؟! هي رئاسة مصر دي لعبة يا اولاد الإيه أنتم؟! كل من هب ودب عاوز يبقى رئيس.

رجل ٢: خليفهم يرشحوا أنفسهم براحتهم يافندم.

رجل ١: والبرادعي عامل إيه؟! الرجل ده أنا باتشائم منه. من أول ما رجع مصر جاب البلاوي كلها معاه.

رجل ٢: الوضع مع البرادعي تحت السيطرة يافندم. لسه لاغيين له ندوة في جامعة عين شمس.

رجل ١: برافو.

رجل ٢: وكمان إن شاء الله لما تشوف الانتخابات سيادتك هتنبسط جدًا.

رجل ١: ناويين تعملوا إيه؟!

رجل ٢: يافندم الانتخابات مجموعة حسابات لو عرفنا نحسبها عمرنا ما نحتاج نلعب في الصناديق. أولا الدوائر بقت كبيرة جدًا بحيث إن العيال الجربانة بتوع التحرير لا يمكن يقدرُوا يصرفوا على الدعاية. ثانيا مافيش قانون عزل ولا كلام فارغ. أعضاء الحزب الوطني شخصيات محترمة وخدموا مصر ولا يمكن حد يمنعهم من الترشح. صحيح إن فيه حكم قضائي بإلغاء الحزب الوطني لكن عندنا ٨ أحزاب طالعين من الوطني وإن شاء الله ياخدوا أغلبية. كمان الظروف في الانتخابات هتبقى صعبة. الحالة الأمنية سيئة جدًا وستواصل التدهور. المحامون والقضاة بينهم حرب والمحاكم قفلت تقريبا. البلطجية بيضربوا القضاة وبالتالي القضاة هيخافوا على حياتهم ويرفضوا الإشراف. إضراب أمناء الشرطة والأفراد في الداخلية المفروض إنه يستمر لغاية موعد الانتخابات.

رجل ١: يعني الانتخابات ممكن تفشل؟!

رجل ٢: إحنا جاهزين لكل الاحتمالات: لو فشلت الانتخابات يبقى أمر الله ولو تمت يبقى نتيجتها هتيجي بمزاجنا. مجلس الشعب اللي جاي بتاعنا يافندم.

رجل ١: يا أخي إنت كنت فين من زمان. لو كنا طبقنا الطريقة دي كنا رحنا البلد من المصايب.

رجل ٢: يافندم قدر الله وما شاء فعل.

رجل ١: ونعم بالله.

رجل ٢: طمني على الأحوال عند سيادتك. فيه أي شيء ناقص يافندم؟! أي حاجة سيادتك عاوزها تؤمرني.

رجل ١: كله تمام. عاوز أشكرك على المانجة.

رجل ٢: بالهنا والشفاف يافندم. أنا عارف إن سيادتك بتحب المانجة.

رجل ١: فعلا. من صغري وأنا أحب المانجة. عارف لما كنت عريس جديد. طبعا انت عارف مراقي بنت ذوات وكل حاجة تاكلها بالشوكة والسكينة. بصراحة كنت أتكسف أكل المانجة قدامها. أول ما تنزل من البيت أقوم لابس جلابية وواحد لي اثنين ثلاثة كيلو مانجة وأدخل على الحمام. أقعد على البلاط وأكل المانجة براحتي لغاية لما أخلصها كلها.

رجل ٢: ربنا يديك الصحة يافندم. الأولاد أخبارهم إيه؟!

رجل ١: كل يوم يتصلوا. حالتهم كويسة. أظن كان فيه مشكلة مع الطباخ؟

رجل ٢: عملنا اللازم يافندم. الطباخ الخصوصي اللي هم اختاروه هو اللي بيعمل لهم الأكل كل يوم.

رجل ١: كتر خيرك. إنت متابع كل حاجة.

رجل ٢: طبعا يافندم.. بالمناسبة حمدالله على سلامة الهانم.

رجل ١: الله يسلمك. والله هي جت من المطار عليا على طول.

رجل ٢: إن شاء الله تكون رحلة موفقة

رجل ١: الحمد لله. إنت عارف الهانم مضطرة تروح لندن كل عشرة أيام أو أسبوعين عشان تقابل المحامي وتعمل الترتيبات.

رجل ٢: مفهوم يافندم. سيادتك أي أوامر؟!

رجل ١: ربنا يخليك.

رجل ٢: السلام عليكم.

رجل ١: وعليكم السلام. في أمان الله.

* * *

عزيزي القارئ، هل تعرف من هو الرجل الأول ومن هو الرجل الثاني؟!

إذا توصلت إلى الإجابة الصحيحة برجا إرسالها ولك عندي هدية قيّمة.

الديمقراطية هي الحل.

١ من نوفمبر ٢٠١١

كيف ننقذ الثورة؟

تخيل أنك طالب تسكن مع زملاء لك في شقة مفروشة. أنتم تعيشون معا وتتقاسمون إيجار الشقة لكنكم مختلفون. كل واحد فيكم له طباع واحتياجات. هناك مثلا من يستذكر طوال الليل، وهناك من يصحو وينام مبكرا، وهناك من يستذكر على صوت موسيقى صاخبة. كما أن هناك واجبات مشتركة لا بد من توزيعها عليكم بطريقة عادلة. من الذي يطبخ الطعام ومن الذي يغسل الصحون وكيف يتم توزيع فواتير الكهرباء والتليفون.. لا بد إذن من التوصل إلى نظام عادل يوفق بين حقوقكم وواجباتكم لتلتزموا به جميعا. هل يعقل أن ينفرد أحدكم بوضع هذا النظام وفرضه عليكم؟ لا بالطبع. الطريقة الوحيدة الصحيحة لوضع هذا النظام أن تجلسوا جميعا وتتفقوا عليه ثم تلتزموا بتطبيقه.. هذا المثل البسيط يوضح لنا معنى الدستور وفائدته.

نحن أفراد الشعب، تماما مثل الطلبة مستأجري الشقة، يجب أن نجلس جميعا لنكتب الدستور بأنفسنا.. الدستور كلمة فارسية تعني الأساس. الدستور هو: مجموعة القواعد القانونية التي تبين وضع الدولة وتنظم السلطات فيها من حيث التكوين والاختصاص وتحديد العلاقة بينها بالإضافة إلى تقرير ما للفرد من حقوق وواجبات.

في كل الدنيا عندما يريد الشعب أن يكتب الدستور فهو يفعل تماما مثل الطلبة الذين يسكنون معا. كل طائفة أو جماعة في المجتمع تنتخب ممثلين لها يشكلون الجمعية التأسيسية التي تقترح مواد للدستور تتم مناقشتها على الملأ ثم طرحها على الشعب للاستفتاء العام... لا يمكن إذن أن نقصر حق كتابة الدستور على الحزب الذي يفوز في الانتخابات: أولا لأن الهيئة التأسيسية للدستور لها مواصفات مختلفة عن الهيئة البرلمانية

التشريعية. فنحن قد ننتخب عضوا في الهيئة التأسيسية للدستور لأنه يعبر عن طائفة ما في المجتمع أو لأنه يمتلك خبرة قانونية تمكنه من كتابة الدستور، لكن هذا الشخص نفسه قد لا يصلح نائبا في البرلمان لسنه المتقدمة أو لعجزه عن التواصل مع الجمهور.

ثانيا: لأننا عندما نعهد إلى البرلمان بكتابة الدستور نقع في تضارب للمصالح، لأن الدستور هو الذي يحدد صلاحيات مجلس الشعب فلا يمكن أن نطلب من أعضاء مجلس الشعب أن يحددوا صلاحياتهم بأنفسهم. فإذا كان نصف مجلس الشعب من العمال والفلاحين فلا يمكن أن نتخيل أنهم سيوافقون في الدستور الجديد على إلغاء شرط أن يكون نصف أعضاء البرلمان من العمال والفلاحين. إن الأغلبية السياسية عندما تفوز بالانتخابات من حقها أن تفرض برنامجها السياسي على الأقلية. لو كانت أغلبية البرلمان من الاشتراكيين مثلا فمن حق الحكومة التي يشكلونها أن تفرض برنامجا اشتراكيا. لكن هذه الأغلبية ذاتها ليس من حقها أن تكتب الدستور وفقا لإرادتها بمعزل عن مصالح الآخرين لأن الدستور يجب أن يعبر عن كل أطراف الشعب حتى الذين خسروا الانتخابات وحتى الذين لم يشتركوا فيها أساسا.

في مصر قطاعات كثيرة متنوعة في المجتمع. المهنيون والعمال والفلاحون والصعايدة والنوبيون والأقباط.. كل هؤلاء لا بد للدستور أن يعبر عن مصالحهم. لو كان في مصر أربعة أو خمسة مواطنين من الهندوس أو البوذيين فإن الدستور يجب أن يحترم حقوقهم واحتياجاتهم. هذا هو المفهوم المعروف المستقر للدستور وبعد نجاح الثورة المصرية في الإطاحة بمبارك اتفق فقهاء القانون الدستوري على أن الدستور القديم سقط بسقوط مبارك، وطالبوا بانتخاب جمعية تأسيسية للدستور، لكن المجلس العسكري رفض إرادة الثورة وقرر تنفيذ تعديلات على الدستور القديم كان مبارك قد أعلن عنها في لحظاته الأخيرة ورفضتها الثورة المصرية.

قام المجلس العسكري بتشكيل لجنة للتعديلات الدستورية من الغريب أنها لم تضم بين أعضائها إلا أستاذا واحدا للقانون الدستوري هو الدكتور عاطف البنا، أما بقية الأعضاء مع احترامنا لهم فهم رجال قانون ليس لهم أدنى خبرة بالقانون الدستوري، كما حملت لجنة التعديلات لوتين سياسيين فقط. نصف أعضائها كانوا محسوبين على

نظام مبارك والنصف الآخر من أعضاء الإخوان المسلمين أو المتعاطفين معهم. تمت التعديلات وتم الاستفتاء عليها، وكان من الواضح أن المجلس العسكري يريد أن يوافق الشعب عليها. هنا ساند الإخوان المسلمون المجلس العسكري، وبعد أن كانوا يطالبون مثل الثوار جميعًا بدستور جديد انقلبوا على رأيهم ووافقوا على التعديلات، ونزلوا بكل قوتهم من أجل تنفيذ رغبة المجلس العسكري.

لجأ الإخوان إلى أسلحة انتحائية ممنوعة أخلاقياً فقد أشاعوا بين البسطاء أن رفض التعديلات والمطالبة بدستور جديد سيؤدي إلى إلغاء المادة الثانية التي تنص على إسلامية الدولة، بالرغم من أن هذه المادة لم تطرح أساساً للتعديلات.. كانت النتيجة الموافقة على التعديلات وبالرغم من تجاوزات التيار الديني في الاستفتاء إلا أن الواجب الأخلاقي والوطني كان يحتم على الجميع احترام نتيجة الاستفتاء.. المفاجأة أن المجلس العسكري هو الذي لم يحترم نتيجة الاستفتاء وانقلب عليها.

بينما تم الاستفتاء على تسع مواد فقط فإن المجلس العسكري قد فاجأ الجميع بإعلان دستور مؤقت من ٦٣ مادة لم يستشر المصريين فيها. هل سألنا المجلس إذا كنا نريد إلغاء مجلس الشورى أم الإبقاء عليه؟! هل سألنا المجلس إذا كنا نريد الاحتفاظ بنسبة ٥٠٪ «عمال وفلاحين» بين أعضاء مجلس الشعب؟!!

هل سألنا المجلس إن كنا نريد نظاماً رئاسياً أم برلمانياً؟! إن المجلس العسكري بإعلانه الدستور المؤقت قد ألغى عملياً وقانونياً نتيجة الاستفتاء وفرض على الشعب المصري شكل النظام السياسي دون الرجوع إليه.. كان انقلاب المجلس العسكري على نتيجة الاستفتاء واضحاً لكل ذي عينين، ومع ذلك فإن الإخوان ومن خلفهم السلفيون تجاهلوا انقلاب المجلس العسكري على إرادة الشعب، وقرروا أن يساندوا المجلس العسكري بأي طريقة وأي ثمن ليضمنوا الوصول إلى الحكم. المدهش هنا أن الإخوان المسلمين يكررون مع المجلس العسكري الأخطاء نفسها التي ارتكبوها مع كل من حكم مصر: الملك فاروق وإسماعيل صدقي جلاد الشعب وجمال عبد الناصر وأنور السادات.. في كل مرة يشترك الإخوان في الحركة الوطنية ثم في لحظة ما ينشقون عن الصف الوطني ويتقربون إلى السلطة التي تستعملهم دائماً لإجهاض المعارضة الوطنية ثم بعد أن تستنفد غرضها من الإخوان تلقي بهم جانبا أو تنقلب عليهم وتنكل بهم.

هكذا تم وضع العربية أمام الحصان وتم دفع مصر كلها في عكس الاتجاه الصحيح. تحول الإخوان إلى ما يشبه الجناح السياسي للمجلس العسكري يمتدحونه ليل نهار ويتصدون بشراسة لكل من يوجه نقدا لقراراته. ووصل الأمر إلى أن يهتف السلفيون «يا مشير أنت الأمير»، بل إن أحد رموز الإخوان وصف أعضاء المجلس العسكري بأنهم قرة العين، ووصف الوطنيين الذين يطالبون بالدستور أولا بأنهم شياطين الإنس. مع تصاعد ظهور المتطرفين وتعاقب اعتداءاتهم على الأقباط والكنائس والأضرحة تزايد قلق المصريين (مسلمين وأقباطا) من الخلل الدستوري الجسيم الذي أوقعنا فيه المجلس العسكري.

فالدستور الذي يفترض أن يعبر عن الشعب كله بات من المحتمل أن ينفرد بكتابته متطرفون يعتبرون أن الموسيقى حرام وأن الآثار الفرعونية العظيمة مجرد أصنام يجب تغطيتها بالشمع حتى لا يعبدوها المصريون. هنا انتبه المجلس العسكري لخطورة الوضع وبدأ الدعوة إلى ما يسمى المبادئ الحاكمة للدستور حتى يجنب مصر كارثة دستور يحيلها إلى أفغانستان أو الصومال.. غضب الإخوان والسلفيون ورفضوا المبادئ الدستورية لأنهم يريدون ببساطة أن ينفردوا بكتابة الدستور وفقا لأفكارهم وليس طبقا لمصلحة المجتمع.. آخر محاولات المجلس العسكري لتدارك الورطة الدستورية التي أوقعنا فيها كانت الوثيقة التي قدمها الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء.

احتوت هذه الوثيقة على مبادئ حاكمة للدستور تضمن مدنية الدولة المصرية كما أنها نصت لأول مرة على الطريقة الصحيحة لتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، وذلك بالانتخاب من قطاعات المجتمع المختلفة. لكن الوثيقة مع ذلك جاءت مشوهة وفاسدة حيث إن طريقة تكوين اللجنة التأسيسية وضعتها بالكامل تحت رحمة المجلس العسكري الذي يملك السلطة المطلقة على الدستور والذين يكتبونه.

الأخطر من ذلك أن الوثيقة جعلت من القوات المسلحة دولة منفصلة عن الدولة المصرية لا يحق للشعب أن يحاسبها أو حتى يعرف ماذا يحدث فيها.. وهكذا مقابل خطوة واحدة إلى الأمام أعادتنا وثيقة السلمي عشر خطوات إلى الوراء. الوثيقة تضع الشعب المصري أمام اختيارين كلاهما مُرّ: أن نحافظ على الدولة المدنية لكننا مقابل ذلك يجب أن نعطي الجيش مكانة عليا محصنة تجعله لا يُسأل عن أفعاله.

أما اذا رفضنا وصاية الجيش على الدولة فعلينا عندئذ أن نواجه خطر سقوط مصر في قبضة المتطرفين. الاختيار واضح: الدولة المدنية ووصاية الجيش أو الحرية وخطر المتطرفين. منطق مبارك نفسه الذي كان يردد «أنا أو التطرف والفوضى». إن وثيقة السلمي تأتي كضربة جديدة للثورة التي تمر بأزمة حقيقية: فقد تم إنهاك الشعب المصري على مدى تسعة أشهر بالانفلات الأمني المقصود والفوضى والأزمات المفتعلة ونقص المواد الغذائية وارتفاع الأسعار حتى تحولت روح التفاؤل والثقة بالنفس التي عمت المصريين عقب تنحي مبارك إلى حالة محزنة من الإحباط والقلق من المستقبل.. كيف ننقذ الثورة؟!

أولاً: يجب إنهاء الصراع بين الإسلاميين والليبراليين وتوحيد الصف فوراً بين كل القوى الثورية.

ثانياً: يجب انتخاب هيئة لتمثيل الثورة تشمل محافظات مصر كلها، تضم جميع الأطياف وتمتلك القدرة على حشد الملايين في الشوارع حتى تكون قادرة على الضغط على المجلس العسكري من أجل تنفيذ أهداف الثورة.

ثالثاً: يجب على القوى الثورية أن تقدم البديل لوثيقة السلمي.. أتمنى أن نقبل جميعاً وثيقة الأزهر كأساس للدولة الديمقراطية، وفي الوقت نفسه نتفق على طريقة انتخاب لجنة تأسيسية للدستور لا تتجاهل أعضاء البرلمان وتضمن أيضاً التمثيل الكامل لكل طوائف المجتمع.

رابعاً: يجب علينا العودة إلى الشوارع في مليونيات تثبت للمجلس العسكري أن الثورة ما زالت في قلوب ملايين المصريين الذين صنعوها بدمائهم والذين لن يسمحوا أبداً بإجهاضها.

إن مصر الآن تتجاوزها قوتان: النظام القديم الذي يريد أن يعيدها إلى الوراء، والثورة التي تريد أن تدفع بها إلى المستقبل. سوف تنتصر الثورة حتماً.. بإذن الله. الديمقراطية هي الحل.

١٥ من نوفمبر ٢٠١١

إني أرى المَلِكَ عارياً

يُحكى أن أحد الملوك خدعه خياط محتال وأقنعه بأنه سيصنع له ثوباً سحرياً عظيماً لا يراه إلا الحكماء. اقتنع الملك بمهارة الخياط المحتال وخرج على وزرائه عارياً تماماً وقال لهم:

- انظروا.. ما رأيكم في هذا الثوب السحري الذي لا يراه إلا الحكماء؟!

بعض الوزراء خافوا من غضب الملك فقالوا:

- هذا ثوب عظيم يا مولاي.

وبعض الوزراء كانوا طامعين في عطايا الملك فقالوا:

- يا مولانا لم نر في حياتنا أجمل ولا أروع من هذا الثوب.

كان هناك طفل صغير في القاعة قال ببراءة:

- أين هو الثوب الذي تتحدثون عنه؟! إني أرى المَلِكَ عارياً.

حاول الوزراء إسكات الطفل بأي طريقة. لكنزوه ووبخوه وهددوه لكنه ظل يصيح:

- إني أرى المَلِكَ عارياً.

عندئذ ضربوه وأخرجوه من القاعة حتى يخلو لهم الجو مع الملك.

هذه الحكاية التي تناقلتها كتب التراث تحمل معاني كثيرة، فالوزراء الذين يخافون

من بطش الملك أو يطمعون في عطاياه يتظاهرون بأنهم يرون ثوبا وهميا ويتجاهلون الحقيقة الساطعة: أن الملك عار. أما الطفل البريء فهو لا يريد شيئا ولا يخاف من شيء؛ لذلك يقول الحقيقة ويظل مخلصا لها حتى النهاية مهما يكن الثمن.. هذه الحكاية تتكرر الآن في مصر. لقد قامت ثورة عظيمة خلعت حسني مبارك وتولى المجلس العسكري الحكم في الفترة الانتقالية.

استطاع المجلس العسكري، عبر مجموعة من القرارات، أن ينهك المصريين وأن يزرع الانقسام بين القوى الثورية، استطاع المجلس العسكري أن يقرب إليه سياسيين وأحزابا يخافون من بطشه أو يطمعون في رضاه، حتى يصلوا إلى الحكم.. الوحيدون الذين ظلوا أوفياء للثورة هم شباب الثورة الذين دعوا إليها ودفعوا من دمائهم ثمن الحرية. هؤلاء الثوريون الحقيقيون يشبهون ذلك الطفل الشجاع الذي واجه الملك العاري بالحقيقة. إن ملايين المصريين الذين نزلوا في الشوارع وواجهوا الموت وقدموا الشهداء ليست لهم مطامع سياسية ولا يريدون شيئا سوى أن يروا بلادهم حرة وقوية ومحترمة. إن هؤلاء الثوار يمثلون أنبل ما في مصر.

أكتب هذا المقال من فرنسا حيث جئت لتقديم النسخة الفرنسية من كتابي عن الثورة المصرية. عقدت ندوات في باريس وليون ومرسيليا، وفي كل مكان ذهبت إليه، وجدت الفرنسيين مبهورين بالثورة المصرية العظيمة. سمعت الفرنسيين أكثر من مرة يقولون إن شباب الثورة المصرية ألهموا العالم كله حتى إن تأثير ميدان التحرير قد انتقل إلى الحركات الاحتجاجية في كل أنحاء الدنيا. بقدر ما أحسست بالزهو كمصري، أصابني الحزن عندما جاءت الأنباء بأن مذبحه جديدة يتعرض لها المتظاهرون في ميدان التحرير. ماذا فعل المتظاهرون السلميون حتى يتم قمعهم بهذه الوحشية؟!

هل يعطي المجلس العسكري الفرصة لقيادات وزارة الداخلية حتى يتتقموا من شباب الثورة؟ هل يمكن في أي بلد في العالم أن يتم قتل المواطنين وإطلاق الرصاص في أعينهم ليفقدوا أبصارهم، لمجرد أنهم يُعبرون عن رأيهم بطريقة سلمية؟ هذه جرائم ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي، ولن يفلت المجرمون الذين ارتكبوها من العقاب أبداً. إن المذبحة الجديدة التي ارتكبتها قوات الأمن بأمر من المجلس العسكري

إنما تكشف الحقيقة كاملة. واجبنا الآن أن نرى الأشياء على حقيقتها بلا مجاملة ولا تغطية. حقيقة ما يحدث في مصر تلخص في الآتي:

أولاً: المجلس العسكري كان جزءاً أساسياً من نظام مبارك وكان متوافقاً معه إلى أقصى حد. لم نسمع قط أن المشير طنطاوي ورجاله قد اعترضوا على استبداد مبارك وجرائمه، ولم نسمع أنهم راجعوا مبارك في أي قرار اتخذته. المجلس العسكري لم يشترك في الثورة بل إنه في موقعة الجمل قد ترك البلطجية المسلحين يقتلون الثوار ولم يتدخل لحمايتهم. صحيح أن المجلس العسكري رفض إطلاق النار على المتظاهرين وهذا موقف وطني وأخلاقي يحسب له قطعاً (وإن كان المشير طنطاوي قد عاد وأنكر أنه تلقى أوامر من مبارك بقتل المتظاهرين).

يجب أن يكون واضحاً للجميع أن الثورة هي التي منحت المجلس العسكري شرعية الحكم خلال الفترة الانتقالية، بعد أن أجبر الثوار مبارك على ترك السلطة، ارتضوا بكامل إرادتهم أن يكون المجلس العسكري وكيلاً للثورة ليعمل على تحقيق أهدافها. لكن المجلس العسكري تحول، بكل أسف، من وكيل للثورة إلى سلطة استبدادية فرضت على مصر قرارات وسياسات أدت إلى تعطيل الثورة وإخراجها عن مسارها واحتفظت بالنظام القديم ومكّته من الانقضاء على الثورة.

ثانياً: المجلس العسكري يحكم مصر حكماً مطلقاً، لأنه يجمع في يده السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبالتالي فهو المسئول الوحيد عن كل ما حدث في مصر بعد تنحي مبارك. الثورة غير مسئولة إطلاقاً عن أي أزمات تحدث الآن لأن الثورة ببساطة لم تتول السلطة حتى تتحمل المسئولية.. الانفلات الأمني وانتشار البلطجة وارتفاع الأسعار وتدهور الاقتصاد وتراجع السياحة.. كل هذه مشكلات ناتجة عن قرارات خاطئة اتخذها المجلس العسكري، الذي يجب عليه الآن أن يسارع بتشكيل حكومة ائتلافية من القوى الثورية، تتولى تسيير الأمور حتى تأتي الانتخابات بسلطة مدنية منتخبة.

ثالثاً: بينما يتبنى المجلس العسكري سياسة قمعية عنيفة ضد الثوار نجده في نفس الوقت رقيقاً وحنوناً إلى أقصى درجة مع كل المنتمين إلى نظام مبارك، ومعظمهم من كبار القتلة والمجرمين واللصوص.. فالضباط الذين قتلوا مئات الشهداء وأصابوا

آلاف المصريين خلال الثورة والوزير السفاح حبيب العادلي.. بل حسني مبارك نفسه، كل هؤلاء ينعمون بمحاكمات عادلة أمام قاضيهم الطبيعي، يتمتعون خلالها بالحصانات الكاملة وأفضل أنواع الرعاية القانونية والطبية، وبالمقابل يصر المجلس العسكري على إحالة شباب الثورة إلى محاكمات عسكرية بتهم ملفقة ويلقي بهم في السجن الحربي.

إن إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية مخالف لأبسط قواعد العدالة، وهو ينتهك حقوق الإنسان ويناقض المعاهدات الدولية التي وقّعت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة. لكن المجلس العسكري يصر على إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وكأنه يريد أن يحتفظ في يده بسلاح قمعي جديد يضاف إلى جهاز أمن الدولة الذي لا يزال يعمل بنفس الأسلوب، وإن تغير اسمه إلى الأمن الوطني.

رابعًا: المجلس العسكري لا يرى الفرق بين النظام والدولة، وبالتالي فهو يعتبر إسقاط النظام القديم هدمًا للدولة المصرية. هذا المفهوم المختلط هو الذي يفسر دفاع المجلس العسكري المستميت عن نظام مبارك الذي لا يزال قابعا على رأس السلطة في مصر. لقد رفض المجلس العسكري تطهير الشرطة من القيادات الفاسدة ورفض تطهير القضاء من القضاة المزورين، ورفض حل المجالس المحلية إلا بعد صدور حكم قضائي، ورفض حل الحزب الوطني، وبعد أن صدر الحكم بحله سمح المجلس العسكري لأعضاء الحزب الوطني المنحل بتشكيل أحزاب جديدة ليدخلوا إلى البرلمان.

بعد عشرة شهور على الثورة لا يزال معظم المسؤولين في الدولة ينتمون قلبا وقالبا إلى نظام مبارك، وبقاؤهم في السلطة يشكل خطرًا داهما على الثورة وعلى مصر كلها. معظم الأزمات التي تحدث الآن مفتعلة ومدبرة من فلول نظام مبارك الذين يريدون إشاعة الفوضى وتعطيل التغيير الذي سيؤدي بهم إلى فقدان مناصبهم ومحاكمتهم بل إلقاء معظمهم في السجن.

خامسًا: المجلس العسكري في تعامله مع القوى السياسية ليس محايدًا ولا منصفًا، لكنه يطبق القواعد على البعض ويغفل تطبيقها على البعض الآخر. المجلس العسكري يراقب بصرامة مصادر تمويل ائتلافات شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني، وقد اتهم

اللواء الرويني؛ عضو المجلس العسكري، الشبان الوطنيين من أعضاء حركة ٦ أبريل باتهامات فارغة، عجز عن إثباتها، ورفض حتى أن يعتذر عنها.

في الوقت نفسه فإن ملايين الجنيهاات التي ينفقها الإخوان والسلفيون كل يوم من أجل الدعاية الانتخابية تمر أمام أعين أعضاء المجلس العسكري، فلا يتوقفون أبدًا ليسألوا من أين تأتي هذه الأموال. السلفيون والإخوان، لسبب ما ستكشف عنه الأيام، مقربون من المجلس العسكري، فهو يغض الطرف عن مصادر تمويلهم، بينما يناصب شباب الثورة العداء ويسعى إلى تشويه صورتهم عن طريق الإعلام الحكومي الذي لا يزال على تضليله ونفاقه، كما كان في عهد مبارك.. هذا التربص من قبل المجلس العسكري بالثوريين لا تفسير له إلا أنهم يواجهونه بالحقيقة، لا ينافقونه ولا يخافون منه ولا يقبلون التنازل عن أهداف الثورة مهما يكن الثمن.

سادسًا: المجلس العسكري أهدر كرامة المصريين وقمعهم وضربهم وقتلهم وهتك أعراضهم، مرارًا وتكرارًا، سواء عن طريق الشرطة العسكرية أو قوات الأمن.

وبعد كل جريمة يتم ارتكابها في حق المتظاهرين السلميين يقوم المجلس العسكري بإجراء تحقيقات في القضاء العسكري، فيصبح هو الخصم والحكم في الوقت نفسه، مما يفقد التحقيقات مصداقيتها، وفي الوقت نفسه يتم دفن هذه التحقيقات، فلا نعرف عنها شيئًا. من الذي قتل المتظاهرين؟ ومن الذي هتك أعراض المتظاهرات، بدعوى إجراء كشف العذرية المهين؟ وما هي العقوبة التي تم توقيعها على هؤلاء المجرمين؟! لا شيء. وبالتالي من حق المصريين أن يفقدوا الثقة تماما في عدالة المجلس العسكري.

ما يحدث في مصر أصبح جليًا واضحًا. إن المجلس العسكري يتبع سياسات ستؤدي في النهاية إلى إعادة إنتاج نظام مبارك ولكن بدون مبارك وأسرته. بدلا من هدم النظام الفاسد وبناء نظام جديد عادل ومحترم، فإن المجلس العسكري يستبقي النظام القديم ويريد أن يقتصر التغيير على إقالة مبارك.

إن إجهاض الثورة المصرية وتحويلها إلى مجرد انقلاب قد تم تنفيذه على عدة مراحل، بدءًا من تعديل الدستور القديم، بدلا من كتابة دستور جديد، ثم الاستفتاء، الذي أدى إلى انقسام قوى الثورة، ثم تشويه سمعة شباب الثورة والضغط على المواطن المصري

بأزمات مفتعلة؛ حتى يتم إنهاكه، فيكره الثورة ويقبل كل ما يُفرض عليه، وأخيرا المذابح المتكررة من أجل قمع الثوريين وإرجاعهم إلى ما قبل قيام الثورة.

على أن الذي لم يفهمه المجلس العسكري أن المصريين بعد الثورة قد تحرروا من الخوف وأنهم لن يدعونا للظلم أبداً.. واجبنا الآن أن نتوحد جميعاً حتى ننقذ الثورة. لا بد من تأجيل كل الخلافات السياسية حتى نعود صفاً واحداً ونضغط على المجلس العسكري ليشكل حكومة ائتلافية ثورية محترمة تتولى الحكم حتى يتم انتخاب سلطة مدنية تتسلم السلطة من الجيش. مصر لن ترجع إلى الوراء.

الديمقراطية هي الحل.

٢٢ من نوفمبر ٢٠١١

خمسة أسئلة عن الأزمة

السؤال الأول: ما هي الشرعية التي يستند إليها المجلس العسكري في حكم مصر خلال الفترة الانتقالية؟

في يوم ١١ من فبراير خرج عمر سليمان ليعلن للمصريين أن حسني مبارك تنحى عن الحكم وقام بنقل صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس العسكري. هنا نجد تناقضا غريبا، فالرئيس المخلوع لا يملك بعد خلعته أن يعطي سلطاته لأحد. الأمر هنا يشبه مديرا لإحدى الشركات تمت إقالته من منصبه وذهب إلى بيته ثم وقع بعد ذلك قرارا بتعيين موظفين جدد في الشركة.. التعيين هنا غير شرعي لأن المدير الذي أقيـل لا يملك أن يعين أحدا، وبالمثل فإن مبارك المخلوع لا يملك أن يعين المجلس العسكري لأنه نفسه فقد الشرعية، وبالتالي لا يمكن أن يعطيها لسواه. أما من الناحية الدستورية فإن دستور ١٩٧١ لا يسمح أبداً للمجلس العسكري بأن يحكم مصر، إذ ينص في حالة عجز رئيس الدولة عن القيام بمهام منصبه على أن يتولى السلطة رئيس المحكمة الدستورية العليا. لا الدستور ولا المخلوع مبارك يصلحان لكي يشكلوا مصدرا لشرعية المجلس العسكري.. من أين اكتسب شرعيته إذن؟ الشرعية الوحيدة للمجلس العسكري هي الثورة المصرية. في يوم ١١ من فبراير كان هناك عشرون مليون تائر مصري في الشوارع نجحوا في خلع مبارك، ولو أنهم يومئذ رفضوا حكم المجلس العسكري لكان لهم حتما ما أرادوا. الثوار هم الذين وثقوا في المجلس العسكري ومنحوه الشرعية وأوكلوا إليه تنفيذ أهداف الثورة. المجلس العسكري اكتسب شرعيته من الثورة، وهو عندما يفقد ثقة الثوار فإنه يفقد معها السند الوحيد لشرعيته. من هنا نفهم لماذا يطالب المجلس العسكري باستفتاء لكي يبقى في السلطة. إنه يبحث عن شرعية جديدة بعيداً عن

شرعية الثورة، وهو يستغل ثقة المصريين في الجيش من أجل الحصول على موافقتهم على استمراره كسلطة سياسية عرقلت مسار الثورة وعطلتها وأوصلتنا إلى هذه الأزمة. هذه مغالطة لا بد من تصحيحها.. إن الثوار الذين يريدون إبعاد المجلس العسكري عن دوره السياسي لا يقصدون إطلاقاً استبعاد القوات المسلحة، بل هم يحترمونها ويعتزون بها ويريدون لها أن تتفرغ لأداء مهامها الوطنية.

السؤال الثاني: هل قام المجلس العسكري بحماية الثورة المصرية؟!؟

لقد رفض المجلس العسكري إطلاق النار على المتظاهرين، وهذا موقف يُحسب له، ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟! خلال تسعة أشهر لم يقوم المجلس العسكري بحماية الثورة إطلاقاً، بل إن العكس صحيح.. لقد اعتبر المجلس العسكري خلع مبارك ومحاكمته أقصى ما يمكن للثورة أن تحصل عليه، ثم احتفظ بنظام مبارك كما هو في السلطة، وهكذا بدلاً من التغيير الشامل الذي قامت الثورة من أجله لم يتغير في مصر إلا شخص الرئيس.. إن نظام مبارك ما زال يحكم مصر... بدءاً من مباحث أمن الدولة التي استأنفت نشاطها الإجرامي بكامل طاقتها، إلى قيادات الشرطة من أتباع السفاح حبيب العادلي الذين يحكمون وزارة الداخلية ويستمررون في قتل المتظاهرين وانتهاك آدميتهم، إلى النائب العام الذي اضطر إلى مواءمات سياسية بلا حصر في عهد مبارك، إلى القضاة الذين أشرفوا على تزوير الانتخابات، إلى رؤساء البنوك الذين عينهم جمال مبارك، إلى الإعلاميين المنافقين عملاء أمن الدولة، إلى كبار المسؤولين في كل هيئات الدولة. لقد صار المشهد في مصر فريداً من نوعه.. ثورة قامت من أجل إسقاط نظام مبارك لكن المجلس العسكري أنقذه واحتفظ به في السلطة. النتيجة مؤسفة ومتوقعة: قام نظام مبارك باحتواء الثورة وإجهاضها عن طريق خطوات محسوبة بعناية: بدءاً من الانفلات الأمني المقصود وإطلاق البلطجية والسجناء الجنائيين لترويع المواطنين وتقاعس الشرطة عن أداء واجبها برضا المجلس العسكري، ثم ارتفاع الأسعار المتعمد والإضرابات الفتوية التي تعتمد السلطات تجاهلها حتى يندفع المتظاهرون إلى الشغب وقطع الطرق ثم الحملات الإعلامية المضللة لإقناع الناس بأن الثورة هي السبب في كل هذه الأزمات، ثم إحداث الفتن الطائفية التي تخصص في صنعها ضباط أمن الدولة، وإحراق الكنائس على مرأى من أفراد الأمن والشرطة العسكرية الذين يكتفون بالفرجة

ولا يتدخلون. مع كل هذه الأزمات المفتعلة قامت حملة إعلامية ضخمة لتشويه صورة شباب الثورة (الذين يمثلون أنبل ما في مصر). كان المقصود ترويع الشعب الذي ساند الثورة وإنهاكه بالأزمات حتى يتخلى عن الثوار ويتركهم وحدهم، عندئذ ينقض عليهم النظام القديم ويسحقهم فيكون قد قضي على الثورة نهائياً.. الضربة النهائية ضد الثوريين كان موعدها يوم السبت ١٩ من نوفمبر - قبل الانتخابات بأسبوع - حتى تستبعدهم نهائياً من المشهد الانتخابي. إن الانقضاض الوحشي من أجهزة الأمن على مصابي الثورة المعتصمين في التحرير كان مقصوداً من أجل استدراج شباب الثورة إلى معركة غير متكافئة يتم سحقهم فيها، اعتدى أفراد الأمن والشرطة العسكرية على مصابي الثورة ثم اعتدوا بشراسة على المتظاهرين الذين جاءوا للدفاع عنهم، وبعد أن تم إجلاء المتظاهرين عن الميدان قامت الشرطة العسكرية بفتحه من جديد حتى يندفع إليه الثوار مرة أخرى فيتم سحقهم مرة أخرى.. كل ذلك كان مخططاً بعناية مع افتعال أزمة في شارع محمد محمود (الذي لا يفضي إلى وزارة الداخلية) من أجل إقناع الرأي العام بأن قتل المتظاهرين إنما يتم دفاعاً عن وزارة الداخلية من أجل منع اقتحامها بواسطة الثوار، على أن الشعب أفسد الخطة عندما نزل إلى ميادين مصر كلها ليسانند الثورة. أربكت هذه المفاجأة نظام مبارك فتورط في المزيد من الجرائم الوحشية ضد متظاهرين سلميين عزل. قام أفراد الأمن برعاية الشرطة العسكرية (بشهادة الطب الشرعي) بقتل المتظاهرين بالرصاص الحي ووجهوا طلقات الخرطوش إلى عيونهم ثم أطلقوا عليهم الغازات السامة، وعندما أدرك النظام أن الثوار مصرون على الاعتصام مهما قدموا من توضيحات كان لا بد من تنازلات قليلة فأقبلت حكومة شرف وتم تشكيل حكومة الجنزوري ليؤكد المجلس العسكري تجاهله لإرادة الثورة وإصراره على احتكاره للسلطة ودفاعه عن نظام مبارك إلى النهاية.

السؤال الثالث: لماذا لا نترك المجلس العسكري في السلطة حتى تسليم البلاد إلى رئيس منتخب؟!

- لأن المجلس العسكري هو نظام مبارك بلا زيادة ولا نقصان. هل نتوقع من نظام مبارك أن يساعدنا على إسقاط نفسه؟ هل نتوقع من قيادات الداخلية الموالية لمبارك أن يساعدونا على استعادة الأمن حتى نتمكن من إقالتهم وتحويلهم إلى المحاكمة؟ هل

نتوقع من رؤساء البنوك الذين عينهم جمال مبارك أن يساهموا في إنعاش الاقتصاد حتى تأتي حكومة منتخبة تقيلهم من مناصبهم وقد تحاكمهم بتهم الفساد؟! هناك فيديو يصور ضابط شرطة وهو يوجه طلقات الخرطوش إلى عيني المتظاهر ثم يتلقى تهنئة زملائه على فقء عين إنسان بريء.. هذه الواقعة المسجلة بالصوت والصورة لها دلالة: هكذا يفعل نظام مبارك بالمصريين بعد الثورة كما كان يفعل بهم قبلها. لقد طلب النائب العام التحقيق مع الضابط فرفضت وزارة الداخلية تسليمه وثار زملاؤه تضامنا معه.. طبعًا.. لا يمكن أن ينفذ الضابط أوامر قائده بفقء عيون المتظاهرين ثم يحاكم لأنه نفذ الأوامر.

إن استمرار المجلس العسكري كسلطة سياسية معناه القضاء على الثورة. الحل الوحيد لإنقاذ الثورة أن يتم تشكيل حكومة ثورية توافقية تتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية ولا تخضع للمجلس العسكري، حكومة تستطيع تطهير الشرطة والقضاء واستعادة الأمن وإجراء محاكمات عادلة لكل من أجرم في حق المصريين. المجلس العسكري يعلم أن تشكيل حكومة مستقلة سيقضي على نظام مبارك الذي يدافع عنه باستماتة، ولذلك فهو يناور ويفاوض ويدعو لمناقشات لا تنتهي مع قوى سياسية ويدعوهم إلى تشكيل مجالس استشارية شكلية لن يستشيرها أحد. المجلس العسكري يريد أن يكسب الوقت حتى تبدأ الانتخابات وينشغل الناس بها فيتم فرض الجزوري على الشعب المصري لتقضي حكومته على البقية الباقية من الثورة.

السؤال الرابع: لماذا يصبر المجلس العسكري على إجراء الانتخابات بالرغم من تدهور الحالة الأمنية وتخبط الأجهزة المسئولة عنها وعشوائية المشهد؟!

- السبب أن المجلس العسكري ضاق بالثورة ومطالبها، وهو يريد أن يعتبرها كأن لم تكن، ولأن الثورة تشكل الشرعية الوحيدة للمجلس العسكري فهو يبحث عن شرعية جديدة سيقدمها له برلمان متعاون معه. لقد فعل المجلس العسكري كل ما يمكنه ليستبعد الثوريين من مجلس الشعب، ورفض تطبيق العزل السياسي على أعضاء الحزب الوطني، وسمح لهم بتشكيل عشرة أحزاب جديدة حتى يستعملوا أموالهم المنهوبة من الشعب في شراء الأصوات والدخول إلى البرلمان. لقد تم التخطيط للانتخابات بهدف وحيد واضح تماما: تشكيل البرلمان القادم من الفلول والإخوان الذين وجد فيهم المجلس العسكري شريكا مضمونا مطيعا على استعداد لأن يفعل كل ما يطلب منه مقابل مقاعد الحكم.

السؤال الخامس: ما العمل؟!

- لقد فرضت الظروف على الثورة المصرية أن تقاتل على جبهتين: لا بد من استمرار التظاهر السلمي والاعتصام حتى يستجيب المجلس لإرادة الثورة ويقلل الجنزوري ويشكل حكومة مستقلة برئاسة شخصية تنتمي للثورة. لا يهمننا هنا الانتماء السياسي لرئيس الوزراء المقترح، وإنما الأهم مدى إخلاصه لمبادئ الثورة، سواء كان الدكتور محمد البرادعي الليبرالي أو الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الإسلامي أو أي شخصية تماثلهما في المصادقية، فرئيس الوزراء الثوري وحده القادر على حماية الثورة وتصحيح مسارها. هذا هو المطلب الذي يجب أن نجتمع عليه ونضغط بكل قوتنا من أجل تحقيقه، لكن مشاركتنا في الانتخابات أيضًا ضرورية. إن واجب الثوريين - في رأيي - أن يشتركوا في الانتخابات بكل قوتهم. إذا أجريت الانتخابات بدون تزوير فسوف يدخل عدد من الثوريين إلى البرلمان، وإذا تم تزوير الانتخابات سيكون الثوريون شهودا على خيانة الأمانة وسوف يتم إلغاء الانتخابات المزورة بإرادة الشعب.. إن الشعب الذي استطاع بشجاعته وتضحياته أن يجبر مبارك على التنحي لن يستطيع أحد أن يزور إرادته.

إن الثورة المصرية تمر بلحظة حرجة؛ لأن المجلس العسكري احتفظ بنظام مبارك الذي استعاد قوته وهو يكيل الضربات للثورة من أجل إجهادها، لكن الشعب الذي صنع الثورة هو الذي سيحميها حتى تنتصر بإذن الله.

الديمقراطية هي الحل.

٢٩ من نوفمبر ٢٠١١

ماذا حدث لسيادة اللواء؟

سيادة اللواء وفضيلة الشيخ يشتركان في أمور كثيرة.. الاثنان جاوزا السبعين ويتمتعان بصحة جيدة، الاثنان ينامان ويستيقظان مبكرا، كما أن الاثنين يسكنان في الحي ذاته؛ التجمع الخامس، بل إن القصر الفخم الذي يقيم فيه فضيلة الشيخ لا يبعد عن قصر سيادة اللواء إلا بضعة دقائق بالسيارة. كل هذه الاعتبارات تسهل لقاءهما عند الضرورة. مع التطورات التي حدثت الأسبوع الماضي اتصل فضيلة الشيخ بسيادة اللواء وطلب لقاءه فوافق على الفور واتفقا على أن يتناولوا الإفطار معا.

في اليوم التالي الساعة الثامنة صباحا.. توقفت أمام قصر سيادة اللواء السيارة المرسيدس السوداء الفارهة التي تقل فضيلة الشيخ وسرعان ما قفز منها اثنان من الحراس الشخصيين، فتح أحدهما الباب لينزل الشيخ بينما راح الحارس الآخر يجول بنظره محذقا كالصقر في أرجاء المكان وقد استعد بيده على زناد البندقية الآلية التي يحملها.. كان اللواء ينتظر الشيخ على المائدة في قاعة كبيرة متفرعة من بهو القصر.. رحب اللواء بالشيخ الذي احتضنه بود ثم جلس بجواره.. على المائدة كان الإفطار يجمع بين فنون المطبخ الفرنسي وتقاليده الريف المصري العريقة، راح السفرجي النوبي يقدم الأطباق بلهجة مهذبة وحروف واضحة: كان هناك كرواسون وباتيه بالجبن واللحم والسبانخ، وكان هناك أيضا فطير مشلتت ساخن وفول مدمس وبيض وأنواع عديدة من الجبن ثم أطباق صغيرة ممتلئة بالعسل الأبيض بالقشدة.

كان ذلك إفطار عمل، كما يقول الدبلوماسيون.. راح اللواء والشيخ يأكلان ويتحدثان.. بدأ اللواء قائلا:

- ألف مبروك نجاحك في الانتخابات يا فضيلة الشيخ.
- الحمد لله، ربنا نصرني وما النصر إلا من عند الله.
- ونعم بالله.. بصراحة بقدر فرحتي بفوزك الساحق إلا أن لي عتابا عليك.
- خير يا سيادة اللواء؟
- يا أخي.. لما يكون عندك ملاحظة على قرار أنا اتخذته لماذا لا تتصل بي مباشرة بدلا من أن توجه لي نقدا في الإعلام.
- حاضر يا فندم.
- هكذا قال الشيخ ثم قضم البيضة المسلوقة التي في يده. على أن اللواء انفعل فجأة قائلا:
- على فكرة دي مش أول مرة.. كل مرة تقول لي كلام وتعمل العكس.
- قطب الشيخ حاجبيه وكأنها انزعج من لهجة اللواء وقال بنبرة جافة:
- سيادة اللواء. الموضوع لا يستاهل كل ذلك.
- لا يستاهل، أنت تريد أن تعمل بطلا على حسابي.
- أنا لم أخطئ، لقد عبرت عن رأيي في الإعلام، ورغم ذلك لن أكرر ذلك إكراما لك.
- أنا لا أحتاج إلى كرمك.
- يا فندم. أنت تعلم احترامي لك لكن لا تنس أنني أمثل الشعب.
- لقد أردت لك أن تفوز ففزت في الانتخابات، ولو أردت لك أن تخسر لكنت خسرت.
- هنا وضع الشيخ اللقمة في فمه وبعد أن مضغها وبلعها قال لسيادة اللواء:
- اسمح لي أنت لست سبب نجاحي، لقد نجحت بتوفيق ربنا ومجهوددي.

- إنت باين عليك صدقت نفسك.
- سيادة اللواء، أرجو أن تتمالك أعصابك، أنا أحترم سيادتك وأتوقع أن تحترمني.
- كان اللواء قد بدا عليه التحفز وهمس بشيء ما للسفرجي الذي غاب لحظة ثم عاد بحقيبة صغيرة مغلقة وضعها بجوار مقعد الشيخ. مرت لحظة من الصمت ثم قال اللواء:
- أرجو أن تأخذ هذه الحقيبة معك إلى البيت. افتحها وافحص محتوياتها جيدا.
- ماذا في الحقيبة؟!
- كل المخالفات التي ارتكبتها موثقة بالصوت والصورة.. سوف تجد بيانا بالأموال التي قبضتها.
- عن أي أموال تتحدث؟!
- أنت تفهمني جيدا، الأموال التي انهمرت عليك من الخارج، في هذه الحقيبة سوف تجد صوراً من الشيكات التي قبضتها بأرقامها وتواريخ صرفها.
- يا سيادة اللواء من فضلك.
- سوف تجد وقائع شراء الأصوات التي قمت بها.. سوف تجد فيديوهات تثبت كيف استغللت جهل الناس وفقيرهم من أجل إرغامهم على التصويت في صالحك.
- يا فندم. لا داعي لهذا الكلام.
- كل هذه الأدلة سوف أقدم بها في بلاغات ضدك وسوف نترك الأمر كله للقضاء.
- يا فندم أرجوك.
- هل يضيرك تنفيذ القانون يا فضيلة الشيخ؟
- بل يضيرني غضب سيادتك.. أرجوك يا فندم لا تغضب.
- تنهد اللواء وعاد بظهره إلى الخلف ورشف من فنجان الشاي وقال:
- يبقى كل ما أقوله يجب أن تسمعه.

- تحت أمرك.

- إياك أن تتصور في أي لحظة أنك أصبحت قويا وأنني لن أقدر عليك.

- يا فندم أنا ديني يأمرني بطاعتك.

- يبقى لما يكون عندك ملاحظات تقول لي قبل ما تتكلم في الإعلام، مفهوم؟

- مفهوم يا فندم.

اندفع الشيخ يقول كأنها يريد أن يستعيد الصفاء بينهما:

- يحزنني أن تشك سيادتك حتى الآن في إخلاصي.

- أفعالك هي الفيصل.

هكذا قال اللواء بهدوء، فاندفع الشيخ يقول:

- يا فندم، لقد كنت أطالب من البداية بدستور جديد للبلاد، كان هذا موقفي المعلن

لكنني عندما علمت أن رغبة سيادتكم إجراء تعديلات على الدستور القديم غيرت

موقفي تماما وساندت التعديلات بكل قوة.. أظن سيادتك تذكر ذلك.

هز اللواء رأسه، واستطرد الشيخ قائلا:

- لم أتخذ موقفا واحدا ضد سيادتك، من أجلك أنت خسرت أصدقاء كثيرين، حتى

أثناء الأحداث الدامية المؤسفة لم أفتح فمي بكلمة ضد سيادتك.

ساد الصمت من جديد، وقال الشيخ بإلحاح:

- خلاص يا فندم. سيادتك راضٍ عني؟!!

قال اللواء:

- بشرط أن تسمع الكلام.

- تحت أمرك.

انتقل الشيخ واللواء إلى الحديث عن تفاصيل ما سوف يفعلانه معا في المستقبل،

كانا قد انتهيا من الطعام، واقترح اللواء أن يشربا القهوة في المكتب، سارا عبر الردهة

الطويلة حتى دخلا من الباب إلى قاعة المكتب الفخمة الفسيحة، جلس اللواء خلف المكتب المصنوع من خشب الآرو بينما جلس الشيخ في المقعد الوثير المواجه له، كان اللواء قد أعد ورقة صغيرة بالموضوعات التي يريد أن يناقشها مع الشيخ.. على مدى ساعة تحدث اللواء والشيخ واتفقا تماما في وجهات النظر.

انتهى اللقاء بطريقة ودية واصطحب اللواء الشيخ وظل واقفا يلوح له بيده حتى ابتعدت السيارة. كان اللواء يحس برضا كامل عن اتفاقه مع الشيخ، وكانت لديه تقارير كثيرة يجب أن يطالعها فعاد إلى مكتبه وهرع إليه الفرّاش بفنجان القهوة المضبوط.. قرأ الأوراق وأجرى عدة اتصالات تليفونية مهمة وبعد نحو ساعة من العمل، عاد اللواء بظهره في المقعد ووضع يديه خلف رأسه. كان يريد أن يستريح قليلا لكنه لما أغمض عينيه وفتحها وجد شيئا غريبا على الجدار المواجه للمكتب، لمح تهويمات أو خيالات تتحرك على الجدار أمامه، أحس اللواء بانزعاج وحدث من جديد فرأى على الجدار أربعة أو خمسة وجوه لشبان في العشرينيات من العمر، الغريب أن وجوه الشبان كانت هيئتها واحدة. كانوا يتطلعون إليه بعين واحدة، أما العين الأخرى فكانت فارغة مثقوبة تعكس فراغا أسود.

أحس سيادة اللواء برهبة وتأكد له أنه يعاني من هلوسة ما نتيجة للإرهاق، فكر أن هذه التهويمات سوف تتلاشى بالتأكيد إذا نال قسطا من الراحة، أغمض عينيه لحظات ثم فتحها من جديد لكن الوجوه لم تختف من فوق الجدار بل إنها ازدادت، الوجوه ذات العيون المفقودة انضمت إليها وجوه أخرى كلها مصابة بطلقات رصاص في أعلى الرأس أو في الرقبة.. كانت الوجوه كلها تحمل تعبيرا واحدا غامضا نهائيا، صارما ومخيفا.

غرق اللواء في الحيرة وانحنى إلى الأمام وقد وضع رأسه بين يديه، بعد حوالي دقيقتين، رفع رأسه وهو يتفادى النظر إلى الجدار ثم أضاء نور الحجرة على آخره، كانت هذه محاولته الأخيرة، كان أمله أن يبدد النور الساطع الخيالات التي تطارده، راح قلبه يدق بقوة ثم فتح عينيه ونظر في الضوء، كان الجدار قد صار مزدحما عن آخره بالوجوه، بالإضافة إلى الوجوه ذات العيون المثقوبة والوجوه التي تحمل طلقات الرصاص ظهرت وجوه أخرى كثيرة، وجوه مربدة متشنجة كأنها مختنقة بغازات سامة ووجوه ملامحها مشوهة تماما كأنها قد تم دهسها تحت عجلات سيارة.

هذه المرة أحس اللواء بأن الوجوه كلها تتزاحم عليه. تقترب منه وهي تحمل كلها فكرة واحدة، كأن لها جميعاً إرادة معينة تصر على تنفيذها، مد اللواء يده ورن الجرس بعنف عدة مرات فهرع إليه سكرتيه الخاص، حاول اللواء أن يبدو متهاسكا، تبادل معه حديثا عابرا وعندما نظر السكرتير نحو الجدار فهم اللواء حالاً أن الوجوه الرهيبة التي تطالعه لا يستطيع السكرتير أن يراها. عندئذ صرف اللواء السكرتير وأسرع بالخروج من المكتب وهو يقنع نفسه بالتفسير الوحيد الذي يستطيع تقبله.. استقر في يقينه أنه مرهق وأن هذه الأشكال التي لاحت على جدار مكتبه ليست إلا ظلالاً صوّرها له ذهنه المتعب.

بذل اللواء مجهوداً مضنياً حتى سيطر على نفسه وعاش يوماً عادياً، بل إنه تعمد أن يأخذ زوجته وابنته الكبرى إلى النادي بعد الظهر حيث تناولوا العشاء.. عندما عاد إلى البيت دخلت زوجته لتنام بينما جلس هو وحيدا أمام التلفزيون في الصالة الكبيرة التي تقع في الدور الأول للقصر، كان يحس بقلق حقيقي، كان يخشى الدخول إلى مكتبه، لم يصدق نفسه عندما تطلع إلى الستارة الكبيرة أمامه فوجد نفس الوجوه، نفس العيون المثقوبة والوجوه المختنقة بالغاز والوجوه المقتولة بالرصاص والوجوه الممزقة المشوهة المدهوسة تحت العجلات.. أحس اللواء بفزع، ارتعد، كاد يصرخ، رفع كفيه ليغطي بهما عينيه حتى لا يرى كل هذه الوجوه المقتولة لكنه فوجئ بأن يديه ملطختان بالدم تماماً.. ماذا حدث لسيادة اللواء؟!!

١٣ من ديسمبر ٢٠٠٠

هل تعود الأرانب إلى القفص؟!

هل يمكن أن يعيش الإنسان دون أكل وشرب؟ بالطبع لا؛ فهذه احتياجات أساسية يموت الإنسان إذا انقطعت عنه.. هل يستطيع الإنسان أن يعيش دون كرامة؟!

الإجابة للأسف: «نعم»، فالإنسان قد يعيش ويأكل ويشرب وهو فاقد لكرامته.. لقد شهد التاريخ الإنساني ظاهرة العبودية، حيث عاش ملايين العبيد على مدى قرون دون كرامة، بل إن شعوبا كثيرة عاشت ذليلة بلا كرامة تحت حكم الاستبداد.. على مدى ثلاثين عاما عاش ملايين المصريين بلا كرامة تحت حكم مبارك، يأكلون ويشربون ويتحملون الإهانات ويتملقون صاحب السلطة، حتى يرضى عنهم، ملايين المصريين كان استمرارهم في الحياة أهم لديهم بكثير من الحفاظ على كرامتهم، تعودوا أن يتحملوا إهدار كرامتهم، خوفا من العقاب وطمعا في المكاسب، يتحملون غطرسة ضابط الشرطة ويقولون له يا باشا ويتحملون ظلم رئيسهم في العمل وينافقونه حتى يرضى عنهم.. يتحملون المعتقلات والتعذيب وانتهاك الأعراض ويتغاضون عنها مادامت تحدث لآخرين ويوصون أولادهم بالمشي بجوار الحائط وعدم التظاهر أو الاعتراض على الحاكم مهما ظلمهم ونهبهم وأذلمهم.. ملايين المصريين كانوا يعتبرون النفاق لباقة والجبن حكمة والسكوت عن الحق عين العقل.. بالمقابل فإن نظام مبارك كان يكن احتقارا عميقا للمصريين، المسئولون في نظام مبارك جميعا كان رأيهم في المصريين أنهم شعب جاهل، كسول، غير منتج، تعود على الفوضى ولا يصلح للديمقراطية.

هذه الاستهانة بالشعب المصري هي ما جعلت نظام مبارك يطمئن لسيطرته المطلقة على الحكم حتى أفاق على الثورة، كانت الثورة المصرية معجزة بأي مقياس، فقد ظهر

جيل من المصريين مبرأ من كل أمراض الاستبداد، جيل لا يخاف ولا يسكت على الظلم.. شباب مصريون يشكلون نصف الشعب المصري، كانت شجاعتهم وإخلاصهم للقيم النبيلة أمرا مستعصيا على التفسير.

فقد تربى هؤلاء الشبان في ظل تعليم رديء وإعلام مضلل وقيم منهارة وحاكم يعتبر أن أكل العيش أهم بكثير من الكرامة.. بالرغم من ذلك فقد ظهر شباب الثورة فجأة، كالطفرة العظيمة، كأنها مصر شجرة عملاقة دائمة العطاء مهما أصابتها الأمراض يكون بمقدورها دائما أن تثمر أوراقا جديدة خضراء في غاية النضارة.. كان الهدف الأول للثورة استعادة كرامة الشعب المصري، بالنسبة لمبارك ورجاله كانت المفاجأة مذهلة: هؤلاء المصريون خضعوا للإذلال سنوات طويلة ماذا جرى لهم وما الذي جعلهم مصممين على استعادة كرامتهم؟

نجحت الثورة في إزاحة مبارك عن الحكم في أقل من ثلاثة أسابيع ثم أوكل الثوار للمجلس العسكري حكم مصر في الفترة الانتقالية، هنا لا بد أن نتوقف لنفهم اتجاهات الشعب بعد تنحي مبارك.. كان هناك بضعة ملايين من الفلول المستفيدين من نظام مبارك، الكارهين للثورة بالطبع، وكان هناك عشرون مليون مصري اشتركوا في الثورة بأنفسهم ونضيف إليهم ضعف عددهم من المتعاطفين مع الثورة.

بحسبة بسيطة سنكتشف أن هناك ما يقرب من ٢٠ مليون مصري لم يستفيدوا من نظام مبارك لكنهم في الوقت نفسه لم يشتركوا في الثورة ولم يتعاطفوا معها، هذه الكتلة الساكنة هم المصريون المدعنون، الذين عانوا من نظام مبارك لكنهم نجحوا تماما في التواء معه، هؤلاء المدعنون أقلقتهم الثورة وأخرجتهم وجعلتهم يعيدون النظر في المسلمات التي يبنون عليها حياتهم.. فالجبن ليس بالضرورة حكمة والإذعان ليس بالضرورة عين العقل، ها هم يرون بأعينهم شبانا في سن أولادهم يستقبلون بصدورهم العارية الرصاص القاتل فلا يخافون ولا يتراجعون لأن الموت عندهم أفضل من الحياة الذليلة.

ظل موقف هؤلاء المدعين من الثورة متذبذبا؛ فهم وإن كان يسعدهم أن تحقق الثورة أهدافها ليس لديهم أدنى استعداد للتضحية من أجلها، تسلم المجلس العسكري الحكم وسط تأييد شعبي جارف من المصريين الذين وثقوا في قدرته ورغبته في تحقيق أهداف

الثورة إلا أن المصريين فوجئوا بأن تصرفات المجلس العسكري غريبة ومشوشة.. عندما نسترجع الآن كل ما حدث سيكون من السهل رؤية الصورة بوضوح:

أولاً: قاوم المجلس العسكري أي تغيير حقيقي ونجح في استبقاء نظام مبارك في السلطة، وكان من الطبيعي أن يعمل النظام القديم على القضاء على الثورة؛ فقد رفض المجلس العسكري كتابة دستور جديد واكتفى ببعض التعديلات على الدستور القديم وأجرى عليها استفتاء، ثم التف على إرادة الشعب وأعلن دستورا مؤقتا من ٦٣ مادة حدد ملامح النظام السياسي بعيدا عن إرادة المصريين.

ثانياً: ترك المجلس العسكري الانفلات الأمني يتفاقم ولم يفعل شيئا لحل الأزمات المتوالية المصطنعة التي أحالت حياة المصريين إلى جحيم وجعلت قطاعا من المصريين «المدعنين» يكرهون الثورة ويعتبرونها السبب في كل مشكلات حياتهم.

ثالثاً: قاد المجلس العسكري حملة لتشويه سمعة الثوريين وبعد أن كان شباب الثورة يُقدّمون باعتبارهم أبطالاً قوميين تحولوا في الإعلام الرسمي إلى عملاء ينفذون أجنداث خارجية وبلطجية ومخربين يريدون إسقاط الدولة.

رابعاً: قام المجلس العسكري من البداية بتقسيم الكتلة الثورية إلى إسلاميين وليبراليين، وقام بإذكاء مخاوف كل فريق من الآخر.. فهو تارة يقترب من الإسلاميين، ثم يشير إلى الليبراليين فيسارعون إليه ليكتب لهم وثيقة تحميهم من الدستور الإسلامي الذي يفزعهم، وعندما يغضب الإسلاميون يعود المجلس إلى استرضائهم.. وهكذا دخل رفاق الثورة في حلقة لا تنتهي من صراعات واتهامات أدت إلى تفتيت القوة الثورية وإضعافها.

خامساً: نظم المجلس العسكري الانتخابات بطريقة تستبعد شباب الثورة تماما من البرلمان وفتح الباب على مصراعيه للإسلاميين حتى يحصلوا على الأغلبية.. يقتضينا الإنصاف هنا أن نؤكد أن الإسلاميين يتمتعون بشعبية حقيقية مؤثرة في الشارع وأنهم لا بد أن يحصلوا على نسبة كبيرة من أصوات الناخبين في أي انتخابات نزيهة، لكن ما حدث في الانتخابات كان شيئا مختلفا؛ فقد قدم جهاز أمن الدولة خبرته الكبيرة وتمت الاستعانة بلجنة عليا للانتخابات لا تفعل شيئا لإيقاف الانتهاكات ولا تطبق القانون،

وتم التغاضي الكامل عن جميع المخالفات والجرائم الانتخابية التي ارتكبتها الإسلاميون. وعندما بدا للجميع أن الإسلاميين سيحصلون على غالبية المقاعد استغل المجلس العسكري مخاوف الليبراليين وشكل منهم مجلسا استشاريا ليكونوا ذراعه اليمنى في تحجيم الإسلاميين، وهكذا ظل الصراع متأججا بين شركاء الثورة بطريقة تؤدي إلى بقاء المجلس العسكري في السلطة، إذ يحتاج إلى وجوده كل الأطراف.

سادسًا: عن طريق أحداث مدبرة من نظام مبارك تم إظهار مصر كأنها وقعت في فوضى شاملة، وكان من الطبيعي أن تهتم الدول الكبرى بما يحدث في أكبر دولة عربية وتحرص على حماية مصالحها في المنطقة، عندما انتهكت إسرائيل الحدود المصرية وقتلت ستة ضباط وجنود مصريين على أرضهم لم يفعل المجلس العسكري شيئًا من أجل محاسبة إسرائيل على جريمتها، كانت هذه رسالة للولايات المتحدة، مفادها أن سياسة حسني مبارك سوف تطبق بالكامل من المجلس العسكري، وأعقب ذلك تأييد كامل من الخارجية الأمريكية للمجلس العسكري، بل إن البيانات الأمريكية في مديح المجلس العسكري تستعمل التعبيرات نفسها التي كانت تثني بها على حسني مبارك.

هكذا تم إجهاض الثورة المصرية بتنفيذ خطوات متوالية محسوبة بعناية.. بقيت خطوة أخيرة ضرورية لإنهاء الثورة واعتبارها كأن لم تكن. بعد أن تم حصار الثوريين واستبعادهم من البرلمان وتشويه صورتهم كان لا بد من توجيه ضربة ساحقة تكسر إرادة الثوريين إلى الأبد.

كانت الظروف مواتية للضربة الساحقة: قيادات الإسلاميين لا تريد أن تغضب المجلس العسكري، طمعا في مقاعد البرلمان، وكبار الليبراليين جالسون على مائدة المجلس العسكري، طمعا في مناصب الوزارة المقبلة، أما طائفة المصريين المذعنين فقد تحول قلقهم من كل هذه الأزمات والصراعات إلى كراهية حقيقية للثورة، وهم بصراحة كاملة يحنون إلى أيام مبارك حين كانت حياتهم ذليلة ومهينة لكنها مستقرة وآمنة. تم تدبير مذابح متكررة كلها تمت بالطريقة نفسها: أجهزة الأمن تدفع ببلطجية فيحرقون المنشآت ويهارسون التخريب؛ وهكذا يصاب المصريون بالذعر ويعتقدون أن الثوار بلطجية ثم تعقب ذلك موجات من الاعتداءات الوحشية على المتظاهرين، ليس فقط من أجل قتلهم

وفقاء عيونهم وإنما - وهذا الهدف الأهم - لترويع المصريين جميعاً من فكرة النزول إلى الشارع أو التظاهر وإرجاعهم إلى حالة الإذعان السابقة على الثورة.. إن كل من شاهدوا الجرائم الرهيبة التي ارتكبتها أفراد الأمن والجيش ضد المتظاهرين لا شك قد تساءلوا: لماذا يعتمد أفراد الأمن ضرب المتظاهرات وهتك أعراضهن على الملأ؟!!

ماذا يستفيد الجنود عندما يضربون سيدة مسنة أو عندما يكشفون عورة متظاهرة ويخلعون ثيابها أمام الكاميرات؟! الغرض الوحيد من ذلك كسر إرادة المصريين وإرجاعهم إلى الخنوع، الغرض أن نشعر مرة أخرى بأننا نواجه قوة ساحقة لا قبل لنا بها وأن نرتعد خوفاً من فكرة إغضاب السلطة أو معارضتها، في كل مرة عندما نرى المتظاهرة وهي عارية تدهسها أحذية الجنود سوف نتذكر أمهاتنا وزوجاتنا ونخاف من أن يلقين ذلك المصير.

الغرض أن نستسلم لإرادة السلطة القاهرة، أن تعود الأرانب إلى القفص فيغلق عليها المجلس العسكري، وعندئذ يفعل نظام مبارك بمصر ما شاء. إن المعركة القائمة الآن بين الثورة ونظام مبارك. إن إصرار المتظاهرين على الثبات أمام قوات الأمن مهما تكن التضحيات يرجع أساساً إلى شعورهم بأنهم القوة الوحيدة المتبقية للثورة.. إنهم يموتون ليس دفاعاً عن شارع محمد محمود ولا عن الاعتصام أمام مجلس الوزراء وإنما دفاعاً عن الثورة.. في كل مرة يحتشد نظام مبارك ليوجه الضربة النهائية للثورة تفاجئه مقاومة عنيفة من الثوار تربك حساباته وتضطره إلى ارتكاب المزيد من الجرائم الوحشية من أجل كسر إرادة الثوار بأي طريقة وأي ثمن.. إن إرادة الثورة حتى الآن لم تنكسر وكلما اشتدت وحشية نظام مبارك زادت مقاومة الثوريين.. واجبنا الآن أن نرتفع فوق الخلافات ونتوحد في مواجهة نظام مبارك الذي يرتكب كل هذه الجرائم.

بالرغم من عورات الانتخابات الكثيرة فيجب، في رأيي، أن نقبل نتائجها وندعم بكل قوتنا مجلس الشعب القادم لأنه في النهاية الهيئة الوحيدة المنتخبة من الشعب المصري.. يجب أن تتوحد كل الجهود في اتجاه واحد: تسليم السلطة من المجلس العسكري إلى حكومة مدنية يشكلها مجلس الشعب. اليوم وليس غداً.

الديمقراطية هي الحل.

٢٠ من ديسمبر ٢٠١١

هل نكذب أعيننا لنرضيكم؟!

منذ أكثر من شهر، اتصل بي المسئولون في قناة أرتيه الفرنسية وطلبوا تسجيل حلقة لمدة ساعة عن أعمالي الأدبية.. قناة أرتيه أهم قناة ثقافية في فرنسا، ولا شك أن تخصيصها لبرنامج خاص عن أديب مصري شيء جيد لي وللأدب المصري. وافقت على التسجيل واتفقنا على يوم السبت الماضي، وفي الساعة الثانية ظهرا، طبقا للموعد، وصل الصحفيون الفرنسيون إلى عيادتي في جاردن سيتي فلاحظت أنهم في حالة غير طبيعية. كانوا منهكين وبدت عليهم علامات قلق. سألتهم فأخبروني أنهم باتوا ليلتهم في فندق الإسماعيلية الذي يطل على ميدان التحرير (الذي صار رمزا مشهورا للثورة في العالم كله).. استيقظ الفرنسيون في الصباح على صوت إطلاق نار ورأوا بأعينهم قوات الأمن والجيش تطلق النار على المتظاهرين وتعتدي عليهم بوحشية وتهتك أعراض المتظاهرات (كما رأينا جميعًا) فما كان منهم إلا أن فتحوا كاميراتهم وبدءوا يصورون الاعتداءات على المتظاهرين.. بعد نصف ساعة فوجئوا بمجموعة من البلطجية يكسرون عليهم باب الحجرة ويعتدون عليهم بالضرب باستعمال عصي حديدية ثم قاموا بكسر بعض الكاميرات ولم يتوقفوا إلا بعد أن أكدوا لهم بأنه لم تعد معهم أفلام تصور الاعتداءات على المتظاهرين. أسفت بالطبع لهذه الحادثة وسألت المصورين الفرنسيين ماذا تريدون أن تفعلوا الآن؟! فقالوا إنهم يعتقدون أنه لا فائدة من إبلاغ السلطات لأنها في رأيهم هي التي دبرت الاعتداء عليهم. ثم أكدوا أنهم مُصرّون على تسجيل البرنامج الثقافي معي. كان يفترض أن يصوروا جزءا من الحلقة في عيادتي وجزءا على مركب في النيل وجزءا ثالثا في نادي جاردن سيتي. انتهينا من تصوير الجزء الخاص في العيادة ونزلت مع

الصحفيين الفرنسيين لتوجه إلى المركب التي استأجروها لتصوير الجزء الثاني ففوجئت ببضعة أشخاص لا أعرفهم ينتظروننا تحت البيت.. تقدم أحدهم مني وقال:

- لا تتكلم مع هؤلاء الخواجات لأنهم جواسيس

قلت له:

- هؤلاء ليسوا جواسيس. إنهم صحفيون فرنسيون محترمون، كما أن معهم التصاريح اللازمة للتصوير في الشارع.

فوجئت بهذا الشخص يصيح بشتائم مقذعة في حقي وكاد وأصحابه يعتدون علينا لولا تدخل سكان الشارع الذين منعه. كان واضحا أن الهجوم مدبر. حررت محضرا بالواقعة في القسم وذهبت مع طاقم التلفزيون الفرنسي وسجلنا الحلقة التي سوف تذاع يوم ٨ من يناير، وبعد يومين كنت عائدا إلى البيت عندما اتصل بي الجيران محذرين من أن نفس الشخص الذي حاول التعدي عليّ مع ضيوفي الفرنسيين يقف تحت البيت ومعه عشرون شخصا يشتمونني ويهددون بالاعتداء عليّ في محاولة لترويع أسرتي. تدخل السكان مرة أخرى وأبعدوهم وحررت ضده محضرا جديدا وفي نفس الليلة ظهرت فتاة متظاهرة اسمها هدير مكاوي مع الإعلامي الكبير وائل الإبراشي وقالت إن أفراد الشرطة العسكرية قبضوا عليها وهددوها بصواعق كهربائية وأجبروها على تصوير فيديو تتهمني فيه مع الصديق الفنان الثوري خالد يوسف بأننا حرصناها وزملاءها على الاعتصام والتخريب. الفتاة سجلت ما طلبوه منها لكن ضميرها استيقظ فاتصلت بالإعلام لتقول الحقيقة.. في نفس الليلة ظهر مذيع وثيق الصلة بأجهزة الأمن ليقول إنني، بعد واقعة تسمم المتظاهرين بطعام الحواوشي ذهبت إلى اعتصام مجلس الوزراء وحرضت المعتصمين على تكسير الكاميرات التي تصورهم من مجلس الوزراء. الواقعة كاذبة مخلقة من أساسها. لقد ذهبت متضامنا مع المعتصمين أكثر من مرة وعقدت معهم ندوات ورأيت فيهم مجموعة من أشجع وأشرف شباب مصر، لكنني لم أذهب إلى الاعتصام إطلاقا بعد واقعة الحواوشي.. المذيع كاذب وضابط أمن الدولة الذي لقنه هذا الكلام الخائب فقير الخيال. في اليوم التالي نشرت جريدة قومية يومية أن هناك خطة لاغتيالي مع مجموعة من المنتمين إلى الثورة. الخبر غريب لأنه يؤكد أن خطة

اغتيالنا سيقوم بها عملاء سوريون وإيرانيون، أما مصدر الخبر فهو أحد المسؤولين في البيت الأبيض. يصعب عليّ أن أصدق أن النظام الإيراني المشتبك مع الغرب من أجل برنامجهِ النووي، أو النظام السوري الذي يقتل شعبه ويخوض معركته الأخيرة للبقاء، يجد أحدهما من الوقت والجهد ما يجعله يقتل مواطنين مصريين، الأغرب أن مسئولا في البيت الأبيض يترك كبريات الصحف العالمية لكي يتصل بصحفي في جريدة مصرية ليخصه بهذا السبق الصحفي. في اليوم التالي خرجت مجلة قومية على غلافها صورتي مع زملاء آخرين وقد كتبت بالبنط الكبير «المحرضون». أصبحت الحقيقة واضحة. المجلس العسكري، بمعاونة جهاز أمن الدولة وأتباعه في الإعلام، يشن حربا ضارية لإرهاب كل الذين انتقدوا الجرائم التي تم ارتكابها ضد المتظاهرين.. الهدف تشويه صورة المنتقدين لسياسات المجلس العسكري وترويعهم حتى يخافوا ويسكتوا عن الحق.. المطلوب أن نكذب أعيننا لنرضي المجلس العسكري. المطلوب أن نرى بنات مصر يُسحلن وتُنتهك أعراضهن بواسطة جنود الجيش ونرى الشهداء يتساقطون بالرصاص الحي ثم نسكت وكأننا لم نر شيئا. المطلوب أن نخالف ضمائرنا ونسكت على هذه الجرائم حتى نحظى برضا المجلس. لن يحدث ذلك أبدا. لن ننسى الجرائم البشعة التي ارتكبتها الجنود ضد متظاهرين سلميين في ماسبيرو ومحمد محمود وشارع مجلس الوزراء.. هذه المذابح جميعا مسجلة بالصوت والصورة، والمسئول الوحيد عنها المجلس العسكري.. هذه الحقيقة التي سنظل نقولها ونكررها وليفعل المجلس العسكري ما يريد فحياتنا لن تكون أبداً أغلى من حياة شبان وشابات الثورة الذين قتلهم حسني مبارك ثم استمر المجلس العسكري في قتلهم.. ليس ما يفعله المجلس العسكري غريبا أو غامضا.. إنه يطبق خطة محددة لاحتواء الثورة ثم إجهاضها تماما حتى تصبح كأن لم تكن. هذه الخطة تم تطبيقها بحذافيرها في بلاد أخرى. في عام ١٩٨٩ ثار الشعب الروماني ضد الطاغية شاوشيسكو وامتنع الجيش عن مساندة الطاغية فتمت محاكمته وأعدمه الثوار مع زوجته إيلينا ثم تولى السلطة في الفترة الانتقالية أحد مساعدي شاوشيسكو واسمه إيون إيليسكو. امتدح إيليسكو الثورة واحتفى بها في البداية ثم حدث انفلات أمني رهيب في رومانيا (تبين فيما بعد أنه من تخطيط إيليسكو).. بدأت مجموعات من الأشخاص المجهولين يهاجمون بيوت الناس والمنشآت الحيوية، وراح جنود الجيش يتصدون لهم حتى أصبحت رومانيا ميدان

حرب؛ مما تسبب في إحساس المواطنين بالهلع وانعدام الأمن.. مع الانفلات الأمني المتعمد ارتفعت الأسعار وأصبحت الحياة صعبة للغاية. في الوقت نفسه لعب الإعلام الخاضع للنظام دورا مزدوجا؛ فهو من ناحية ساهم في نشر الذعر عن طريق الشائعات الكاذبة المتوالية، وفي الوقت نفسه راح الإعلام يمعن في تشويه صورة الثوريين وتوالت الاتهامات لمن قاموا بالثورة بأنهم خونة وعملاء يقبضون أموالا من الخارج من أجل إسقاط الدولة وتخريب الوطن. مع الهلع والأزمات الطاحنة تأثر المواطنون بحملات التشويه الإعلامي وبدءوا يصدقون فعلا أن الثوار عملاء.. وعندما أحس الثوار بأن إيليسكو يسعى لإجهاض الثورة نظموا مظاهرة كبيرة رفعت شعار: «لا تسرقوا الثورة».. فما كان من إيليسكو إلا أن وجه نداء في التلفزيون إلى المواطنين الشرفاء (لاحظ تكرار التعبير) وطالبهم بالتصدي للخونة، وقام إيليسكو سرا باستدعاء آلاف العمال من المناجم وأشرف على تسليحهم فاعتدوا على الثوريين وقتلوا أعدادا كبيرة منهم.. كانت هذه نقطة النهاية لثورة رومانيا.. فقد استتب الأمر بعد ذلك لإيون إيليسكو ورشح نفسه للرئاسة وفاز بالمنصب لدورتين متتاليتين في انتخابات مزورة.. وهكذا بعد أن كانت الثورة الرومانية مفخرة تحولت إلى مادة للتندر والسخرية... فقد قام الرومانيون بثورة عنيفة وسقط منهم شهداء كثيرون وفي النهاية بدلا من الطاغية شاوشيسكو تسلم الحكم مساعده إيليسكو.. لاحظ من فضلك ما يفعله الآن الفريق أحمد شفيق (الذي يلعب دور إيليسكو في النسخة المصرية).. هذا الرجل تقدم ضده العاملون في الطيران المدني بعدد ٤٢ بلاغا للنائب العام يتهمونه بإهدار المال العام والفساد.. لكن النائب العام لم يحقق في البلاغات منذ شهر مارس وحتى الآن، وها هو السيد شفيق يقود حملة انتخابية كبيرة من أجل أن يتسلم السلطة كرئيس لمصر لتنتهي ثورة مصر تماما كما انتهت ثورة رومانيا.. الحق واضح بين... أي إنسان مُنصف مهما يكن اتجاهه السياسي لا يمكن أن يرى البنات المسحولات المنتهكات والشهداء المقتولين بالرصاص ولا يدين المجلس العسكري. أستشهد هنا بأحد كبار المقاتلين في القوات المسلحة؛ اللواء صاعقة متقاعد حمدي الشوربجي الذي وجه رسالة إلى المجلس العسكري على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) (وأعاد نشرها موقع مصرأوي). يقول اللواء الشوربجي إن القمع الذي مورس ضد المتظاهرين المصريين يصدر من قلة مريضة

نفسيا من الضباط والجنود يملكون السلطة ولا يملكون شرف المهنة أو الضمير. ويؤكد سيادته أنه شهد بنفسه أسر ٢٨ جنديا إسرائيليا خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ورأى كيف عاملهم الجيش المصري معاملة كريمة، أما قتل المصريين وهتك أعراض المصريين فإن اللواء الشوربجي يعتبر هذه التصرفات عارا على الجيش المصري.

الآن.. ما العمل؟

أولا: يجب تشكيل لجنة تحقيق في المجازر التي ارتكبتها أفراد الشرطة والجيش ضد المتظاهرين. على أن تكون هذه اللجنة مستقلة تماما عن جهاز الدولة الذي لا زال تابعا لنظام مبارك.. يجب أن يرأس اللجنة قاض مستقل مشهور له بالنزاهة مثل المستشار زكريا عبد العزيز أو أشرف البارودي أو محمود الخضيري، على أن تملك اللجنة حق التحقيق مع العسكريين والمدنيين على السواء. هذه اللجنة سوف تحقق العدالة وتعاقب كل من أجرموا في حق الشعب المصري.

ثانيا: بالرغم من تحفظاتي على الانتخابات إلا أن مجلس الشعب القادم هو الهيئة الوحيدة المنتخبة التي تمثل إرادة الشعب، ولا بد من منحه صلاحيات مطلقة لتشكيل حكومة بدلا من حكومة الجنزوري المفروضة على الشعب.

ثالثا: يجب التعجيل بانتخابات رئيس الجمهورية؛ لأن الوضع في مصر قد تأزم بشكل لن يعالجه إلا انتقال السلطة من المجلس العسكري إلى رئيس منتخب.

هذه الخطوات الثلاث ضرورية للخروج من الأزمة. وليعلم كل من يريد إجهاض الثورة أن ملايين المصريين الذين ثاروا من أجل الحرية لن يسمحوا أبدا بإجهاض ثورتهم أو سرققتها.

الثورة سوف تنتصر بإذن الله.. لتبدأ مصر المستقبل.

الديمقراطية هي الحل.

٢٧ من ديسمبر ٢٠١١

خمسة أنواع من المواطنين الشرفاء

لنفترض أن رجلا عاد إلى منزله في المساء وفجأة، بينما هو يصعد الدرج إلى شقته رأى أحد المجرمين يحاول اغتصاب فتاة. الفتاة تستغيث وتحاول الإفلات لكنها لا تفلح والمعتدي يمزق ثيابها ويشرع في اغتصابها. إن رد فعل الرجل على الجريمة التي تحدث أمامه سيكون واحدا من الاحتمالات الآتية:

١- أن يندفع الرجل لإنقاذ الفتاة من الاغتصاب ولو كلفه ذلك حياته. في هذه الحالة سيكون رجلا شجاعا صاحب نخوة ومروءة.

٢- أن يمتنع الرجل عن إنقاذ الفتاة بنفسه، لكنه يسرع بالصعود إلى شقته ويستدعي الشرطة. سيكون في هذه الحالة رجلا عاديا لا يتمتع بشجاعة فائقة لكنه على كل حال يشعر بأنه مسئول عن منع الجريمة.

٣- أن يصعد الرجل إلى شقته ويعيش حياته الطبيعية ويتناسى تماما أمر الجريمة ويترك الفتاة لمصيرها. في هذه الحالة سيكون رجلا جبانا منعدم الضمير.

٤- أن يتقاعس الرجل عن إنقاذ الفتاة لكنه لا يكتفي بذلك وإنما يشتمها وهي تُغتصب أمام عينيه ويتهمها بأنها منحرفة تحب أن تغتصب.. هنا يقدم الرجل نموذجا قبيحا في السلوك الإنساني، بل إنه في رأبي يحتاج إلى تحليل نفسي لمعرفة كيف استطاع أن يقتل ضميره ويلوم الضحية ويسخر منها.. هذه الحالة من التفكير المشين للأسف قد انتابت بعض المصريين مؤخرا، فقد ارتكب أفراد الشرطة والجيش جرائم بشعة ضد المتظاهرين في ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء. كل أنواع الجرائم ارتكبت ضد مواطنين مصريين عيانا جهارا بدءا من فقء الأعين بالخرطوش

والقتل بالرصاص الحي وهتك أعراض البنات بواسطة الجنود وسحلهن على الأرض.. كل هذه الجرائم الموثقة بالصوت والصورة أثارت عاصفة من الغضب ضد المجلس العسكري في مصر وفي أنحاء العالم، لكن بعض المصريين لا زالوا يقللون من أهمية هذه الجرائم بل ويلومون الضحايا.. هؤلاء الساكتون عن الحق الذين يبررون أبشع الجرائم بضمير ميت، يجبههم المجلس العسكري ويعتبرهم في بياناته مواطنين شرفاء. المواطنون الشرفاء في نظر المجلس العسكري هم الذين يوافقونه على كل ما يفعله ويؤيدون خطته في إجهاض الثورة ويتغاضون عن كل الجرائم البشعة التي هو المسئول الوحيد عنها سياسيا وجنائيا... كيف نرى بأعيننا بنتا مصرية يُنتهك عرضها ويتم سحلها بوحشية بواسطة جنود الجيش ثم يلومها «المواطنون الشرفاء» لأنها كانت ترتدي عباءة بكباسين وليس بأزرار؟! كيف نرى أمهاتنا وأخواتنا يُسحلن ويسقطن تحت أحذية الجنود ثم يخرج علينا أحد «المواطنين الشرفاء» ليطالبنا بنسيان هذه الجرائم والنظر إلى المستقبل. أي مستقبل هذا الذي نريده قبل محاكمة الذين قتلوا أبناءنا وهتكوا أعراض بناتنا؟! إن هؤلاء «المواطنين الشرفاء» ظاهرة غريبة في المجتمع المصري حاولت أن أفهمها فوجدتهم ينقسمون إلى خمسة أنواع:

النوع الأول: الوزير التابع

مفهوم الوزير عند حسني مبارك هو نفسه عند المجلس العسكري. المهمة الأولى لأي وزير تتلخص في الدفاع عن قرارات السلطة وتبرير أخطائها وجرائمها وبالتالي فقد ارتكبت كل هذا الجرائم البشعة ضد المصريين فلم يتحرك وزير واحد ليعترض أو يتقدم باستقالته لأنه يفهم جيدا أن وظيفته إطاعة أوامر المجلس العسكري كما كان يطيع أوامر مبارك. بل إن رئيس الوزراء الجنزوري قد تعهد بتوفير الحماية الكاملة للمتظاهرين لدرجة أنه أكد أنه لن يسمح بالعنف اللفظي ضدهم (فما بالك بالعنف الجسدي) هذا التعهد قاله الجنزوري أمام كاميرات العالم ثم حدثت المذبحة ضد المتظاهرين أمام مجلس الوزراء فلم يحس الجنزوري بأدنى حرج من أنه قد نقض عهده ولم يحترم كلمته لأنه ببساطة يعتبر أنه يعمل عند المجلس العسكري الذي تُعتبر إرادته فوق كل شيء.

النوع الثاني: الليبرالي الانتهازي

يتنشر هذا النوع من «المواطنين الشرفاء» بين أساتذة الجامعة والمثقفين والمهنيين.. الليبرالي الانتهازي يعتبر نفسه أحق من غيره بالحياة الرغدة الناعمة، وهو مستعد للنفاق والتدليس والتعاون الكامل مع جهاز أمن الدولة وكتابة تقارير عن زملائه، وهو يذهب بنفسه ليعرض خدماته على السلطة. إنه مستعد لأن يفعل أي شيء ويدهس القيم جميعا حتى يصل إلى القمة ويتولى منصب الوزير. وهو لا يكتفي بالتغاضي عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها أفراد الجيش والشرطة ضد المتظاهرين، لكنه أيضا مستعد تماما لإيجاد تبريرات سياسية لهذه الجرائم.. وهو يعلم أن التحالف مع المجلس العسكري عين العقل لأنه مهما حدثت تغيرات فإن المجلس العسكري سيظل قادرا على أن يمنحه الامتيازات التي يريدها.

النوع الثالث: المتطرف الكاره

هذا النوع من «المواطنين الشرفاء» يعتنق تفسيراً متطرفاً للدين يحضه على الكراهية والعنف بدلا من أن يدفعه إلى المحبة والتسامح. إن فهم المتطرف الخاطيء للإسلام يدفعه إلى إظهار الكراهية والاحتقار لكل المختلفين عنه. إن المتطرف يكره المسيحيين الغربيين والأقباط المصريين والبهاثيين والشيعة والصوفيين والليبراليين واليساريين والعلمانيين. إنه ببساطة يكره الجميع إلا من يشاركه تطرفه وهو يعتبر المختلفين عنه ضالين وفاسقين أو كفارا أو متهتكين منحلين أو عملاء متآمرين ضد الإسلام.. إنه يعتقد أنه الوحيد الذي يفهم الدين الصحيح وهو الوحيد الذي يملك الحقيقة الكاملة ويعتبر من حقه أن يفرض آراءه على الناس بالقوة. يحتاج المتطرف الكاره إلى نظرية المؤامرة حتى يحتفظ بتطرفه. إنه يعتقد جازما أن دين الإسلام يتعرض إلى مؤامرات داخلية على أيدي العلمانيين والليبراليين واليساريين بالإضافة إلى المؤامرة الخارجية الكبرى من الدول الغربية الصليبية ضد الإسلام. لا يمكن لأحد أن يقنع المتطرف الكاره بأن الليبراليين واليساريين مصريون وطيون دفعوا ثمنا باهظا في الثورة التي لم يرتفع خلالها أي شعار ديني. لا يمكن أن تقنعه بأن زعماء مصر جميعا بدءا من سعد زغلول إلى عبد الناصر كانوا ليبراليين أو يساريين يؤمنون بالدولة المدنية وأنهم كانوا يعتنقون الإسلام كدين

عظيم وليس كبرنامج سياسي يتم استعماله للوصول إلى السلطة. لا يمكن إقناع المتطرف بأن الدول الغربية لا يهتمها سوى مصالحها بدليل أن أقرب حلفاء الولايات المتحدة بعد إسرائيل هو النظام السعودي مصدر الوهابية في العالم، وأن حركة طالبان أسستها المخابرات الأمريكية ودعمتها سنوات قبل أن تنقلب عليها، وأن الجنرال ضياء الحق رئيس باكستان الأسبق كان عميلاً للمخابرات الأمريكية وفي الوقت نفسه طبق نظاماً إسلامياً متشدداً بدعم سعودي، بل إن الولايات المتحدة تعادي حزب الله وحماس لأنها حركات مقاومة وليس لأنها إسلامية.. مهما قلت للمتطرف لن يصغي إليك، وغالباً سوف يتناول عليك ويشتمك ولن يصدقك أبداً لأنه يؤمن فقط بما يقوله شيخه في الجامع. وهو يعتقد أن كل من يختلفون معه سياسياً إنما يختلفون مع الإسلام نفسه؛ وبالتالي هم أعداء الدين الذين يستحقون كل أنواع العقاب والتنكيل. وهكذا بينما تأثر ملايين الناس في كل أنحاء العالم بالفيديو الذي يصور البنت المصرية البريئة بينما مجموعة من الجنود يسحلونها ويضربونها بأحذيتهم، رأيت على قناة تلفزيونية وهابية ثلاثة من المشايخ الملتحين المشهورين يستهزئون بالفتاة المسحولة ويتهمونها في شرفها ويضحكون عليها. السبب في هذا السلوك أن هؤلاء المشايخ لا يريدون إغضاب المجلس العسكري حتى يسلمهم السلطة، كما أنهم يعتبرون أن هتك الأعراض يستحق الغضب فقط إذا كانت الضحية إحدى الأخوات العضوات في جماعتهم، أما إذا حدث لفتاة مصرية عادية فهي لا تستحق الدفاع عن شرفها لأنها بعيدة عن الإسلام الصحيح الذي يمثلونه وحدهم.. هؤلاء المشايخ وهم يمارسون أسوأ درجات العنصرية والسقوط الأخلاقي فيسخرّون من بنت ضعيفة انتهك الجنود شرفها لا زالوا مُصرّين على التحدث باسم الإسلام وهم بعيدون عن أي دين وأية قيمة إنسانية.

النوع الرابع: المتوائم الفاسد

هذا النوع من «المواطنين الشرفاء» انتشر بسبب الفساد الشامل. تحت حكم مبارك وجد المصري نفسه أمام اختيارات ثلاثة: إما أن يهاجر إلى الخارج، وإما أن يشترك في الفساد ليعيش، وإما أن يظل يرفض الفساد فيدفع ثمناً باهظاً. آلاف المصريين لم يشتركوا في الحزب الوطني لكنهم مارسوا الفساد في نطاق وظائفهم. أقنعوا أنفسهم

بأن حال مصر لن ينصلح أبداً، وأنهم مضطرون لمجاعة الفساد حتى يعيشوا. هؤلاء موظفون مرتشون، ومدرسون كونوا ميليشيات للدروس الخصوصية، وأطباء يبيعون أدوية ممنوعة، ومهندسون يبيعون التقارير الفنية... إلخ.

هؤلاء الفاسدون فوجئوا تماماً بالثورة وهم بالطبع لم يشتركوا فيها ولم يحبوها. الثورة تثبت لهم أنهم قد استسلموا وفسدوا بينما ملايين الشباب في سن أبنائهم ثاروا ودفعوا من دمائهم ثمن الحرية والكرامة. إنهم يكرهون الثورة لأنها تُذكرهم بأن فسادهم لم يكن قدراً وإنما هو اختيار، كما أن التغيير الديمقراطي الحقيقي سيسد عليهم مصادر الفساد التي اعتادوا عليها. هؤلاء الفاسدون يؤيدون قمع الثوار وقتلهم حتى تعود الأحوال إلى ما كانت عليه في السابق ويستأنفوا ممارسة الفساد.

النوع الخامس: المدعون المدعورون

هؤلاء كانوا قد استسلموا لقمع نظام مبارك وتقبلوه وتعايشوا معه.. الرجل من هذا النوع إذا استوقفه ضابط شرطة في سن أبنائه فصفعه وشتمه، فإنه يعتبر تلك الإهانة مجرد تجربة سيئة يجب أن ينساها ويستأنف حياته بشكل طبيعي.. المدعن مدعور دائماً من أي تغير يحدث في مصر لأن إحساسه بالأمن أهم بكثير من كرامته.. هؤلاء «المواطنون الشرفاء» تم الضغط عليهم بالانفلات الأمني والأزمات المصطنعة حتى أصابهم الرعب، وهم يرفضون التعاطف مع الشهداء والبنات اللاتي انتهكت أعراضهن لأن هذا التعاطف سيجعلهم ينتقدون المجلس العسكري وهم عاجزون نفسياً عن التفكير بعيداً عن سلطة تحميهم حتى لو قمعتهم وانتهكت حقوقهم الإنسانية.

أخيراً، إن الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد المتظاهرين قد أثبتت حقيقتين: أولاً: أن معظم المصريين لا زالوا مخلصين للثورة، مصممين على استكمال أهدافها، وهم يفهمون تماماً محاولات المجلس العسكري المتكررة لكسر إرادة الثوار وإجهاض الثورة، وثانياً: أن نظام مبارك الذي جثم على مصر ثلاثة عقود قد أوصلها إلى الحضيض في كل المجالات، لكنه أيضاً قد أصاب بعض المصريين بتشوهات ذهنية وفكرية أصبحوا معها عاجزين عن رؤية الحقيقة وغير قادرين على اتخاذ الموقف الأخلاقي الذي تفرضه المسؤولية الإنسانية.

إن التحقيق الكامل لأهداف الثورة هو الطريق الوحيد لبناء الدولة الديمقراطية،
وهو أيضا الكفيل بأن يسترد المصريون صحتهم النفسية والذهنية حتى يصبحوا جميعا
مواطنين شرفاء حقيقيين.
الديمقراطية هي الحل.

٣ من يناير ٢٠١٢

حوار بين شاب ثوري ومواطن شريف

كان المواطن الشريف جالسا كعادته بعد صلاة المغرب على المقهى وقد ارتدى جلبابه المريح.. راح ينفث دخان الشيشة باستمتاع ويرشف من كوب الشاي بالنعناع.. فجأة وجد أمامه شابا يرتدي بنطلون جينز وبلوفر ويضع الكوفية الفلسطينية.. ابتسم الشاب وناولته ورقة وقال:

- أدعوك يا حاج إلى التظاهر السلمي يوم ٢٥ من يناير حتى تتحقق أهداف الثورة.

ألقى المواطن الشريف بالورقة على المنضدة وصاح بانفعال:

- يا أخي حرام عليكم.. كفاية بقى توليع في البلد. أنتم عاوزين إيه؟!!

السياحة وقفت. عجلة الإنتاج اتعطلت.. خربتم البلد الله يخرب بيوتكم.

ابتسم الشاب فبدا كأنه معتاد على هذه الاتهامات وقال:

- بدل ما تشتمني ممكن نتناقش بهدوء؟!!

قال المواطن الشريف:

- اتفضل بس عاوز أقولك كلمة.. لن أسمح لك أبدا بإهانة الجيش المصري خير أجناد الأرض.

- الجيش المصري ملك الشعب. كل بيت في مصر فيه ضابط أو عسكري.. أنا عمي ضابط وابن خالي ضابط.. أنا أحب الجيش وأحترمه زيك بالضبط.. لكني أعترض على قرارات المجلس العسكري.

هز المواطن الشريف كتفيه وقال:

- أنت بتستعبط؟! المجلس العسكري هو قيادة الجيش لو اعترضت عليه يبقى أنت بتسيء للجيش.

- أنا لا أعترض على الجيش ولا أسيء إليه أبدا.. المجلس العسكري يمارس دور رئيس الجمهورية يبقى من حقي أعترض على أدائه السياسي.

قال المواطن الشريف:

- أهو ده اللي أنتم فالحين فيه.. الكلام الكبير اللي ماحدث يفهمه.

قال الشاب بهدوء:

- اسمع يا حاج.. نفترض إن أسنانك وجعتك ورحت تتعالج عند دكتور أسنان هو نفسه ضابط في الجيش.. لو الدكتور ده كسر لك ضررك وبهدل بقك مش يبقى من حقك تروح لدكتور تاني؟

- طبعا.

- لما تسبب الدكتور ده يبقى انت بتسيء للجيش؟!

- لا طبعا.. مال الجيش ومال أسناني.

- أهو ده نفس المنطق بتاعنا.. إحنا بنعترض على الدور السياسي للمجلس العسكري ولا نعترض أبدا على الجيش نفسه.

جذب المواطن الشريف نفسا عميقا من الشيشة وقال بهدوء:

- يا بني أنتم عاوزين إيه بالضبط. مش حسني مبارك انخلع وبيتحاكم؟!

- خلع مبارك لوحده ما يعملش تغيير.. مبارك كان ممكن يموت أو يحصل عليه انقلاب.. الأهم من مبارك تغيير النظام نفسه.. هدف الثورة إن بلدنا تبقى دولة محترمة وإن المصري ياخذ حقوقه ويبقى عنده كرامة.

- والكلام ده لسه ماوصلش؟

- لا طبعا... نظام مبارك زي ماهو. ما فيش حاجة اتغيرت.. قيادات الشرطة هي هي.. اللي قتلوا المتظاهرين لغاية دلوقت مافيش واحد منهم اتحاكم بجد.. القضاة اللي زوروا الانتخابات أيام مبارك لسه في مناصبهم.. جهاز أمن الدولة زي ما هو.
- ما يمكن التغيير بيعجي شويه شويه.
- احنا بقى لنا سنة وما حصلش أي تغيير.
- طيب مش احنا انتخبنا مجلس شعب عشان يتكلم باسمنا.
- انتخابات مجلس الشعب لم تكن مزورة لكنها لم تكن نزيهة.
- ليه؟
- الأسباب كثيرة.. المادة الرابعة من الإعلان الدستوري بتقول: «ممنوع تكوين ممارسة أي نشاط سياسي أو تكوين أحزاب سياسية على أساس ديني».
- قل لي يا حاج.. هم الإخوان والسلفيين أحزاب دينية ولا مش دينية؟
- طبعا أحزاب دينية أmaal إحنا انتخبناهم ليه؟ عشان ناس صالحين وبتوع ربنا.
- المجلس العسكري خالف الإعلان الدستوري اللي عمله وتحالف مع الإخوان والسلفيين وترك لهم الفرصة لكي يرتكبوا كل المخالفات في الانتخابات من غير ما يعمل لهم حاجة.
- يعني بدمتك الإخوان مكانوش حيكسبوا في كل الأحوال؟!!
- طبعا الإخوان كانوا هيجيبوا نتيجة كويسة لأن لهم شعبية، لكن الانتخابات كانت معمولة عشان الإخوان والسلفيين ياخدوا الأغلبية.
- اسمع بقى.. أنا اتخنقت منك بجد.. مافيش حاجة عاجباك.. يعني نعمل إيه في مجلس الشعب.. نقاطعه هو كمان؟!!

- من أجل مصلحة مصر لا بد أن نتعامل مع مجلس الشعب القادم لأنه برغم كل التجاوزات الهيئة الوحيدة المنتخبة.

نظر المواطن الشريف إلى الشاب كأنه لا يصدقه وقال:

- طيب. عاوز تعمل مظاهرة يوم ٢٥ من يناير ليه؟ ما تسبب مجلس الشعب يتصرف.

- يا سيدي مجلس الشعب غير مضمون لأنه تشكل في ظل اتفاقات وصفقات..

مجلس الشعب ممكن يطالب بأهداف الثورة وممكن يتفق مع المجلس العسكري علينا.. عشان كده لازم ملايين الناس تنزل في مظاهرات سلمية يوم ٢٥ من يناير عشان تأكد أنها متمسكة بتحقيق أهداف الثورة.

- مش فاهم!

- بص يا حاج.. لو أنت موكل محامي في قضية وأنت مش مطمئن له بتعمل إيه؟

- ألغي التوكيل.

- لو فيه ظروف تمنعك تلغي التوكيل تعمل إيه؟! مش تروح معه المحكمة عشان تتأكد إنه يتصرف صح؟!

- طبعا.

- أهو أنا قصدي كده.. لازم نأكد تمسكنا بأهداف الثورة.

ابتسم المواطن الشريف وقال:

- لا مؤاخذه يا بني.. الكلام أخذنا.. أنا نسيت أسألك تشرب إيه.

بدا الامتنان على وجه الشاب وطلب فنجان قهوة مضبوط. قال المواطن الشريف:

- اوعى تفتكرني فلول.. والله العظيم أنا مع الثورة.

- آمال ليه مش عاوز تدافع عنها؟!

- أنا خايف بلدي تخرب.. خايف مصر تبقى زي الصومال.. يعني أنت عاجبك حالة البلد دلوقت؟! بلطجة وقلة أدب وفوضى وكساد ووقف حال.

- مصر أيام مبارك كانت برضه في الحضيض.. كانت الناس بتموت في طوابير العيش والبوتاجاز.. أنت أكيد فاكّر، بالإضافة لأن الثورة ما حكمتش ولا يوم واحد.. المسئول الوحيد عن تدهور البلد المجلس العسكري اللي بيحكم البلد.. لو كان نفذ أهداف الثورة وغيّر نظام مبارك ما كانتش الحالة بقت كده.

- ازاي؟!!

- نفترض إنك ضابط أمن دولة وبقي لك عشرين سنة بتعذب في الناس وتهتك أعراضهم.. نفترض إنك مسئول كبير وحرامي.. يبقى مصلحتك إنه يحصل تغيير وتيجي حكومة محترمة تقوم تحاكمك على جرائمك ولا مصلحتك إنك تعمل فوضى؟!!

- لا طبعا مصلحتي إني أولع البلد.

- أديك قلت بنفسك.. السبب في كل المشكلات إن المجلس العسكري حافظ على نظام مبارك.

بدت الحيرة على وجه المواطن الشريف وقال بصوت خافت كأنها يحدث نفسه:

- والله يا بني الواحد ما بقى عارف الحقيقة فين.. أنا لما أشوف التلفزيون أتأكد إنكم مخربين ومجرمين، لكن كلامك بصراحة معقول.. بص.. أنا عندي سؤال مخرج شويه.

- اتفضل

- صحيح أنتم بتأخذوا تمويل من أمريكا؟!!

قهقه الشاب وقال:

- يا حاج بقى لو بنأخذ تمويل كانت تبقى حالتي زي ما أنت شايف.. أنا أصلا مهندس كمبيوتر وبعد الثورة الشركة اللي كنت شغال فيها قفلت.. دلوقت باخد مصروف من أهلي لغاية لما ألاقي شغل تاني. الحمد لله أنا مش متجوز وحلي خفيف.

- أmaal إيه موضوع التمويل؟!!

- فيه منظمات بتتلقى تمويل من الخارج لكن التمويل قانوني وبعلم الحكومة.

- قانوني يعني إيه؟! ازاي ناس وطنيين ياخدوا فلوس من الخواجات؟!
- عندك حق.. أنا ضد التمويل من ناحية المبدأ.. عاوز أقولك إن كل الشباب اللي عملوا الثورة رافضين التمويل وما أخذوش جنيه واحد.
- أهو أنت كده بتتكلم صح.
- مش بس كده.. من حق المواطن إنه يعرف مصادر التمويل لأي منظمة تعمل في مصر.. ومن حق المجلس العسكري أنه يفتش عن التمويل ويعلنه.
- كفارة.. أخيرا وافقت على حاجة عملها المجلس العسكري؟!
- طبعا من حق المجلس العسكري إنه يراقب تمويل المنظمات الأهلية، لكنه للأسف لا يراقب أبدا تمويل الإخوان والسلفيين.
- ازاي بقى؟ الإخوان والسلفيين دول ما شاء الله معهم فلوس كتيرة جدا.. دول كانوا عندنا هنا بيوزعوا كل حاجة.. زيت وسكر وأنايب بوتاجاز وقماش ولحمة.
- طيب مش من حقنا نعرف كل الفلوس دي جايينها منين؟!
- من حقنا.. بس إيه الحل دلوقت؟! البلد تنقسم نصفين. أنتم في ناحية والمجلس العسكري في ناحية؟!
- إحنا مصممين على تحقيق أهداف الثورة وأولها المحاكمات.
- محاكمات مين؟
- أنت عندك أولاد يا حاج؟
- عندي شياء في ثانوية عامة ووليد في إعدادي.
- ما حصلش إن حد حاول يعاكس شياء؟!
- حصلت مرة واحدة ونزلت عليه كسرتة من الضرب.
- ضربته ليه؟!
- اللي يبجي جنب أولادي آكله بأسناني. فتح الشاب حقيته وبدأ يعرض مجموعة من الصور على المواطن الشريف الذي بدا عليه التأثر وقال:

- إيه ده.. يا نهار أسود.. ازاي ده يحصل؟!
- دي بعض الصور للبنات اللي اتسحلوا وأعراضهم انتهكت على يد أفراد الشرطة والجيش.. ده غير اللي استشهدوا واللي عينيهم راحت.. انت ما شفتش الصور دي قبل كده؟!
- الحقيقة أنا ما بقراش جرائد والصور دي ما جتش في التلفزيون.
- تفتكر لما أهل الشهداء والمصابين يطالبوا بمحاكمة اللي قتلوا أولادهم يبقوا غلطانين؟
- من حقهم.
- طيب ولما يكون الأفراد اللي قتلوا تبع المجلس العسكري مش المفروض اللي يقوم بالتحقيق هيئة محايدة برئاسة قاضي مستقل.
- هو ده عدل ربنا.
- شياء بتتك بتستعمل الكمبيوتر؟!
- طبعا دي شاطرة جدا.
- خد السي دي وخليها تفرجها لك عشان تعرف إحنا ليه بنطالب بمحاكمة اللي قتلوا الشباب وهاكوا أعراض إخواننا.
- تناول الحاج السي دي ووضعها بعناية في جيب الجلباب ثم وقف الشاب وقال:
- أشكرك يا حاج على القهوة.
- أنا اللي أشكرك.
- ممكن تنزل معنا يوم ٢٥ من يناير.
- إن شاء الله أنزل معكم.
- احتضن الشاب المواطن الشريف ثم صافحه بحرارة ومضى في طريقه.
- الديمقراطية هي الحل.

١٠ من يناير ٢٠١٢